

**المشكل التحوي في الحديث النبوي الشريف في كتب السنن: لابن ماجة
وابي داود والترمذى والنسائى**

إعداد

نصيرة زيتوني

المشرف

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربية

كلية الدراسات العليا

جامعة الأردنية

كانون الأول ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوفيقية
التاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٠

٥٦



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (المشكل التحوي في الحديث النبوى الشريف فى كتب السنن
لابن ماجة وأبي داود والترمذى والمسانى) وأجبرت بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٩ م.

التوفيق

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور نهاد ياسين الموسى مشرفاً
أستاذ — علم اللسان والتحو العربي

الدكتور محمود حسني مقالمة، عضواً
أستاذ — التحو العربي

الدكتور جعفر نايف عباينة، عضواً
أستاذ مشارك — الصوتيات المقارنة

الدكتور حسن موسى الشاعر، عضواً
أستاذ — التحو العربي (الجامعة الهاشمية)

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوفيق التاريخ ٢٠١٠/١٢/٩

الإهداء

إلى الشمعة التي بضوئها تشرق
حياتي وبدعائهما يسلك طريقي
والتي بوجودها تسعد حياتي

أمّي العزيزة

إلى من علمني أن النجاح
مفتاحه قوّة الإرادة ، والمثابرة

أبّي العزيز

إلى التّجوم التي أضاءت طريقي
والعيون التي ترقب نجاحي

إخوتي

عمّي محمد

إلى من تعجز الكلمات عن حمل معاني
الحب والإخلاص التي أكتّها له

إلى كل الذين أحبهم ويعيشون في قلبي
أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة



الشكر كله

للّه عز وجل

ومن ثم

لأستاذي الفاضل الدكتور نهاد الموسى الذي اهتم ب موضوع رسالتي منذ البدء، ودعم خطواتي وجهها، ومنحني الكثير من علمه الواسع، والذي أتشرف بقبوله بالإشراف على رسالتي، وأقدر ما بذله من جهد لإنجاحي.

كما أتوجه بخالص الشكر لـ "الدكتور عودة خليل أبوعودة" الذي أحاطني بتوجيهاته القيمة، وأرائه النيرة، فكان نعم المعلم المرشد وـ "الدكتور محمود حسني مغالسة"، الذي ما بخل عليّ بعلمه، ولا سئم من أسئلتي، فأنار دربي بنور علمه، وخبرته.

والأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د محمود حسني المغالسة

أ.د جعفر نايف عباينة

أ.د حسن موسى الشاعر

الذين تحملوا عبء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
٥	فهرس المحتويات
ط	الملخص بالعربية
١	المقدمة
	التمهيد
٥	التعريف بكتب السنن وأصحابها (ابن ماجة، أبو داود، الترمذى، النسائي)
٢١	الفصل الأول : الاستشهاد بالحديث النبوى والمشكل النحوى
٢٢	المبحث الأول : الاحتجاج بالحديث النبوى
٢٤	المبحث الثاني: المشكل النحوى (تعريفه، حكمه ، أسبابه، المشكل والنحاة، الكتب المؤلفة في المشكل)
٢٦	المبحث الثالث: المشكل والنحويون
٣٣	الفصل الثاني: التأويل للحديث النبوى
٣٤	تعريف التأويل وأنواعه
٣٤	المبحث الأول : الحذف
٣٥	حذف الحرف
٣٥	حذف حرف العطف
٣٧	حذف فاء الجواب
٤٢	حذف اللام الفارقة
٤٥	حذف همزة الاستفهام
٥٠	حذف الاسم
٥٠	حذف المنادى قبل (ليت)
٥٢	المبحث الثاني : الزيادة

٥٣	زيادة الفاء
٥٦	زيادة (لا)
٥٩	زيادة (من)
٦٢	المبحث الثاني : التضمين
٦٣	تضمين (إذ) معنى (إذا)
٦٥	تضمين (أو) معنى (بل)
٦٧	تضمين (أو) معنى (الواو)
٧٠	تضمين (الفاء) معنى (الواو)
٧١	تضمين (عل) معنى الاستفهام
٧٢	تضمين (واو) معنى (أو)
٧٤	المبحث الرابع : نيابة حروف الجر بعضها عن بعض
٧٥	(إلى) بمعنى (الباء)
٧٥	(الباء) بمعنى (إلى)
٧٦	(الباء) بمعنى (في)
٧٩	(الباء) بمعنى (من)
٨٠	(على) بمعنى (الباء)
٨١	(على) بمعنى (عن)
٨٢	(على) بمعنى (في)
٨٣	(على) بمعنى (اللام)
٨٤	(عن) بمعنى (الباء)
٨٦	(في) بمعنى (إلى)
٨٦	(في) بمعنى (الباء)
٨٨	(في) بمعنى (على)
٨٩	(في) بمعنى (من)
٩٠	(اللام) بمعنى (عن)
٩١	(اللام) بمعنى (في)
٩٢	(من) بمعنى (إلى)

٩٣	(من) بمعنى (على)
٩٤	(من) بمعنى (في)
٩٥	(من) بمعنى (اللام)
٩٦	المبحث الخامس: التقديم والتأخير
٩٦	تقديم همزة الاستفهام على حرف العطف
٩٨	المبحث السادس : الحمل على المعنى
٩٨	حمل المفرد على الجمع
٩٩	حمل الاثنين على الجمع
١٠٢	تنمية اسم الجمع
١٠٤	ذكر المؤنث حملا على المعنى
١٠٦	الفصل الثالث: المشكل في الإعراب
١٠٧	المبحث الأول المشكل في الأسماء
١٠٧	(رويد) واستعماله
١٠٩	(بله) واستعماله
١١١	استعمال (حيث) ظرف زمان
١١٥	استعمال (قط) غير مسبوق بنفي
١١٦	ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا)
١١٩	وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهرا
١٢٢	رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب
١٢٦	العطف على الضمير المرفوع
١٢٨	العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار
١٣٠	البدل من الضمير
١٣٢	إسناد الفعل إلى الضمائر مع وجود الفاعل (لغة يتعاقبون)
١٣٥	إضافة الموصوف إلى الصفة
١٣٧	استعمال (على) و (عن) اسمين
١٤٠	تعريف العدد
١٤٢	استعمال (أحد) في الإيجاب

١٤٤		مه
١٤٦		النّصب بالألف في المثنى
١٤٨		المبحث الثاني :المشكل في الأفعال
١٤٨		مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً
١٥٢		معاملة المعنّل معاملة الصّحيح
١٥٦		نصب الفعل المضارع بعد (لم)
١٥٨		نصب الفعل المضارع في جواب (علىـ)
١٦١		تنازع الفعلين معمولاً واحداً
١٦٤		استعمال الفعل (أشهد) في القسم
١٦٦		اقتران خبر (كاد) بـ (أن)
١٦٨		رفع المضارع بعد (أن) النّاصبة
١٧١		حذف نون الأفعال الخمسة في الرفع
١٧٤		المبحث الثالث:المشكل في الحروف
١٧٤		استعمال (من) لبدء الغاية في الزّمان
١٧٧		استعمال (رب) للتّكثير
١٨٠		إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة
١٨٢		الخاتمة
١٨٣		المصادر والمراجع
١٩٩		الملخص باللغة الإنجليزية

المشكل النّحوي في الحديث النّبوي الشريف في كتب السنّن لابن ماجة وأبي داود والترمذى والنّسائي

إعداد

نصيرة زيتوني

المشرف

الدكتور نهاد الموسى

ملخص

يتناول هذا البحث المشكل النّحوي في الحديث النّبوي الشريف في كتب السنّن لـ (ابن ماجة، وأبي داود، والترمذى، والنّسائي)، حيث عرض فيه لما أُشكّل من الفاظ الحديث النّبوي الشريف، ورأي النّحاة فيها، و خاصة أنّ النّحاة المتقدمين لم يعتمدوا على الحديث كثيراً في تقييد القواعد مما نتج عنه عدم إحاطتهم بكل ما ورد فيه من أساليب و تراكيب كان يمكن أن تسد النّقص الناتج عن استقرارهم غير التّام، كما أنّهم اختلفوا في الاستشهاد بالحديث ابتداءً بين ممتنع ومجيء، وبين من توسط في ذلك، فكان هذا الاختلاف سبباً في قلة اهتمام الدراسات به، يضاف إلى ذلك أنّ كتب إعراب الحديث رمت كل مخالف القواعد النّحوية بالضرورة ، أو بكونه من خطأ الرواية. وعدوه مشكلاً نحوياً إلى أن جاء ابن مالك ووضع كتابه شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، الذي بين من خلاه أنّ ما يعد مشكلاً نحوياً له شواهد تثبت صحته من السّماع، فهو ليس من الضرورة في شيء.

وقد نحت هذه الدراسة منحى ابن مالك في معالجتها للمشكل في كتب السنّن، فطرقت إلى المشكل النّحوي في التّأويل، فبيّنت بعض مظاهر التّأويل النّحوي التي اعتمدت في تخريج المشكل في الأحاديث النّبوة ، كالحذف، والتّضمين، والزيادة، والتّقديم والتّأخير، ثمّ المشكل النّحوي في الإعراب فأظهرت المشكل في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف ووجّدت لها ما يثبت صحة استعمالها في السّماع .

وفي الختام خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النّتائج تمثّلت في التّبيه إلى ما أغفله النّحاة من بعض المسائل النّحوية ، والتّوسيع في القواعد النّحوية، وذلك بإجازة قسم منها منعه النّحاة وأنّ ما عده النّحاة ضرورة ، أو حكموا عليه بالشّذوذ ، أو منعوه، موجود في الحديث النّبوي و أنّ امتناع النّحاة من الاستشهاد به جعلهم يحكمون عليه بتلك الأحكام.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الكرام الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد: كان الحديث محوراً ومنطلقاً لعلوم متعارفة، لما له من أهمية، إذ ألفت كثيرة في الحديث النبوي الشريف، فلا يخلو مؤلف في التشريع الإسلامي وفي القرآن الكريم إلا اعتمد عليه، وفي المقابل قلت الدراسات اللغوية والنحوية المهتمة به، ولا سيما في مجال الإعراب بدعوى أن الحديث قد نقل إلينا بالمعنى، فغضوا الطرف عنه، واعتمدوا الشعر في شواهدهم النحوية وبذلك فوتوا فرصة الاستفادة من نصوصه، التي قيل في صاحبها – صلى الله عليه وسلم – : "لا نعلمه – أي كلام العرب – يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي"^(١)، فلو اعتمد النحاة على الحديث الشريف بقدر اعتمادهم على الشعر لحصلوا على وافر من القواعد ولوسّعوا منها لتشمل العديد من المسائل النحوية التي وسموها بالقلة، وبالضرورة نتيجة استقرائهم غير التام، ولقامت دراسات كثيرة تغنى المكتبة العربية.

وقد أثار الحديث النبوي الشريف، ودراسته شغفي عند دراستي لـ : الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف واختلاف العلماء في ذلك، وزاد هذا الشغف والاهتمام بعد أن اقترح عليّ أستادي المشرف – الدكتور نهاد الموسى – كتاباً يختص بنحو الحديث الشريف وهو كتاب شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، الذي ألفه في إعراب ما يشكل من الحديث في صحيح البخاري، لأنّمس في ضوئه ما يشكل في الحديث في الأصول الأربعة غير الصّحّيحين ، ليكون عنوان أطروحتي "المشكل النحوّي في كتب السنّن لابن ماجة، وأبي داود ، والترمذى ، والنسائى " ، وخاصة أنّ جل الدراسات اللغوية، والنحوية منها اهتمت بالصّحّيدين – البخاري ومسلم – ولم تحظ الأصول الأربعة الأخرى بمثل تلك العناية والاهتمام، كما أنّ معظم النحاة ذهبوا إلى جعل الأحاديث المشكلة من الضّرورات وسموها بالقلة، فأهملوا بذلك العديد من المسائل النحوية التي كان يمكن إدراجها في أبواب النحو التقليدية بإجازتها؛ وذلك بالتوسيع في قواعد اللغة.

وتنجلى أهمية هذه الدراسة في التوجّه إلى استقصاء الأحاديث التي يشكل إعرابها في كتب السنّن غير الصّحّيدين التي لم تحظ بمثل هذه الدراسة، وهي سنن ابن ماجة، وأبي داود والترمذى ، والنسائى ، والسعى إلى مناقشتها، وإيجاد ما يبررها في السّماع، وإلى الكشف عمّا فيها من قضايا نحوية وجمع الأشباه والنظائر التي تؤيدتها في القراءات القرآنية ، والأشعار والأقوال المأثورة، وتجنب اتهامها باللحن على غرار ما فعل ابن مالك.

^(١) الشافعى، محمد بن ادريس، (٤٢٠٤هـ)، الرسالة، ط١، (تحقيق أحمد محمد شاكر)، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده، مصر، ١٩٤٠م، ص ٤٢.

و تهدف إلى مناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النّحاة، رغبة في سدّ خلل في مناهج الذين لم يستقرؤا الكلام العربي كما يجب، فتركوا الكثير من الشواهد النثيرة الفصيحة، ولا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث، وإضافة مسائل نحوية إلى أبواب النحو التقليدية فضلاً عن محاولة اتخاذ الحديث النبوي الشريف قاعدة للاستشهاد به بوصفه حجة نحوية، ومن ذلك تعزيز مذهب الاحتجاج به.

ولما كانت فكرة البحث تدور حول قضية المشكل النحوية في كتب السنن فقد تطلب مني ذلك قراءة كتاب إعراب الحديث النبوي الشريف لأبي البقاء العكري (ت ٦١٦هـ) وكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وكتاب عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطى (ت ٩١١هـ)، وآثرت أن أعتمد عليها في بحثي إذ إنّ فكرة تأليفها قائمة على إعراب الحديث. كما استفدت في توزيع مشكلات الحديث على أبواب النحو من رسالة لطاب خالد المتيوتى التي جاءت تحت عنوان "المشكل النحوى فى لغة الحديث النبوى الشريف" في كتاب شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح إذ قسم مشكلات الجامع الصحيح على أبواب النحو علماً أنّ ابن مالك لم يتبّع منها معيناً في توزيعها.

وقد اتّخذت هذه الدراسة من الأحاديث المشكلة ميداناً لتطبيق قواعد النحو، وأراء النّحاة محاولة الربط بينهما، وما خالف القاعدة نحوية حاولت إيجاد نظائر له في السماع ثبت صحته واقتضت طبيعة البحث أن تتنظم هذه الدراسة في ثلاثة فصول، مسبوقة بتمهيد ومختومة بنتائج هذا البحث، اختص التمهيد بتناول حياة أصحاب السنن، وسيرتهم، وكتبهم وأثارهم العلمية، ومكانتهم عند العلماء بصورة موجزة.

وكان كل فصل ينظم في مباحث، فخصصت الفصل الأول للحديث عن الاستشهاد بالحديث الشريف، والمشكل النحوية وقسمته على مبحث بيّنت فيه اختلاف موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث، وآثرت أن لا أتوسّع في ذلك، لأنّه قد أُشبع دراسة من طرف العلماء قدّيماً وحديثاً، وآخر لمفهوم المشكل النحوية لغة واصطلاحاً، وثالث لأهم الكتب التي تعرضت للمشكل النحوية.

وأمّا الفصل الثاني فخصصته للحديث عن المشكل النحوية في التأويل، فاستجلى الفصل طبيعة الحذف في الحرف، والاسم، والزيادة ، والتضمين، ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض، والنّقديم، والحمل على المعنى .

وأمّا الفصل الثالث فتحدّث فيه على مظاهر المشكل النحوية وهو المشكل في الإعراب، وانتظم في ثلاثة مباحث ذات علاقة بالاسم، والفعل ، والحرف، وختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهمّ ما تيسّر للدراسة التوصل إليه من نتائج .

وقد استقى هذا البحث مادته العلمية من كتب النحو خاصة كتب إعراب الحديث الشريف وشروحها، وكانت كتب السنن الأربع الم المصدر الرئيس التي دار عليها البحث. ويعدّ هذا العمل المتواضع محاولة فحسب، ولست أذاعي له الكمال، ولست أراه الفصل الذي لا مقالة بعدها ،فإن وفقت فيه إلى الحقيقة، فمن توفيقه سبحانه وتعالى، وما لم يتحقق له ذلك فمن نفسي وماوصل عنده علمي، ووقف عنده جهدي.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لأستاذي الدكتور نهاد الموسى الذي أحاطني بتوجيهاته السديدة وإرشاداته القيمة، فجزاه الله تعالى عنِّي خير ما يجازى أستاذ عن تلميذه.

الْتَّهْبِيَّةُ

الْتَّعْرِيفُ بِكِتَابِ

الْسُّنْنَةِ وَأَصْحَابِهَا

التّمهيد: التّعرِيف بكتب السنن وأصحابها

أوّلاً : ابن ماجة

١- اسمه، ولقبه وكنيته، ونسبته وموالده:

هو محمد بن يزيد الربعي، مولاهم، أبو عبد الله بن ماجة القزويني الحافظ^(١)، وابن ماجة لقب وقد اختلف فيه: فقيل: لأبيه، وقيل لجده، وقد رجح أنه لقب لأبيه، وينسب ولاء إلى ربيعة، كما ينسب إلى مدينة قزوين^(٢)، وقد عرف رحمة الله بابن ماجة^(٣)، ولد سنة تسع ومائتين من الهجرة، و قال جمال الدين بن تغري^(٤) إنه ولد سنة سبع ومائتين من الهجرة. والأول هو الرّاجح فقد صرّح بذلك ابن ماجة نفسه.^(٥)

٢- نشأته العلمية ورحلاته:

كان شأنه شأن الأئمة العلماء الذين يشدون الرّحال إلى العلماء حيثما وجدوا للحصول على العلم، فقد ارتحل إلى البصرة، والكوفة، وبغداد، ومكة والشام وغيرها من الأمصار، فسمع كثيراً من شيوخ الحديث "بخراسان العراق، والجاز ومصر والشام، وغيرها من البلاد"^(٦)، وقد وصف بسعة رحلته، قال المزي عنه: "ذو التّصانيف النافعة والرّحلة الواسعة".^(٧)

٣- شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: تتلمذ الإمام ابن ماجة على شيوخ كثُر، وقد حصل له ذلك بسبب بسعة رحلته إلى الآفاق المختلفة.

فقد سمع "بمكة من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى، وأبى مروان محمد بن عثمان العثمانى، وهدية بن عبد الوهاب الصدقي الشافعى، وبالمدينة من إبراهيم بن المنذر الحزامي

^(١) المزي، جمال الدين أبو الحاج يوسف، (ت ٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١ (تحقيق بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٩٢ م، ج ٢٧، ٤٠ / ٢٧، ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو فضل أحمد بن علي (٨٥٢ هـ)، تهذيب التهذيب ط ١، دار صادر، بيروت، ج ٩ / ٥٣٠.

^(٢) ينظر الكتاني، محمد بن جعفر، (ت ١٤٥٤ هـ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ط ١، (علق عليه أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٥ م، ص ١٧.

^(٣) ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغنى البغدادى، (ت ٦٢٩ هـ)، التقىد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٩٨٨ م، ص ١٢١.

^(٤) ابن التغري بردي، جمال الدين الآتابى، (ت ٨٧٤ هـ)، التّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٥٦ م، ج ٣ / ٧٠، وينظر المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٧، ٤١ / ٢٧.

^(٥) ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٥٣١.

^(٦) المزي ، تهذيب الكمال ، ج ٤٠ / ٤٠ . وينظر ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٥٣٠، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١ هـ)، طبقات الحفاظ، ط ٣، (تحقيق علي محمد عمر)، مطبعة أميرة، مصر ١٤٢٥ هـ ١٩٩٤ م، ص ٢٧٨.

^(٧) المزي، تهذيب الكمال ، ج ٢٧ / ٤٠ .

وأحمد بن أبي بكر الزهري، وبمصر من يونس بن عبد الأعلى، وعيسى بن حماد زغبة وأحمد بن عمرو بن السرج، وحرملة بن يحيى، ومحمد بن رمح، وغيرهم، وبدمشق من هاشم ابن عمار، وعبد الرحمن بن ابراهيم دحيم، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، وأحمد بن أبي الحواري، وبالكوفة من أبي كريب، وهناد بن السري، ومسروق بن المرزبان وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، ومحمد بن اسماعيل بن سمرة الأحمسي، ومحمد بن عبد الله بن نمير وعلي بن المنذر الطريقي، وبواسط من أحمد بن سنان القطان، ومحمد بن عبادة، وتيم بن المنصر وبالبصرة من محمد بن بشار بندار، ونصر بن علي، وأحمد بن عبدة وعباس بن عبد العظيم العنبري، وببغداد من أبي خثيمة زهير بن حرب، وهارون بن عبد الله الحمال وأبي ثور ابراهيم بن خالد الفقيه^(١).

وهذا يدل على رحلته الواسعة في طلب العلم، وعلى سعة علمه.

تلاميذه : تتلمذ على يده عدد كبير من العلماء ومن أبرزهم^(٢) :

ابراهيم بن دينار الحوشبي الهمданى، وأحمد بن ابراهيم القزويني جد الحافظ أبي يعلى الخليلي وأبو الطيب أحمد بن روح البغدادي الشعراوى، وأبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم المدينى الأصبهانى، واسحاق بن محمد القزوينى، وجعفر بن إدريس ،والحسين بن علي بن يزدانىيار وسلمىمان بن يزيد القزوينى، وأبو الحسن علي بن ابراهيم بن سلمة القزوينى القطان ،وعلى ابن سعيد بن عبد الله العسكرى، ومحمد بن عيسى الصفار .

وكثرة تلاميذه تدل على منزلته العلمية، أي أنه كان عالما مشهورا بعلمه ، وأنه كان من يوثق في أخذ العلم منه.

٤- مكانته العلمية : لابن ماجة منزلة رفيعة عند العلماء، فجمعه للحديث، وتأليفه لكتابه السنن الذي يعد أحد الأصول الستة في السنة المطهرة ،حظي بثناء الأئمة، والعلماء عليه. فوصفوه بأنه "ثقة كبير متყق عليه محتاج به، له معرفة بالحديث، وحفظه ولله مصنفات في السنن، والتفسير، والتاريخ... وكان عارفاً بهذا الشأن".^(٣) ، وأنه: "عالم بهذا الشأن ورغم كثرة"^(٤)

^(١) ابن النقطة، التقييد، ص ١١٩ – ١٢٠.

^(٢) للمزيد ينظر المزي ، تهذيب الكمال ج ٢٧ / ٤٠ – ٤١ ، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٥٣٠ – ٥٣١ ، السيوطي، طبقات الحفاظ، ٢٧٨.

^(٣) المزي ، تهذيب الكمال، ج ٢٧ / ٤١ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٥٣٠ ، السيوطي طبقات الحفاظ، ص ٢٧٩.

^(٤) ابن نقطة التقييد، ١٢١ . وينظر ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٥٣٠ ، السيوطي طبقات الحفاظ، ص ٢٧٩.

وبأنه": "الحافظ الكبير المفسر... صاحب السنن ، والتفسير ، والتاريخ، ومحدث الديار"^(١)
يقصد ديار قزوين، و "صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله، و علمه، و تحرره
و اطلاعه، و اتباعه للسنة، والأصول، والفروع"^(٢)، وأنه": "الحافظ أحد الأئمة، و صاحب السنن
و التفسير، ذو الرحلة الواسعة"^(٣).

٥- مؤلفاته:

له مؤلفات عديدة منها^(٤):

- ١- كتاب السنن .
- ٢- كتاب تفسير القرآن الكريم.
- ٣- كتاب التاريخ.

٦- وفاته:

اختلف المؤرخون، والرواة في تاريخ وفاته، وعلى الأغلب أنه توفي سنة ثلث وسبعين
ومائتين بقزوين^(٥). وكانت وفاته يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان عن أربع وستين
سنة^(٦).

٧- وصف كتابه السنن:

يعد كتابه السنن من أجل كتبه وأبقاها، فبه عُرف واشتهر إذ برهن "بطريقة تصنيفه له،
و حسن ترتيبه لأبوابه، على فقهه وسعة علمه، فقد رتبه على أبواب الفقه كصنع البخاري
، و مسلم في صحيحهما، وكذلك سنن أبي داود ، والتزمي ، والنّسائي^(٧).
و "جملة كتاب السنن، وهو اثنان وثلاثون كتاباً، فيها ألف باب وخمسمائة باب، فمن جملة
الأبواب أربعة آلاف حديث"^(٨)، فابن ماجة قد اعتبرت عناية واضحة بالأمور الفقهية.

^(١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد، (ت ٧٤٨ هـ)، كتاب ذكر الحافظ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ج ٢/٦٣٦.

^(٢) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء اسماعيل ابن عمر القرشي الدمشقي، (ت ٧٤٤ هـ)، البداية والنهاية في التاريخ، مطبعة السعادة، (تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح)، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م، ج ١١، ٥٢/١١.

^(٣) الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله، (ت ٩٢٣ هـ)، خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، دار البشائر، حلب، ١٤١٦هـ، ج ٣/٦٠.

^(٤) ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر، (ت ٦٨١ هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (تحقيق احسان عباس)، دار صادر، بيروت، ج ٤، ٢٧٩/٥.

^(٥) ابن حجر تهذيب التهذيب، ج ٩، ٥٣١، الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص ١٨.

^(٦) المزي ، تهذيب الكمال ، ج ٤١ ، ٢٧ ، ٤١ / ٤١.

^(٧) محروس، عبد العزيز (١٩٩٣م)، دراسات في مناهج المحدثين، (ط١)، القاهرة: مطبعة الفجر الجديد.
ص ١٩٧.

^(٨) ابن نقطة، التقييد ، ص ١٢٠

فقد رتب كتابه على كيفية الفقه المشتملة على أحاديث الأحكام، ولم يخرج عن ذلك إلا في الكتب التالية: كتاب الأدب، والدعاء، وتعبير الرؤيا، والفتن، والزهد^(١). حتى قيل: "إنَّ كتاب أبي عبد الله ابن ماجة من نظر فيه علم مزيَّة الرجل من حسن الترتيب، وغزاره الأبواب"^(٢).

٨- درجة أحاديث سنن ابن ماجة:

ذكر ابن حجر أنَّ في سنن ابن ماجة: "أحاديث ضعيفة جداً، وأضاف: بلغني أنَّ السري كان يقول: مهما انفرد فيه، فهو ضعيف غالباً. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقراره"^(٣). وقال الذهبي، : "سنن أبي عبد الله كتاب حسن، لولا ما كدره من أحاديث واهية ليست بالكثيرة"^(٤).

وقال ابن كثير: "يشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، وألف وخمسماة باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى البسيرة، وقد حکى عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً، ربما يقال إنَّها موضوعة، أو منكرة جداً"^(٥) ومن خلال كلام هؤلاء الأئمة على أحاديث ابن ماجة يظهر أنَّ الكثير منها صحيح وحسن.

٩- مكانة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه: لقد استقرَّ الأمر بعد اختلاف العلماء على عدَّ كتاب ابن ماجة سادس الكتب الخمسة المشهورة في الحديث الشرِيف، و ذلك لمكانته العلمية بين كتب الحديث الأخرى^(٦).

وأنَّ أول من أدخل كتاب السنن لابن ماجة في عداد الأصول الستة هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر المتوفى سنة (٥٥٧ هـ)، فتتابع أكثر الحفاظ على ذلك في كتبهم^(٧). وقيل: إنَّ وقع هذا(كتاب السنن) في أيدي الناس، تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها^(٨) وأنَّه كتاب: "في السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب"^(٩).

^(١) ينظر محروس، عبد العزيز، دراسات في مناهج المحدثين، ص ١٩٧.

^(٢) ابن نقطة، التقى، ص ١٢٠ .

^(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٥٣١ - ٥٣٢ .

^(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ج ٢ / ٦٣٦ .

^(٥) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١١ / ٥٢ .

^(٦) ينظر الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص ١٨ .

^(٧) المقدسي، محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة، ومعه شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، ط ١، دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ، ص ٧ .

^(٨) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢ / ٦٣٦ .

^(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣ / ٧٣٧ .

وأنّ من نظر فيه علم مزية الرجل من حسن الترتيب، وغزاره الأبواب وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل، والمقاطع والمراسيل، والرواية عن المجرورين إلاّ قدر ما أشار إليه أبو زرعة، وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء، فإنّ له بالري وما والاها من بلاد الجبل ، وقوهستان، ومازندران، وطبرستان شأننا عظيماً، عليه اعتمادهم، وله عندم طرق كثيرة^(١)

ثانياً : أبو داود

١ - اسمه ونسبة ولقبه وموالده: هو الإمام شيخ السنة مقدم الحفاظ محدث البصرة سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران أبو داود الأزدي السجستاني، أحد العلماء الكبار رحمه الله تعالى^(٢).

قال الذهبي: سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، كذا أسماه عبد الرحمن بن أبي حاتم. وقال محمد بن عبد العزيز الهاشمي: سليمان بن الأشعث بن بشير بن شداد. وقال ابن داسة وأبو عبد الأجري: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد، وكذلك قال أبو بكر الخطيب^(٣) في تاريخه وزاد ابن عمرو بن عمران^(٤)، وقيل إن جده عمران قُتل مع عليّ بصفين^(٥).

ويقال: "الأزدي نسبة إلى الأزد قبيلة باليمن ، السجستاني نسبة إلى سجستان^(٦)"^(٧)

٢ - نشأته ورحلاته: كانت ولادته في سنة اثنين ومائتين، كما أخبر هو عن نفسه فقال: "ولدت سنة اثنين ومائتين"^(٨). وكان مولده بسجستان، ثم ارتحل عنها طالباً علوم الحديث، إذ خرج منها في طلب الحديث إلى البصرة، فسكنها وأكثر بها السّماع عن سليمان بن حرب وأبي النعمان.^(٩)

^(١) ابن نقطة، التقييد، ص ١٢٠.

^(٢) ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٦٩ ، السيوطي ، طبقات الحفاظ ، ص ٢٦١ .

^(٣) ابن الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، (ت ٤٦٣ هـ) ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ط ١ ، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧ م ، ج ٥٦/٩ .

^(٤) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد، (ت ٧٤٨ هـ) ، سير أعلام النبلاء ، ط ٩ ، (تحقيق شعيب الأرناؤط ، محمد نعيم العرقسوسي) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣ هـ ، ج ١٣ / ٢٠٣ ، وينظر المزي ، تهذيب الكلم ، ج ١١ / ٣٥٥ .

^(٥) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٤ ، ١٦٩ ، وينظر ، المزي ، تهذيب الكلم ج ١١ / ٣٥٦ .

^(٦) سجستان: بلد معروف في أطراف خراسان، وهي ناحية كبيرة، وأرضها كلها سبخة والرياح لا تسكن فيها. ينظر ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله (٦٢٦ هـ) ، معجم البلدان ، دار الفكر بيروت ، ج ٣ / ١٨٩ .

^(٧) الكتاني ، الرسالة المستطرفة ، ص ١٧ .

^(٨) ابن الخطيب ، تاريخ بغداد ، ج ٩ / ٥٧ . وينظر ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٤ / ١٦٩ ، السيوطي ، طبقات الحفاظ ص ٢٦١ – ٢٦٢ .

^(٩) ينظر ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٣ ، ص ٢١٧ .

و قبل دخوله البصرة دخل بغداد وهو ابن ثمان عشرة سنة، ثم ارتحل إلى البصرة، وكان أخوه محمد بن الأشعث أسنّ منه بقليل رفينا له في الرحلة^(١)، وبعدها دخل الشام، ومصر، ثم انصرف إلى العراق، ثم ارتحل إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور فسمع من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالع بها أسبابه، وعاد إلى البصرة واستوطنها^(٢).

۳- شیوخه و تلامیذ:

شیوخہ:

أخذ علم الحديث "عن أبي سلمة التبوني، وأبي الوليد الطيالسي، ومحمد بن كثير العبدى، ومسلم بن ابراهيم ، وأبي عمر الحوضى، وأبي توبة الحلبي ، وسلامان بن عبد الرحمن الدمشفى، وسعيد بن سليمان الواسطى، وصفوان بن صالح الدمشقى، وأبي جعفر النفىلى ... وخلائق من العراقيين ، والخراسانيين والشاميين ، والمصريين "(٣)

تلاميذه روى عنه الكثiron^(٤): وحسبه فضلاً أن يروي عنه الترمذى، والنمسائى وهما من أصحاب السنن المشهورين، وهذا مما يدل على سعة علمه، وعلى أنه من العلماء الثقات.

٤- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: أثني عليه العلماء فقالوا : هو^(٥): الإمام المقدم في زمانه رجل لم يسبقته إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد في زمانه رجل ورع مقدم، سمع منه أحمد بن حنبل حديثاً واحداً كان أبو داود يذكره.

وقد كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وعلمه، وعلمه وسنه في أعلى درجة التمسك، والعفاف، والصلاح والورع من فرسان الحديث^(٢).

وَالَّذِينَ لَهُ الْحَدِيثُ كَمَا أَلَيْنَ لَدَاؤِدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَدِيدُ. (٧)

وأنه "خلق في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة".^(٨)

وأنّ: "كتاب الله أصل الإسلام وكتاب أبي داود عهد الإسلام" (٩).

^(١) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٢١٧.

⁽²⁾ ينظر ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١١ / ٥ ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٤ / ١٦٩.

^٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٤/١٦٩ - ١٧٠.

^٤) المزي ، تهذيب الكمال، ج ١١ / ٣٦٠ - ٣٦٣ .

^(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج ١٣ / ٢١٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤ / ١٧٠—١٧٣ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٢٦١—٢٦٢.

⁶ ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤ / ١٧٠ - ١٧٣.

⁽⁸⁾ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٣-١٧٠، السيوطي، طبقات الحفاظ ص ٢٦١-٢٦٢.

⁽⁸⁾ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٠-١٧٣.

^(٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ٢١٥، السيوطي طبقات الحفاظ، ص ٢٦٢.

وقد أثني عليه الإمام الذهبي بقوله: "كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه، من كبار الفقهاء، فكتابه يدل على ذلك، وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد لازم مجلسه مدة، وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول. وكان على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها وترك الخوض".^(١)

فلمّا صنف السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ".^(٢) فـ "كان أحد أئمة الدنيا فقهها، وعلما وحفظا، ونسكا، وورعا، وإنقاذا جمع وصنف، وذب عن السنن".^(٣) وـ "كان ثقة، زاهدا، عارفا بالحديث، إمام عصره في ذلك".^(٤)

وجاء في التهذيب: "الذين أخرجوا وميزوا الخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم وبعدهما: أبو داود، والنّسائي".^(٥) وقال عنه الحاكم: "إنه إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة".^(٦) وقد كان رحمة الله عالما عابدا يشبه الإمام أحمد في هديه.^(٧) وإن كانت هذه الأحكام مبالغ فيها إلى أنها تدل على أنه كان عالما بالحديث معروفا في عصره.

٥ - مؤلفاته:

الفَ عَدَةُ كَتَبْ أَهْمَهَا^(٨): كتاب السنن الذي عُرِفَ به، وـ "هو أول من صنف في السنن" ، وكتاب المراسيل ، وكتاب الرد على أهل القدر، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب مسائل الإمام أحمد، وكتاب الرّهاد ، ورسالة في وصف كتاب السنن، وكتاببعث والنشر، وكتاب المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد، ودلائل النبوة، وفضائل الأنصار، والدعاء وابتداء الوحي، وأخبار الخارج.

^(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣/٢١٥ .

^(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٣-١٧٠ .

^(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٠-١٧٣، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٢٦١-٢٦٢ .

^(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٠-١٧٣ .

^(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٣-١٧٠ .

^(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٠-١٧٣ .

^(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣/٢١٣ .

^(٨) ينظر، السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٢٦١-٢٦٢ .

^(٩) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص ١٧ .

٦ - وفاته: توفي في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين^(١) ، وقد : "أوصى أنْ يغسله الحسن بن المثنى^(٢) ، فإن اتفق وإلا نظروا في كتاب سليمان بن حرب^(٣) عن حماد بن زيد^(٤) في الغسل . فعملوا به"^(٥).

٧- ثناء العلماء على الكتاب:

أثنى العلماء على كتاب السنن لأبي داود فهو: "كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رُزِّقَ القبولَ من النّاس كافّة، فصار حكماً بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكلّ فيه ورْدٌ، ومنه مشرب، وعليه مُعَوْلٌ أهل العراق، وأهل مصر، وببلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض. فأمّا أهل خراسان فقد أولعُ أكثرهم بكتابي محمد بن اسماعيل البخاري، ومسلم بن الحاج، ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبک، والانتقاد إلا أنَّ كتاب أبي داود أحسن رصنا، وأكثر فقهها".^(٦)

وقد جمع في كتابه: "من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه ولا متاخراً لحقه فيه".^(٧)

وقال الإمام النووي: "فينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة فإنَّ معظم أحاديث الأحكام التي يحتاج بها فيه، مع سهولة تناوله، وتلخيص أحكامه، وبراعة مصنفه واعتنائه بهذيبه".^(٨)

وقد صنَّف أبو داود سننه في البصرة، فـ : "قد سكن البصرة، وقدم بغداد غير مرة وروى كتابه في السنن بها، ويقال إنَّه صنفه وعرضه على أحمد".^(٩)

^(١) ابن الخطيب، تاريخ بغداد، ج ٩/٦٠، ابن حجر تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٣، السيوطي طبقات الحفاظ، ص ٢٦١ - ٢٦٢.

^(٢) هو الحسن بن المثنى بن معاذ العنري أبو محمد من نبلاء الثقات ولد سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٩٤ هـ ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء ج ١٣ / ٥٢٦ - ٥٢٧.

^(٣) هو سليمان بن حرب الأزدي الواشجي قاضي مكة، أحد الأعلام الحفاظ . مات سنة ٢٢٤ هـ ، الخزرجي خلاصة التهذيب ج ١/١٥١.

^(٤) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي أبو اسماعيل الأزرق البصري، الحافظ مولى جرير بن حازم، عالم بالسنة، وبالفقه، توفي سنة ١٩٧ هـ ، الخزرجي، خلاصة تهذيب ج ١/٩٢.

^(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٧٣.

^(٦) الخطاطي، أحمد بن محمد، (ت ٣٣٨ هـ) (معالم السنن، ط ١)، (تحقيق محمد حامد الفقي)، دار المعرفة بيروت، ج ١/١٠.

^(٧) الخطاطي، معالم السنن ، ج ١/١٠.

^(٨) عويضة، كمال محمد، (١٩٩٦م)، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، حكم الفقهاء والمحاذين، (ط ١) بيروت: دار الكتب العلمية ، ص ٢٩.

^(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤/١٦٩.

و: "كان يفي بمذكرة مائة ألف حديث، ولمّا صنف السنّن وقرأه على النّاس، صار كتابه لأهل الحديث كالمحض يتبعونه، وأقرّ له أهل زمانه".^(١)

وأمّا عن عدد أحاديث السنّن فقد قال: (أبو داود) : "كتبت عن رسول الله - صلّى الله عليه وسلم - خمس مئه ألف حديث، انتخب منها ماضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنّن - جمعت فيه أربعة آلاف حديث، وثمانيني مئة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه".^(٢)

وقال ابن داسة^(٣): سمعت أبا داود يقول: "ذكرت في السنّن الصحيح وما يقاربه، فإن كان فيه وهن شديد بيّنته. قلت: فقد وفي رحمة الله بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد وهو هن غير محتمل".^(٤)

٨- موضوعه ودرجة أحاديثه:

"كان تصنيف علماء الحديث - قبل زمان أبي داود - الجامع والمسانيد ونحوها - فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنّن والأحكام أخباراً، وقصصاً ومواعظ، وآداباً، فأمّا السنّن المحسنة فلم يقصد واحد منهم جمعها، واستيفاءها، ولم يقدر على تخلیصها، واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود ولذلك حلّ هذا الكتاب عند أئمّة الحديث، وعلماء الأثر محل الإعجاب، فضررت فيه أكباد الإبل ودامت إليه الرّحل".^(٥)

جمع أبو داود الأحاديث ورتبها على الأبواب الفقهية، إذ كان همه "جمع الأحاديث التي استدلّ بها فقهاء الأمصار، وبنوا عليها الأحكام، فصنف سننه، وجمع فيها الصحيح الحسن واللّيّن، والصالح للعمل، وهو يقول: "وما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه" وما كان منها ضعيفاً صرحاً بضعفه، وترجم على كل حديث مما قد استتبعه منه عالم، وذهب إليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه".^(٦)

ولم يكتف فيه بتخريج الصحيح فقط، بل أورد فيه الصحيح، والحسن لذاته، والحسن لغيره، والضعف المحتمل، ومالم يجمع الأئمّة على تركه، كما أنّه بين ونته على ما فيه وهن شديد".^(٧)

^(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج ٤ / ١٧٣-١٧٠.

^(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣ / ٢١٠.

^(٣) هو أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري راوي السنّن، الشّيخ الثقة العالم، مات سنة ٦٣٤هـ ، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥ / ٥٣٨.

^(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٣ / ٢١٣.

^(٥) الخطابي، معالم السنّن ج ١١ / ١.

^(٦) محروس عبد العزيز، دراسات في مناهج المحدثين، ص ١٥٩.

^(٧) محروس عبد العزيز، دراسات في مناهج المحدثين، ص ١٦٠.

ويدلّ على ذلك قوله : "وليس في كتاب السنن الذي صنفه عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بَيْنَ أَنَّهُ منكر، وليس على نحوه في الباب غيره ،وما كان من كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بَيْنَتْهُ، ومنه ما لا يصح سنته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض"^(١).

ويأتي كتاب السنن لأبي داود في المرتبة الثالثة بين الكتب الستة ، فـ : "اعلم أنَّ رئيس هؤلاء الطائفة وقدوتهم بعد مالك ، الإمام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، ويليه في الرتبة كتاب مسلم ، ويليهما أبو داود ، ويليهم أبو عيسى الترمذى ، ويليهم أبو عبد الرحمن النسائي"^(٢).

وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب ، فكان جملة ما فيه من كتب خمسة وثلاثين كتاباً منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبواباً.^(٣)

ثالثاً الترمذى:

١ - نسبه ومولده ونسبته:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي البوغى الترمذى الضرير^(٤). وقيل في نسبه قوله آخران : "محمد بن عيسى بن سورة بن شداد"^(٥) أو "محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن"^(٦) ، ولد سنة تسع ومائتين بترمد^(٧) .

٢ - نشأته ، وارتحاله :

نشأ الترمذى محباً للعلم والحديث ، من أجل ذلك : "طاف البلاد وسمع خلقاً من الخراسانين ، والعراقين ، والجازين"^(٩) ، كفَّ بصره في آخر عمره ، وبقي ضريراً^(١٠).

^(١) الخطابي ، معالم السنن ، ج ١ / ٦.

^(٢) محروس عبد العزيز ، دراسات في مناهج المحدثين ، ص ١٦٣ .

^(٣) محروس عبد العزيز ، دراسات في مناهج المحدثين ، ص ١٦٣ .

^(٤) المزى ، تهذيب الكمال ، ج ٢٦ / ٢٥٠ .

^(٥) السمعاني ، أبو سعد عبد الكريم التميمي ، (ت ٥٦٢ هـ) ، الأنساب ، ط ٢ ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (اليماني) ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ج ١ / ٤٥٩ .

^(٦) المزى ، تهذيب الكمال ، ج ٢٦ / ٢٥٠ ، والذهبي ، سير الأعلام ، ج ١٣ / ٢٧٠ .

^(٧) ترمذ مدينة مشهورة تقع على نهر جيجون من جانبه الشرقي ، محاطة بسور ينظر ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج ١ / ٧٩ .

^(٨) ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٣٨٧ / ٩ ، السيوطي ، طبقات الحفاظ ، ص ٢٧٨ .

^(٩) ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٣٨٧ / ٩ ، السيوطي ، طبقات الحفاظ ، ص ٢٧٨ .

^(١٠) الكتاني ، الرسالة المستطرفة ، ص ١٧ .

— شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

أدرك الترمذى" كثيرا من قدماء الشيوخ، وسمع منهم، وكان عصره عصر النهضة العلمية العظيمة في علوم اللغة^(١) انسمع بالحجاز من محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى وبالبصرة من محمد بن بشار بندار، ومحمد بن المثنى، وعمر بن علي بن بحر بن كثير الفلاس وغيرهم، وبواسط من أبي الشعثاء علي بن الحسن، وبالكوفة من أبي كريب، ومحمد بن عثمان بن كرامه، وعبيد بن أسباط، وعلي بن المنذر^(٢).

تلاميذه:

روى عنه خلق كثير من أعيانهم: أبو بكر أحمد بن اسماعيل بن عامر السمرقندى و أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزى التاجر، وأحمد بن علي المقرئ وأحمد بن يوسف النسفي، وعبد الله بن نصر بن سهيل البزدوى، والهيثم بن كلبي الشاشى وآخرون.^(٣)

٤— حفظه وفقهه وثناء العلماء عليه:

كان الإمام الترمذى مشهودا له بالحفظ، والصلاح، والتقوى، والضبط مع الثقة والأمانة لما يحفظه، ويرويه. وهذه المكانة أهلته ليكون قدوة يحتذى به في علم الحديث، إذ قيل: "كان الترمذى أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف الجامع، والتاريخ والعلل تصنيف رجل متقن ، وكان يضرب به المثل في الحفظ"^(٤) ، ومما يدل على قوة حفظه قوله: "كنت في طريق مكة وكانت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ، فمررت بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا: فلان، فرحلت إليه وأنا أظن أنّ الجزئين معي، وإنما حملت معي محملي جزئين غيرهما شبههما، فلما ظفرت به سأله السّماع فأجاب. وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال أما تستحيي مني، فقصصت عليه القصة، وقلت له: إني أحفظه كله فقال: أقرأ فقراته على الولاء، فقال: هل استظرفت قبل أن تجيء إلي؟ قلت: لا. ثم قلت له: حدثي بغيره فقرأ على أربعين حديثا من غرائب حديثه، ثم قال هات، فقرأت عليه من أوله إلى آخره، فقال: ما رأيت مثلك"^(٥)، وهذه الحكاية ترد من زعم أنه ولد أكمه^(٦).

^(١) (وينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣٨٧/٩ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٢٧٨).

^(٢) (ابن نقطة، التقييد، ج ١/٩٦).

^(٣) (المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٦ / ٢٥١).

^(٤) (ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩/٣٨٨ - ٣٨٩).

^(٥) (ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩/٣٨٨ - ٣٨٩).

^(٦) (ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩/٣٨٨ - ٣٨٩).

كما أنتى عليه الأئمة فقلوا فيه: "مات محمد بن اسماعيل البخاري، ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم ، والورع بكى حتى عُمي" ^(١)
وقال الترمذى : " قال لي محمد بن اسماعيل ما انتفعتُ بك ، أكثر مما انتفعت بي" ^(٢)
وجاء في التقىيد أن: "محمد بن عيسى بن سورة الحافظ متفق عليه، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل، وهو مشهور بالأمانة ، والإمامية، وكتابه الجامع الصّحيح يدلّ على عظيم قدره، واتساع حفظه، وكثرة اطلاعه ، وغاية تبحره في فن الحديث، وقد جمع إلى الحفظ الفقاھة ومعرفة المذاهب الفقهية ، والتّرجيح بينها." ^(٣)
و: "كان من جمع وصنف وحفظ وذاكر" ^(٤)، وأنه: "الحافظ، العالم، صاحب الجامع، ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال، إنه مجاهول فإنه ما عرف، ولا درى بوجود الجامع ولا العلل له." ^(٥)
ووصف بأنه رجل عالم متقن، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، والذي يضرب به المثل في الحفظ، والضبط ^(٦).
و: "كان إماما حافظا له تصانيف حسنة ، منها الجامع الكبير في الحديث وهو أحسن الكتب" ^٧

٥ - مؤلفاته:

- ١- كتاب الجامع أحد الكتب الستة
- ٢- كتاب العلل في آخر جامعه ، وهو قيم في الجرح والتعديل
- ٣- كتاب التواريخ.

٦ - وفاته:

توفي أبو عيسى الترمذى الحافظ بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومئتين ^(٩).

^(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

^(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٣٨٩ .

^(٣) ينظر ، ابن نقطة، التقىيد، ج ٩٧ .

^(٤) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد ، (ت ٦٤٨ هـ)، ميزان الإعدال في نقد الرجال، تحقيق(علي محمد الباوى، فتيحة على الباوى)، دار الفكر العربي ، ج ١٢٤ / ٥ .

^(٥) الذهبي ، تذكرة الحفاظ، ج ٢ / ٦٣٣ .

^(٦) السمعانى ، الأنساب، ج ٤٥٩ / ١ .

^(٧) ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، (ت ٦٣٠ هـ)، الكامل في التاريخ، ط ١، (راجعه وصحه محمد يوسف الدقاد)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م ، ج ٦ / ٣٧٣ .

^(٨) ينظر ، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩ / ٣٨٨ ، و السيوطي ، طبقات الحفاظ، ص ٢٧٨ .

^(٩) المزي ، تهذيب الكمال، ج ٢٦ / ٢٥١ ، وينظر ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٩ / ٣٨٧ السيوطي ، طبقات الحفاظ، ص ٢٧٨ .

٧- وصف الكتاب:

اشتهر بنسبةه إلى مؤلفه فيقال "جامع الترمذى" ويقال أيضاً "سنن الترمذى" ، ويقال له الجامع الكبير^(١) ، والأول هو الأكثر . ولما انتهى من تصنيفه عرضه على علماء عصره فنال رضاهم وأثنوا عليه^(٢)

روى الترمذى عن كتابه قائلاً: "صنفت هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكانما في بيته نبى يتكلم"^(٣).

كما أنّ كتابه: "أنور من كتاب البخاري ومسلم... لأنّه لا يصل إلى الفائدة منها إلاّ من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن، وكتاب الترمذى قد شرح أحاديثه، وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس من الفقهاء، والمحاذين وغيرهم."^(٤)

ولم يلتزم الترمذى في كتابه تخريج الصحيح وحده، بل ذكر الصحيح، والحسن والضعيف ، والغريب، والمعلم ، وأبان عن علته، وقد جمع الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلمه ورجاله.^(٥)

وكتابه الجامع على أربعة أقسام^(٦):

١ – قسم مقطوع بصحته.

٢ – قسم على شرط أبي داود والنسائي .

٣ – قسم أخرجه وأبان عن علته.

٤ – قسم رابع أبان عنه فقال : "ما أخرجت في كتابي هذا إلاّ حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء ."

ويشتمل كتابه على العديد من الكتب، والأبواب التي اندرجت تحتها رغم قلة عدد أحاديثه بالنسبة للصحيحين، أو لسنن أبي داود، فعدد أبواب الجامع ألفان ومائتان وواحد وثمانون، مندرجة تحت خمسين كتاباً غير كتاب العلل الذي ختم به أبو عيسى جامعه، وبلغ عدد أحاديثه ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسين حديثاً^(٧).

^(١) الكتاني ، الرسالة المستطرفة ، ص ١٧ .

^(٢) ينظر ، الذهبي تذكرة الحفاظ ، ج ٢ / ٦٣٤ ، و ابن نقطة ، النقييد ، ج ١ / ٩٧ – ٩٨ .

^(٣) ابن نقطة ، النقييد ، ج ١ / ٩٧ – ٩٨ .

^(٤) ابن كثير ، البداية والنهاية ج ١ / ٧٨ .

^(٥) محروس ، عبد العزيز ، دراسات في مناهج المحدثين ص ١٧٣ .

^(٦) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج ٢ / ٦٣٤ .

^(٧) ينظر محروس عبد العزيز ، مناهج المحدثين ، ص ١٨٠ .

ويمتاز الكتاب بكثرة فوائده العلمية، وأصنافها، فقد علّ الحديث ، و بين الصحيح من المستقيم، وما بينهما من المراتب ، وهو علم ثان ، وكما يشتمل على بيان الصحيح من المستقيم وما بينهما من المراتب، والأسماء، والكنى، والتّعديل، والتّخريج ، ومن أدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ومن لم يدركه ممن أسنده عنه في كتابه، وتعدد من روى ذلك .
هذه علومه المجملة، وأمّا التفصيلية فمتعددة، وبالجملة فمنفعته كثيرة، وفوائده غزيرة. ^(١)

رابعاً: النسائي

١ - نسبة: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي ^(٢)

٢ - مولده ورحلاته:

ولد بنساء ^(٣) سنة خمس عشرة ومائتين ^(٤) طلب العلم صغيراً ورحل في طلب الحديث وله خمس عشرة سنة، وسمع كبار علماء عصره في بلده، ثم ارتحل إلى الحجاز، والعراق، والشام، والجزيرة، ومصر طالباً العلم، وسمع من شيوخها، وتعرف على مناهجها المختلفة في دراسة الحديث، حتى تفقّه فيه فقيل عنه: إنه أحفظ من مسلم بن الحاج صاحب الصحيح. ^(٥)

٣ - صفاته :

قال أبو الحسين محمد بن المظفر: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن النسائي بالتقديم والإمامية، ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهر، ومواضيته على الحج والاجتهاد، وإقامته السنن المأثورة، واحترازه عن مجالس السلطان، وأن ذلك لم يزل دأبه إلى أن استشهد بدمشق من جهة الخوارج ^(٦).

وقد بلغ من ورمه، وتقواه أنه كان يصوم يوماً، ويفطر يوماً، وهو هدى نبي الله داود ^(٧).

^(١) ينظر محروس عبد العزيز، مناهج المحدثين، ص ١٧٣.

^(٢) المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٢٨ . وينظر ، ابن حجر تهذيب التهذيب، ج ١ / ٣٦ – ٣٩ السيوطي ،طبقات الحفاظ ص ٣٠٣ .

^(٣) وهي مدينة بخراسان، وسبب تسميتها بهذا الاسم أن المسلمين لما وردوا بخراسان قصدوها فبلغ أهلها فهربوا، ولم يتختلف بها غير النساء، فلما أتوا المسلمين لم يروا بها رجالاً، فقالوا هؤلاء نساء والنساء لا يقاتلن فنسأوا أمرها الآن إلى أن يعود رجالهن، فتركوهها ومضوا، فسموا بذلك نساء، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥ / ٢٨١ .

^(٤) المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ ص ٣٣٨ .

^(٥) ينظر المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٢٩ .

^(٦) ينظر المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٣٤ .

^(٧) ينظر المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٣٧ .

٤- شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: سمع من شيوخ لا يُحصون مشهود لهم بالحفظ من أشهرهم: قتيبة بن سعيد قال النسائي: أقامت عنده سنة وشهرين^(١)، ومنهم اسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، وعيسى بن حماد زغبة، وسعد بن يعقوب الطالقاني، وأبا كريبي محمد بن العلاء الهمذاني، وذخييم عبد الرحمن بن إبراهيم، وأمثالهم بخراسان، والعراق، والجاز، ومصر، والشام، والجزيرة.^(٢)

تلاميذه:

روى عنه الكثيرون منهم^(٣): إبراهيم بن إسحاق الإسكندراني، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد القرشي الدمشقي، وأبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، وأبو أحمد عبد الله الجرجاني، وابنه أبو موسى عبد الكريم ونصر بن اسحاق الأسفرايني، ويعقوب بن المبارك المصري...

٥- ثناء العلماء عليه:

لقد أثني عليه كبار الأئمة لحفظه وضبطه الحديث ولمعرفته بالعلم والرجال. فهو عندهم: "مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره"^(٤)، وكان يُسمى كتابه: الصحيح^(٥)، و: "كان أفقه مشايخ مصر عصره" وأعرفهم بالصحيح، و السقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه فضريوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة فأخرجووه وهو عليل فتوفي بمكة مقتولاً شهيداً^(٦)، و: "كان النسائي إماماً في الحديث، ثقة، ثبتاً، حافظاً"^(٧)، وكان له شرط في الرجال أشدّ من شرط مسلم بن الحاج، وكان من أئمة المسلمين، وهو الإمام في الحديث بلا مدافعة.^(٨)

٦- مذهب: كان يُنسب إليه شيء من التشيع، ولعل السبب في ذلك أنه ألف كتاب الخصائص في "فضل علي، وآل البيت"، ويعود السبب في تأليفه ذلك الكتاب ما ذكره هو، قال محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي: سمعت قوماً ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب الخصائص لعلي رضي الله عنه، وتركه تصنيف فضائل أبي بكر وعمر، وعثمان رضي الله

^(١) المزي، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٣٨.

^(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٢ / ٦٩٨.

^(٣) المزي، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٢٩ - ٣٣٣.

^(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١ / ٣٨.

^(٥) المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٣٤.

^(٦) المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٣٩.

^(٧) المزي ، تهذيب الكمال ، ج ١ / ٣٤٠.

^(٨) المزي ، تهذيب الكمال، ج ١ / ٣٣٣.

عنهم، فذكرت له ذلك فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير، فصنفت كتاب "الخصائص" رجوت أن يهديهم الله. ثم إنّه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة^(١).

٧- مؤلفاته: للإمام النسائي مصنفات كثيرة منها^(٢): السنن الكبرى، وكتابه السنن الصغرى الذي سماه "المجتبى"، وله أيضاً كتاب "خصائص علي رضي الله عنه"، و"مسند علي رضي الله عنه" و"مسند مالك" و"فضائل الصحابة" و"عمل اليوم والليلة" و"كتاب التفسير" ، و"كتاب الصّعفاء".

٨- وفاته:

توفي يوم الإثنين لثلاث عشرة خلت من صفر، سنة ثلاثة وثلاثمائة وقد اختلف العلماء في موطن وفاته، فقد قيل إنّه توفي بمكة وقيل إنّه توفي بالرملة بفلسطين^(٣).

٩- وصف كتاب السنن:

ألف الإمام النسائي "كتابه السنن الكبرى" مشتملاً على الأحاديث الصحيحة والمعلولة، ثم اختصره في كتاب "السنن الصغرى" وسماه المجتبى^(٤)، وهو صحيح كلّه^(٥)، وجاء أنه لما ألف السنن الكبرى أهدتها إلى أمير الرملة، فقال له الأمير: كل ما في هذا صحيح؟ قال: لا. قال: فجرد الصحيح منه، فصنف "السنن الصغرى" وسماه المجتبى من السنن^(٦).

ورتب الإمام النسائي كتابه السنن الصغرى على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن، وإذا نُسب إلى الإمام النسائي حديث في السنن، فالمراد بها السنن الصغرى التي عُدّت من الأصول المعتمدة عند أهل الحديث ونقاده، ودرجتها في الحديث بعد الصحيحين، فهي مقدمة على سنن أبي داود، وسنن الترمذى؛ لأنَّ النسائي يمتاز عنهما بشدة تحريره في الرجال. وقد بلغت أحاديث السنن الصغرى خمسة آلاف وسبعمائة وواحداً وستين حديثاً، ومن أهم شروحها شرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وشرح العالمة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي المشهور بالسندى^(٧).

^(١) ينظر المزي، تهذيب الكمال، ج ١/٣٣٨.

^(٢) ينظر السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٣٠٣، عبيدات، محمود سالم، (١٩٩٧م)، تاريخ الحديث، ومناهج المحدثين، (ط١)، عمان: دار المناهج، ص ١٩٩.

^(٣) ينظر المزي، تهذيب الكمال، ج ١/٣٤٠.

^(٤) ابن العماد الحنبلى، عبد الحي، (ت ١٠٨٩هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١ (تحقيق، عبد القادر الأرناؤط، ومحمد الأرناؤط)، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٨م، ج ٣/٤٨.

^(٥) عبيدات، محمود سالم، تاريخ الحديث ومناهج المحدثين، ص ١٩٩.

^(٦) ينظر الخولي، محمد عبد العزيز (١٩٨٣م) ، مفتاح السنة، (ط٤)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٧٩.

^(٧) ينظر محروس، عبد العزيز، دراسات في مناهج المحدثين، ص ١٩٢.

الفصل الأول

الاستشهاد بالحديث

النبوي، والمشكل النحوي

المبحث الأول : الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

تعريف الاحتياج:

هو إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحيح سنه إلى عربي

فَصِحْ سُلَيْمَ السَّلَيْقَةٌ^(١)

و"يحتاج بالكلام العربي لغرضين: غرض لفظي ويدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ." (٢)

وللشاهد أهمية كبيرة في علم النحو، ولأهميةه قيل فيه : "إن الشاهد في علم النحو هو النحو".^(٣)
وقد اعتمد النحويون على هذا الشاهد في تعقيد النحو وبالدرجة الأولى على النظم
مقارنة بالنشر "ففي أي كتاب نحوي نقرأ، نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر، فآيات من القرآن
الكريم، فشيء من الحديث النبوي الشريف"^(٤) ، إذ كان استشهادهم بالحديث قليلاً، رغم أن
الحديث النبوي الشريف منبع ثري ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية، تُغنى به اللغة
العربية، وتقييد منه ثروة تضاف إلى متنها، وأساليب جديدة تدخل استعمالاتها"^(٥) ، فهو "من وجهة
النظر اللغوية نثر مرسل موضوعي يستعمل اللغة استعمالاً عملياً"^(٦) كما تعدد أحاديث الرسول
— صلى الله عليه وسلم — والروايات الصحيحة المتناقلة عن أعماله، وأعمال صحابته نموذجاً
 حقيقياً للنشر القديم^(٧)، وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث الفصاحة ، ولهذا
كان من المفترض الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو، لكن النحاة لم يحسنوا استغلال هذه
الثروة اللغوية، ولم يستفيدوا من غناها ، وتنوع أساليبيها، وراح البعض منهم يشك في فصاحة
رواتها، وفي صحة اعتمادها في الاستشهاد النحوي. فاختلفت مواقفهم في الاستشهاد به في المنع
والإجازة، فانقسموا بذلك على ثلاثة فئات: فئة جوّرت الاستشهاد بالحديث، وفئة منعه وأخرى
توسّطت بينهما.^(٨)

الفئة الأولى: وهي التي جوزت الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وأكثرت من الاستشهاد به وعدته مصدراً من مصادر النحو، وفي طليعتها أبو الحسن الأندلسي المعروف بابن خروف

^١) الأفغاني، سعيد، (١٩٦٤م)، في أصول النحو، (ط٢)، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ص ٦.

^٢) المرجع نفسه، ص ١٤.

^(٣) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، (ط٢)، القاهرة: دار المعارف، ص ٢٤٩، النايلية، عبد الجبار علوان (١٩٧٦م)، الشواهد والاشهاد في النحو، (ط١)، بغداد: مطبعة الزهراء، ص ٢٣.

^{٤)} النايلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد، ص ٢٩.

٢٩٧ المرجع نفسه ص (٥)

^٦) المرجع نفسه، ص ٢٩٧.

⁸⁾ ينظر المرجع نفسه، ص ٢٩٧.

^(٨) النايلية، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد ص ٣٠١، وينظر، مغالسة، محمود حسني، (٢٠٠٢م)، أبحاث في اللغة والنحو والقراءات، (ط١)، عمان: دار البشير، ص ١٤

(٦٥٩هـ)، و محمد بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)، و نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي (٦٨٦هـ) الذي زاد عليه جواز الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم، و جمال الدين بن هشام الأنباري (٧٦١هـ)، وبعض شراح الألفية كدر الدين بن الناظم (٦٨٦هـ) وغيرهم، وقد توسع ابن مالك في الاستشهاد به، بحيث كان من أهم مميزات مذهبة النحوي إذ كان " يكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب" ^(١)

الفئة الثانية:

و هي التي لم تتطرق في الاستشهاد بالحديث، كما أنها لم تمنعه، فوقفت موقفاً وسطاً بين الفئتين المجوزة والمانعة، ومن أبرز رجالها أبو اسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، فقد جوز علماء هذه الفئة الاستشهاد بالأحاديث التي اعتبرت بنقل ألفاظها لمقصود خاص، كذلك التي قصد بها بيان فصاحة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وكالأمثال النبوية، ولم يجوزوا الاحتجاج بالأحاديث التي اعتبرت رواتها بالمعنى دون اللُّفْظ ^(٢) فلم يرضوا عن منع الاستشهاد بالحديث مطلقاً، كما نقدوا من جوز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روى منه بالمعنى أو اللُّفْظ ^(٣).

الفئة الثالثة:

هي الفئة من النحاة التي تطرفت في الاستشهاد فمنعت الاستشهاد بالحديث مطلقاً، متذرعة بوقوع الاختلاف في ألفاظه لروايته بالمعنى دون اللُّفْظ ، و لوقع اللُّحن فيه؛ لأنَّ أغلب رواته أعلام لا يتقنون اللغة العربية، و لأنَّ أوائل النحاة من أئمة البصريين، والковفيين والنحاة المتأخرین في بغداد والأندلس، وغيرها لم يفعلوا ذلك ولهذه الأسباب لم يستشهد به - على رأيهما - المتقدمون من النحويين ولا المتأخرین، ومن أبرز رجال هذه الفئة أبوالحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الصائغ (٦٨٠هـ)، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (٧٤٥هـ)، والسيوطى، حيث منعوا الاستشهاد به للأسباب المذكورة سابقاً ^(٤).

والحقيقة أنَّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "كان أفعى العرب لساناً، وأوضحتهم بياناً، وأعندهم نطقاً وأسددهم لفظاً، وأبینهم لهجة، وأقوّهم حجة، وأعرّفهم بمواقع الخطاب، وأهدّاهم إلى طريق الصواب" ^(٥)، فـ"كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث

^(١) البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت ١٠٩٣م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط١، (قدم له ووضع هوامشه محمد نبيل طريفى، إشراف أميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج ٣٣/١.

^(٢) ينظر البغدادي، خزانة الأدب، ج ٣٥/١، مغالسة، أبحاث في اللغة والنحو والقراءات، ص ١٤.

^(٣) النايلة عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد، ص ٣٠٦، الحديثي، خديجة، (١٩٨١م)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، العراق: دار الرشيد، ص ٢٥.

^(٤) النايلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد ص ٣٠٨، مغالسة، أبحاث في اللغة والنحو والقراءات، ص ١٤.

^(٥) النايلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد، ص ٢٩٨.

سائر كلام العرب «من نثر، وشعر في باب الاحتجاج في اللغة، وقواعد الإعراب»^(١)، ولكن النحويين اعتمدوا الشعر مصدراً جعلوه أهم المصادر لاستقاء الشواهد النحوية منه.^(٢) ففوتوا بذلك فرصة الاستفادة من هذا الرأف المهم، ولو اعتمدوا عليه لاغنووا المكتبة العربية.

المبحث الثاني: المشكل

أ— لغة: قال ابن فارس: الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة تقول: هذا شكلٌ هذا، أي: مثله ومن ذلك يقال: أمر مشكلٌ كما يقال أمر مشتبه، أي هذا دخل في شكلٍ هذا^(٣)، ويقال أشكالَ الأمر: التبس، وأمورٌ أشكالٌ، ملتبسة وبينهم أشكالٌ أي ليس^(٤). والأشكالُ من الإبل والغنم: الذي يخلطُ سواده حمرة، أو غبرة كأنه قد أشكالَ عليك لونه^(٥). أي الذي يصعب تحديد لونه الأساسي، فهو أسود خالص، أم أحمر لشدة تداخل الوانه . ومنه قيل للأمر المشتبه مشكلٌ، وأشكالٌ علىّ الأمر إذا اختلط وأشكالٌ علىّ الأخبار وأحكام معنى واحد، والأشكال عند العرب اللونان المختلطان، وكلٌ مختلطٌ مشكلٌ، وحرفٌ مشكلٌ مشتبه ملتبس^(٦).

وعليه فالمشكل في اللغة هو الذي التبس، واختلط أمره، فصعب تمييزه من غيره.

ب— اصطلاحا: يعرفه السريسي^(٧) بأنه "اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله، على وجه لا يعرف من بين سائر الأشكال"^(٨)، وذكر النسفي أنَّ المشكل "هو الداخل في أشكاله وأمثاله، كما يقال: أحرب أي دخل في الحرم، وأشتى أي دخل في الشتاء، وهذا فوق الخفي، فلا ينال المراد منه مجرد الطلب بل بالتأمل بعد الطلب؛ ليتميز عن أشكاله... فهو كرجل اغترب عن وطنه فاختلط بأشكاله من الناس، فيطلب موضعه ثم يتأمل في أشكاله ليوقف عليه".

^(١) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص ٤٦

^(٢) النايلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد ص ٢٩٩

^(٣) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط١، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، (شكل).

^(٤) ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب ، ط٢، (عنابة أمين عبد الوهاب)، دار إحياء التراث، بيروت ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، (شكل).

^(٥) ينظر الزبيدي، محمد مرتضى، (ت ١٢٠٥ هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، (تحقيق عبد الكريم الغرابوي)، الكويت، ١٩٦٧م، (شكل).

^(٦) السريسي، أبو بكر (ت ٤٩٠ هـ)، أصول السريسي، (تحقيق أبوالوفا الأفغاني)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٣م، ج ١٦٨/١.

^(٧) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد (٧١٠ هـ)، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، ص ٢١٦.

و عند التقتازاني مأخوذ من "أشكل علىّ كذا إذا دخل في أشكاله وأمثاله بحيث لا يعرف إلاّ بدليل يتميز به".^(١)

وعرفة الجرجاني بأنه : ما لايتأتى المراد منه إلاّ بتأمل بعد طلب ، وهو الداخل في أشكاله أي أمثاله، وأشباهه^(٢). أي هو المختلط في أشكاله ، الذي لا يدرك إلاّ بالتأمل.

وهو ما خفيت دلالته على المعنى المراد فيه خفاء ناشئاً من ذات الصيغة ، أو أسلوب ، ولا يدرك إلاّ بالتأمل والاجتهاد. وهو أشدّ غموضاً من الخفي ، إذ إنّ الخفي لفظ واضح الدلالة على معناه غير أنّ الخفاء إنّما نشأ من تطبيقه على وقائع ذات أسماء ، وصفات أخرى ، أمّا المشكل فالخفاء منشؤه اللّفظ نفسه أو الأسلوب^(٣)، وهو قريب من المجمل حتى إنه خفي على بعض العلماء فقالوا: المشكل ، والمجمل سواء وهما بينهما فرق. فالتمييز بين الأشكال ليوقف على المراد قد يكون بدليل آخر ، وقد يكون بالبالغة في التأمل حتى يظهر به الراجح؛ فيتبين به المراد ، أمّا المجمل فلا يعرف المراد منه إلاّ بالاستفسار من المجمل ، وبيان من جهته^(٤) .

أي أنّ المشكل هو الذي لا يوقف على معناه ، ولا يتبيّن المراد منه إلاّ بالتأمل.

ويمكن أن يستخلص من ذلك ، أنّ المشكل ما كان إشكاله بسبب خروجه على القواعد التي وضعها النّهاة ، وهو ما له علاقة بموضوع بحثنا.

ج - حكم المشكل:

قال الأصوليون هو: "اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد، ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يتبيّن المراد فيعمل به"^(٥)، أي حكمه التأمل وهو التكليف ، والاجتهاد في الفكر؛ ليتميّز المعنى عن أشكاله^(٦) أي ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره^(٧).

^(١) التقتازاني، سعد الدين، (٧٩٢هـ)، شرح التلویح على التوضیح لمتن التتفیح في أصول الفقه، وهو شرح لتفیح الأصول للقاضی صدر الشریعة الحنفی (٧٤٧هـ)، دار الكتب العلمیة، بيروت، ص ١٢٦.

^(٢) الجرجاني علي بن محمد بن علي، (٨١٦هـ)، التعریفات، ط١، (تحقيق ابراهیم الأبیاری)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص ٢٧٦.

^(٣) الدرینی ، فتحی، (١٩٨٥م)، المناهج الأصولیة في الاجتهاد بالرأی في التشريع الإسلامي، (ط٢)، دمشق: الشرکة المتحدة للتوزیع، ص ٨٧.

^(٤) عبد العزیز امیر، (١٩٩٧م)، أصول الفقه الإسلامي، (ط١)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزیع والترجمة، ج ٢/٥٤٨-٥٤٩.

^(٥) السرخسی، أصول السرخسی، ج ١/١٦٨.

^(٦) عبد العزیز، أصول الفقه الإسلامي، ج ٢/٥٤٩.

^(٧) العکری، عبد الله بن الحسین، (ت ٦٦٦هـ)، إتحاف الحثیث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، (تحقيق محمد ابراهیم سلیم) ، مکتبة ابن سینا للنشر والتوزیع، ص ٩.

د — أسباب المشكل:

تختلف أسباب المشكل باختلاف الدارسين له، فهو عند علماء القرآن ،ما أوهم التعارض بين الآيات ،والقرآن منزه عن الاختلاف، منها على سبيل المثال تعارض القراءتين في آية واحدة، الاختلاف في الحقيقة والمجاز ...^(١)

وتمثل عند الأصوليين، في غموض المعنى ودقته في اشتراك **اللفظ**..،إضافة إلى الأسباب الصوتية ،والصرفية ،والنحوية ،التي تتعلق بأهل اللغة والنحو.^(٢)

المبحث الثالث :المشكل والنحويون :

ورد لفظ المشكل عند عدد من النحويين في معالجتهم لكثير من المسائل النحوية، كما ورد عنوانا لكثير من المؤلفات النحوية ومنها التي "تناول بعض آيات القرآن التي تبدو مشكلة من ناحية علمية، أو عقائدية، أو لغوية ،أو بلاغية ،أو غيرها من نواحي العلم والمعرفة ،وهي ما تعرف بمشكل القرآن"^(٣) ، ومنها ما يتناول بعض الأحاديث الشريفة التي ظاهرها يخالف القواعد التي وضعها النّحاة من النّاحية النّحوية ،والصرفية ،واللغوية.

الكتب المؤلفة في المشكل النحووي

ومن أشهر الكتب المؤلفة في المشكل النحووي نجد:

١— تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)

الفه للرد على هؤلاء الذين كانوا يسمونهم الزنادقة ،الذين كانوا يعترضون على بعض التعبيرات ، والاستعلامات اللغوية في القرآن، كما كانوا ينتقدون آيات أخرى تبدو لهم متعارضة المعنى، فقام ابن قتيبة يدحض اعترافات وادعاءات هؤلاء، بتقديم الحلول للمشكلات التي أثاروها"^(٤). وكذا الكشف "عن أسلوب القرآن الكريم ومعانيه، وفنونه في التعبير، واتساقه في النظم في ضوء الأدب العربي القديم شعره ونثره، وذلك للبرهنة على أنَّ هذا النظم ليس خارجاً عن مأثور الفن الأدبي الرفيع، وليس قريباً على المبرزين من فحول البيان"^(٥).

^(١) للمزيد ينظر المسعوديين، علي أحمد، (٢٠٠٥م)، المعايير اللغوية لمشكل إعراب القرآن في كتاب مكي بن أبي طالب القيسي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن ص.٨.

^(٢) للمزيد ينظر المسعوديين، علي ، المعايير اللغوية لمشكل إعراب القرآن ، ص.٨.

^(٣) عز الدين، بن عبد السلام(ت ٦٦٠ هـ)، فوائد في مشكلات القرآن، ط، ٢، (تحقيق رضوان علي الندوى)، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢م ،ص ١٤ .

^(٤) ينظر ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الينوري، (ت ٢٧٦ هـ)، تأويل مشكل القرآن، ط، ١، (إعداد ودراسة عمر محمد سعيد عبد العزيز، وإشراف عبد الصبور شاهين)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٤٢٠ هـ— ١٩٨٩م ،ص ٣٣ ، عز الدين، فوائد في مشكلات القرآن ص ١٥ .

^(٥) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٣٣ .

ف كانت "طريقته في معالجة موضوع مشكل القرآن دفاعية، كما كان عمله محصورا إلى حد ما في تفسير المشكلات اللغوية والنحوية."^(١).

٢- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، (ت ٤٣٧ هـ)

ذكر في مقدمة كتابه أن أكثر من ألف قبله قد طوّل كتابه بذكر حروف الخفض، والجزم، أو ما ظهر من فاعل ومحض، أو اسم (إن) وخبرها، وما أشبهها^(٢)، أمّا هو فقد قصد في كتابه: "تفسير مشكل الإعراب، وذكر علل وصعبه ونادره ليكون خفيف المحمّل سهل المأخذ قريب المتناول".^(٣)

٣- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليماني (ت ٥٩٩ هـ)

و يرجع سبب تأليفه إلى أن جماعة من الأدباء طلبوا منه تأليف هذا الكتاب بعد أن كانوا يسألونه عن مسائل في الأدب تشكل عليهم، وهو يجيب عن أسئلتهم، وبين أن كتابه كان يميل إلى التوسيط بعيداً عن الإفراط والتقرير؛ لغرض التسهيل، فهو لم يحدّد مفهوم المشكل بل إن كلمة المشكل عنده أنت مما يشكل على عدد من الأدباء فيسألونه فيجيب، فألف كتابه هذا في ذلك، وكان كتابه موزعاً على أبواب النحو في أصوله، وفروعه.^(٤)

٤- كتاب "الفوائد في مشكل القرآن" لعز الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ)

وقد ألفه في إعراب ألفاظ مشكلة في القرآن الكريم، ويمتاز كتابه "بطابعه العلمي الدقيق، وبشموله لكثير من المشكلات اللغوية، والنحوية، والبلاغية، والعقائدية، وغيرها التي لا نجد ذكرها عند المؤلفين".^(٥) وهناك مؤلفات كثيرة تحمل لفظة المشكل في عنوانها.^(٦) أمّا التأليف في إعراب الحديث فقليل جداً، مقارنة بكتب إعراب القرآن الكريم منه:

١- كتاب إعراب الحديث النبوى الشريف للعكبرى (ت ٦١٦ هـ)

هو أول كتاب يتصدى للناحية الإعرابية في مشكلات الأحاديث النبوية في جامع المسانيد لابن الجوزي، ويرجع السبب في تأليفه كما قال بأن "جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن ألمي مختصرًا

^(١) عز الدين، فوائد في مشكلات القرآن ص ١٥.

^(٢) القيسي، أبو محمد مكي أبو طالب، (ت ٤٣٧ هـ) مشكل إعراب القرآن، ط ٣، (تحقيق حاتم صالح الصامن)، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م، ج ١، ٢٨/١.

^(٣) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ٦٤.

^(٤) ينظر الحيدرة اليماني، علي بن سليمان، (ت ٥٩٩ هـ)، كشف المشكل في النحو، ط ١، (تحقيق هادي عطيه مطر)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ص ١٣٥ - ١٣٦.

^(٥) عز الدين، الفوائد في مشكل القرآن، ص ١٥.

^(٦) ينظر حاجي خليفة، عبد الله، (ت ٦٦٠ هـ)، كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثلث بغداد، ج ١٦٩٥/٢.

في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأن بعض الرواية قد يخطئ فيها، والنبي – صلى الله عليه وسلم – ، وأصحابه بريئون من اللحن^(١)، أي كان هدفه هو إزالة الإشكال الإعرابي في ألفاظ الحديث، ونبرة الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، وأصحابه من اللحن، ونسبة إلى الرواية^(٢).

وهو موضوع على أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم^(٣) أو كان منهجه في كتابه إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وطريقته في ذلك، أن يتناول ألفاظاً من هذه الأحاديث، ويدرك الوجوه النحوية التي يمكن أن تعرب بها وفي بعض الأحيان يعرب الأحاديث كاملة ، وقد توسيع في إعراب كثير من الألفاظ في الحديث، وإن لم تكن من المشكلات^(٤)، مستشهاداً في كل ذلك بالقرآن الكريم والشعر، وآراء النحاة، وكان ينطلق من القاعدة النحوية باعتبارها هي الأساس في توجيهه للأحاديث، إذ كان يعرب الأحاديث بما ينسجم مع قواعد النحاة، ولهذا تنوّع مواقفه من الأحاديث^(٥).

وقد بلغ "مجموع الأحاديث التي تعرض العكري لإعرابها نحو ٤٣٠ حديثاً، وكان يستشهد عليها بالقرآن والشعر، وقد يتعرض للخلافات بين الكوفيين والبصريين وغيرهم، مرجحاً لمذهب يراه، وقد يذكر العكري للرواية أكثر من إعراب، وإذا خرجة الرواية على المأثور في كلام العرب ولم يجد لها وجهاً في قواعد النحاة حكم عليها باللحن^(٦)، و كان التزامه بمذهب البصري في الغالب، وبالقواعد النحوية يدفعه في بعض الأحيان إلى الطعن في الروايات، واتهام الرواية باللحن، أو السهو، أو التغيير، وهذه من المآخذ التي أخذت عليه .إضافة إلى الاضطراب أو التناقض في قسم من آرائه، وسبب ذلك أنه كان ضريراً، فإذا أراد أن يصنف كتاباً كان تلاميذه يحضرون له المصنفات في هذا العلم فيبدأ بإملائتها، ومما أخذ عليه أيضاً التزامه إلى حد كبير بمذهب النحاة، وعدم التزامه بالدقة في الضبط والنقل^(٧).

^(١) الشاعر، حسن موسى، (١٩٨٠م)، النحاة والحديث النبوى، (ط١)، عمان: وزارة الثقافة والشباب، ج ٢ / ١١، وج ١٤ / ١٤.

^(٢) ينظر المتيوتى، خالد علي ، (٢٠٠٦م) المشكل النحوي في لغة الحديث النبوى فى كتاب شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، ص ٦.

^(٣) الشاعر، حسن، النحاة والحديث النبوى ، ١، ج ١١٤.

^(٤) الشاعر، حسن، النحاة والحديث النبوى ، ج ١/١٢٩.

^(٥) ينظر الشاعر، حسن النحاة والحديث النبوى الشريف، ج ٢١/٢ - ٢٢.

^(٦) الشاعر، حسن، النحاة والحديث النبوى ، ج ١/١١٤.

^(٧) ينظر الشاعر، حسن، النحاة والحديث النبوى ، ج ٢/٢٨.

أمّا الشواهد التي ذكرها العكيري، فقد كانت قليلة إذا ما قورنت بالشواهد التي ذكرها ابن مالك والسيوطى، فقد استشهد بـ (مائة واثنين وستين) شاهداً فرانياً، أمّا الشواهد الشعرية فكانت قليلة جداً إذا ما قورنت بعدد الأحاديث التي أعرّبها، واستشهد بالشعر في أربعة وأربعين موضعًا كما استشهد بأقوال العرب، وذكر آراء عدد من النحويين، كما أَنَّه كان يعرب الحديث دون إطالة^(١).

٢- كتاب شواهد التوضيح والتصحیح لمشکلات الجامع الصّحیح لابن

مالك (ت ٦٧٢ هـ):

أَلْفَهُ فيما ورد مشكلاً في صحيح البخاري، مستدلاً بشواهد توضح غامضه، وتقرّب ما فيه من إشكال إلى أصحّ الوجوه وأرجحها، و الكتاب يخلو من مقدمة توضح منهجه والأسباب والدّوافع لتلقيه^(٢) ، إِلَّا أَنَّ القسطلاني ذكر عن ابن مالك قائلاً : "وكان السّماع بحضور جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلّما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وضبطته على ما افتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة، أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد".^(٣)، يضاف إلى ذلك إرادة ابن مالك سدّ الخل الذي نجم عن عدم الاستشهاد بالحديث وذلك بتعرضه " لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النّحاة، وأنّه رغب في أن يسدّ خلاً رآه في مناهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب، أو اطّرحا كثيراً من الشواهد النّثرية الفصيحة، ولا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث ، وكتب غريبه، فلم يكن له بدّ من تصحيح ما ذهبوا إليه"^(٤) .
وحاول أيضاً أن يقرر مسائل نحوية، لم يتسع له أن يضم أكثرها إلى أبواب كتب النّحو ذات المنهج التقليدي المعروف، فأدرجها في هذا المصنف^(٥) ، أي أنه أراد جعل نص الحديث النبوي حجة نحوية ليثبت صحة جواز الاحتجاج به، ولذلك نجده يعالج بعض المسائل نحوية ليست مشكلة من باب تعزيز الاستشهاد به.

فقد كان يذكر الحديث، أو الأحاديث المشكلة التي تحتوي على الإشكال ، ثم يبيّن الوجه الصّحیح فيها مؤيداً ما ذهب إليه بالشواهد، ومناقشاً الآراء.

^(١) ينظر الشاعر، حسن، النّحاة والحديث النبوي، ج ٢/٢٢.

^(٢) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢ هـ)، *شواهد التوضيح والتصحیح لمشکلات الجامع الصّحیح*، (تحقيق طه محسن)، دار آفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد، ص ١٣.

^(٣) القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد، (٩٢٣ هـ)، *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي*، المطبعة الميرية بولاق، مصر ج ١/٤، وينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٢.

^(٤) ابن مالك، *شواهد التوضيح*، (المقدمة)، ص ١١.

^(٥) ابن مالك، *شواهد التوضيح*، (المقدمة)، ص ١١.

و لم يرتب كتابه على أبواب، ولم يعنون المسائل التي عالجها^(١)، ولم يتعرض لإعراب حديث بأكمله، بل يأخذ فقط موطن الإشكال في الحديث، ولا يكاد يطيل في دراسته إلا في مسائل يرى أنها غير مستوفاة في الكتب الأخرى. و كان " يستشهد للأحاديث بالقرآن والشعر ويتعرض لآراء من سبقه، ويستبطن القواعد النحوية، ويخطئ التحويين في عدد من المسائل. وهو في ذلك يختلف عن العكري الذي كان يلحن الرواية أحياناً لمخالفتها قواعد النحو، وبذلك يختلف منهج العكري عن منهج ابن مالك"^(٢).

كما أنه يجعل الحديث مصدراً أساسياً من مصادر الاحتجاج، ويستبطن منه القواعد النحوية، وإن خالفت آراء من سبقه من النحو، و يؤيدها بما يجده من شواهد القرآن، والشعر وكلام العرب^(٣).

و لم يحدد ابن مالك مفهوم المشكل في كتابه، لهذا فقد تتوعد عباراته في ذلك فقد يصرّح بلفظ "المشكل"^(٤)، وقد يذكر أنّ هذا مما منعه النحو من باب الضرورة الشعرية^(٥). وليس كل الأحاديث التي أوردها ابن مالك مشكلة، بل منها ما جاء موافقاً للاستعمال الصحيح^(٦)، ونقل الأحاديث التي عالجها ابن مالك ووجه إعرابها، مقارنة بالأحاديث التي أوردها العكري والسيوطني، إذ بلغ ما اختاره من المشكل مئة وثمانين نصاً^(٧)، إلا أن الشواهد عنده كانت متنوعة وكثيرة، فقد بلغ عدد النصوص القرآنية مائة واثنتين وعشرين. وخمسة عشر نصاً مكرراً، و اتّخذ من الحديث، وأقوال الصحابة شاهداً نحوياً عزّز به مذهبها، بلغ عددها اثنين وثمانين نصاً مع تكرار في عدد النصوص، كما أنه اعتنى بالشواهد الشعرية التي بلغ عددها مائتين وعشرين شاهداً، وهو أضعف ما استشهد به العكري، إضافة إلى شواهده من أقوال العرب ولغات القبائل العربية، التي استدلّ بها في مواطن كثيرة من كتابه.^(٨)

وإن كان ابن مالك لم يحدد مفهوم المشكل كما ذُكر سابقاً، إلا أنّ محقق الكتاب بين مفهوم المشكل عنده فقال: "إنه النّص الوارد على خلاف الاستعمال المطرد للأسلوب العربي، وجاء على وفق ما منعه النّحو، أو حكموا على مثله بالضرورة، أو الشذوذ، أو لم ينبهوا على وروده في الكلام"^(٩).

^(١) بنظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٣١.

^(٢) الشاعر، حسن، النحو والحديث النبوى، ج ١/١١٥.

^(٣) الشاعر، حسن، النحو والحديث النبوى، ج ١/١٣٠.

^(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح ص ١٥٢.

^(٥) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٦٧، ١٠٧.

^(٦) ابن مالك، شواهد التوضيح ، ص ١٢٧ .

^(٧) ابن مالك، شواهد التوضيح، (المقدمة)، ص ١٤ .

^(٨) ابن مالك، شواهد التوضيح، (المقدمة)، ص ٢٢ – ٢٨ .

^(٩) ابن مالك، شواهد التوضيح، (المقدمة)، ص ١٥ .

وعليه فابن مالك لم يكن مقلداً لمن سبقة من النّحاة ، بل كان مجدها في هذا الميدان^(١).

٣- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى للسيوطى (ت ٩١١ هـ) :

يقول السيوطى في تسمية كتابه : "فإن شئت فسمه عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، وإن شئت فقل عقود الزبرجد في إعراب الحديث ولا تنقىد"^(٢).

يعدّ هذا الكتاب موسوعة في إعراب الحديث وفي عدد الأحاديث والكتب التي احتواها، وخصّصه السيوطى لإعراب أحاديث مسند الإمام أحمد التي يشكل إعرابها مرتبة إيهام على طريقة مسانيد الصحابة، و على حروف المعجم، إذ أراد به أن يجمع جهود السابقين في ميدان إعراب الحديث، ويendarك ما فاتهم ويزيد عليهم ما تقتضي الحاجة زيادته^(٣) .

وقد تميّز عن العكري وابن مالك بمقدمة بدأ بها كتابه بين فيها الخطى التي سار عليها، وذكر الأسباب التي دفعته لتأليف كتابه، التي تتمثل حسب رأيه في أنَّ أكثر المعربين اتجهوا إلى التأليف في إعراب القرآن، وأنَّه لم يسبقه في هذا المجال إلَّا العكري وابن مالك. كما أنَّ تعليقاته على أكثر كتب الحديث كالسنن وبعض المسانيد، دفعته إلى أن يُولِّف كتاباً خاصاً بإعراب أحاديث من مسند الإمام أحمد لتضمنه عدداً كبيراً من الأحاديث^(٤). كما أنه "لاحظ نقصاً في مكتبة إعراب الحديث، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغص بالمصنفات القديمة والحديثة فأراد أن يستدرك هذا النقص"^(٥).

وقد نقل فيه من كتاب "إعراب الحديث النبوى للعكري" وكتاب "شواهد التوضيح" لابن مالك وجهود السابقين في مجال إعراب الحديث، وأورد رسائلهم التي تعالج القضايا المهمة بحذافيرها^(٦).

كما تميّز السيوطى في كتابه بمحاولته ربط سند الحديث بـإعراب، وقد بلغ عدد الأحاديث في كتابه ألفاً وسبعين مائة وسبعين حديثاً، وهو عدد كبير يفوق ما ذكره العكري وابن مالك، والسبب في ذلك أنَّ السيوطى كعادته في أكثر مصنفاته يجمع أقوال العلماء السابقين ويشير إلى كتبهم .

^(١) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح، (المقدمة)، ص ٣٥ .

^(٢) السيوطى، جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى، تحقيق سلمان القضاة دار الجيل، بيروت، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م ، (المقدمة)، ج ١ / ٢٣ .

^(٣) ينظر السيوطى، عقود الزبرجد، (المقدمة)، ج ١ / ٢٣ – ٢٤ .

^(٤) ينظر السيوطى ، عقود الزبرجد، (المقدمة)، ج ١ / ٢٨ .

^(٥) السيوطى ، عقود الزبرجد، (المقدمة)، ج ١ / ٢٤ .

^(٦) السيوطى ، عقود الزبرجد، (المقدمة) ج ١ / ٢٩ – ٣٠ .

ومن العلماء الذين ذكرهم : سيبويه (١٨٠هـ)، الزمخشري، (٥٣٨هـ) ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، العكري، (٦٦٦هـ)، ابن الأثير، (٦٣٠هـ)، ابن الحاجب، (٦٤٦هـ)، البيضاوي، (٦٥٨هـ)، القرطبي، (٦٧١هـ)، ابن مالك، (٦٧٢هـ)، الدوسي، (٦٧٦هـ)، الرضي، (٦٨٨هـ)، الكرماني، (٧٨٧هـ)، الزركشي، (٧٩٤هـ)، وغيرهم^(١)، فقد كان جماعة للآراء ينقل كثيرة من الكتب وآراء العلماء، وكان في أغلب الأحيان لا يعلق على الآراء خاصة إذا تعلق الأمر برأي العكري وابن مالك، كما جاءت شواهده كثيرة إذ بلغت ست مائة وثلاثة وثمانين شاهداً قرانياً، وأربع مائة وواحداً وثلاثين شاهداً شعرياً، إضافة إلى الأمثل وأقوال العرب، والرسائل، إذ حاول من خلال كتابه استقصاء جلّ ما كتب في إعراب الحديث النبوى.

ومما يؤخذ عليه عدم تعليقه على جميع الأحاديث التي ذكرها، إذ إنّه في كثير من المواطن يكتفى فقط بنقل كلام العلماء دون إبداء رأيه، كما أنه كان في بعض الأحيان يذكر آراء متباعدة لأكثر من عالم دون أن يرجح أحدها.

وخلاصة القول إنّ منهج العكري قام "على إخضاع نصوص الأحاديث للقواعد النحوية" وقام منهجه ابن مالك على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الأحاديث، وقام منهجه السيوطي على جمع آراء السابقين وارتضائه لها في غالب الأحيان^(٢).

^(١) ينظر الشاعر، حسن ، النّحّاة والحديث النّبوي، ج ١ / ١١٧ .

^(٢) السيوطي، عقود الزبرجد، (المقدمة) ، ج ١ / ٦٣ .

الفصل الثاني
التأويل النحوي
للحديث النبوي

تعريف التأويل

١ - التأويل لغة: من أَوْلَ يُؤْوِلْ تَأْوِيلًا، وَثُلَاثِيَّهُ أَلَّ يَؤُولُ أَيْ رجع، وَعَاد، وَهُوَ الْمَرْجِع، وَالْمَصِير، مَأْخُوذُ مِنْ أَلَّ يَؤُولُ إِلَى كَذَا، أَيْ صَارَ إِلَيْهِ وَأَوْلَتُهُ صِيرَتُهُ إِلَيْهِ^(١).

٢ - التأويل اصطلاحاً:

هو "نقل ظاهر اللّفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لواه ما ترك ظاهر اللّفظ"^(٢) ، أي : "صرف اللّفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله"^(٣). وهو "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر"^(٤) ، ويعني أيضاً "إساغ صفة الاستراق على العلاقة بين النّصوص والقواعد"^(٥)، فيجعل من ظواهر اللغة المنافية للقواعد موافقة لها^(٦).

وقد لجأ إليه النّحويون عندما وجدوا نصوصاً تتعارض والقواعد التي وضعوها نتيجة استقرارهم النّاقص ، فاتخذوه مطية ليجعلوا تلك النّصوص تتصرف بالصحة ، وتوافق قواعدهم من ذلك الاعتماد على الأنواع التالية من التأويل وهي : الحذف، والزيادة، والتضمين، والنّيابة، والتقديم والتأخير، وحمل على المعنى.

المبحث الأول

الحذف: هو "باب دقيق المسلوك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفسح من الذكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتتجذر أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتّم ما تكون بياناً إن لم تبن"^(٧) ، ويتم بإفتراض أبعاد في النّص غير موجودة فيه^(٨).
ويهدف النّحويون من ورائه إلى التّوفيق بين القواعد التي وضعوها وبين النّصوص التي لا تطابقها، أو الخارجة عنها^(٩).

^(١) ابن منظور، لسان العرب، (أول)، الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، ط ١، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م، ج ٢ / ١٤٨ - ١٥٠.

^(٢) ابن منظور، لسان العرب، (أول) وينظر البرهان في علوم القرآن ج ٢ / ١٥٠.

^(٣) الجرجاني، التعريفات، ص ٧٢.

^(٤) عيد، محمد (٩٧٨ م)، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، (ط ٢)، القاهرة: عالم الكتب، ص ١٨٥.

^(٥) أبو المكارم، علي، (١٩٧٣ م)، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، بيروت: مطبع دار الفاتح ص ٢٦١، ٢٦٢.

^(٦) ينظر أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، ص ٢٦٢.

^(٧) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٧١ هـ)، دلائل الإعجاز، (قراء وعلق عليه محمود شاكر)، مطبعة المدنى، مصر، ص ١٤٦.

^(٨) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، ص ٢٨١.

^(٩) ينظر أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، ص ٢٨١.

ويرى الزركشي أنّ : "الحذف خلاف الأصل وعليه يبني فرعان: أَحدهما إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْحَذْفِ وَعَدْمِهِ، كَانَ الْحَمْلُ عَلَى عَدْمِهِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُ التَّغْيِيرِ. وَالثَّانِي: إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ قَلْةِ الْمَحْذُوفِ وَكَثْرَتِهِ كَانَ الْحَمْلُ عَلَى قَلْتَهُ أَوْلَى"^(١). وسأحاول النّطريق إلى ما يؤول بالحذف في كتب السنن متأسية في معالجتها بمنهج ابن مالك في كتابه شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح.

أولاً: حذف الحرف

حذف حرف العطف:

اختلف النّهاة في القول بجواز حذف حرف العطف فمنهم من أجازه ومنهم من عدّه ضرورة، و"منع ذلك ابن جني والسهيلي، وابن الصّائع."^(٢)

قال ابن جني في ذلك: "واعلم أن حرف العطف هذا قد حذف في بعض الكلام ،إلا أنه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره"^(٣) ، وحجته في ذلك أن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيد معناها و كذلك لا يصحّ قياسا على حروف النفي، والتأكيد، والتّمني والتّرجي، وغير ذلك^(٤) ، وقال ابن هشام إن حذف حرف العطف بابه الشّعر^(٥) ، وهو من خطيب ضرورة^(٦) ، ومن أجازه القرطبي؛ لأنّ حذف حرف العطف كثير^(٧) . و كذلك ابن مالك^(٨) ، وأبو حيان^(٩) ، والزركشي^(١٠) ، والسيوطى^(١١) والأشمونى^(١٢).

^(١) الزركشي ،البرهان، ج ٣/٤٠٤.

^(٢) السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجواب، ط١، (تحقيق أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ج ٣/١٩٣.

^(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط١، (دراسة وتحقيق حسن هنداوي)، دار الفلام ، دمشق، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، ج ٢/٦٣٥.

^(٤) السيوطى ، همع الهوامع، ج ٣/١٩٣، وينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ٢/٦٣٦.

^(٥) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) (مغني اللبيب عن كتب الأعارات، ط٣، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني)، دار الفكر ،بيروت، ١٩٧٢م، ص ٨٣١.

^(٦) البغدادي ، خزانة الأنب، ج ٤/٢٢٩.

^(٧) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ط٣، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٦٧م ، ج ٨/٣٧.

^(٨) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢هـ) (شرح التسهيل، ط١)، (تحقيق عبد الرحمن السيد، و بدوى المخنون) دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، والإعلان، ج ٣٨٠/٣، وشواهد التوضيح، ص ١١٧.

^(٩) أبو حيان، الأندلسى، محمد بن يوسف، (ت ٧٤٥هـ) (تفسير البحر المحيط، ط١، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معاوض ، وأخرون)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ج ٥/٨٨.

^(١٠) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣/٢١٢.

^(١١) السيوطى ، همع الهوامع، ج ٣/١٩٣.

^(١٢) الأشمونى، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (ت ٩١٨هـ) (شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ط١، (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ١٩٩٨م، ج ٢/٣٩٨).

وقد ورد حذف حرف العطف في قوله — صلى الله عليه وسلم — : "تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ ثُوبَهِ مِنْ صَاعِ بُرْهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ حَتَّى قَالَ: وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٌ."^(١)
فقد حذفت (الواو)^(٢)، وبقي ما عطفت عليه ، ومثله قول بعض العرب": أكلت خبزاً، لحمًا تمراً"^(٣) ، أراد خبزاً، لحمًا، وتمراً.
ومنه قول الشاعر^(٤):

يَغْرِسُ الْوَدُّ فِي قُوَادِ الْكَرِيمِ

كَيْفَ أَصْبَحْتَ، كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا

أَيْ: "وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ"

ومن حذف حرف العطف الواو أيضاً ما جاء في قول الأشعري^(٥): "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — خَطَبَنَا، فَعَلِمْنَا سُنْنَتَنَا، وَبَيَّنَ لَنَا صَلَاتَنَا، فَقَالَ أَقِيمُوا صَفْوَكُمْ، ثُمَّ لِيُؤْمِكُمْ أَحَدُكُمْ... فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ، فَلَيْكُنْ مِنْ أُولَئِكَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولَ: التَّحِيَّاتُ، الطَّيِّبَاتُ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنَّ لَآللَّهِ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".^(٦)

وقد ورد الحديث برواية فيها حرف العطف ،إذ جاء عن عبد الله قوله: "عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ، فَمَمَّا التَّشَهُّدُ فِي الصَّلَاةِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ".^(٧)

فورود حذف حرف العطف في الحديث الشريف يدعم الرأي القائل بجوازه.

^(١) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ)، كتاب السنن الكبرى، ط١، (تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسرامي حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م، ج ٢/٣٩ و سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) وحاشية الإمام السندي (ت ١٣٨ هـ)، ط٣، (تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ج ٥/٧٩.

^(٢) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١١٧، السيوطي، همع الهوامع، ج ٣/١٩٣، الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢/٣٩٨، حسن، عباس، النحو الواقفي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتعددة، (ط٤) مصر: دار المعارف ج ٣/٦٤٠.

^(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، (تحقيق محمد علي النجار)، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٠ م، ج ١/٢٩١، سر صناعة الإعراب، ج ٢/٦٣٥.

^(٤) قاله مجھول ينظر، السيوطي، همع الهوامع، ج ٣/١٩٣، الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢/٣٩٨، حسن، عباس، النحو الواقفي، ج ٣/٦٤٠.

^(٥) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢/٥٩٢، وينظر أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) كتاب السنن، سنن أبي داود، ط١، (تحقيق محمد عوامة)، دار القبلة للثقافة جدة، مؤسسة الريان، بيروت، المكتبة المكية، مكة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ج ٢/٥٠، والنسيائي، السنن الكبرى، ج ١٢٥٢.

^(٦) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ١/١٥٦، وينظر ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القرزويني، (ت ٢٧٥ هـ) سنن ابن ماجة، (تحقيق، محمود محمد محمود حسن نصار)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م ، ج ٣/١٤٨، الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩ هـ) سنن الترمذى، (تحقيق أحمد محمد شاكر)، دار الحديث، ج ٢/٨١، النسائي ، السنن الكبرى، ج ٢/٢٤٩.

– حذف فاء الجواب: يذهب أكثر النحويين إلى أن حذف (فاء) خاص بالشعر، ومنهم سيبويه^(١)، والمبرد^(٢)، وابن السراج^(٣)، وابن الشجري^(٤) وابن يعيش^(٥)، وابن هشام^(٦) والأشموني^(٧)، وذهب بعضهم إلى جوازه كـ الأخفش^(٨)، و ابن مالك^(٩)، ونسب الأشموني^(١٠) القول بجوازه إلى المبرد .

فسيبويه يقول: "وسألته عن قوله (إن تأنت أنا كريم)، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قيل أن (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبه بما يتكلم به (من الفعل)، قال حسان بن ثابت^(١١):

من يفعل الحسنات اللهم يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلاً.

وقال أيضاً: "وكما قالوا في اضطرار (إن تأنت أنا صاحبك)، يريد معنى الفاء."

وإذا كان سيبويه والخليل يقولان إن الفاء لا تُحذف من جواب الشرط إلا في الضرورة، فإن المبرد ضعف ذلك حتى في ضرورة الشعر، وخطأ قول سيبويه^(١٤) فقال: "وهذا خطأ، وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء، وهو قوله: (من يفعل الحسنات اللهم يشكرها). على أن الأصمعي ذكر أن البيت: (من يفعل الخير فالرحمن يشكّره)، وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف."

^(١) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠ هـ)، الكتاب، (تحقيق عبد السلام هارون)، عالم الكتب بيروت، ج ٣ / ٦٤ – ٦٥.

^(٢) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥ هـ)، كتاب المقتضب، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٨٦ هـ ، ج ٧١ / ٢.

^(٣) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، (ت ٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، (تحقيق عبد الحسن الفطلي)، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م، ج ٢ / ٢٠٤.

^(٤) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، (٥٤٢ هـ)، الأمالي الشجرية، ط١، مطبعة الأمانة، ١٩٣٠ م، ج ١ / ٣٣٤.

^(٥) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ، ج ٩ / ٢، ٣، ١٣.

^(٦) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٨٣٢

^(٧) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢٦٢ / ٣ – ٢٦٣ .

^(٨) ينظر ، ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٢١٩ .

^(٩) ابن مالك شواهد التوضيح، ص ١٩٢ .

^(١٠) الأشموني، شرح الأشموني ، ج ٣ / ٢٦٣ ، وينظر ابن يعيش شرح المفصل، ج ٩ / ٢ .

^(١١) ونسب لحسان ولا يوجد في ديوانه ، ونسب لكتب بن مالك الانصارى، ينظر ديوان كعب بن مالك الانصارى، ط ١ ، (تحقيق مجید طراد)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧ م ص ١٠٨ ، وابن مالك، شرح التسهيل، ج ٤

٧٦ /

^(١٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣ / ٦٤ – ٦٥ .

^(١٣) سيبويه الكتاب، ج ٣ / ٦٨ .

^(١٤) شعبان، خالد سعد محمد، (٢٠٠٦ م)، أصول النحو عند ابن مالك، القاهرة: مكتبة الآداب، ص ٩٨ .

^(١٥) المبرد ، المقتضب، ج ٧١ / ٢

وقال أبو علي الشلوبيني: "وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا، سواء كان فيها طلب نحو: (إن قام زيد ف الله يغفر له)، ... أو لم يكن، نحو: (إن قام زيد ف عمرو قائم)، إلا في الضرورة نحو قوله:

منْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلًا".^(١)

فالنحويون لم يجيزوا حذف الفاء إلا في الضرورة، ماعدا الأخفش وتبעה في ذلك ابن مالك خلافا للجمهور.

وتحذف الفاء نوعان: حذفها من جواب الشرط، وتحذفها من جواب (أمّا).

فمن الأول، ما جاء في قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إِنَّكَ إِنْ تَدْعُ وَرَبَّكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ"^(٢)، فقد تضمن الحديث حذف الفاء والمبتداً معاً من جواب الشرط الاسمية؛ لأنّ الأصل: "إن تدع وربك أغنياء فهو خير من أن تدعهم عالة". ومثله قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَاحِبُهَا مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ"^(٣)، أي فهي مال الله، وقد جاء برواية: "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَهُوَ لَهُ وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ"^(٤)، وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة^(٥) وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره^(٦).

فمن وروده في غير الشعر ماجاء في الحديث الشريف، وفي قراءة طاووس^(٧) (أصلح إليهم خير) لقوله تعالى: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحُ لَهُمْ خَيْرٌ} [البقرة: ٢٢٠]، أي أصلح إليهم فذلك خير^(٨)، أو أصلح إليهم فهو خير^(٩). وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط، فإنّ الأمر

^(١) الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد، (ت ٦٤٥ هـ). التوطئة، (دراسة وتحقيق يوسف المطوع)، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١٤٧.

^(٢) الترمذى، الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩ هـ) سنن الترمذى، (تحقيق، كمال يوسف الحوت)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م، ج ٤ / ٣٧٤ ، وينظر أبو داود ، سنن أبي داود، ج ٣٩٢ / ٣٩٢، النسائي، السنن الكبرى، ج ٦٨ / ٤.

^(٣) النسائي، السنن الكبرى، ج ٤١٨ / ٣.

^(٤) النسائي، السنن الكبرى، ج ٤١٨ / ٣.

^(٥) الألوسي، محمود شكري، (ت ١٣٤٢ هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر، ط ١، (شرحه بهجة الأثيري البغدادي)، الأفاق العربية، ١٩٩٨م، ص ٤٤.

^(٦) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٢، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ٤٣ / ١.

^(٧) ينظر ابن جنى، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواهد القراءات، والإيضاح عنها، (تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الفتاح اسماعيل الشلبي)، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، ١٣٨٦ هـ ، ج ١ / ١٢٢.

^(٨) ينظر ابن جنى، المحتسب ، ج ١٢٢ / ١.

^(٩) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٢.

مضمن معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقتراحه بالفاء لكونه جملة اسمية.^(١)

ومن "جعل الحذف مخصوصا بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق، بل هو في الشعر كثير ، و في غيره قليل".^(٢)

ومن الشواهد الشعرية في حذف الفاء قول الشاعر^(٣):

أَلْبِيُّ لَا تَبْعَدْ وَلَيْسْ بِخَالِدٍ
حَيٌّ، وَمَنْ تَصْبِيْرُ الْمَنْوَنُ بَعِيْدٌ.
ومثله^(٤) :

فَهَلْ أَنَا إِلَّا مُثْلُ سَيَّقَةِ الْعِدَا
إِنْ اسْتَقْدَمْتُ نَحْرٌ وَإِنْ جَبَّاتُ عَقْرُ.

ومثله^(٥) :

بَنِيٌّ ثُلٌ لَا تَكِعُوا العَزْنَ شِرْبَهَا
وَالشَّوَاهِدُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ^(٦).

ومن أمثلة ورود حذف الفاء في النثر أيضا ما جاء في قول النبي — صلى الله عليه وسلم — : "الْبَيْنَةَ وَإِلَّا حَدًّا فِي ظَهْرِكَ"^(٧) ، فقد حذفت في هذا الحديث فاء الجواب والمبدأ معا والتقدير وإن لا تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك^(٨) .

وإن كان النحويون لا يعترضون بحذف فاء الجواب إذا كان جملة طلبية أو اسمية في غير الشعر فإن ثبوته في الحديث يبطل تخصيصه بالشعر، ولكن الشعر به أولى^(٩)، ومنه أيضا قول النبي — صلى الله عليه وسلم — حين قال لولي المقتول: "أَتَعْفُ عَنْهُ" ، قال: لا، قال: فتأخذ الذية^(١٠) قال: لا، قال: فَتَقْتَلُهُ ، قال: نعم، قال: اذهب به ، ثم قال: "أَمَّا إِنَّكَ إِنْ عَوْتَ عَنْهُ بِيُؤْءِيْبُهُ بِإِثْمِهِ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ" . والتقدير فهو بيوع.

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٢، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ٤/٣٣، الطويل، محمد عبد المجيد (٢٠٠٢)، مشكلات نحوية، (ط)، مصر: مكتبة زهراء الشرق ، ص ٧٢.

^(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٢.

^(٣) لعبد الله بن عنمة الضبي، أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، (ت ٢٣١ هـ)، ديوان الحماسة، (علق عليه وراجعه محمد عبد المنعم خفاجي)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م، ج ٦٠٣/١.

^(٤) نصيб بن رباح، (ت ١٠٨ هـ)، شعر نصيб بن رباح، (جمع وتقيم داود سلوم)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧ م، ص ٩٢، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٣.

^(٥) البيت لرجل منبني أسد، ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٩٣ ، هارون، عبد السلام محمد، (١٩٧٢ م)، معجم شواهد العربية، (ط)، مصر: مكتبة الخانجي ، ج ١/٣٤١.

^(٦) ينظر الألوسي، الضرائر، ص ٤٤.

^(٧) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٣٠٩.

^(٨) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٤، السيوطى ، عقود الزبرجد، ج ٤/٤٨٢ ، الطويل مشكلات نحوية، ص ٧٣ .

^(٩) ينظر شواهد التوضيح، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

^(١٠) النسائى، سنن النسائى بشرح السيوطى، ج ٨/٣٨١

وأيضاً في قوله - صلى الله عليه وسلم - : "يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ إِنْ تَبْذُلُ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ، وَإِنْ تُمْسِكُهُ شَرٌّ لَكَ، وَلَا تُلِمُ عَلَى كَفَافٍ، وَابْدُأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَالْيَدُ الْعُلِيَا خَيْرٌ مِنْ الْيَدِ السُّفْلَى" ^(١) والنَّقِيرُ "فَهُوَ خَيْرُ الْكَ.....فَهُوَ شَرُّ الْكَ".

وفي قوله - صلى الله عليه وسلم - : "أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ فَمَنْ تُوفَّى مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَتَرَكَ دِيَنًا عَلَيَّ قَضَاؤُهُ وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ" ^(٢)، والنَّقِيرُ: فعلٍ قَضَاؤُهُ وقد جاء برواية "فعليه قَضَاؤُه" ^(٣).

وفي قول عمرو بن شعيب : "سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عن اللقطة فقال: ما كان في طريقِ مأتي أو في قريةٍ عامره فعَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَالْأَمْلَكِ" ^(٤) أي "وَإِنْ لَا يَجِدْ فَهِي مَلْكٌ".

وقال عباس حسن أنهم يؤولون ذلك على حذف القسم قبل الشرط فهم: "يؤولون قوله تعالى: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوْحُونَ إِلَيْ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام : ١٢١]. على تقدير قسم قبل الشرط، فيكون الجواب للسابق وهو القسم... والأصل: والله لئن أطعتموه... والتحمُل ظاهر في تأويل الآية وفي الحكم على الحديث بالندرة لوجود شواهد أخرى نثرية لا تخضع للضرورة، وغير نثرية، فالأفضل أن يقال: إنَّ الأعم الأغلب هو عدم حذف (الفاء) و (إذا) التي تنوب عنها". ^(٥)

وكان من المفترض على النحوين الاعتماد على المسموع، إذ لو اعتمدوا في استقرارِهم على الحديث لما اضطروا إلى التأويل، ولجأوا حذف الفاء كما يبدو مما ذكر سابقاً.

ومن الثاني: حذف الفاء في جواب أمّا:

وقد قدر حذف الفاء في جواب (أمّا) في قوله - صلى الله عليه وسلم - "أَمَّا مُعاوِيَةُ تَرِبٌ خَفِيفُ الْحَالِ وَأَبُو الْجَهْمِ يَضْرِبُ النِّسَاءَ، أَوْ فِيهِ شَدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ، وَلَكِنْ عَلَيْكِ بَاسِمَةُ بْنُ زِيدَ" ^(٦)، والأصل "فترب" ، وقد جاء برواية "أَمَّا مُعاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبٌ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ" ^(٧)

^(١) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٤ / ٤٩٠

^(٢) الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩ هـ) سنن الترمذى (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨ / ١٩٨٧ م، ج ٣ / ٣٣٣

^(٣) النسائي، السنن الكبرى، ج ١ / ٦٣٧، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٣٦٨

^(٤) النسائي، السنن الكبرى، ج ٣ / ٤٢٣

^(٥) حسن ، عباس، التحول الواقى ، ج ٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠

^(٦) النسائي، السنن الكبرى، ج ٥ / ٣٩٤

^(٧) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٤٢٩

وجاء في حديثه – صلى الله عليه وسلم – عن جهنم قوله:

"...فَإِنَّمَا أَهْلَهَا الَّذِينَ هُمْ أَهْلَهَا فَلَا يَمْتُونَ وَلَا يَحْيُونَ وَأَمَّا أَنَاسٌ يُؤْخَذُونَ بِذَنْبِهِ وَخَطَايَا يُحَرَّقُونَ فِيهِنَّ فَهُمَا فِيؤْخَذُونَ"(^١). والأصل "فيؤخذون"

وفي قوله – صلى الله عليه وسلم – : "أَمَّا بَعْدُ إِنَّمَا هَلَكَ النَّاسُ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقُوا فِيهِمُ الْشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الْضَّعِيفُ أَقْامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ"(^٢)، وقد جاء برواية "أَمَّا بعد فإنما"(^٣) .

وعن محمد بن كثير قال: "أَمَّا بَعْدُ: أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالِاقْتِصَادِ فِي أَمْرِهِ وَاتِّبَاعِ سُنْنَةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(^٤)، والأصل "فأوصيك".

قال ابن مالك: "(أَمَّا) حرف قائم مقام أداة شرط والفعل الذي يليها، فلذلك يقدرها النحويون ب(مهما يكن من شيء). وحق المتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو قوله تعالى: {فَمَمَا عَادَ فَاسْتَكْبِرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ} [فصلت : ١٥]. ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلا في شعر، أو مع قول أغنى عنه قوله، نحو قوله تعالى: {فَمَمَا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ} [آل عمران : ١٠٦]. أي فيقال لهم: أكفرتم. ومن حذفها في الشعر قول الشاعر(^٥):

فَمَمَا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنَّ سَيِّرًا فِي عِرَاضِ الْمُوَاكِبِ .

أراد فلا قتال لديكم، فحذف الفاء لإقامة الوزن"(^٦).

وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضيق وأن من خصه بالشعر، وبالصورة المعينة من النثر مقصراً في فتواه، وعجز عن نصرة دعواه"(^٧). فحذفها من جواب (أَمَّا) وهي نائبة عن أداة الشرط و فعله، فكان الفاء حين حذفت من جوابها حذفت أيضاً من جواب الشرط"(^٨). فكثير من النحاة رفضوا إجازة حذفها إلا في الضرورة متبعين في ذلك سيبويه دون بحث واجتهاد كما فعل ابن مالك(^٩)، الذي يرى أن الفاء واجبة الذكر بعد (أَمَّا) وأن حذفها

(١) النسائي، السنن الكبرى، ج ٤٠٦/٦.

(٢) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤٤٥/٨.

(٣) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤٤٤/٨.

(٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥/١٨٨.

(٥) الحارث، بن خالد المخزومي، شعر الحارث خالد المخزومي (ت ٨٥هـ)، ط ١، (بحي الجبوري)، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٩٢٣هـ - ١٣٩٢م، ص ٤٥، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٥.

(٦) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٥ - ١٩٦، وينظر المتيوتي، خالد، المشكل النحوي في لغة الحديث، ص ٢٢.

(٧) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٩٦.

(٨) الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٧٤.

(٩) الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٧٤.

في النثر قليل، وبكثير إذا كانت بعد قول مضرر، وهذا ما ذكره ابن عقيل أيضاً فقال: "وَحَذَفَتْ فِي النَّثَرِ أَيْضًا بِكُثْرَةِ وَبِقَلْةِ، فَالكُثْرَةُ عِنْدَ حَذْفِ الْقَوْلِ مَعَهَا... وَالْقَلِيلُ مَا كَانَ بِخَلْفِهِ..."^(١)، وعليه فابن مالك باعتماده على شواهد الحديث وسعّ من: "جواز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط حين لا يصح أن يكون جواباً، ليرد على من زعم أنه خاص بالشعر أو على نحو خاص بالنثر".^(٢)

وخلاصة القول في حذف الفاء ما ذكره السيوطي^(٣) أنّ في جواز حذفها أقوالاً : أحدها جواز حذفها ضرورة و اختياراً، وثانيها منعها في الحالين، وثالثها جواز حذفها ضرورة ومنعها في السّعة ؛ لأنّه مذهب سيبويه. مع أن النحو استعمال، و الشواهد في النثر والشعر تجيز ذلك مما يصعب معه القول بتعليق الجواز على الضّرورة.^(٤) .
ويبدو لي أن ترجيح ما ذهب إليه ابن مالك من القول بالجواز أقوى نظراً لوجود مأيؤيدٍ في السّماع.

— حذف اللام الفارقة بعد (إن):

اللام الفارقة : هي اللام: "اللام" الواقعة بعد (إن) المخففة، في نحو {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} [البقرة : ١٤٣] ، فارقة بين إن المذكورة و(إن) النافية، فإذا قلت: إن زيد لقائم، ف(إن) مخففة من التّقيلة، وللام بعدها فارقة. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن (إن) نافية، وللام معنى (إلا).^(٥)

ويجوز عند البصريين إعمالها ، وأن اللام التي بعدها هي التي كانت مع التّشديد إلا أنها مع التّخفيف والإهمال تنزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تنزم مع الإعمال لعدم الالتباس وكذلك مع الإهمال في موضع لا يصلح للنّفي^(٦) . والقول بعملها مسموع من العرب^(٧) .

^(١) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (تحقيق محمد السعدي فرهود، محمد عبد المنعم خاجي، عبد العزيز شرف)، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب المصري ، بيروت ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م، ج ٢/٢٦٥.

^(٢) زيدان، خزعل فتحي (٢٠٠٣ م) ، تبيهات ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح على ما أغفله التّحويون مجلة التربية والعلم ، ٩، (٣)، ص ١٦٧.

^(٣) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٤٧٨/٤٧٩ – ٤٧٩، والطويل ، مشكلات نحوية، ص ٧٧.

^(٤) الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٧٧.

^(٥) المرادي، حسن بن قاسم، (ت ٧٤٩ هـ) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ١٣٩٦ هـ، ١٩٧٦ م ، ص ١٦٨، وبنظر الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ، (ت ٣٣٧ هـ)، كتاب اللامات، (تحقيق مازن المبارك) مطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م، ص ١١٨ – ١١٩، ابن هشام، مغني الليب، ٣٠٥ – ٣٠٦، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ٣٨٠/١، الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣١٦/١.

^(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/٣٦ – ٣٧، وينظر المبرد، المقتضب ، ج ٥٠/١.

^(٧) ينظر سيبويه ، الكتاب ٢/٤٠.

أي إذا نصب الاسم بعدها أصبح دليلاً على أنها ليست النافية، بل هي المخففة من (إن) ^(١). قال الرضي موضحاً مذهب البصريين والковيين في ذلك: "ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، ... قال المصنف: ويلزمهما اللام مع التخفيض، سواء أعملت أو أهملت، أمّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأمّا مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه، وسائر النّحاة." ^(٢)

وذكر الزجاجي أنّ عملها يبطل في أكثر اللغات وأنّ اللام لازمة في الخبر فقال: إنّ (إن) المخففة من التقيلة "تلزمها اللام في خبرها، ويُبْطَل عملها في أكثر اللغات كقولك: إن زيد لقائم والمعنى إن زيداً لقائم، والمعنى: (إن زيداً لقائم)، فلما خفت (إن) رفعت زيداً بالابتداء وجعلت قائماً خبر الابتداء وبطل عمل (إن) لأنّها كانت تعمل بلفظها ولمضارعتها الفعل فلما نقص بناؤها زال عملها ولزمتها اللام في الخبر، ولم يجز حذف اللام في الخبر لئلا تشبه النافية" ^(٣). واستشهد لذلك بالقرآن الكريم منه قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ} [يوسف : ٣] ومثله قوله: {قَالَ تَالَّهِ إِنْ كِدْنَتْ لَتُرْدِينَ} [الصفات : ٥٦] ، {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} [الأعراف : ١٠٢] كل هذا محرف من التقيلة. ^(٤)

وعلى الزجاجي ذلك بقوله: "ألا ترى أنك لو قلت: إن زيداً قائم، وأنت تريد الإيجاب لم يكن بينها وبين النافية فرق، فاللزمت اللام في الخبر بذلك، فإذا ثقلت (إن) كنت مخيراً في الإتيان باللام في الخبر، وحذفها ، كقولك: إن زيداً لقائم، وإن زيداً قائم؛ لأن اللبس قد زال، وذلك أنها إذا ثقلت لم يكن لها معنى في النفي ففهم ذلك" ^(٥).

وقال الزمخشري أيضاً بلزموم اللام لخبر (إن) إذا خفت ^(٦)، ورد المرادي على الزمخشري، وعلى القائلين بوجوب لزومها بقوله: "قال الزمخشري وغيره: هذه اللام لازمة في خبر (إن)، إذا خفت. قلت: إنما تلزم إذا ألغيت (إن) ولم يكن في الكلام قرينة. فإن أعملت، نحو: إن زيداً قائم، أو دل دليلاً على المراد، لم تلزم لعدم الحاجة إليها." ^(٧)

^(١) ينظر المفرد، المقتصب، ج ١/٥٠، و ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢٨٥/١.

^(٢) الرضي الأستراباذى، نجم الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٨ هـ)، شرح الرضي على الكافية، ط ٢، (عمل يوسف حسن عمر) منشورات جامعة قارن يونس بنغازى، ليبيا ١٩٩٦ م ج ٤/٣٦٦.

^(٣) الزجاجي، الlamات ص ١١٨.

^(٤) الزجاجي، الlamات، ص ١١٩.

^(٥) الزجاجي، الlamات، ص ١١٨.

^(٦) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، ط ١، (تحقيق علي بو ملحم) مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣ م، ص ٤٥٢.

^(٧) المرادي، الجنى الداني، ص ١٦٨

وقال بذلك أكثر النّحاة ،كـ ابن مالك^(١) وابن هشام^(٢)، وابن عقيل^(٣)، والسيوطى^(٤) والأشمونى^(٥).

وقد ورد حذف اللام الفارقة في الحديث الشريف منه :

جاء عن ابن عمر: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعَثَ بَعْثَانَا وَأَمْرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدَ فَطَعَنَ النَّاسَ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمْرَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِيمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَإِنْ هَذَا مِنْ أَحَبِ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ".^(٦) أي " وإنْ كان لمن أحب".

قال أنس بن مالك : "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُخَالِطُنَا حَتَّى إِنْ كَانَ يُقُولُ لَأَخِ لِي صَغِيرٍ: يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟ قَالَ: وَنُضَحَ بِسَاطُ لَنَا فَصَلَّى عَلَيْهِ".^(٧)، وجاء أيضا برواية: "إِنْ كَانَ لِي قُولُ لَأَخِ لِي صَغِيرٍ".^(٨)

قال ابن عيسى قالت عائشة: "إِنْ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعُودُ الْمَرِيضَ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ".^(٩) أي "إنْ كان...ليعود المريض".

قالت أم سلمة: "والذي تحلف به أم سلمة إن كان أقرب الناس عهداً برسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - علي، قالت: ما كان غداة قبض رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأرسل إليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وكان أرى في حاجة أظنه بعثه فجعل يقول جاء على ثلاثة مرات، قالت فجاء قبل طلوع الشمس فلما أن جاء عرفنا أن له إليه حاجة فخرجنا من البيت وكنا عذنا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يومئذ في بيت عائشة، فكنت في آخر من خرج من البيت ثم جلست أدناه من الباب فأكب عليه علي فكان آخر الناس به عهداً جعل يساره ويناجي ".^(١٠) أي "إنْ كان لأقرب".

فقد حذفت هذه اللام بعد (إن) المخففة المتروكة العمل لعدم الحاجة إليها^(١١) لأنّه لا يحتاج إلى هذه اللام إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو إن علمتك لفاضلا، فاللام هنا لازمة إذ لو حذفت – مع كون العمل متروكا وصلاحية الموضع للنفي – لم يتيقن الإثبات فلو

^(١) ابن مالك، شرح التسهيل/٢ ٣٦-٣٧. و شواهد التوضيح، ص ١٠٤.

^(٢) ابن هشام مغني اللبيب، ص ٣٥٠-٣٧ . ٣٠٦،٣٧

^(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل/١ ٣٧٨،٣٧٩ .

^(٤) السيوطى همع الهوامع، ٤٥١/١ .

^(٥) الأشمونى، شرح الأشمونى، ٣١٦/١ .

^(٦) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٦٣٥/٥، النسائي، السنن الكبرى، ج ٥/٥٢.

^(٧) الترمذى، سنن الترمذى، ج ١٥٤/٢، النسائي، السنن الكبرى، ج ٩١/٦ .

^(٨) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣١٤/٤ .

^(٩) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١٩٨/٣ .

^(١٠) النسائي، السنن الكبرى، ج ١٥٤/٥ .

^(١١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٠٤ .

لم يصلاح الموضع للنبي جاز ثبوت اللام وحذفها^(١)، أي "كان دخولها جائزًا لا وجباً لعدم الالتباس وذلك إذا شدّدت نحو (إن زيداً قائم)، أو خفت وأعملت، نحو (إن زيداً قائم)، أو خفت وأهملت وظهر المعنى كقول الطرماح^(٢):

أَنَّ ابْنَ أُبَيَّ الصَّيْمَ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَامَ الْمَعَادِنِ.^(٣)

لأنه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ، ولا حيث كان بعدها نفي نحو إن زيد لن يقوم ، أو لم يقم ، أو لما يقم ، أو ليس قائما ، أو ما يقوم لعدم الإلباس في الجميع.^(٤)

ويرجع حذفها في الأحاديث الشريفة السابقة لتيقن الإثبات وعدم صلاحية الموضع للنبي أي أن القرينة معنوية في الحديث الأول كون كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – جاء للمدح (إن كان من أحب الناس إلى) ولو كانت نافية لم يكن مدحا ، والحديث الثاني ينقل فيه أنس بن مالك مدعاة الرسول – صلى الله عليه وسلم – لأخيه الصغير بقوله(يا أبا عمير....) وهو بذلك لا يصلح للنبي ، ومثله الحديث الثالث فعائشة تذكر عيادة رسول الله للمرضى حتى وهو معتكف . وفي الحديث الرابع نجد أم سلمة تذكر أن علياً كان أقرب الناس عهداً برسول الله قبل وفاته وسياق الكلام فيه إثبات ولا يصلح فيه النبي . وقد جاءت الأحاديث تعضد الرأي القائل بجواز حذف اللام الفارقة عند وجود القرینه الدالة على عدم صلاحية الموضع للنبي ، وهو ما أميل إلى ترجيحه.

ـ حذف همزة الاستفهام:

أجاز النّهاء حذف همزة الاستفهام على مذاهب:

الأول : جَعَلَ حذفها ضرورة ، فخصّها بالشعر دون النثر ، "فحذفها لأمن اللبس من ضرورات الشعر ، ولو كانت قبل (أم)"^(٥) ، وهو ظاهر كلام الخليل وسيبوبيه^(٦) ، وابن عصفور^(٧).
الثاني: أجاز حذفها بشرط أن تكون مع (أم) ، وإلا فلا يجوز حذفها^(٨).

^(١) ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ١٠٤ .

^(٢) الطرماح ، بن حكيم ، ديوان الطرماح ، (تحقيق ، عزة حسن) ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، ص ٥١٢ ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ١٠٥ .

^(٣) ابن هشام الأنباري ، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ط ١١ ، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) ، ١٩٩٣م ، ص ١٦٤ ، وينظر ابن مالك شرح التسهيل ، ج ٣٦ / ٢ ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ج ٣٧٩ - ٣٨٧ السيوطي ، همع الهوامع ، ٤٥١ .

^(٤) السيوطي ، همع الهوامع ، ج ٤٥١ ، الأشموني ، شرح الأشموني ، ج ٣١٧ .

^(٥) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٩٩ .

^(٦) سيبوبيه ، الكتاب ، ج ١٧٤ / ٣ ، وينظر البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١١ / ١٢٩ .

^(٧) ابن عصفور ، أبو الحسن ، علي مؤمن (ت ٦٦٩هـ) ، ضرائر الشعر ، ط ١ ، (تحقيق السيد ابراهيم محمد) ، دار الأندرس ، ١٩٨٠م ، ص ١٥٨ ، وينظر البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١١ / ١٢٩ .

^(٨) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١٥٤ ، المراوي ، الجنى الداني ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٣٩٧ .

الثالث: أجاز حذفها على الإطلاق، كالأخفش^(١)، وتبعه طائفة في ذلك منهم، ابن جنى^(٢)، وابن مالك^(٣)، وابن هشام الذي قال: "والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام: أحدها: جواز حذفها سواء تقدمت على (أم) أم لم تقدمها"^(٤).

وقد اشتغلت كتب السنن على طائفة من الأحاديث الشريفة حذفت فيها همزة الاستفهام دون أن تقدم على (أم) منها:

حذف الهمزة في قول علي رضي الله عنه: "بَعَثْتِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًّا، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السَّنَنِ وَلَا عِلْمٌ لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيُبَيِّنُ لِسَانَكَ"^(٥) أي: أراد "ترسلني" فالسائل في ذلك مستفهم لا مخبر، فظاهر المعنى سوّغ حذف الهمزة ذلك أن الكلام لا ليس فيه.

ومنها أيضا حذف الهمزة قبل (ما) النافية عند قصد التقرير

جاء في قول عطاء: "أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِزَيْدَ بْنِ أَرْقَمَ مَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَهْدِيَ لَهُ عُضُوًّا صَيْدٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَلَمْ يَقْبِلْهُ قَالَ نَعَمْ"^(٦)، وجاء برواية "أَمَا عَلِمْتَ"^(٧) ذكر ابن مالك^(٨) أنه لا إشكال في هذا الحديث إلا في رواية من روى: (ما علمت)، فإن (أما) هذه مركبة من همزة الاستفهام، و(ما) النافية. وأفاد تركيبيهما التقرير، والتبسيط، فكأن قائل (أما فعلت) قائل: قد فعلت. وأضاف أن أكثر ما يستعمل في هذا المعنى "ألم" كقوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعَنَا عَنْكَ وِزْرَكَ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ} [الشرح : ١ - ٤] ، فيه معنى: شرحنا لك صدرك. ولذلك عطف عليه "وضعنا" ، و"رفعنا".

ومن روى (ما علمت) فأصله: أما علمت، وحذفت همزة الاستفهام، لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها. ومثله: "دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ تَقِيلٌ فَذَهَبَتْ أَمْرَاتُهُ لِتَبْكِيَ، أَوْ تَهُمَّ بِهِ فَقَالَ لَهَا أَبُو مُوسَى مَا سَمِعْتَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَتْ بَلِي..."^(٩)، أي أما سمعت؟.

^(١) الأخفش، سعيد بن مسدة البلاخي الماجاشعي، (ت ٢١٥ هـ)، معاني القرآن، ط ١، (دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص ٥٤٨.. المرادي، الجنى الداني، ص ١٠٠، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٠ - ٢١، البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٢٩/١١.

^(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٢/٢٨٣.

^(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٤٦ - ١٤٧.

^(٤) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٩، ٢٠.

^(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٢١١.

^(٦) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٩/٢٠٩.

^(٧) النسائي، السنن الكبرى، ج ٢/٣٧٠.

^(٨) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٤٦.

^(٩) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٢٦.

ومن حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها^(١)
قوله تعالى : { وَتُلْكَ نِعْمَةٌ تَمْنُهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ } [الشعراء : ٢٢] ، ومن ذلك قراءة
ابن محيصن^(٢): {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ } [البقرة : ٦] بهمزة واحدة ، وجعل ابن عصفور حذفها
في هذه الآية من الشاذ^(٣).
ومنه قول الكميت^(٤):

طَرَبْتُ وَمَا شَوَّقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
أَرَادَ: أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ .

ومثله قول الشاعر^(٥):

أَتَوْنِي فَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَمْ مُضَرَّ
فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمْعَشَرَ
أَرَادَ: أَمْ رَبِيعَةَ أَمْ مُضَرَّ .

ومن حذف الهمزة قبل "ما" النافية عند قصد التقرير ما جاء في قول الشاعر^(٦)
ما تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًا
وَأَبَادَ الْقُرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَادٍ

ومن أمثلة حذف الهمزة في الحديث الشريف أيضاً ما جاء :
عن أبي ذر قال: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي
فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: وَإِنْ
سَرَقَ وَإِنْ زَنَى" ^(٧) ، أي أوإن سرق و زنى؟.

عن أنس بن مالك قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا لَمْ يَرْتَحِلْ
حَتَّى يُصَلِّيَ الظُّهُرَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ قَالَ: وَإِنْ كَانَ بِنِصْفِ النَّهَارِ" ^(٨). أي
أوإن كان بنصف النهار؟

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٤٦ .

^(٢) ابن جني، المحتبس، ج ٥٠ / ١، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٤٧ .

^(٣) ابن عصفور ، ضرائر الشعر، ص ١٥٨ ، البغدادي، خزانة الأدب، ج ١١ / ١٢٩ .

^(٤) الكميـتـ بنـ زـيدـ الـأـسـدـيـ، (ـتـ ١٢٦ـهـ)،ـ الـكمـيـتـ حـيـاتهـ وـشـعـرهـ،ـ (ـمـحمدـ حاجـ حـسـينـ)،ـ دـارـ الـأـجيـالـ دـمـشـقـ،ـ ١٩٧٢ـمـ،ـ ٢٥٢ـ،ـ وـوـجـدـتـ فـيـهـ عـجزـ الـبـيـتـ (ـوـلـاـ لـعـبـاـ مـنـيـ وـذـوـ الشـوقـ يـلـعـبـ)ـ،ـ اـبـنـ مـالـكـ،ـ شـواـهـدـ التـوـضـيـحـ،ـ صـ ١٤٧ـ .ـ

^(٥) هو عمران بن حطان. ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٤٧ ، و هارون، معجم شواهد العربية، ج ١٣٢ / ١ .

^(٦) قائل البيت مجهول، ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٤٧ .

^(٧) النسائي، السنن الكبرى، ج ٦ / ٢٧٥ . وينظر الترمذـيـ،ـ سـنـنـ التـرـمـذـيـ،ـ جـ ٥ / ٢٧٥ـ .ـ

^(٨) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢ / ١٥١ . و النـسـائـيـ،ـ السـنـنـ الـكـبـرـيـ،ـ جـ ١ / ٤٦ـ .ـ

عن عكرمة قال: "قِيلَ لابنِ عَبَّاسٍ مَاتَتْ فُلانَةٌ بَعْضُ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ" - صلى الله عليه وسلم - فَخَرَّ سَاجِدًا فَقِيلَ لَهُ تَسْجُدُ هَذِهِ السَّاعَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا، وَأَيُّ آيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ ذَهَابِ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ" - صلى الله عليه وسلم - "(١)، وجاء برواية: "أَتَسْجُدَ" "(٢)" .

عن عمرو بن العاص قال: "اَحْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةَ بَارِدَةَ فِي غَزْوَةِ دَاتِ السُّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلَكَ، فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ" - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ: يَا عَمْرُو صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنْبٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالذِّي مَنَعَنِي مِنِ الاغْتِسَالِ" "(٣). أي أصليت.

عن ثوبان قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يُوشِكُ الْأَمْمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكْلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا، فَقَالَ قَائِلٌ وَمَنِ قَلَّ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ بْلَ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكُنُّكُمْ غُثَاءُ كَغْثَاءِ السَّيِّلِ" "(٤). أي أَوْمَنْ قَلَّهُ..؟

عن البراء بن عازب قال: "مُرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - بِيهُودِيٍّ مُحَمَّمِ مَجْلُودٍ فَدَعَاهُمْ، فَقَالَ: هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فَقَالُوا نَعَمْ، فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عَلَمَائِهِمْ، قَالَ لَهُ نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التُّورَةَ عَلَى مُوسَى، أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ.." "(٥). أي أَهَكَذَا؟

عن أبي هريرة قال: - صلى الله عليه وسلم - : "تُحِبُّ أَنْ أَعْلَمَكَ سُورَةً لَمْ يَنْزِلْ فِي التُّورَةِ وَلَا فِي الإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلًا" "(٦). أي أَتُحِبُّ؟

عن أبي هريرة وعن أبي سعيد قالا: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يُؤْتَى بِالْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ أَلَمْ أَجْعَلْ لَكَ سَمْعًا، وَبَصَرًا، وَمَالًا، وَوَلَادًا وَسَخَرْتُ لَكَ الْأَنْعَامَ، وَالْحَرْثَ وَتَرَكْتُكَ تَرْأَسُ، وَتَرْبُعُ، فَكُنْتَ تَظُنُّ أَنَّكَ مُلَاقِي يَوْمَكَ هَذَا قَالَ: فَيَقُولُ لَا، فَيَقُولُ لَهُ الْيَوْمَ أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيَتِي" "(٧). أي أَفَكَنْتَ..؟

عن يونس بن جعير قال: "سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَلَقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ هُلْ تَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَإِنَّهُ طَلَقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم -

(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢/١٤٨.

(٢) ينظر الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٦٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ١/٣١٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٥/٣٨.

(٥) الترمذى، سنن الترمذى ج ٥/١٠٥، المزيد ينظر سنن أبي داود، ج ١/٣٥٦، ٣٦، ٨٩، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤، وج ٣/٤٠٨، ٢٤٧، ١٢٩، وج ٥/٤٤٨.

(٦) الترمذى ، سنن الترمذى، ج ٣/١٤٣.

(٧) المصدر نفسه، ج ٤/٥٣٥.

فَأَمْرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ: قُلْتُ فَيَعْنَدُ بِنَلَكَ التَّطْلِيقَةِ قَالَ: فَمَهْ أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ^(١) أَيْ أَفِيعْنَدُ بِنَلَكَ..؟

عن محمد بن رافع قال: "...فَقَالُوا نَعْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا اسْتَهَلَ"^(٢) أَيْ أَنْغَرَمَ..؟

عن عبد الرحمن بن عابس قال: "سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ رَجُلٌ شَهَدَتِ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: نَعَمْ ."^(٣) أَيْ أَشَهَدَ..؟

عن أنس قال : قَالَ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَصْحَابِهِ تَدْرُونَ بِمَا دَعَا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ دَعَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى ."^(٤) أَيْ أَتَدْرُونَ..؟

عن النعمان قال: "... انْطَلَقَ بِهِ أَبُوهُ يَحْمِلُهُ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي قَدْ نَحْلَتُ النُّعْمَانَ مِنْ مَالِي كَذَّا وَكَذَا ، قَالَ كُلُّ بَنِيكَ نَحْلَتْ مِثْلَ الَّذِي نَحْلَتَ النُّعْمَانَ "^(٥) . أَيْ أَكَلَ..؟

فهذه مجموعة من الأحاديث الشريفة حذفت فيها همزة الاستفهام دون أن تتقدم على (أم) ، وهي رد على سيبويه وجماعته الذي خص حذفها بالشعر دون النثر ، وأيضا على من اشترط لحذفها أن تتقدم على (أم) ، ودعما لمن أجاز حذفها على الإطلاق.

وبيدو لي أن النغمة الصوتية تعوض أداة الاستفهام من حيث الوظيفة والمعنى ، وعليه لا شيء مذوق في جملة الاستفهام.^(٦)

^(١) المصدر نفسه، ج ٤٧٨/٣.

^(٢) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤٢١/٨.

^(٣) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٢١٣/٣، ٢١٣، وينظر السنن الكبرى، ج ٥٤٧/١.

^(٤) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٣/٦٠، ٦٠، وينظر السنن الكبرى، ج ٣٨٦/١.

^(٥) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٥٧١/٦، ٥٧١، وينظر، السنن الكبرى، ج ١١٦/٤.

^(٦) بشر، كمال محمد (١٩٧٣م)، علم اللغة العام - قسم الأصوات -، مصر: دار المعرفة، ص ١٨٩ ، عمایر، خلیل احمد (١٩٨٤م)، فی نحو اللغة وترکیبها (منهج وتطبیق)، (ط١)، جدة: عالم المعرفة، ص ١٤٧ .

ثانياً: حذف الاسم

— حذف المنادى قبل (ليت):

جاء في الحديث الشريف عن أبي هريرة قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَنْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْرُرَ الرَّجُلُ عَلَى الْقَبْرِ، فَيَتَرَغَّبَ عَلَيْهِ، وَيَقُولَ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَكَانَ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ وَلَيْسَ بِهِ الدِّينِ إِلَّا الْبَلَاءِ" ^(١).

عن أنس: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ مَنْ احْتَسَبَ ثَلَاثَةَ مِنْ صَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقَامَتْ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: أَوْ اثْنَانِ، قَالَ: أَوْ اثْنَانِ، قَالَتْ الْمَرْأَةُ: يَا لَيْتَنِي قُلْتُ وَاحِدًا" ^(٢).

عن عبد الله بن عمرو قال: "تُوْفَى رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ مِمَّنْ وُلِدَ بِالْمَدِينَةِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فَقَالَ يَا لَيْتَهُ ماتَ فِي غَيْرِ مَوْلَدِهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَلَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا ماتَ فِي غَيْرِ مَوْلَدِهِ قَيسَ لَهُ مِنْ مَوْلَدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثْرِهِ فِي الْجَنَّةِ" ^(٣).

عن أنس قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْأَزْدُ أَسْدُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يُرِيدُ النَّاسُ أَنْ يَضْعُوْهُمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَرْفَعَهُمْ، وَلَيَأْتِنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَقُولُ الرَّجُلُ: يَا لَيْتَ أَبِي كَانَ أَرْدِيَا يَا لَيْتَ أُمِّي كَانَتْ أَرْدِيَةً" ^(٤).

اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي القُولِ بِحَذْفِ الْمَنَادِيِّ قَبْلَ (يَا) الدَّاخِلَةِ عَلَى (ليت)، وَهُلْ هَذِهِ (يَا) هِيَ اللَّدَاءُ أَمْ أَنْهَا لِلتَّنْبِيهِ؟

فَالَّذِينَ قَدَرُوا مَنَادِيَ مَحْذُوفًا قَالُوا إِنَّهَا (يَا) اللَّدَاءُ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْأَغْلِبِيَّةِ مِنَ النَّحَاةِ ^(٥)؛ "لَأَنَّهُمْ أَفْوَوا" يَا "دَائِمًا إِزَاءَ مَنَادِيٍّ فَإِذَا افْتَقدُوهُ تَأْلُوْهُ مَحْذُوفًا" ^(٦).

وَالَّذِينَ قَالُوا لَا حَذْفَ لِلْمَنَادِيِّ ذَهْبُوا إِلَى أَنَّهَا لِلتَّنْبِيهِ ^(٧). قَالَ ابْنُ مَالِكَ: "إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يَظْنُونَ أَنَّ (يَا) الَّتِي تَلَيْهَا (ليت) حَرْفُ نَدَاءٍ، وَالْمَنَادِي مَحْذُوفٌ، فَقَدِيرٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ} [النَّسَاءُ: ٧٣]": يَاقُومْ لِيَتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ، وَهَذَا الرَّأْيُ عَنِي ضَعِيفٌ ^(٨).

^(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤ / ٤١٩.

^(٢) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٣٢٣.

^(٣) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٢/٢٩٠ ، و النسائي ، السنن الكبرى، ج ١/٢٠٢ ، سنن النسائي بشرح السيوطي ٤ / ٤ .٣٠٥

^(٤) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥ / ٦٨٤.

^(٥) ينظر الرضي الأستراباذى، شرح الرضي على الكافية، ج ١/٤٢٩ ، والزرکشى، البرهان، ج ٣ / ١٨٠ ، ابن هشام، معنى الليب، ص ٤٨٨.

^(٦) فليخ، أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ (١٩٨٧م)، الحذف في الحديث النبوى الشريف من كتاب رياض الصالحين، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة اليرموك ص ١٩١ - ١٩٢.

^(٧) ينظر الزركشى، البرهان، ج ٣ / ١٨٠.

^(٨) ينظر، ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٥٩.

وَحْجَةٌ هُؤلَاءِ فِي تَضْعِيفِهِمْ لِرَأْيِ الْأَوَّلِ مِنِ السَّمَاعِ^(١) أَنَّ الْمَنَادِيَ قَدْ اطْرَدَ ثِبَوَتَهُ قَبْلَ الْأَمْرِ وَالْدُّعَاءِ، فَمَنْ ثَبَوَتْهُ قَبْلَ الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} [الْبَقْرَةُ : ٣٥] وَمِنْ ثَبَوَتْهُ قَبْلَ الدُّعَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ} [الْأَعْرَافُ : ١٣٤]... وَمِنْ حَذْفِ الْمَنَادِيِ الْمَأْمُورِ: {أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ} [النَّمَلُ : ٢٥] ، بِالْتَّخْفِيفِ^(٢) أَيْ "أَلَا يَا هُؤُلَاءِ اسْجُدُوا" وَاسْتَعْمَلَ ذَلِكَ كَثِيرًا حَتَّى صَارَ مَوْضِعَهُ مِنْبَهًا عَلَيْهِ إِذَا حَذَفَ، فَحَسْنُ حَذْفِهِ لِذَلِكَ"^(٣)، بِخَلَافِ الْمَنَادِيِ قَبْلِ (لِيَتْ) لَمْ يُسْمَعْ مِنِ الْعَرَبِ مِنْ اسْتَعْمَلَهُ ثَابِتًا قَبْلَهَا^(٤)، وَعَلَيْهِ لَا يُمْكِنُ القُولُ بِحَذْفِهِ.

وَحْجَتْهُمْ مِنِ الْقِيَاسِ :

أَوْلًا : أَنَّ (يَا) تَكُونُ لِلتَّبِيَّهِ تَشْبِيهًا لَهَا بِـ (أَلَا)، وَ(هَا) الَّتِينَ تَفِيدَانِ التَّبِيَّهِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ أَبِيَّنَ لِيلَةً
بُوادِ وَحَوَالِي إِنْخِرٍ وَجَلِيلٍ.

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {هَا أَنْتُمْ أَلَا تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ} [آل عمرَانُ : ١١٩].^(٦)

ثَانِيَا: أَنَّ (يَا) نَابَتْ عَنِ الْفَعْلِ الْمَحْذُوفِ وَالَّذِي تَقْدِيرُهُ (أَدْعُو)، أَوْ (أَنْادِي)، وَالْقُوْلُ بِحَذْفِ الْمَنَادِيِ يَتَرَبَّعُ عَنْهُ حَذْفُ جَمْلَةِ النَّدَاءِ وَفِي ذَلِكَ إِخْلَالٌ كَبِيرٌ.^(٧)

ثَالِثًا: أَنَّ الْمَنَادِيَ مَعْتَمِدُ الْمَقْصِدِ، فَإِذَا حَذَفَ تَنَاقْضَ الْمَرَادِ.^(٨)

وَقَدْ أَشَارَ ابنَ فَارِسَ^(٩)، وَابْنَ جَنِيِّ إِلَى أَنَّ (يَا) قَدْ تَجَرَّدَ مِنِ النَّدَاءِ، فَتَخَلَّصَ لِلتَّبِيَّهِ فَقَطْ .^(١٠)
وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحَادِيثِ مَوْضِعُ الْدِرَاسَةِ فَعَلَى الْمَذَهَبِ الْأَوَّلِ يُقْدَرُ فِيهَا الْمَنَادِيُ الْمَحْذُوفُ، وَتَكُونُ (يَا) لِلنَّدَاءِ، أَيْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ (يَا لِيَتِي كُنْتَ مَكَانَ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ)، تَقْدِيرُهُ: (يَارَبُّ لِيَتِي...)، وَالْحَدِيثُ الثَّانِي (يَا لِيَتِي قَلَّتْ وَاحِدًا)، تَقْدِيرُهُ: (يَا قَوْمُ لِيَتِي قَلَّتْ وَاحِدًا)، وَالْحَدِيثُ الثَّالِثُ (يَا لِيَتِهِ مَاتَ..)، تَقْدِيرُهُ: (يَارَبُّ لِيَتِهِ..)، وَالْحَدِيثُ الرَّابِعُ (يَا لَيْتَ أَبِي..)، تَقْدِيرُهُ: (يَارَبُّ لِيَتَ أَبِي..).

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٦٠.

^(٢) ينظر ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ) الحجة في القراءات السبع، ط٥، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٩٩٠م، ص ٢٧١، ٢٧٠.

^(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٥٩.

^(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٦٠، وينظر شرح التسهيل، ج ٣/٣٨٨.

^(٥) الْبَيْتُ مَا تَمَثَّلَ بِهِ بِالْأَلْأَلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْظُرُ، النَّسَائِيُّ، السَّنَنُ الْكَبْرَى، ج ٤/٤٣٥٤، وَابْنُ مَالِكٍ، شَوَّاهِدُ التَّوْضِيْحِ، ص ٦٠.

^(٦) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٦١.

^(٧) أبو حيان، نقسيير نقسيير البحر المحيط، ج ٧/٦٦، وَالْمَرَادِيُّ، الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ، ص ٣٥٠، السِّيُوطِيُّ، هُمُّ الْهَوَامِعُ، ج ٢/٣٤.

^(٨) الْمَرَادِيُّ، الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ، ص ٣٥٠.

^(٩) ابن فارس، أحمد، الصحابي في فقه اللغة وسنت العرب في كلامها ط١، بيروت، (علق عليه ووضعه) هوامشه احمد حسن لبسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣٠ - ١٣١.

^(١٠) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٢/١٩٧.

أمّا على المذهب الثاني فالإياء للتبيه وعليه لا حذف للمنادى.

ويبدو لي أن القول بأنّها للتبيه يدعمه السّماع والقياس مما يجعله احتمالاً قوياً .

فيستنتج من ذلك أّنه لا حذف للمنادى قبل (ليت) لعدم ثبوته في السّماع ، وعليه فـ (يا) للتبيه وليس للنّداء؛ لأنّ حذف المنادى يكون في مواطن خاصة ، وهي قبل الأمر ، والدّعاء لثبوته قبلها، وهو التّرجيح الأقوى ، وعليه فالإياء إنْ ولديها تمن خلصت للتبيه.

المبحث الثاني: الزيادة:

الزيادة في الشيء أن ينضمّ إليه شيء آخر من جنسه غالباً. ويكون بمعنى الإضافة إلى ما هو تام، أو تستعمل فيما يتم به الشيء، ويكمّل به عين الكمال. والزائد في كلام العرب لا بدّ أن يفيدفائدة معنوية أو لفظية وإلاّ كان لغواً وعبثاً، وقد تجتمع الفائدتان معاً في المزيد^(١) وذكر الرضي أّنَّ للزيادة فائدة معنوية تتمثل في تأكيد المعنى، ولفظية تتمثل في تزيين اللّفظ^(٢)، وهناك من يرى أن "الحذف والزيادة خلاف الأصل، فكلما أمكن أن يكون الكلام مستقيماً دون تقدير محفوظ كان أولى، وكذلك إذا استقام الكلام دون جعل الكلمة زائدة، هذا أصل متافق عليه، وبعض العلماء يتخرج من إطلاق لفظ (الزائد) على ما في القرآن.

وبجانب هذا نجد إسراها من بعض العلماء في إطلاق الزائد، حتى ولو كان الكلام مستقيماً من غير اعتبار الزيادة^(٣).

ويطلق النّهاة على الزيادة ألفاظاً متعددة فـ "الصلة" والـ "الخشوع" من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين^(٤) ويرى الزركشي أّنه من الأفضل" اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى، فإنّ مراد النّحوين بالـ "الزائد" من جهة الإعراب لا من جهة المعنى^(٥). وعليه فمعنى "كونه زائداً، أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فهو وجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة".^(٦) وعليه فالزيادة تكون من جهة الإعراب لا من جهة المعنى .

ولمّا كان بحثي يتعلق بالأحاديث المشكّلة فسأعرض لما حكم عليه بالزيادة من الألفاظ وكان مشكلاً.

^(١) الكوفي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (ت ٩٤٠م)، الكليات معجم في المصطلحات والفرقون اللغوية، ط٢، مؤسسة الرسالة، ج ٤٠٦/٢ - ٤٠٨.

^(٢) الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٤٣٢ - ٤٣٣.

^(٣) عصيّة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن، القاهرة: دار الحديث، ج ٢/٧١، ١٢٨/٨.

^(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣/٧٢، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣/٧٢.

^(٥) الزركشي ، البرهان عي علوم القرآن، ج ٣/٧٢.

^(٦) الزركشي ، البرهان عي علوم القرآن، ج ٨/١٢٨، ١٢٩، ١٢٩/٣.

ـ زيادة الفاء:

زيادتها مع (إذا) الفجائية: جاء في الحديث الشريف:

عن جابر بن عبد الله قال: "قالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ فَرَفَعُوا رُءُوسَهُمْ، فَإِذَا الرَّبُّ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ قَالَ وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ".^(١)

وعن عبد الله بن عمر قال: "خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ حُجَّرِهِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ بِحَلْقَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَدْعُونَ اللَّهَ وَالْأُخْرَى يَتَعَلَّمُونَ وَيَعْلَمُونَ".^(٢)

وعن أبي هريرة: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ فَأَشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بَيْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ التَّرَى مِنْ الْعَطَشِ".^(٣)

وعن جابر بن عبد الله قال: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي سَمِعْتُ صَوْتًا مِنِ السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءَ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ".^(٤)

وعن عبد الله بن عمرو قال: "بَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذْ بَصَرَ بِامْرَأَةً لَا تَطْنُ أَنَّهُ عَرَفَهَا فَلَمَّا تَوَسَّطَ الطَّرِيقَ وَقَفَ حَتَّى انتَهَى إِلَيْهِ فَإِذَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -".^(٥)

اختلف النّهاء في القول بزيادة الفاء ، فقال الرضي في حديثه عن (الواو) ، و(الفاء) و(ثم) : " وهذه الحروف الثلاثة، تجيء عند الأخفش زائدة، والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل، صيانة للحروف من الزيادة ".^(٦) ، " فسيبويه والمبرد لم يذكرا زиادتها، وقال غيرهما بزيادتها ".^(٧).

^(١) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج/١١٦.

^(٢) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج/١٣٩ ، ١٣٩ / ٤٠٠ ، ٢٢٨ / ١ ، ج ١٧٥ / ٢ ، ٢٤٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٦ / ٣ ، ١٧٤ ، ج ٤ / ٤٣٧ ، ٢٠٧ / ٤٨٩ ، ٤٣٧ ، ٢٠٧ ، ٥٤٨ .

^(٣) أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ٣ / ٢٣٨ ، وللمزيد ينظر ، ج ٣ / ٢٧٨ و ج ٤ / ٦٧ ، وج ٥ / ٣٩٩ .

^(٤) الترمذى ، سنن الترمذى ، ج ٥ / ٣٩٩ ، ٣٩٩ / ٥ ، وللمزيد ينظر ، ج ٤ / ٣٧ ، ٤٥٢ ، ٢٩٦ ، ٥١٠ ، ٥٥٢ .

^(٥) النسائي ، السنن الكبرى ، ج ١ / ٦١٦ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٤ / ٣٢٧ ، ٣٢٧ / ٤ ، للمزيد ينظر ، السنن الكبرى ، ج ١ / ٢٣٩ ، ٥ / ٢٨٧ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٢ / ٥٧٢ ، ٨٤ / ٧ ، للمزيد ينظر ، ج ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٨ / ٤ ، ٤١٨ / ٤ ، ٤٩٢ ، ج ٧ / ٤٩٢ ، ١٩ / ٣٨٨ ، ٣٨٨ / ٨ ، ٤٩٣ ، ٤٣٢ ، ٥٠٨ ، ٦٣٤ ، ٧١٤ .

^(٦) الرضي الأستراباذى ، شرح الرضي على الكافية ، ٣٩٢ / ٤ .

^(٧) السامرائي ، عباس محمد ، دراسة في حروف المعاني الزائدة ببغداد ، ص ٥٠ .

وقد تضمنت هذه الأحاديث الشريفة زيادة (الفاء) المتصلة بـ (إذا) الفجائحة، وحملت هذه الزيادة على زيادة (الفاء) الأولى من قوله تعالى: "فِيذَلِكَ فَلَيُفْرَحُوا" [يونس : ٥٨]، وزيادة (الفاء) التي قبل (ثم) في قول زهير^(١):

أَرَانِي إِذَا مَا بَتْ بَتْ عَلَى هَوَى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا.

ففيست زيادة الفاء المتصلة بـ (إذا) بزيادتها في (فبذلك) من الآية السابقة، وبـ زياتها في (ثُمَّ) في البيت الشعري.

وذهب السامرائي إلى أنَّ الفاء في هذه الآية رابطة تقيد السبب؛ لأنَّ فضل الله ورحمته كانا سبباً لأنَّ يفرحوا^(٢)، كما اختلف النحويون في القول بـ زيادة الفاء الواردة في الشاهد الشعري، قال الرضي: "قيل الفاء في هذا الشاهد زائدة وقيل: بل الزائد^(٣) ثم لحرمة التصدر، وأجاز الأخفش: (زيد فوجد)، و(زيد فقائم)، قياساً على زيادة الفاء"^(٤)، وذهب السامرائي إلى أنها عاطفة تقيد الترتيب وأنَّ (ثم) زائدة^(٥)، وقال البغدادي إنَّ (ثم) في هذا الشاهد بدل من (الفاء)؛ لأنَّ الحرف قد يبدل من مثله الموافق له في المعنى، وذكر أنَّ ابن جني^(٦)، وابن هشام^(٧) ذهباً إلى أنَّ (الفاء) زائدة؛ لأنَّ الفاء قد عهد زياتها.^(٨)، وقال بـ زياتها أيضاً السيوطي^(٩) والأشموني^(١٠).

وقال ابن جني في قول العرب: "خرجت فإذا زيد" إنَّ النحاة انقسموا في هذه الفاء على ثلاثة آراء: الأولى: أنها زائدة ونسبة إلى المازني، وأبي علي الفارسي وأخذ به السيوطي^(١١).

^(١) زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، (تحقيق وشرح كوم البستانى)، دار صادر، دار بيروت، ١٣٧٩هـ ١٩٦٠م، ص ١٠٧، وجاء عجز البيت: وأئِي إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا. وعليه لا شاهد في البيت.

^(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ٢٥٠ ص، وينظر السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٥٣/٢.

^(٣) السامرائي، عباس دراسة في حروف المعاني الزائدة، ص ٦٤.

^(٤) الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٣٩٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٥٩، السامرائي عباس، دراسة في حروف معاني الزائدة، ص ٦٦.

^(٥) السامرائي، عباس، دراسة في حروف المعاني الزائدة، ص ٦٧.

^(٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١/٢٦٠.

^(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٢١.

^(٨) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٨/٤٩٢.

^(٩) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢/١٣٤.

^(١٠) الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢/٣٦٧.

^(١١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج ١/٢٦٠، المرادي، الجنى الدانى، ص ١٢٨ ، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٢١ ، السيوطي ، همع الهوامع، ج ٢/١٣٤ السامرائي، عباس دراسة في حروف المعاني الزائدة، ص ٦٨ .

الثاني: أنها عاطفة ونسبة إلى مبرمان^(١).

الثالث: أنها تقيد معنى الجزاء ونسبة إلى أبي اسحاق الزبيدي، ونسبة المرادي إلى الزجاج^(٢)، ورجح من هذه الأقوال قول أبي عثمان^(٣)، وعلل سبب زيادتها إلى أن (إذا) هذه التي للمفاجأة تقيد معنى الإتباع ، بدلالة قوله عز وجل "وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ" [الروم : ٣٦] ، فوقعها جواباً للشرط يدل على أنَّ فيها معنى الإتباع، كما أنَّ الفاء في قوله "إِنْ تَحْسِنَ إِلَيْيَّ فَأَنَا أَشْكُرُكَ" إنما جاز الجواب بها لما فيها من معنى الإتباع ، وإذا كانت (إذا) هذه للمفاجأة بما قدمنا للإتباع، فالفاء في قوله خرجت فإذا زيد "، زائدة؛ لأنَّ قد استغنيت بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء التي تقيد معنى الإتباع، كما استغني عنها في قوله عز اسمه "إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ".^(٤)

وردَّ على من أنكر ذلك بقوله : "إِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِذَا كَانَ الْفَاءُ فِي قَوْلِنَا : "خَرَجْتَ فَإِذَا زَيْدَ" زَائِدَةٌ ، فَأَجَزَ "خَرَجْتَ إِذَا زَيْدَ" ؛ لِأَنَّ الْزَائِدَ حَكْمَهُ أَنَّهُ يُمْكِنُ طَرْحَهُ وَلَا يَخْتَلُ الْكَلَامُ بِذَلِكَ ، ... فَالْجَوابُ أَنَّ الْفَاءَ وَإِنْ كَانَتْ هَا هَنَا زَائِدَةً ، فَإِنَّهَا زِيَادَةً لَازِمَةً لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْزَوَائِدِ مَا يُلْزِمُ الْبَيْتَةَ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "أَفْعَلْهُ آثِرًا مَا" ، أَيْ أَوْلُ شَيْءٍ ، فَ(مَا) زِيَادَةً لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَفْعَلَهُ آثِرًا مُخْتَارًا لَهُ ، مَعْنَى بَهُ مِنْ قَوْلُهُمْ أَثْرَتْ أَنَّ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا..."^(٥) وَ وَقَاسِهَا عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي (الآن) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : {قَالُوا إِنَّهُ جِئْنَاهُ بِالْحَقِّ} [البقرة : ٧١] ، لِأَنَّ هَذَا الْإِسْمُ مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِهِما ، وَكَذَلِكَ فِي الَّذِي ، وَالَّتِي... وَلَا يُمْكِنُ حَذْفُهُمَا فَرَبْ زَائِدَ مَا يُلْزِمُ وَمِثْلَ ذَلِكَ الْفَاءَ فِي "خَرَجْتَ إِذَا زَيْدَ"^(٦). وَذَهَبَ فِي الْخَصَائِصِ إِلَى أَنَّهَا عاطفةٌ عَلَى قَوْلِ مَبْرَمانِ فَقَالَ : "إِنَّ الْفَاءَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : خَرَجْتَ إِذَا زَيْدَ عاطفةً ، وَلَيْسَ زَائِدَةً كَمَا قَالَ أَبُو عَثَمَانَ ، وَلَا لِلْجَزَاءِ كَمَا قَالَ الزَّبِيْدِيّ"^(٧). وَقَالَ الْمَالِقِيُّ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ : "خَرَجْتَ إِذَا الأَسْدَ" بِأَنَّ الْفَاءَ لَازِمَةً ، لِأَنَّ الْفَاءَ عِنْهُ تَكُونُ زَائِدَةً دُخُولُهَا كَخَرْوجِهَا أَوْ زَائِدَةً لَازِمَةً ، فَهُنَّ عِنْهُ أَقْرَبُ إِلَيْ

^(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١ / ٢٦٠ ، والخصائص، ج ٣/٣٢٣، المرادي، الجنى الداني، ص ١٢٨ السامرائي، عباس، دراسة في حروف المعاني الزائدة، ص ٦٨.

^(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١ / ٢٦٠ ، المرادي ، الجنى الداني، ص ١٢٨ ، وابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٢٢١ ، السامرائي، دراسة في حروف المعاني الزائدة ، ص ٦٨.

^(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب ج ١ / ٢٦١ .

^(٤) ابن جني ،سر صناعة الإعراب، ج ١/٢٦١.

^(٥) ابن جني ،سر صناعة الإعراب، ج ١/٢٦١.

^(٦) ينظر ابن جني ،سر صناعة الإعراب، ج ١/٢٦١ – ٢٦٢ .

^(٧) (ابن جني، الخصائص، ٣٢٣/٣).

العطف منها إلى الزيادة^(١) فيقول فيها : " وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة؛ لأن المعنى : خرجت ففاجأني الأسد"^(٢) ، وأن "لوقوعها في مواضع الزيادة تؤيل يخرجها عنه، حيث وقعت فلا ينبغي أن تجعل للزيادة معنى خاصا بها للاحتمال الداخل في مواضع وقوعها"^(٣).

ويبدو لي أن القول بزيادتها ، والقول بأنها عاطفة بما أقوى الترجيحين عندي، فال الأول لكون زيادتها زيادة لازمة لا يجوز حذفها ، والثاني لأنه ورد في القرآن الكريم ما يؤيد كونها حرفاً عطفاً وذلك في قوله:{ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقْتُكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ } [الروم: ٢٠] ، إذ وقعت (ثم) موقعها^(٤).

— زيادة (لا) :

زيادة (لا) في سياق النفي:

جاء في الحديث الشريف عن معاوية بن قرعة عن أبيه قال: "أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - وَمَعَهُ ابْنُ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَتُحِبُّهُ، فَقَالَ: أَحِبَّكَ اللَّهُ كَمَا أَحِبْتُهُ فَمَاتَ، فَفَقَدَهُ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: مَا يَسْرُكَ أَنْ لَا تَأْتِيَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ إِلَّا وَجَدْتَهُ عِنْدَهُ يَسْعَى يَفْتَحُ لَكَ"^(٥) فوقيع (لا) بين (أن) و(تأتي) الوجه فيه أن تكون (لا) زائدة ، فهي كما في قوله تعالى:{ مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدْ } [الأعراف: ١٢] ، أي ما منعك أن تسجد؛ لأنَّه امتنع من ثبوت السجود لا من انتقامه^(٦) ، والدليل على زيادتها أنها جاءت في موضع آخر { مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدْ لِمَا خَاءَتْ بِيَدِي } [ص: ٧٥]. وقد ذهب إلى القول بزيادتها الفراء^(٧) ، والأخفش^(٨) ، والزجاج^(٩) ، والهروي^(١٠) والزجاجي^(١١)

^(١) المالي، أحمد بن عبد النور، (ت ٧٠٢ هـ)، رصف المبني في شرح حروف المعاني، (تحقيق أحمد محمد الخراط)، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، ص ٣٨٦.

^(٢) المالي، رصف المبني، ص ٣٨٧.

^(٣) المالي ، رصف المبني، ص ٣٨٧ .

^(٤) السمين الحلبى، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف، (ت ٧٥٦ هـ)، الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، ط١، (تحقيق علي محمد مغوض، وجاد مخلوف جاد، وعادل أحمد عبد الموجود، وذكرى عبد المجيد النوتى) ، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٤ م، ج ٣٧٤/٥.

^(٥) النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٦١٣، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤/٣٢٣.

^(٦) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٢٨ – ١٢٩ ، السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٩/٣.

^(٧) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٧٠٧ هـ) معانى القرآن، (تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار)، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٥٥ م ، ج ٣٧٤/١.

^(٨) الأخش، معانى القرآن، ص ٤٣١.

^(٩) الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري، (ت ٣١٦ هـ) ، معانى القرآن وإعرابه، ط ١ (شرح وتحقيق عبد الجليل عبد شلبي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨ م ، ج ٢/٣٢٢.

^(١٠) الهروى، علي بن محمد التّحوى (ت ٤١٥ هـ) ، كتاب الأزهية، (تحقيق عبد المعين الملوي)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م، ص ١٦١.

^(١١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق، (ت ٣٣٧ هـ)، حروف المعاني، ط ١، (تحقيق علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م ، ص ٣١.

وابن الأباري^(١)، وتأولها بعضهم فحملها إلى الأصل وذلك بتقدير محفوظ يصح معه المعنى: نحو: "ما منك فأحوجك ألا تسجد"، وفيه تكلف^(٢).

قال الفراء في توجيه هذه الآية: "... و(أن) في هذا الموضع تصحها (لا) وتكون (لا) صلة. كذلك تفعل بما كان في أوله جد^(٣)، وذهب سيبويه إلى زيادة (لا) في مثل هذا الموضع فيقول: "و(لا) لغو في كلامهم ألا ترى أنك تقول: خفت أن لا تقول ذاك، وتجري مجرى خفت أن تقول، وتقول: إن لا يقل أقل فـ (لا) لغو."^(٤)

ولا تكون زائدة عند ابن السراج "إلا" في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى^(٥)، وتعود زائدة زياقتها في الكلام إلى "توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه"^(٦).

وفضّل المرادي التأويل على القول بزيادتها، إذ قال: "ومن زيادة (لا) قوله تعالى: {لِئَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ} [الحديد: ٢٩]"، أي ليعلم نص على ذلك الأئمة وجعل كثير منهم (لا) زائدة في قوله تعالى "قال مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ" ، وفي قوله تعالى: "وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيْبٍ أَهْلَكَنَا هُنَّ لَا يَرْجِعُونَ" [الأنبياء: ٩٥]، وتأول ذلك بعض المعربين وهو أولى من دعوى الزيادة والله أعلم^(٧).

ومن أمثلة زيادة (لا) في الحديث أيضا قوله – صلى الله عليه وسلم – : "فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُ غَيْرَ أَنْ لَا تَطْوِي بَالِبَيْتِ"^(٨)، قال السيوطي: "قال الكرماني^(٩): بنصب (غير) ، فإنما قلت (لا) زائدة و(تطويفي) منصوب، أو (أن) مخففة من التقيلة وفيه ضمير الشأن و(لاتطوفي) مجزوم".^(١٠)

^(١) ابن الأباري، أبو بركات، (٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق (طه الحميد طه، مصطفى السقا)، دار الكتب العربية للطباعة، والنشر، القاهرة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ج ٣٥٥/١.

^(٢) ينظر، السامرائي، عباس، دراسة في حروف المعانى الزائدة، ص ١٥٠.

^(٣) الفراء، معانى القرآن، ج ١/٣٧٤، وينظر الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقوال في وجوه التأويل، (تحقيق عبد الرزاق المهدى)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ج ٤/٨٦، أبو حيان تفسير البحر المحيط، ج ٤/٢٧٣.

^(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣/٧٧.

^(٥) ابن السراج، الأصول في التشو، ج ٢/٢٢٠.

^(٦) الزمخشري، الكشاف، ج ٢/٤٢.

^(٧) المرادي، الجنى الدانى، ص ٣٠٨.

^(٨) النسائي، سنن النسائي، ج ١/١٦٨، ١٩٨، وينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٣/٤٤٨.

^(٩) الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي، (٧٨٧هـ)، صحيح البخاري بشرح الكرماني، المطبعة البهية المصرية، مصر، ١٩٣٨م، ج ٨/١٥٠.

^(١٠) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٣/٢٠٤.

وقال الزجاج: إنّ(لا) في الحديث جاءت لتوكيد معنى النفي المفهوم من كلمة (غير) على نحو ما جاء في قوله تعالى: {غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}[الفاتحة : ٧]، فـ (لا) في قوله تعالى "وَلَا الضَّالِّينَ" زيادة ، وجاءت زيادتها لمجيء (غير) قبل الكلام، وفيه معنى النفي^(١). ومن ذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — لمن سأله عن العزل: "أَوْ تَقْعُلُونَ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْعُلُوا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَسْمَةٍ قَضَى اللَّهُ لَهَا أَنْ تَكُونَ إِلَّا هِيَ كَائِنَةً"^(٢) ، وجاءت برواية: "ما عليكم أَنْ لَا تَقْعُلُوا مَا مِنْ نَسْمَةٍ كَائِنَةٌ..."^(٣)

قال الكرماني: قوله (لا عليكم ألا تفعلوا) أي ليس عدم الفعل واجبا عليكم، وقال المبرد: (لا) في (لاتفعلو) زائدة أي: لا بأس عليكم في فعله.^(٤)

وقال السيوطي: وأماما من لم يجوز العزل فقال: (لا) نفي لما سأله، (وعليكم أن لا تفعلوا) كلام مستأنف مؤكّد له^(٥)، وقيل (لا) زائدة بعد ((أن) تقييد توكيده المعنى^(٦). ومنه أيضا ما جاء عن أنس بن النبي — صلى الله عليه وسلم — سمع صوتا من قبر، فقال متى مات هذا قالوا مات في الجاهلية فسر بذلك، وقال لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم عذاب القبر^(٧).

قال السيوطي: "قلت: بوالذي يخطر لي أن (لا) زائدة، وأن معناه: لولا أن تموتوا من سماعه فإن القلوب لا تطيق سماعه، فيصعق الانسان لوقته، فكى عن الموت بالتدافن، ويرشد إليه قوله في الحديث الآخر: "لو سمعه الانسان لصعق"، أي مات، وفي مسنـد أـحمد^(٨): "لولا أن تدافنوا" بإسقاط (لا)، وهو يدل على زيادتها في تلك الرواية^(٩).

وجاء أيضا:

عن عروة قال: "قلت لعائشة: ما أرى على أحد لم يطف بين الصفا والمروة شيئاً وما أبالي أن لا أطوف بينهما، فقالت: بئس ما قلت يا ابن أخي، طاف رسول الله — صلـى الله عليه وسلم —، وطاف المسلمين".^(١٠).

^(١) ينظر معاني القرآن وإعراب القرآن المنسب إلى الزجاج، (تحقيق ابراهيم الأبياري)، مطبع الأميرية، ج ١٣١/١.

^(٢) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤٥٧، ٢٠١، ٣٠٧، ٤٠٣/٤، ج ٤، ٣٤٢، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤/٦.

^(٣) أبو داود ، سنن أبي داود، ج ٥٩/٣.

^(٤) الكرماني، صحيح البخاري بشرح الكرماني ، ج ٧٩/١٠، وينظر: السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٣٥٦/٢ قبارة، فخر الدين، (٢٠٠٢م)، مشكلة الزيادة في حروف المعاني، الأحمدية، (١٠) ، ص ١٦٣.

^(٥) السيوطي عقود الزبرجد، ج ٣٥٦/٢..

^(٦) ينظر قبارة، مشكلة الزيادة، ص ١٦٣.

^(٧) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤/٤، والسنن الكبرى، ج ١/٦٦١.

^(٨) لم أقف عليه في مسنـد أـحمد.

^(٩) السيوطي عقود الزبرجد، ج ٣٦٤/١ - ٣٦٥.

^(١٠) الترمذـي، سنن الترمذـي، ج ٥/١٩٠.

و عن سمرة قال: "كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي جِنَازَةً، فَقَالَ أَهَا هُنَّا مِنْ بَنِي فُلَانٍ أَحَدُ ثَلَاثَةَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، مَا مَنَعَكَ فِي الْمَرَّتَيْنِ الْأُولَيْنِ أَنْ لَا تَكُونَ أَجْبَتِي".^(١)

و عن علي رضي الله عنه قال: "نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ عَنْ خَاتَمِ الْذَّهَبِ وَعَنْ الْقَسْيِ وَالْمَعْصَفَرِ، وَأَنْ لَا أَقْرَأَ وَأَنَا رَاكِعٌ".^(٢)

و زيادة (لا) في الحديث الشريف حجة على من أنكر زياقتها في القرآن الكريم، ولacea إلى التأويل . فـ "زيادة الحرف في القرآن الكريم لا تقلل من علو مقامه ومكانته البلاغية؛ لأنَّه كلام عربي، وفي كلام العرب كثير من زيادة الحروف، وهي تزيد في المعنى والجمال"^(٣) و "كيف تكون زيادة (لا) شاذة، وقد جاء ذلك عنهم وشاع"^(٤). وعليه ما جاء في الحديث من شواهد تضاف إلى ماجاء من شواهد كثيرة في القرآن والشعر تثبت زياقتها.

٣ – زيادة (من) بغير شرط:

يذهب سيبويه وأكثر النحوين إلى أن (من) تراد بشروط، منها أن تسبق بنفي، أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، وزاد بعضهم أن يكون المجرور بها مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلا^(٥)، وأهم الأخفش والنثائي، هذه الشروط كلها^(٦) فأجازوا زياقتها في الإيجاب، وتعريف مجرورها، ولم يشترط الكوفيون الشرط الأول .

وقد جاءت (من) زائدة في الحديث النبوى الشريف في:

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "عَلِمْنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: قُلْ اللَّهُمَّ اجْعِلْ سَرِيرَتِي خَيْرًا مِنْ عَلَانِيَتِي، وَاجْعِلْ عَلَانِيَتِي صَالِحةً اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحٍ مَا تُؤْتِي النَّاسَ مِنْ الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ غَيْرِ الضَّالِّ وَلَا الْمُضِلِّ".^(٧)

وردت (من) في هذا الحديث ثلاث مرات، ويمكن أن تكون (من) الثانية منها زائدة على مذهب الأخفش، ويجوز أن تكون بمعنى التبعيض و(من) الثالثة بيان (ما)، قوله(غير

^(١) النثائي، سنن النثائي بشرح السيوطي، ج/٧ ٣٦١ ، وينظر، السنن الكبرى، ج/٤ ٥٨.

^(٢) النثائي، النثائي بشرح السيوطي، ج/٨ ٥٤٨.

^(٣) السامرائي، عباس دراسة في حروف المعاني الزائدة، ص ١٥٠.

^(٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ج ١/١٣٥.

^(٥) ينظر سيبويه ، الكتاب، ج ١/٦٨، ج ٤/٣١٥، ج ٢/٣١٥، ج ٤/٢٢٥، المرادي، الجنى الداني، ص ٣٢١، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٢٥ ، الزركشي، البرهان ، ج ٣/٨٢، الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٥٠.

^(٦) ينظر الأخفش، معاني القرآن، ص ٢٣٠ ، المرادي ، الجنى الداني، ص ٣٢١ ، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٢٨ ، السيوطي همع الهوامع، ج ٢/٣٧٩ ، الطويل، مشكلات نحوية، ص ٥٠.

^(٧) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥٣٥/٥

ضال) مجرور، بدل من كل واحد من الأهل والولد، على سبيل البدل، و(الضال) هنا يحتمل أن يكون للنسبة أي: غير ذي ضلال^(١).

وجاء عن أبي الأسود الدؤلي قوله: "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ أَبِي ذَرٍ قَالَ يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلْطَانٍ مِّنْ أَحَدِكُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةً"^(٢).

قال السيوطي: "قال الطبيبي: في اسم (يصبح) وجوه أحدها: قوله (صدقة) أي: تصبح الصدقة واجبة على كل سلامي.

والثاني (من أحدكم) على مذهب من يرى زيادة (من) في الإثبات، والظرف خبره، و(صدقة) فاعل على الظرف، أي: يصبح أحدكم واجبا على كل مفصل منه صدقة. والثالث: اسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية بعده مفسرة، و(من أحدكم) صفة (كل سلامي).^(٣)

وعن شداد بن أوس: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ النِّبَاتَ فِي الْأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةَ عَلَى الرُّشْدِ، وَأَسْأَلُكَ شُكْرَ نِعْمَتِكَ، وَحُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ قَبَّلًا سَلِيمًا وَلِسَانًا صَادِقًا، وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعْلَمُ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تَعْلَمْ"^(٤).

ذكر الطبيبي أنه يجوز أن تكون (من): زائدة عند من يزيدوها في الإثبات، أو بيانية والمبين مذوف، أي أسألك شيئا هو خير ما تعلم، أو تبعيضية.^(٥)

ومنه ما جاء عن أبي حميد الساعدي: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمْكَنَ أَنْفَهُ وَجَبَهَتُهُ مِنْ الْأَرْضِ، وَنَحَّى يَدَيْهِ عَنْ جَنَابِيهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ حَذْوَ مَنْكِبِيهِ"^(٦).

فزيادة (من) أحوال... لأن الفعل (أمكن) يتعدى لمفعول واحد ، ولم يوجد متعديا لمفعولين ، وإن صحت الرواية بحذف (من) احتاجت لشيء من التأويل والتوجيه^(٧).

وأيدى ابن مالك^(٨) زيادتها بغير شرط معارضا بذلك رأي سيبويه، ومؤيدا رأي الأخفش لثبوت زيادتها دون شرط نثرا ونظمها.

^(١) ينظر السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢/١٧١.

^(٢) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢/١٨٨، وج ٥/٤٤٧.

^(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢/٣١٢ - ٣١٣.

^(٤) النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٣٨٧، ٣٨٧، وبنظر و الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٤٤٤، والنمسائي سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣/٦١.

^(٥) ينظر السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١/٣٩٥.

^(٦) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/٥٩.

^(٧) ينظر المصدر نفسه هامش ٣.

^(٨) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٨٦ ١٨٧.

فمن النثر ما جاء في الحديث النبوى الشريف وفي القرآن الكريم منه قوله تعالى : { يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ } [الكهف : ٣١] ، { وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ } [الأحقاف : ٣١] ، ومن ثبوت زياتها نظما قول عمر بن ربيعة^(١) :

فَمَنْ قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ
وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا

وقول جرير^(٢)

لَمَّا بَلَغْنَا إِمَامَ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ
قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إِدْلَاجٍ وَتَهْجِيرٍ

ومثله^(٣) :

يَظْلِمُ بِهِ الْحَرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائِمًا
وَيَكُثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ.

وقد حمل السامرائي شواهد ابن مالك على غير الزيادة^(٤)، فحملت (من) على أنها تبعية .

والحقيقة أن زيادة (من) في الموجب ذكرها أبوالحسن في قوله تعالى:{ وَيَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ } [النور : ٤٣]، فقال: هو فيما يُفَسَّرُ ينزل من السماء جبالا فيها برد... قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن قوله: " وينزل من السماء من جبال فيها من برد" المعنى: وينزل من السماء جبالا فيها من برد. فموقع (من) الأولى نصب على أنه ظرف، والثانية نصب على أنه في موقع المفعول به، والتالثة للتبيين...ويحتمل أن يكون موقع (من) في قوله (من جبال) نصبا على أنه مفعول به، وأنه في التقدير: وينزل من السماء جبالا فيها برد... وقد جعلنا (من) في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش، والكسائي،... ولم يجز سببويه هذا، فقال: ولا يفعلون هذا بـ(من) في الواجب... وإذا ثبتت روایة ثقة مما لا يدفعه قياس لزم قوله، واستعماله ولم يجب دفعه^(٥).

ومن ذلك قول امرئ القيس^(٦):

فَتُوضِّحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا
لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جُنُوبٍ وَشَمَالٍ.

^(١) عمر بن ربيعة، ديوان عمر بن ربيعة، دار القلم للطباعة، بيروت ، ص ١٠٤ .

^(٢) جرير، بن عطية الخطفي، (ت ١١٤ هـ)، ديوان جرير، دار صادر ، بيروت ١٣٧١هـ - ١٩٦٠ م ، ص ١٩٥ ، وجاء فيه: لما بلغنا إمام العدل قلت لهم قد كان من طول إدراجي وتهجيري.

^(٣) قائل البيت مجھول ينظر أبا بن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، (١٦٨٦هـ - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، ص ١٤٢) . و هارون، معجم شواهد العربية، ج ١٧٨/١ .

^(٤) ينظر ، السامرائي، عباس، دراسة في حروف المعاني الزائدة، ص ٢١٣ ، ٢٢٠ .

^(٥) الفارسي، أبو علي الثحوبي (ت ٣٧٧هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، (دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري)، مطبعة العاني، بغداد، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

^(٦) امرؤ القيس، بن حربن الحارث، (ت ٥٤٠م)، ديوان امرؤ القيس، (شرحه وضبط نصوصه ، وقدم له عمر فاروق الطباطباع)، شركة دار الأرقام للطباعة والتوزيع، بيروت لبنان ، ص ٩٢ .

يجوز أن تكون (من) زائدة في الإيجاب على قول أبي الحسن^(١).

"فهذه مجموعة كبيرة من النصوص للفارسي، وهوشيخ كبير من شيوخ البصريين أجاز فيها زيادة (من) في الموجب، وقد اعترف فيها بأنَّ الأخفش سبقه إلى هذا، أي إلى زيادتها مطلقاً في الإيجاب".^(٢)

وعليه فكل من الأخفش، والفارسي، والكسائي وغيرهم أجازوا هذا الرأي، وخرّجوا عليه كثيراً من المسائل، من هؤلاء ابن جني مثلاً، إذ خرّج عليه قراءة الأعرج : {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّنَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ} [آل عمران : ٨١] بفتح اللام وتشديد الميم.

قال: أقرب ما فيه أن يكون أراد: لِمَنْ مَا أَتَيْنَاكُمْ... فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب فصارت (لمما) فاللتقت ثلاثة ميمات، فحذفت الأولى منها، فبقي لما^(٣)، وكذلك الأمر بالنسبة لابن الشجري في أمالية^(٤).

ويبدو لي أنَّ القول بزيادة (من) أولى من اللجوء إلى التأويل لغير ضرورة.

المبحث الثالث

التضمين: يقصد بالتضمين عند النحوين: "إعطاء الشيء معنى الشيء"^(٥)، أي يقصد به التوسع، قال ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف الآخر بأخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جاء معه بالحرف المعتمد مع ما هو في معناه"^(٦)

وقد اختلف النحويون في سماعيه، وفياسية التضمين قال الأزهري: "وأختلف في التضمين فهو قياسي أم سماعي، والأكثرون على أنه قياسي. وضابطه أن يكون الأول، والثاني يجتمعان في معنى عام"^(٧)، كما اختلفوا في أولوية التضمين فمنهم من رأى أولوية التوسع في الفعل، ومنهم من رأى أولوية التوسع في الحرف، قال الزركشي: "وأختلفوا أيهما أولى؟ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحوين إلى أنَّ التوسع في الحرف، وأنَّه واقع موقع غيره من الحروف أولى".

(١) الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٤٥.

(٢) ينظر الطويل، مشكلات نحوية، ص ٤٥.

(٣) ابن جني، المحتسب، ج ١٦٤، أبو حيان تفسير البحر المحيط، ج ٢ / ٥٣٤.

(٤) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، (٩٥٤هـ)، الأimali الشجرية، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ج ١٢٨ / ٢، ١٦٩، ١٢٨ / ٢، ١٣٤٩هـ، الطويل، مشكلات نحوية، ص ٤٥.

(٥) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣ / ٣٣٨، وينظر السامرائي، فاضل صالح، (٢٠٠٠م) معاني النحو، ط ١، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ج ٣ / ١٢.

(٦) ابن جني، الخصائص، ج ٢ / ٣١٠، حسن، عباس، النحو الوفي، ج ٢ / ٤٦٣.

(٧) الأزهري، خالد، (٩٠٥هـ)، شرح التصریح على التوضیح في النحو، ط ١، (تحقيق محمد باسل عیون السود)، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ١ / ٣٤٦، السامرائي، ابراهيم، (٩٦٨م)، النحو العربي – نقد وبناء –: بيروت، ص ١٥٦.

وذهب" المحققون إلى أن التّوسع في الفعل، وتعديته بما لا يتعدي لتضمينه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التّوسع في الأفعال أكثر"^(١)، و"التّضمين تارة" يكون في الأسماء وفي الأفعال، وفي الحروف"^(٢)، ومن التّضمين في الحديث الشريف نجد:

— تضمين (إذ) معنى (إذا) :

جاء في الحديث النبوي عن ابن جريج قال: "... ليتني أرَى رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ فَبَيْنَا نَحْنُ بِالْجَعْرَانَةِ وَالنَّبِيُّ - صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي قُبَّةِ فَتَاهُ الْوَحْيُ فَأَشَارَ إِلَيْيَّ أَعْمَرَ أَنْ تَعَالَ فَادْخَلَتُ رَأْسِي الْقُبَّةَ فَتَاهَ رَجُلٌ قَدْ أَحْرَمَ فِي جُبَّةِ بُعْمَرَةِ مُتَضَمِّنٌ بِطِيبٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَدْ أَحْرَمَ فِي جُبَّةِ إِذْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ - صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَغْطِفُ لَذَكَرَ فَسْرِيَ عَنْهُ فَقَالَ أَيْنَ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَنِي أَنِّفَا فَأَتَيَ بِالرَّجُلِ، فَقَالَ أَمَّا الْجُبَّةُ فَأَخْلَعُهَا، وَأَمَّا الطَّيْبُ فَاغْسِلُهُ، ثُمَّ أَحْدِثْ لِهِ حَرَاماً"^(٣) ووردت في نسخة أخرى (إذا) بدل (إذ).

ذهب جمهور النّحاة إلى أن (إذ) ظرف لم يمضى من الزّمان، قال سيبويه^(٤): "(إذ) لما مضى من الدهر" ، "وأمّا (إذا) فلما يستقبل من الدهر"^(٥)، واتبع المبرد^(٦) سيبويه في ذلك فقال: "أمّا (إذ) فتنبيء عن زمان ماض" ، وقد وردت (إذ) في هذه الأحاديث موافقة لـ (إذا) في إفاده الاستقبال، وهو استعمال صحيح غفل عن التّنبيه إليه أكثر النّحويين. ومنه قوله تعالى: {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحُسْنَةِ إِذْ قُضِيَ الْأُمْرُ} [مريم : ٣٩] وقوله تعالى: {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ} [غافر : ١٨] وقوله تعالى: {فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ} [غافر : ٧١] . ^(٧) وقادس ابن مالك نياتها على (إذا) في الدلالة على الاستقبال بنية (إذا) لها في الدلالة على الماضي، واستدلّ على ذلك بشواهد من القرآن الكريم^(٨)، كما أجازها الطبرى^(٩)

^(١) الزركشي ، البرهان، ج ٣ / ٣٣٨.

^(٢) ينظر ، الزركشي ، البرهان، ج ٣ / ٣٣٨.

^(٣) النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ١٤٠ / ٥.

^(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ / ٢٢٩.

^(٥) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ / ٢٣٢.

^(٦) المبرد ، المقتضب ، ج ٢ / ٥٣.

^(٧) ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ٦٢ - ٦٣.

^(٨) ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ٦٢ - ٦٣.

^(٩) ينظر الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير ، (١٤١٠هـ) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ط ٢ ، مطبعة البابى الحلبى ، مصر ، ١٩٥٤م ، ج ٧ / ١٣٧ ، ١٧٤ ، و الصغير ، محمد أحمد (٢٠٠١م) . الأدوات في كتاب التقسيم ، (١ط) . دمشق: دار الفكر ، ص ٤٤٢.

وأستدلّ لذلك بقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ} [الأنعام : ٢٧]، أي: ولو ترى إذا وقفوا على النار، وقول أبي النجم العجلي^(١):

ثم جزاء الله عنا إذ جزى جنات عدن في العالى العلا.

أما الزمخشري فقد منع وقوع (إذا) وذهب إلى أنها باقية على بابها من المضي، وأن الفعل الجاري في المستقبل بعدها نزل منزلة المتحقق في الماضي، فجعلها تدل على المستقبل^(٢)، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: "فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ" قال: "المعنى على (إذا): إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها عَبَرَ عنها بلفظ ما كان ووجود، والمعنى على الاستقبال^(٣)، وأخذ الرازبي بالرأيين فأقر وقوع (إذا) موقع (إذا) ناسبا ذلك إلى قطرب، وردد أيضا كلام الزمخشري السابق^(٤).

فقال: "إن كلمة (إذا) تقام مقام (إذا)، إذ أراد المتكلّم المبالغة في التكير والتوكيد وإزالة الشبهة؛ لأن الماضي قد وقع واستقر. فالتعبير عن المستقبل باللفظ الموضوع للماضي يفيد المبالغة من هذا الاعتبار^(٥) واكتفى القرطبي^(٦) بنقل أقوال المفسرين وشهادتهم في تقسيره لبعض النصوص القرآنية، ووافق أبو حيان الزمخشري، وخالف الطبرى في ذلك، إذ يقول في حديثه عن الآية السابقة: "(إذا) ظرف لما مضى، فلا يعمل فيه المستقبل، كما لا تقول: سأقوم أمس، فقيل (إذا) يقع موقع (إذا)، وأن موقعها على سبيل المجاز، فتكون (إذا) هنا بمعنى (إذا)، وحسن ذلك تيقن وقوع الأمر، وأخرج في صيغة الماضي، وإن كان المعنى على الاستقبال^(٧). وفصل بين القول بدلالة (إذا) على المستقبل كما هو الأمر في (إذا)، وبين تنزيل المستقبل منزلة الماضي، فأوضح أن " (إذا) باقية على كونها ظرفاً ماضياً... وأبرز هذا في صورة الماضي، وإن كان لم يقع بعد، إجراء للمحقق المنتظر مجرى الواقع الماضي. وقيل إذ معناه (إذا) فهو ظرف مستقبل... وألّا من ذهب إلى هذا أنَّ الأمر لم يقع بعد^(٨)، وهذا يُظهر إشارة المفسرين إلى هذه القضية وإن كان ابن مالك توسع فيها، فأورد لها شواهد من الحديث الشريف إضافة إلى ما جاء في القرآن الكريم.

^(١) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٩٩.

^(٢) ينظر الصغير ، الأدوات النحوية، ص ٤٤٢.

^(٣) الزمخشري ، الكشاف، ج ٤/١٨٣.

^(٤) الصغير، الأدوات التحوية، ص ٤٤٢.

^(٥) الرازبي، فخر الدين محمد بن عمر ، (ت ٤٦٠ هـ)، مفاتيح الغيب، (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ج ١٢/١٩١، والصغير ، الأدوات النحوية، ص ٤٤٢.

^(٦) ينظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢/٢٠٥، وج ٦/٣٧٤ – ٣٧٥ ، والصغير ، الأدوات التحوية، ص ٤٤٣.

^(٧) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٧/٤٥٤.

^(٨) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ج ٤/١٠٥.

وبيّن المرادي موقف المانعين والمجوزين فقال : " الثاني: أن يكون (إذا) ظرفًا لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا). ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرین منهم ابن مالك...، وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذا) لا نفع موقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذا)، وهو الذي صحّه المغاربة. وأجابوا عن هذه الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ الماضي وبهذا أجاب الزمخشري^(١)، وابن عطية^(٢)، وغيرهما.^(٣)

وأشار إليها أيضاً ابن هشام قائلاً^(٤): "(إذا) على أربعة أوجه، أحدها أن تكون اسمًا للزمن الماضي ، نحو:{فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [التوبه : ٤٠] ، ... والثاني أن تكون اسمًا للزمان المستقبل نحو:{يَوْمَئِذٍ تُحَدَّثُ أَخْبَارَهَا} [الزلزلة : ٤]، والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب { وَنُفَخَ فِي الصُّورِ } [الكهف: ٩٩، يس: ٥١، ق: ٢٠] أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة من قد وقع. وقد يُحتاج لغيرهم بقوله تعالى " {فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ} ، فإنَّ (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في (إذا) فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا).

وقال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بأنّ : " النصوص تشهد بأنّ (إذا) بمعنى (إذا) وهو رأي جماعة كثيرة، وما الذي يمنع أن تقوم الأدوات بعضها مقام بعض، تجيء (إذا) بمعنى (إذا)، كما تجيء (إذا) بمعنى (إذا)^(٥) ، وهذا ما أرجحه ، خاصة مع وجود شواهد من الحديث تضاف إلى ماجاء في القرآن الكريم تثبت ذلك.

- تضمين (أو) معنى (بل):

حملت (أو) على (بل) في قول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : "أَتَيَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – بصبي من الأنصار يصلى عليه، فقالت: فقلت: يا رسول الله طوبى لهذا لم ي عمل شرا، ولم يدر به قال أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق الجنّة، وخلق لها أهلاً، وخلقها لهم ، وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ"^(٦)

ونذكر السيوطي أن الزمخشري قال في الفائق : "الهمزة للاستفهام، والواو عاطفة على محفوظ، و(غير) مرفوع بعامل مضمر تقديره: أَوْقَع هذا وغير ذلك. ويجوز أن يكون (أو) التي لأحد أمرين، أي الواقع أو غير ذلك.

^(١) الزمخشري، الكشاف، ج ٤/١٨٣.

^(٢) ينظر ابن عطية الأندلسى، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، (ت ٤٢٥ هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط ١، تحقيق عبد السلام الشافى محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٣م، ج ٤/٦٣٤.

^(٣) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢١٢.

^(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ١١١ ، ١١٢.

^(٥) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج ١٢٧/١، ١٢٨.

^(٦) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢٣٣/٥، وينظر النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٦٣٣.

وقال الطبيبي: ويجوز أن يكون (أو) بمعنى (بل)، لأنَّه — صلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — لم يرض بقولها، فأضرب عنه وأثبت ما يخالفه لما فيه من الحكم بالغيب.^(١)، ومجيء (أو) بمعنى (بل) من المسائل الخلافية بين البصريين والkovفيين، وكل فريق ما يبرر به رأيه فحجة الكوفيين قولهم : "إِنَّمَا قلنا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ كَثِيرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ الْعَرَبِ" ، قال تعالى: {وَأَرْسَلْنَا إِلَيْ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَرِيدُونَ} [الصفات : ١٤٧]، فقيل في التفسير إنَّها بمعنى (بل) أي بل يزيدون، وقيل إنَّها بمعنى الواو أي ويزيدون ... قال النابغة^(٢) :

قالت ألا ليتَ مَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهْ فَقَدْ.

أي : ونصفه ،والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى^(٣)، ورد البصريون عليهم بأنه: " لا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه "^(٤)؛ لأنَّ "الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو ؛ لأنَّ الواو معناها الجمع بين الشيئين و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)".^(٥).

وقال ابن هشام: "إنَّ سَبِيلِيَّه^(٦) أجاز ذلك بشرطين هما أن يتقدمها نفي، أو نهي، وإعادة العامل، نحو" ما قام زيد أو ما قام عمرو" ، ولا يقم زيد ،أولاً يقم عمرو" ونقطه عنه ابن عصفور ويؤيده أنه قال في {وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا} [الإنسان : ٢٤]، ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضرابا عن النهي الأول، ونهيا عن الثاني فقط، أمَّا الكوفيون فأجازوا موافقتها للإضراب مطلقا، ووافقهم أبو علي وابن جني وابن برهان واحتجوا بذلك بقول جرير^(٧):

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِينَ
لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْ لَدِي
و بقراءة أبي السمال^(٨): {أَوْ كُلُّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ} [البقرة : ١٠٠]، بسكون واو (أو).^(٩)

^(١) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٣/١٨٤.

^(٢) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، (ت ٢٦٠م)، ديوان النابغة الذبياني، (تحقيق كرم البستاني)، دار صادر، دار بيروت، بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م، ص ٣٥.

^(٣) ابن الأنباري، أبو بركات، (٥٧٧هـ)، الإنصال في مسائل الخلاف بين البصريين والkovفيين، ط ١، (تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، رمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

^(٤) ابن الأنباري، الإنصال، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

^(٥) ابن الأنباري، الإنصال، ص ٣٨٤.

^(٦) سَبِيلِيَّه ، الكتاب، ج ٣/١٨٨.

^(٧) جرير، ديوانه ص ١٢٣.

^(٨) ابن جني ، المحتسب، ج ١/٩٩.

^(٩) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص ٢٤٦ ، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٩١.

– تضمين (أو) معنى (الواو) :

يُعَدُّ مجيء (أو) بمعنى (و) من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرة والковفة، إذ يقول ابن الأباري : "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أو) بمعنى (الواو) ، وبمعنى (بل) وقد ذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى (الواو) أو بمعنى (بل)"^(١). وأكثر النحويين يرون أنَّ (أو) قد تجيء بمعنى الواو ونسب أبو حيَان^(٢) والمرادي^(٣) ذلك إلى الأخفش^(٤)، وأبي عمر الجرمي، وقال بذلك أيضاً ابن مالك^(٥)، و الرضي الأستراباذى^(٦)، وابن هشام^(٧)، والزركشى^(٨)، ومنهم من اشترط لذلك أمن اللبس^(٩). ومنع الفراء أن تكون (أو) بمعنى الواو في العربية دائمًا؛ لأنَّ لـ (أو) معنى خاصاً بها، وأجاز أن تكون قريبة من الواو، كقولك للرجل: لأعطيتك سألت أو سكت، أي: لأعطيتك على كل حال، وذكر في قوله تعالى: {ولَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا} [الإنسان : ٢٤]. أنه قد يكون في العربية: لا تطيعن منهم من أثم أو كفر، فيكون المعنى في (أو) قريباً من معنى الواو^(١٠)، وأجاز أبو عبيدة^(١١) ذلك مطلقاً في القرآن، والشعر، وحمل عليه العديد من الآيات والأبيات ، كقول جرير^(١٢):

أَشْعَلَةَ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيَاحًا عَدْلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخِشَابًا.

أي: أشعلة ورياحاً؟! وذكر أن بعضهم رأى في استخدام (أو) بمعنى الواو في الآية السابقة استهزاء بالمخاطبين . وأجازه الطبرى ، أمما الرازى^(١٣) فاشترط لورودها بمعنى الواو أن تدخل على النفي كقوله تعالى: {ولَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا} [الإنسان : ٢٤]، أمما القرطبى^(١٤) فأجازه أحياناً ورفضه أحياناً أخرى متبنياً تعليلاً البصريين لذلك.

^(١) ابن الأباري، الإنصاف، ص ٣٨٣.

^(٢) أبو حيَان، الأندلسي محمد بن يوسف ، (ت ٧٤٥ هـ) ارتشف الضرب من لسان العرب، ط ١، تحقيق مصطفى أحمد النمس ، مطبعة المدنى، مصر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، ج ٦٤١/٢.

^(٣) المرادي، الجنى الدانى، ص ٢٤٦.

^(٤) الأخفش، معاني القرآن، ص ٣٨١ - ٣٨٢.

^(٥) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٧٤، شرح التسهيل، ج ٣/٣٦٤.

^(٦) الرضي الأستراباذى ، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٣٩٨.

^(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٨ - ٨٩.

^(٨) الزركشى ، البرهان، ج ٤/٢١٠.

^(٩) ينظر المرادي ، الجنى الدانى، ص ٢٤٦.

^(١٠) ينظر الفراء ، معاني القرآن، ج ٣/٢٢٠.

^(١١) ينظر أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت ٢١٥) ، مجاز القرآن، ط ٢، (تحقيق محمد فؤاد سزكين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١ م ، ج ٢٤/١٤٨، ١٧٥، ١٧٢، ٢٢٧، والصغير ، الأدوات النحوية، ص ٦٦٧.

^(١٢) جرير، بن عطيه الخطفى، (ت ١١٤ هـ)، شرح ديوانه، ط ١ (تأليف محمد اسماعيل عبد الله الصاوي)، مطبعة الصاوي ، ج ١/٦٦.

^(١٣) ينظر الرازى، مفاتيح الغيب، ج ٩/٢١٧، وج ٩٤/١٢٧، ٩٥، والصغير ، الأدوات النحوية، ص ٦٦٧.

^(١٤) ينظر القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ٢٠٠/٤ و ٢١٠/٥، ٢٧٧، ٢٢٠.

وجاءت (أو) بمعنى الواو في الحديث النبوي الشريف، في قوله — صلى الله عليه وسلم — "اثبت حراءً فما عليك إلاّ نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيدٌ"^(١)، أي المعنى: "فما عليك إلاّ نبيٌّ وصديقٌ وشهيدٌ"^(٢) وجاء برواية: "اثبت أحدَ فِئَمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصَدِيقٌ وَشَهِيدٌ"^(٣). و قوله — صلى الله عليه وسلم — "كُلُوا، وَاشْرُبُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَالْبُسُوا مَا لَمْ يُخَالِطْهُ إِسْرَافٌ، أَوْ مَخِيلَةٌ"^(٤).

صرح ابن مالك أنَّ (أو) تستعمل بمعنى (الواو)، ونظائر ذلك عند أمن اللبس كثيرة^(٥) منها قول أمير القيس^(٦):

صَفِيفٌ شَوَاءٌ أَوْ قَدِيرٌ مَعْجَلٌ.

فَظَلَ طُهَاءُ الْلَّهُمَّ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ

ومنها قول الآخر^(٧):

صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلٌ.

فَقَالُوا لَنَا: ثَنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا

ومنها قول الآخر^(٨):

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتُهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ.

وَجَاءَ فِي قَوْلِهِ — صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — أَيْضًا: "... وَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا

شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمَلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مائَةَ مَرَّةٍ قَبْلَ طَلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غَرَوبِهَا لَمْ يَجِيءْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَدٌ بَعْدَهُ أَفْضَلُ مَنْ عَمِلَ إِلَّا مِنْ قَالَ قَوْلُهُ أَوْ زَادَ"^(٩)

قال السيوطي: "الأولى أن يجعل (أو) بمعنى (الواو) أي: قال مثل ما قال وزاد، حينئذ لا يحتاج إلى تقدير".^(١٠)

ويرى فاضل السامرائي "أنها (أو) ليست كالواو تماماً، بل هي لأحد الشيئين، أو الأشياء، وليس للجمع فقط".^(١١) فـ (أو) ليست بمعنى الواو عنده في قوله — صلى الله عليه وسلم — "فما عليك إلاّ نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيدٌ" وإنما هي لأحد الأشياء، ومعناه واحد نبي

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج / ٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥، وينظر الترمذى، ج / ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، والنمسائى، السنن الكبرى ج / ٤ ، ٩٧/٥ ، ٥٨ ، ٥٥ ، ٤٧/٥ ، ٩٧ ، وسنن النمسائى، بشرح السيوطى، ج / ٦٤٥.

^(٢) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٧٤ وينظر السيوطى ، عقود الزبرجد ، ج / ٤٠ .

^(٣) الترمذى ، سنن الترمذى ، ج / ٥٨٣ .

^(٤) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج / ٤٨٥ .

^(٥) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٧٤ .

^(٦) امرؤ القيس ، ديوانه ، ص ١١٦ .

^(٧) هو جعفر بن علية الحارثى ينظر ابن هشام ، مغني الليب ، ص ٩٢ ، ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ١٧٤ ، وهارون ، معجم شواهد العربية ، ج ٢٨٢/١ .

^(٨) حميد بن ثور الهلالى ، ديوان حميد بن ثور الهلالى ، وفيه بائبة الإبادى ، (صنعة عبد العزيز الميمنى) الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م ، ص ١١١ ، ابن مالك شواهد التوضيح ، ص ١٧٥ .

^(٩) النمسائى ، السنن الكبرى ، ج / ٦٢٠ .

^(١٠) السيوطى ، عقود الزبرجد ، ج / ٣ ، ١٠/٣ ، وج ١/٥٧ .

^(١١) السامرائي ، فاضل ، معانى النحو ، ج ٣/٤٢٧ .

وواحد صديق، وواحد شهيد، ولو قيل بالواو لاحتل التعبير أنه شخص واحد اجتمع فيه هذه الصفات، كقولك: هو شاعر، وكاتب، وفقيه^(١)، ويبدولي أن ما ذهب إليه السامرائي بعيد نوعاً ما عن معنى (أو) في الحديث؛ لأنها هنا بمعنى الإباحة التي معناها جواز الجمع؛ ولهذا فهي بمعنى الواو والله أعلم.

و من الأحاديث النبوية التي جاءت فيها (أو) بمعنى الواو أيضاً في كتب السنن نجد: ما جاء في قوله – صلى الله عليه وسلم – : "من صبر على شدتها وألوانها كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيمة"^(٢).

و قوله – صلى الله عليه وسلم – : "لا يصبرُ عَلَى لِوَاءِ الْمَدِينَةِ، وَشَدَّتْهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٣)، ذكر السيوطي أن هناك من قال بأن (أو) في هذا الحديث هي للشك من الرواية، غير أن ما يبطل ذلك هو اتفاق جماعة من الصحابة على روايته هكذا، عليه فإن (أو) إما أن تكون للتقسيم، أي: لبعضهم شهيداً ولبعضهم شفيعاً، أو تكون بمعنى الواو^(٤).

و منه قول عتبة بن عامر : "ثلاث ساعات كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ينهاناً أن نصلّى فيهنَّ أَوْ نَقْبُرَ فِيهنَّ مَوْتَانَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَقِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَمِيلَ وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبُ"^(٥)

قال السيوطي : "قال القرطبي روي بـ (أو)، وبالواو وهي الأظهر، ويكون مراد النهي الصلاة على الجنازة والدفن؛ لأنَّه إنما يكون أثر الصلاة عليها، وأمَّا رواية (أو) فهي إشكال إلا إذا قلنا إنَّ (أو) تكون بمعنى الواو."^(٦)

و منه قوله – صلى الله عليه وسلم – : "وَمَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الوضُوءَ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى صَلَةِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُو هَا حَسَنَةً، أَوْ يَرْفَعُ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، أَوْ يُكْفِرُ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً"^(٧). وجاء في النسخة النظامية (الواو) بدل (أو).

و منه قوله – صلى الله عليه وسلم – : "... مَنْ كَبَرَ اللَّهُ مَائَةَ بِالْغَدَاءِ، وَمَائَةَ بِالْعَشِيِّ، لَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَحَدٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا أَتَى بِهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَى مَا قَالَ"^(٨).

^(١) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣/٤٤٧.

^(٢) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٦٧٦.

^(٣) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٦٧٩، وينظر النسائي، السنن الكبرى، ج ٢/٤٨٧.

^(٤) ينظر، السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢/٦٠.

^(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٥١، وينظر ابن ماجة سنن ابن ماجة، ج ٢/٢٤٠، الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣/٣٤٩، والنسائي، السنن الكبرى، ج ١/٤٨٤، ٢٨٢، ٦٤٩، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ١/٣٨٦، ٢٩٨، ٣٠٠.

^(٦) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ١/٢٩٨، هامش ٥٥٩.

^(٧) النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٢٩٧، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢/٤٤٣.

^(٨) الترمذى سنن الترمذى، ج ٥/٤٨٠.

ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – : "مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ، وَحِينَ يُمْسِي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مائةَ مَرَّةً لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلِ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أُوْ زَادَ عَلَيْهِ"^(١). رأينا أنَّ النَّحويين والمفسرين اختلفوا في القول بجواز نيابة (أو) عن الواو فالفراء شيخ مدرسة الكوفة المتبني لهذا الرأي نجده يجيزه بشروطه، وأبو عبيدة، والأخفش البصرييان يجيزانه رغم إنكار مدرسة البصرة لهذا الجواز، وفضل أبو حيان أن يكون الالتجاء إليه في الضرورة.^(٢) والذي يبدو من هذا الاختلاف أنَّ السياق الذي يرد فيه الحرف هو الذي يحدد القول بجواز النيابة، من عدمها.

– تضمين الفاء معنى الواو

نسب المرادي^(٣)، لأبي عمر الجرمي قوله أنَّ الفاء قد تأتي لمطلق الجمع كالواو في الأماكن، والمطر خاصة ، كقولهم عفا مكان كذا فمكان كذا، وإنْ كان عفاهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإنْ كان نزوله في وقت واحد.

قال أمرؤ القيس^(٤) :

قَفَا نَبَكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبِ وَمَنْزِلِ
بِسْقُطِ اللَّوْيِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ
فَتُوضِحَ فَالْمُقْرَأَةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا
لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبِ وَشَمَالِ

وجعل الرضي^(٥) : "الفاء فيه بمعنى (إلى)، أي : منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضح إلى المقرأة".

وقد جاءت (الفاء) بمعنى (الواو) في قوله – صلى الله عليه وسلم – : "لَا يَمُوتُ لَأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحْلَهُ الْقَسْمُ"^(٦).

وَعَنْ أَبِيَّ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ يَقُولُ: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – يَقُولُ مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ فِي صَبَاحٍ كُلَّ يَوْمٍ وَمَسَاءً كُلَّ لَيْلَةً، بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَيَضُرُّ شَيْءٌ"^(٧).

^(١) النسائي، السنن الكبرى، ج ٦/١٤٦.

^(٢) ينظر الصغير ، الأدوات النحوية، ج ٥٦٨.

^(٣) المرادي، الجنى الداني، ص ١٢٢، وينظر الأزهري، شرح التصریح على التوضیح، ج ٢/١٦١، والسيوطی همع الهوامع، ج ٣/١٦٣.

^(٤) أمرؤ القيس، دیوانه، ص ٩١.

^(٥) الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٣٨٦.

^(٦) الترمذی، سنن الترمذی، ج ٣/٣٦٥، النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٦١٥، سنن النسائي بشرح السیوطی، ج ٤/٣٢٥.

^(٧) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/٣٢٣ – ٣٢٤، النسائي، السنن الكبرى ، ج ٦/٩٤.

ومنه قوله — صلى الله عليه وسلم — : "ما أحد يمُوتُ له ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فِيلَجَ النَّارَ إِلَّا تَحْلَّهُ
الْقَسْمُ" ^(١)

وقال العيني في معرض إعرابه للفعل (فِيلَجَ) : "وردت (فِيلَجَ) منصوبة بـ(أن) على تقدير
فَأَنْ يَلْجِ النَّارُ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ الْمُنْفَيَ يَنْصُبُ بـ(أن) الْمُقْدَرَةَ، وَذَكْرُ الطَّبِيبِ عَنِ الْبَعْضِ
قَوْلَهُمْ إِنَّمَا يَنْصُبُ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ بِتَقْدِيرِ (أَنْ) إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهَا سَبَبًا، وَلَا سَبَبَيْهُ هُنَّا
إِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْتُ الْأَوْلَادِ وَلَا عَدْمُهُ سَبَبًا لِوَلُوْجِ أَبِيهِمِ النَّارِ، فَالْفَاءُ بِمَعْنَى (الْوَاوِ) الَّتِي
لِلْجَمِيعِيَّةِ وَتَقْدِيرِهِ: لَا يَجْتَمِعُ لِمُسْلِمٍ مَوْتٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَوْلَادِ وَلِوَلُوْجِهِ النَّارِ، وَمُثْلُهُ (فَيَضُرُّهُ شَيْءٌ)،
بِنَصْبِ (فَيَضُرُّهُ)، عَلَى تَقْدِيرِهِ: لَا يَجْتَمِعُ قَوْلُ عَبْدٍ هَذِهِ الْكَلْمَاتِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَضَرَّ شَيْءٌ
إِيَّاهُ" ^(٢). أَمَّا الْفَرَاءُ فَقَدْ أَجَازَ أَنْ تَكُونَ (الْفَاءُ بِمَعْنَى الْوَاوِ) إِذَا كَانَ الْمُتَعَاطِفَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَوْ
كَالْوَاحِدِ تَقُولُ: قَدْ دَنَا فَقْرَبُ، وَقَرْبُ دَنَا، وَشَتَّمْنِي فَأَسَاءُ وَأَسَاءُ فَشَتَّمْنِي. وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: [رَبُّنَا فَتَدَلَّى]
[النَّجْمُ : ٨]. وَالْمَعْنَى: ثُمَّ تَدَلَّى دَنَا ^(٣). كَمَا أَجَازَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْوَاوِ فِي غَيْرِ
ذَلِكَ، كَقَوْلَهُ تَعَالَى: {وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكَنَا هَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيَّاتٍ} [الْأَعْرَافُ : ٤] أَيْ أَهْلَكَنَا هَا
وَجَاءَهَا بِأَسْنَا ^(٤)، وَوَافَقَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَبُو عَبِيدَةُ ^(٥) وَخَالِفُهُ فِيْهِ الطَّبَرِيُّ ^(٦)، لِأَنَّ الْفَاءَ عِنْدَ
الْعَرَبِ لَهَا مَعْنَى خَاصٍ بِهَا، فَيُجَبُ صِرْفُهَا إِلَيْهِ، وَضَعْفُهُ أَبُو حِيَانُ ^(٧) وَرَفِضَ أَنْ تَكُونَ هَا هَنَا
لِتَرْتِيبِ الْقَوْلِ فَقَطْ، فَكَانَهُ أَخْبَرَ عَنْ قَرِيْبٍ كَثِيرٍ أَنَّهُ أَهْلَكَهَا، ثُمَّ قَالَ فَكَانَ مِنْ أَمْرِهَا مَجِيءُ الْبَأْسِ.
وَجَعَلَهَا لِلتَّقْسِيرِ، كَقَوْلِهِ: تَوْضِيْأً فَغْسِلَ كَذَا ثُمَّ كَذَا.

— تضمين لعل معنى الاستفهام: جاء في قوله — صلى الله عليه وسلم — لرجل من
الأنصار: "لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ قَالَ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ" ^(٨)

رأى ابن مالك أن معنى (لعل) في هذا الحديث للاستفهام وأيضا في قوله تعالى: {وَمَا
يُدْرِيكَ لَعْلَهُ يَرَكَّ} [عبس : ٣] ^(٩)، وهو معنى قال به الكوفيون ^(١٠)، فقد ذكر الطبرى ^(١١) أنَّ

^(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/٢٨٤، النسائي، السنن الكبرى، ج ٦/٣٩٤.

^(٢) ينظر العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، (ت ٨٥٥هـ)، عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان ج ٨/٣٤، و ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو فضل أحمد بن علي، (ت ٨٥٥هـ)، فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ط ٣، دار المعرفة، بيروت، ج ٣/١٢٣.

^(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٣/٩٥.

^(٤) الفراء، معاني القرآن.

^(٥) ينظر أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ٢/٢٠٦.

^(٦) ينظر الطبرى، جامع البيان، ج ٨/١١٩.

^(٧) ينظر أبو حيأن، تفسير البحر المحيط، ج ٤/٢٦٩.

^(٨) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١/٣٢٨.

^(٩) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢/٨، الزركشي، البرهان، ج ٤/٣٩٤.

^(١٠) السيوطي، همع الهوامع، ج ١/٤٢٨، وينظر أبو حيأن، ارشاد الضرب، ج ٢/١٣٠، المرادي الجنى الداني، ص ٥٢٨، ابن هشام مغني الليبب، ص ٣٧٩.

^(١١) ينظر الطبرى، جامع البيان، ج ١٦٩، الصغير، الأدوات النحوية، ص ٦٧٠.

(عل) تكون للاستفهام وذلك في نحو قوله تعالى:{وَتَخِذُونَ مَصَانِعَ لَعْكُمْ تَخْلُدُونَ} [الشعراء : ١٢٩]. وأضاف أبو حيان^(١) أنّ ابن زيد قال : "معناه الاستفهام على سبيل التّوبيخ والهزء بهم ، أي هل أنتم تخدون : وكون لعل للاستفهام مذهب كوفي" .

وأرجع البصريون كل معانيها إلى : التّرجي ، والإشفاق^(٢)، وذهب الكرمانى إلى أنّ (لعل) في الحديث جاءت "لإفادة التّحقيق فمعناه: قد أعلجناك ، و(نعم) مقررة له"^(٣)، ولا يمكن أن يكون: (لعل) هنا على بابه للترجي ، والتّرجي لا يحتاج إلى جواب وهذا قد أجاب الرجل بقوله نعم^(٤)

ويبدو لي أن معنى لعل في الحديث هي لاستفهامٍ تضمن معنى الإشفاق وجود حرف الجواب (نعم) يثبت ذلك .

— تضمين (الواو) معنى (أو):

حملت الواو على (أو) في مثل قوله – صلى الله عليه وسلم – عندما مرّ عليه بجنازة فقال: "مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ قَالُوا مَا الْمُسْتَرِيحُ وَمَا الْمُسْتَرَاحُ مِنْهُ، قَالَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُ."^(٥) ، وقيل أن الواو فيه بمعنى (أو) وهي للتقسيم^(٦) .

وعن كبشرة بنت كعب بن مالك قالت: "... فَقَالَ أَتَعْجِبُنَّ يَا ابْنَةَ أُخِي، فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنِجَسٍ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ."^(٧) أي: أو الطوافات، وقد جاء برواية: "هي من الطوافين أو الطوافات".^(٨)

عن علي بن أبي طالب قال: "كُنَّا جُلُوسًا عَنْدَ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – وَبِيَدِهِ عُودٌ، فَنَكَتَ فِي الأَرْضِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعُدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَقْعُدُهُ مِنَ النَّارِ فَيْلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَنْكِلُ قَالَ لَا اعْمَلُوا وَلَا تَنْكِلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ."^(٩) . وقوله: "ومقعده من النار" (الواو) فيه بمعنى (أو)^(١٠) .

^(١) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ج ٧ / ٣١.

^(٢) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ج ٢ / ١٣٠ ، المرادي ، الجنى الداني ، ص ٥٢٨.

^(٣) الكرمانى ، صحيح البخاري بشرح الكرمانى ، ج ٣ / ١٩ ، السيوطي ، عقود الزبرجد ، ج ٢ / ٣٦٧.

^(٤) العيني ، عمدة الفارئ ، ج ٣ / ٥٨.

^(٥) النسائي ، السنن الكبرى ، ج ١ / ٥٢٨ ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٤ / ٣٥٠ ، ٣٥١.

^(٦) النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٤ / ٣٥٠ ، هامش ١٢٢٩.

^(٧) أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ١ / ١٨٥ ، النسائي ، السنن الكبرى ، ج ١ / ٧٦ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ١ / ٥٨ ، ١٩٤.

^(٨) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ١ / ٢١١.

^(٩) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ١ / ٦٩ ، الترمذى ، سنن الترمذى ، ج ٤ / ٣٨٨ ، النسائي ، سنن الكبرى ، ج ٦ / ٥١٧.

^(١٠) بنظر الكرمانى ، صحيح البخاري بشرح الكرمانى ، ج ٧ / ١٣٩.

ذكر المرادي^(١)، وابن هشام^(٢)، والأشموني^(٣) أنَّ (الواو) قد ترد بمعنى (أو) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(٤):

كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارٌ .
وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

أجاز الفراء^(٥) أن تكون (الواو بمنزلة (أو) في التخيير حيث قال في قوله تعالى : { وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ } [الحديد : ٢٠] ، ذكر ما في الدنيا ، وأنَّه على ما وصف ، وأمَّا الآخرة فإنَّها إِمَّا عذاب ، وإِمَّا جنة ، والـواو فيه ، و(أو) بمنزلة واحدة كقولك : ضع الصدقة في كل يتيم وأرملة ، وإن قلت : في كل يتيم أو أرملة ، فالمعنى واحد والله أعلم".

وقال الزمخشري بمجيء الواو بمعنى (أو) في الإباحة مثل قوله جالس الحسن وابن سيرين "ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً ، أو واحداً منهما كان ممثلاً"^(٦) ، وخالفه أبو حيَان^(٧) ، لأنَّ السياق إنَّما هو سياق إيجاب ، وهو ينافي الإباحة ، وأجاز أن تحمل على التخيير ؛ لأنَّ التخيير قد يكون في الواجبات .

وحمل الواو على (أو) ومنه عن ابن عمر قال : "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يُأْتِي قَبَاءً مَاشِيًّا وَرَاكِبًا ، زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ وَيُصَلَّى رَكْعَتَيْنِ"^(٨) ، أي "ماشيا أو راكبا" ، قال الكرماني : "الـواو في (وراكبا) بمعنى (أو)".^(٩)

و منه قوله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : "أَلَا وَإِنَّ قَتِيلَ الْخَطَّاطِ شَبَهَ الْعَمْدَ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَمَ مائةً مِنَ الْإِبْلِ ، أَرْبَعُونَ فِي بَطْوَنِهَا أَوْ لَادِهَا"^(١٠) ، أي : ما كان بالسوط أو العصما . وجاءت في روایة أخرى : "بالسوط أو العصما"^(١١) .

و عن رافع بن خديج قال : "كَانَ أَحَدُنَا إِذَا اسْتَغْنَى عَنْ أَرْضِهِ أَعْطَاهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالنِّصْفِ"^(١٢) . أي : بالثلث ، أو الرابع ، أو النصف .

^(١) المرادي ، الجنى الداني ، ١٩٤ .

^(٢) وابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٤٦٨ .

^(٣) الأشموني ، شرح الأشموني ، ج ٢/٣٨٢ .

^(٤) البيت لعمرو بن برافة الهمданى ، ينظر المرادي ، الجنى الداني ، ص ١٩٤ ، وابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٩٢ . ٤٦٨

^(٥) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٣/١٣٥ .

^(٦) الزمخشري ، الكشاف ، ج ١/٢٦٩ .

^(٧) ينظر أبو حيَان ، تفسير البحر المحيط ، ج ٢/٨٨ .

^(٨) النسائي ، السنن الكبرى ، ج ١/٢٥٨ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٢/٣٦٧ .

^(٩) الكرماني ، صحيح البخاري بشرح الكرماني ، ج ٧/١٥ وينظر ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٣/٦٩ ، وج ٣/٣٠٧ .

^(١٠) أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ٥/١٥٨ ، النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٨/٣١٠ .

^(١١) النسائي ، السنن الكبرى ، ج ٤/٢٣٢ ، وسنن النسائي ، بشرح السيوطي ، ج ٨/٤٠٩ .

^(١٢) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ٣/١٨٠ .

ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – : "إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ فَشَكَكْتَ فِي ثَلَاثَ، وَأَرْبَعَ، وَأَكْبَرُ ظَنَّكَ عَلَى أَرْبَعٍ تَشَهَّدْتَ ثُمَّ سَجَدْتَ سَجْدَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ تُسْلِمَ ثُمَّ تَشَهَّدْتَ أَيْضًا ثُمَّ تُسْلِمُ" ، أي في ثلاٰث أو أربع، وقد جاءت برواية "شككت في ثلاٰث، أو أربع" (٢).

المبحث الرابع: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

اختلف النّحاة في القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض ، فمنهم من يذهب إلى أنَّ للحرف معنى واحداً حقيقياً لا يمكن تجاوزه ، وقد ينجر معه معانٌ آخر تؤوّل إليه ، ومنهم من يذهب إلى التّنويّع في معانٍي الحرف الواحد. (٣)

فمن أجاز نياحة الحروف نجد ابن السراج (٤) ، وابن جني (٥) ، وابن سيدة (٦) ، وتبعهم في ذلك ابن مالك (٧) ، ومن منع ذلك نجد ابن عصفور (٨) ، والرضي الأسترابادي (٩) ، وأبو حيّان (١٠) .

والحقيقة أنَّ القول بنيابة الحروف فيها خلاف بين أهل الكوفة وأهل البصرة ، فأهل الكوفة يذهبون إلى وضع الحرف موضع غيره ، وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه ، إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو بأن يجعلوا العامل مضموناً معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن ، ويررون أنَّ التّصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التّصرف في الحروف ، بجعل بعضها موضع بعض؛ لأنَّ الحروف بابها أنَّ لا يتصرف فيها. (١١)

وعلّق ابن هشام على اختلاف المذهبين مبدياً ميله لمذهب الكوفيين قائلاً : "ومذهب البصريين أنَّ حرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أنَّ حرف الجزم ، والنّصب كذلك ، وما أوهم ذلك ، فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ ... و إما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف... وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى. وهذا الأخير هو مجمل الباب

(١) أبو داود ، سنن أبي داود ، ج / ٢٥ ، ٧٥ ، النسائي ، السنن الكبرى ، ج ١ / ٢١٠ .

(٢) ينظر أبو داود ، سنن أبي داود ، ج / ٢٥ ، ٧٥ ، هامش ١٠٢٠ .

(٣) ينظر عواد ، محمد حسن ، (١٩٨٢م). تناوب حروف الجر . (ط١) . عمان: دار الفرقان . ، ص ١٠ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ١ / ٤٩٨ .

(٥) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ / ٣٠٨ - ٣١٠ .

(٦) ابن سيده ، أبو الحسن علي بن اسماعيل (٤٥٨هـ) ، المخصص في اللغة العربية ، ط ١ ، (تحقيق خليل ابراهيم جفال) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ج ٤٤ / ١٤ .

(٧) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج ٣ / ١٣٠ ، ١٩٤ .

(٨) ابن عصفور ، أبو الحسن ، علي مؤمن (ت ٦٦٩هـ) ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق (صاحب أبو جناح) ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ج ٥١٠ / ١ .

(٩) الرضي الأسترابادي ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٣٤٥ / ٤ .

(١٠) أبو حيّان ، ارتشاف الضرب ، ج ٢ ، ٤٣٥ / ٢ ، ٤٤٢ .

(١١) ينظر ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ج ٢٣٦ .

كَلَّهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْكُوفَّيْنِ، وَبَعْضِ الْمُتَأْخِرِينَ، وَلَا يَعْدُونَ ذَلِكَ شَذِّا وَمَذَهِّبَمْ أَقْلَّ تَعْسِفَاً^(١) وَوُصِّفَ عَبَّاسُ حَسْنٌ مَذَهِّبَهُ بِأَنَّهُ عَمْلٌ فَقَالَ: "لَا شُكٌّ أَنَّ الْمَذَهَّبَ الثَّانِي نَفِيسٌ كَمَا سَبَقَ، لِأَنَّهُ عَمْلٌ وَبَعْدَهُ مِنَ الاتِّجَاهِ إِلَى الْمَجَازِ، وَالتَّأْوِيلِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، فَلَا غَرَابَةٌ فِي أَنْ يَؤْدِي الْحَرْفُ عَدَّهُ مَعَانٍ مُخْتَلِّفَةً وَكُلُّهَا حَقِيقَى كَمَا سَبَقَ، وَلَا غَرَابَةٌ فِي اشْتِراكِ عَدَّهُ مِنَ الْحَرْفِ فِي تَأْدِيَةِ مَعْنَى وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْلُّغَةِ، وَيُسَمَّى بِالْمُشْتَرَكِ الْلُّفْظِيِّ."^(٢)

وَالْحَدِيثُ الشَّرِيفُ لَا يَخْلُو مِنْ حَرْفِ الْجَرِ الَّتِي يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَسَأَحَاوِلُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَقْفَى عَلَى جَمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْشَّرِيفَةِ الَّتِي تَدْخُلُ ضَمْنَ هَذَا الْبَابِ.

أولاً: (إلى)

- إلى معنى الباء:

جاء في الحديث الشريف عن الطفيلي بن أبي بن كعب قال: "... فَلَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَقُومَ إِلَى الْمِنْبَرِ مَرَّ إِلَى الْجِذْعِ الَّذِي كَانَ يَخْطُبُ إِلَيْهِ"^(٣)، أي (بالجذع)، ويمكن أن يتضمن الفعل (مر) معنى (قام)، وعليه لا تكون (إلى) بمعنى الباء.

وقد استدلّ على مجيء (إلى) بمعنى (الباء) بقول كثير^(٤):

وَلَقَدْ لَهُوتُ إِلَى الْكَوَاعِبِ كَالْدَمَى
بِيَضِ الْوُجُوهِ حِدِّيْهِنَ رَحِيمٌ.
أَرَادَ لَهُوتَ بِكَوَاعِبٍ^(٥).
وَبِقَوْلِ النَّابِغَةِ^(٦):

فَلَا عَمَرُو الَّذِي أَشَّى عَلَيْهِ
وَمَا رَفَعَ الْحَجِيجُ إِلَى إِلَالٍ
أَرَادَ: وَمَا رَفَعَ الْحَجِيجَ أَصْوَاتِهِمْ إِلَيْهِ بِإِلَالٍ، وَهُوَ جَبِيلٌ بِعِرْفَةٍ^(٧)

ثانياً: (الباء)

- الباء معنى إلى:

جاء في قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي رِسَالَتِهِ إِلَى هَرقلِ عَظِيمِ الرَّوْمِ: "سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهَدَى، أَمَّا بَعْدَ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَائِيَّةِ إِلْسَامٍ، أَسْلَمْ تَسْلِمْ وَأَسْلَمْ يُؤْتِيَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَتَّيْنِ"^(٨).

^(١) ابن هشام، مغني الليبب، ج ١٥١.

^(٢) حسن، عباس، النحو الواقي، ج ٤/٢، ٤١٤.

^(٣) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢، ١٩١.

^(٤) لا يوجد في ديوانه، ينظر عواد، تناوب حروف الجر، ص ٨٥، هارون، معجم الشواهد الشعرية، ج ٣٥٥/١.

^(٥) الهروي، الأزهية، ص ٢٨٤، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٨٥.

^(٦) النابغة، ديوانه، ص ٩٧.

^(٧) الهروي، الأزهية، ص ٢٨٤، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٨٥.

^(٨) النسائي، السنن الكبرى، ج ٣٠٩/٦.

قال ابن حجر: "قوله بداعية الإسلام بكسر الدال من قوله دعا يدعوا دعاء نحو شكا يشكو شكاية، ولمسلم بداعية الإسلام أي بالكلمة الداعية إلى الإسلام وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله و (الباء) موضع (إلى)." (١)

ومثال ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ} [يوسف: ١٠٠]، أي (أحسن إلى)، وقال أبو حيان: "وأحسن أصله أن يتعدى بـ (إلى). قال تعالى: {وَأَحْسَنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ} [القصص: ٧٧]، وقد يتعدى بالباء. قال تعالى: {وَبِالْوَدِينِ إِحْسَانًا} [البقرة: ٨٣]، كما يقال: أساء إليه، وبه.

وقد يكون ضمن (أحسن) معنى (الطف) فعداه بالباء" (٢)، وييرى السامرائي أنه ثمة فرق بين (أحسن إليه) و (أحسن به)، فال الأول على معنى قدم إليه إحساناً، أو صنع له إحساناً، والثاني فمعنىه وضع إحسانه به إذ إن الإحسان الصدق فيه معنى الرعاية، واللطف ففي قوله تعالى: {وَأَحْسَنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ} [القصص: ٧٧]، فالإحسان فيها لعموم الخلق أي إحسان عام يشتراك فيه سيدنا يوسف وبقية الخلق وهو عكس الإحسان في الآية السابقة الذي هو إحسان خاص (٣).

وبما أن الفعل (أحسن) يتعدى بـ (إلى) وبـ (الباء)، فهذا يثبت أن (إلى) قد تحمل على (الباء)، وما جاء في الحديث من شواهد يثبت ذلك.

و رد السامرائي أن المعنيين مختلفان، و يبدو لي أن ما جاء في القرآن والحديث يثبت القول بنية حرف مكان آخر.

- (الباء) بمعنى (في): "وعلمتها أن يحسن في موضعها (في)" (٤)، وتكثر نياتها عن (في) (٥)، فقد ذكر الفراء (٦) أن الباء بمنزلتها في نحو قوله تعالى: {يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ} [الحديد: ١٢]، وأن معنى أدخلك الله بالجنة هو: في الجنة. وقال بنياتها أيضا الطبرى (٧) والقرطبي (٨)، والرازى (٩)، وأبو حيان (١٠) وحمل الباء على معنى (في)

(١) ابن حجر، فتح الباري، ج ١ / ٣٨٠.

(٢) ينظر المرادي ، الجنى الدانى، ص ١٠٨ ، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٤٣ – ١٤٤ ، عواد تناوب حروف الجر، ص ٨٨.

(٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٣٤٢ / ٥.

(٤) ينظر السامرائي، فاضل ، معانى التحو، ج ٣ / ٢٦ – ٢٧.

(٥) المرادي ، الجنى الدانى، ص ١٠٤ .

(٦) ينظر الشجري، الأملأى الشجرية، ج ٢ / ٢٧٠ ، الهروي ، الأزهية، ص ٢٨٦ .

(٧) ينظر الفراء ، معانى القرآن، ج ٣ / ١٣٢ .

(٨) ينظر الطبرى، جامع البيان، ج ٢٩ / ٣٤٥ .

(٩) ينظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٩ / ٣٤٥ .

(١٠) الرازى، مفاتيح الغيب، ج ١ / ٩٧ ، وج ٧ / ١٤٢ .

(١١) ينظر، أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ج ٧ / ١٣٨ .

جاء في الحديث الشريف منه:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَيْفَ كَانَ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِاللَّيلِ أَكَانَ يُسْرٌ بِالْقِرَاءَةِ أَمْ يَجْهَرُ؟ فَقَالَتْ كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعُلُ، رُبَّمَا أَسْرَ بِالْقِرَاءَةِ، وَرَبَّمَا جَهَرَ فَقَلْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً۔^(١)

عن أبي مريم قال: إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُخْدَجُ لَمَعَنَا يَوْمَئِذٍ فِي الْمَسْجِدِ نُجَالِسُهُ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ وَكَانَ فَقِيرًا۔^(٢)

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُصَلِّي بِاللَّيلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ۔^(٣)

عن جابر قال: قال رسول الله – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيلِ حَسْنَ وَجْهِهِ بِالنَّهَارِ۔^(٤)

ففي هذه الأحاديث جاءت (ب) بمعنى (في)، قوله (بالليل) تقديره (في الليل).

ومثله ماجاء في قوله تعالى: {وَإِنَّكُمْ لَتَمْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيلِ} [الصفات: ١٣٧ ، ١٣٨] ، أي (وفي الليل)^(٥) ، قوله: {سَوَاءٌ مِنْكُمْ مِنْ أَسْرَ الرَّوْلَ وَمِنْ جَهَرَ بِهِ وَمِنْ هُوَ مُسْتَخْفِي بِاللَّيلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ} [الرعد: ١٠] ، أي (في الليل... في النهار)^(٦).

وعن عمرو سمع جابرا يقول: "وَكَانَ الْعَبَاسُ بِالْمَدِينَةِ فَطَلَبَتِ الْأَنْصَارُ ثُوبًا يَكْسُونَهُ فَلَمْ يَجِدُوا قَمِيصًا يَصْلُحُ عَلَيْهِ إِلَّا قَمِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَكْسُوهِ إِيَاهَ"^(٧) ، أي: في المدينة.

وعن ابن عمر قال: "كُنْتُ أَبِيَ الْإِبْلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبَيَعُ بِالدَّنَانِيرِ وَآخَذُ الدَّرَاهِمَ"^(٨) ، أي في البقيع.

وعن عبد الرحمن بن يعمر قال: "شَهَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ وَأَتَاهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الْحَجُّ قَالَ الْحَجُّ عَرَفَةُ"^(٩) ، أي في عرفة. ومجيء الباء بمعنى (في) كثير في الحديث النبوي الشريف.^(١٠)

^(١) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/ ٣١١، النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣/ ٢٤٩.

^(٢) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥/ ٢١٠.

^(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥/ ٢٤٤.

^(٤) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/ ١٥٢، ١٣٦، ٢٣٩، ١٥٨/ ٤٤، المزید ينظر، ج ٢/ ١٥٨، ٢٣٩.

^(٥) ينظر الزركشى البرهان، ج ٤/ ٢٥٧، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢/ ١٦، المرادي الجنى الدانى، ص ١٠٤، عواد تلوب حروف الجر، ص ٩٢.

^(٦) السامرائي، فاضل، معاني التحوى، ج ٣/ ٢١.

^(٧) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤/ ٣٣٩، و ينظر المصدر نفسه، ج ٧/ ٢٤٤.

^(٨) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/ ١٢٤، ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/ ٣٣٦.

^(٩) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٣/ ٤٧٣، النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٥/ ٢٩٧.

^(١٠) ينظر أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/ ٣١٤، ٣٤٧، و ١/ ٣١٤، وابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/ ٤٦٦، وج ٤/ ٥٤٧، و النسائي، سنن النسائي، بشرح السيوطي، ج ٧/ ٥٤.

وقياس ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَنْتُمْ أَذْلَّةُ} [آل عمران : ١٢٣] أي في بدر^(١)، قوله تعالى: {أَنْ تَبَوَّا لِقَوْمٍ كَمَا بِمِصْرَ يُبُوتُ} [يونس : ٨٧] ، أي في مصر.^(٢)

وكما وردت في النثر، وردت كذلك شواهد لها في الشعر^(٣) منه قول زهير^(٤):

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَآمُ يَمْشِينَ خَلْفَهُ
وَأَطْلَوْهَا يَنْهَضُنَّ مِنْ كُلِّ مَجْتَمِعٍ
أَيْ فِيهَا.

وفي قول الشاعر^(٥):

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا
أَرَادَ: فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ
وَقَالَ آخَرُ^(٦):

أَذْوَ زَوْجَةِ بِالْمَصْرِ أَمْ ذُو خَصْوَمَةِ * * أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصَرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا.
أَيْ: فِي الْمَصْرِ.

ويرى الرازي أن استعمال الباء في الظرفية ليس أصيلاً، وأن معنى الإلصاق في أداء الزمانية والمكانية يلزمهها، وهو الذي يميزها من دلالة (في)^(٧)، والمتمن في مكان ملتصق به متصل، وكذلك الفعل بالنسبة إلى الزمان فقولنا سار بالنهار يعني أنه ذهب ذهاباً متصلة بالنهار. وقوله تعالى: {وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ} [الذاريات : ١٨] ، يفيد استغفاراً متصلة بالأحسار، مقتربنا بها مع أول جزء من أجزائها، ويدل على أنهم يستغفرون من غير أن يسبق منهم ذنب، وكذلك هو الأمر في الدلالة المكانية. فقولك: "أقمت ببلد كذا، لا يفيد أنك كنت محاطاً بالبلد، خلافاً لقولك: أقمت بها. فهذا يدل على إحاطتها بك. فالباء الظرفية أعم من (في)، والإقامة بالبلد أعم من الإقامة فيها؛ لأن القائم فيها، قائم بها، والقائم بها ليس قائماً فيها بالضرورة"^(٨). ويضيف أن الباء لا تستعمل للزمان إذا كان مجرورها ضرفاً محدوداً، خلافاً لـ (في)، فلا يقال مثلاً: خرجت بيوم الجمعة. أما إذا كان غير محدد فيجوز، كقولك: خرجت بيوم سعد أو بالليل، أو بالنهار^(٩).

^(١) ينظر المرادي ، الجنى الداني، ص ١٠٤ ، ابن هشام مغني اللبيب، ص ١٤١ ، الزركشي البرهان، ج ٤/٢٥٧ ، عواد ، تناوب حروف الجر، ص ٩٢.

^(٢) المالقي ، رصف المبني ، ص ٥٤١ ، عواد تناوب حروف الجر، ص ٩٢.

^(٣) ينظر المالقي ، رصف المبني ، ص ٤٥١ ، الهروي ، الأذرية ، ص ٢٩٧ ، عواد ، تناوب حروف الجر، ص ٩٣.

^(٤) زهير بن أبي سلمى ، ديوانه، ص ٧٥.

^(٥) قائل البيت مجهول ، ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، ج ٢/٢٧١ ، هارون ، معجم شواهد العربية ، ج ١/١٢٦.

^(٦) ذو الرمة ، غيلان بن عقبة العدوى ، (ت ١١٧هـ) ، ديوان ذي الرمة ، (تحقيق عبد القدس أبو صالح) ، مطبعة طربين ، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، ج ١/١٣١١.

^(٧) ينظر الصغير ، الأدوات اللّحوية ، ص ٤٤٦.

^(٨) ينظر الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج ٨/٢٠٣ - ٢٠٤.

^(٩) ينظر الصغير ، الأدوات اللّحوية ، ص ٤٤٦.

فالـ: "إِنْ كُلَّ فَعْلٍ جَارٍ فِي زَمَانٍ فَهُوَ مُتَصَلٌ بِهِ، فَالْخُرُوجُ يَوْمُ الْجَمْعَةِ مُتَصَلٌ مُقْتَرٌ بِذَلِكَ الزَّمَانِ، وَلَمْ يَسْتَعْلِمْ خَرْجَتْ بِيَوْمِ الْجَمْعَةِ. نَقُولُ الْفَارَقَ بَيْنَهُمَا الإِطْلَاقُ، وَالتَّقْيِيدُ بَدْلِيلٍ أَنَّكَ إِنْ قَلْتَ: خَرْجَتْ بِنَهَارِنَا، وَبِلَيْلَةِ الْجَمْعَةِ لَمْ يَحْنُ. وَلَوْ قَلْتَ: خَرْجَتْ بِيَوْمِ سَعْدٍ، وَخَرْجٌ هُوَ بِيَوْمِ نَحْنُ، حَسْنٌ. فَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا خَصْوصَاتٌ وَتَقْيِيدٌ وَجَازَ استِعْمَالُ الْبَاءِ فِيهِمَا. فَإِذَا قَيَّدْتَهَا وَخَصَّصْتَهَا زَالَ ذَلِكُ الْجَوَازُ... وَالسُّرُّ فِيهِ أَنْ مُثْلِ يَوْمِ الْجَمْعَةِ، وَهَذِهِ السَّاعَةُ وَتَلْكَ اللَّيْلَةُ وَجَدَ فِيهَا أَمْرٌ غَيْرُ الزَّمَانِ، وَهُوَ خَصْوصَاتٌ. وَخَصْوصِيَّةُ الشَّيْءِ فِي الْحَقِيقَةِ أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُحَصَّرَةٌ عَنْ الْعَاقِلِ عَلَى وَجْهِ التَّفَصِيلِ، لَكِنَّهَا مُحَصَّرَةٌ عَلَى الإِجمَالِ."^(١)

– الْبَاءُ بِمَعْنَى (مِنْ):

جاء في قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : "مَثَلُ الْقُرْآنِ مَثَلُ الْإِبْلِ الْمُعْقَلَةِ إِنْ تَعَااهَدَهَا صَاحِبُهَا بِعُقْلُهَا أَمْسِكَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ عُقْلَهَا ذَهَبَتْ".^(٢)

قال السيوطي: "يُروَى (من عقلها) ، وهو الأصل ، و (عقلها) ، والباء بمعنى (من) كقوله تعالى: "عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجَّرُونَهَا تَفَجِّيرًا" [الإنسان : ٦]^(٣) ونسبة حمل الباء على (من) إلى الأصمعي وأبي علي الفارسي، ونقل عن الكوفيين، وتبعهم عليه ابن مالك^(٤)، ووردت الباء بمعنى (من) في قول أبي ذؤيب الهدلي^(٥):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَّ لُحَّاجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجٌ

ورجح أن ي ضمن (شربن) معنى (روين) ويعامل معاملته^(٦).

واعتراض ابن جني^(٧) على حمل (الباء) على (من) وجعل (الباء) في البيت السابق زائدة إذ المعنى عنده: شربن ماء البحر وأن العدول عنه تعسف، وأن البعض قال أن المعنى شربن من ماء البحر، فأوقع الباء موقع (من).

ونفى ابن عصفور مجئها بمعنى (من)، فقال: "وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبسيط ... وذلك باطل"^(٨)، وتبعه في ذلك أبو حيان^(٩) في تفسيره لقوله تعالى: "عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ".

^(١)الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٢٠٣/٢٨٤ – ٢٠٤.

^(٢)ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤ / ٢٧٥.

^(٣)السيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٤٨.

^(٤)ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١٥٢/٣ – ١٥٣، والمرادي ، الجنى الداني، ص ١٠٦ ، وابن هشام معنى اللبيب، ص ١٤٢ ، والزرκشى ، البرهان، ج ٢٥٧/٤.

^(٥)أبو ذؤيب الهدلي، ديوان الهدليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥ م ج ١/٥٢.

^(٦)ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١٥٣/٣.

^(٧)ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١/١٣٥.

^(٨)ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١/٤٩٣.

^(٩)ينظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٨/٤٣٤.

ثالثاً: على

- على بمعنى الباء: حملت (على) بمعنى (الباء) في قوله - صلى الله عليه وسلم - : "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمْرَةَ إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتَ الذِّي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْ يَمِينَكَ" ^(١).

قال السيوطي: قال الزركشي: فإن قيل: الحلف باليمين لا على اليمين. فلنا: (على) فيه وجهان: أحدهما: أنها بمعنى الباء. ففي روایة النسائي ^(٢): "إذا حلفت بيمين". الثاني: أنها على بابها، وسمي المحلوف عليه يمينا؛ لتلبسه باليمين، والتقدير: على شيء مما يحلف عليه". ^(٣)

وورود (على) بمعنى (الباء) أقره أكثر النحويين وحملوا على ذلك قوله تعالى: "حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق" [الأعراف: ١٠٥]، أي: بأن لا أقول، وقد قرأ أبي بن كعب (بأن) ^(٤)، وقال العرب: "اركب على اسم الله، أي باسم الله" ^(٥)، واستدلوا على ذلك أيضا بالشعر منه قول أبي ذؤيب. ^(٦):

وَكَانُهُنَّ رِبَابَةُ وَكَانُهُ
يَسَرُّ يُفِيضُ عَلَى الْقَدَاحِ وَيَصْدُعُ
أَرَاد يَفِيضُ بِالْقَدَاحِ ، أَي يَضْرِبُ بِهَا
وَقُولُ عُمَرَ بْنَ رَبِيعَةَ ^(٧) :

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٍ
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَافَتْ مَا لَمْ أَعُوَّدِ
أَرَاد بِسْمَ اللَّهِ ^(٩).

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٨٧، ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/٥٥٤، والترمذى، سنن الترمذى، ج ٤/٩٠.

النسائى، السنن الكبرى، ج ٣/١٢٩، سنن النسائى بشرح السيوطى، ج ٧/١٥.

^(٢) النسائى، السنن الكبرى، ج ٣/٤٩٢، وينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٣/١٠٨.

^(٣) السيوطى، عقود الزبرجد، ج ٢/١١٤.

^(٤) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٢/١٢٨، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٤/٣٥٥، المرادي، الجنى الدانى، ص ٤٤٥، ابن هشام، معنى الليب، ص ١٩٢. الزركشي البرهان، ج ٤/٢٨٥، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٩٧—٩٨.

^(٥) ينظر المرادي، الجنى الدانى، ص ٤٦، ابن هشام، معنى الليب، ص ١٩٢.

^(٦) أبو ذؤيب الهمذانى، ديوان الهمذانين، ج ٦/٦.

^(٧) الهروى، الأزهية، ص ٢٨٨، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ج ١/٥١١، أبو حيان ارتشف الضرب، ج ٣/٣٢٥.

^(٨) عمر بن ربيعة، ديوانه، ص ٥٩.

^(٩) الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ)، كتاب معانى الحروف، (تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي)، دار النهضة، مصر للطبع والنشر الفجالة القاهرة، ص ٨٠—١٠٩، عواد، تناوب حروف الجر، ص ٩٩.

- على بمعنى عن: جاء في الحديث الشريف عن ابن عمر قال: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ اُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ" ^(١).

وجاءت (على) بمعنى (عن)، إذ لا وجوب على العبد، والصغير إذ لامال للعبد ولا تكليف على الصغير (طهرا)، أي تطهيرا ^(٢).

وذكر السيوطي أنّ (على) بمعنى (عن)؛ لأنّ العبد لا تجب عليه زكاة الفطر، وإنما تجب على سيده، وهو في العربية كثير ^(٣).

وأيضاً ماجاء عن أم قيس بنت محسن قالت: "دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِابْنِ لِي قَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنْ الْعُذْرَةِ" ^(٤). أي أعلقت عنه.

نقل السيوطي ^(٥) عن الخطابي قوله: "أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوُونَهُ هَكُذا، وَالصَّوَابُ رَوَا يَهُودِيًّا أَعْلَقَ عَلَيْهِ مِنْ الْعُذْرَةِ" ^(٦). وفقاً لـ^(٧) قوله تعالى: {الَّذِينَ إِذَا اكْتَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفِفُونَ} [المطففين : ٢] ، أي عنهم.

وعن أبي موسى قال: "صَلَّى بِنَا عَلَيْهِ يَوْمَ الْجَمْعِ صَلَاتَذَكَرَنَا صَلَاتَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَسِينَاهَا، وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ تَرَكَنَاها، فَسَلَّمَ عَلَى يَمِينِهِ وَعَلَى شِمَائِلِهِ" ^(٨). وجاء برواية: "عن يمينه، وعن شماليه" ^(٩).
وعليه فإنّ (على) بمعنى (عن).

واستدل النّاحة على مجيء (على) بمعنى (عن) بالشعر منه قول القحيف العقيلي ^(١٠):

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشِيرٍ

وقول دوسر بن غسان ^(١١):

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيْكَ بُوِدَّهُ

^(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٤٠٣، النسائي، السنن الكبرى، ج ٢٥/٢، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٥٠/٥.

^(٢) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٤٠٣، هامش: ١٨٢٦.

^(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٤١٨/٢.

^(٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤ / ٣٢٦، ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤ / ١٠٩، النسائي، السنن الكبرى، ج ٤ / ٣٧٤، ٣٧٥.

^(٥) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٣ / ٢٧٥.

^(٦) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٤٩٥/١.

^(٧) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٤٩٥/١.

^(٨) ابن منظور، اللسان ، مادة(رضي)، والمرادي ، الجنى الداني، ص ٤٥، ٤، ابن هشام ، مغني البيب، ص ١٩١ عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٠.

^(٩) الملاقي، رصف المبني، ص ٣٧٣، وينظر عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٠، هارون، معجم شواهد العربية، ج ١٠٩/١.

"أي عنك، وجاز هذا أيضاً فيها؛ لأنَّ معنى (رضي) في البيت الأول في معنى (وافق) و(ولى) في الثاني، في معنى (أعرض)"^(١).
وقول الشاعر^(٢):

في ليلة لا نرى بها أحداً
يحكى علينا إلا كواكبها.
وذهب ابن عصفور^(٣)، والرضي الأسترابادي^(٤)، إلى أن التضمين واقع في الفعل ،لا في
الحرف.

ويرى السامرائي^(٥) "أنَّها تختلف عن (عن) فقولك (بعد عنه) يختلف عن قولك
(بعد عليه) ، فقولك (بعد خالد عنا)، معناه أنَّه ابتعد بشخصه عنا ، وأمَّا (بعد عليه)، ففيه معنى
المشقة عليه. قال تعالى:{ولَكُنْ بَعْدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ} [التوبه : ٤٢] ، فقد يكون الشيء بعيداً
عنك وليس بعيداً عليك ، وتقول (بعدت عليه الطريق) بمعنى أنَّه من الصعوبة أن يصل إليه
كما تقول: عسر عليه، وصعب عليه، فهو من الأفعال الشاقة التي أشار إليها ابن
جني. وتقول: ليس عليك ببعيد أن تفعل كذا، وليس على الله ببعيد أن يغير الأمور، ولا تقول
في نحو هذا بعيد عنه".

- على بمعنى في:

جاء عن عبد الله قال: "سُئلَ رسولُ - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟
 فأجاب قائلاً: "الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"^(٦) .
 نقل السيوطي^(٧) عن الكرماني^(٨) قوله: "استعمل (على)، وإن كان القياس: في وقتها
بالنظر إلى إرادة الاستعلاء على الوقت، والتتمكن على أدائها في أي جزء من أجزائها مع أنَّ
حروف الجر يقوم بعضها مقام الآخر".

وقد جاءت أحاديث كثيرة استعملت فيها (على) بمعنى (في) منها:
 عن عائشة قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُلِّ
 أَحْيَانِه"^(٩)

^(١) الملاقي، رصف المبني، ص ٣٧٣.

^(٢) قائل البيت مجهول، ينظر ابن هشام مغني الليبب، ص ١٩١، عواد تناوب حروف الجر، ص ١٠٠.

^(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١/٥١٠.

^(٤) الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٢٢٢، ٣٢١.

^(٥) السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣/٥٠.

^(٦) النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٤٩٣، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ١/٣١٨.

^(٧) السيوطي ، عقود الزبرجد، ج ٢/٩٠ - ٩١.

^(٨) الكرماني ، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج ٤/١٨١.

^(٩) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/٢٧.

فَيْلَهُ: (عَلَى) هَذَا بِمَعْنَى (فِي)، وَهُوَ لِلظَّرْفِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ} [القصص : ١٥]، أَيْ: فِي حِينِ غَفْلَةٍ، وَفِي {وَاتَّبَعُوا مَا تَنَّلُ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ} [البقرة : ١٠٢]، أَيْ: زَمْنَ مَلْكِهِ^(١).

وَعَنْ أَبْنَى عَمْرَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَرَّتَيْنِ وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، فَإِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ تَوَضَّأْنَا ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ.^(٢) ، أَيْ (فِي عَهْدِهِ)، وَقَالَ السَّامِرَائِيُّ: "وَقَوْلُهُمْ عَلَى عَهْدِ فَلَانَ، أَيْ فِي عَهْدِهِ".^(٣)

وَقَدْ ذَهَبَ الْفَرَاءُ^(٤)، وَأَبْوَ عَبِيدَةُ^(٥)، وَالْطَّبَرِيُّ^(٦)، وَالْهَرْوَيُّ^(٧)، وَابْنُ مَالِكٍ^(٩)، وَالْمَرَادِيُّ^(١٠)، وَابْنِ هَشَامٍ^(١١)، وَالْزَرْكَشِيُّ^(١٢) إِلَى أَنَّ (عَلَى) تَأْتِي بِمَعْنَى (فِي) وَاسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ بِالآيَاتِ السَّابِقَةِ الْمُذَكَّرَةِ، وَبِالشِّعْرِ مِنْهُ قَوْلُ الْأَعْشَى^(١٣):

فَصَلَّى عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَىِ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدْنَا

أَيْ: فِي حِينِ الْعَشِيَّاتِ.

وَاعْتَرَضَ أَبْنَى عَصْفُورُ عَلَى ذَلِكَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَاحِجَةٌ فِيمَا اسْتَدْلُوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَاتَّبَعُوا مَا تَنَّلُ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ} [البقرة : ١٠٢]؛ "لَأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تَجْعَلَ (تَنَّلُوا) عَلَى مَعْنَى (تَنَقُّلٍ)؛ لَأَنَّ مَا تَنَّلَهُ باطِلٌ فَهُوَ تَقُولُ، وَ(تَقُولُ) تَصْلِبُ بِ(عَلَى)."^(١٤)

^(١) السِّيُوطِيُّ، عَقُودُ الزِّبْرِجَدِ، ج ٣/٢٤٨.

^(٢) أَبُو دَاوُدُ، سِنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ١/٣٩٦، التَّرْمِذِيُّ، سِنَنُ التَّرْمِذِيِّ، ج ٢/٣٩٢، النَّسَائِيُّ، سِنَنُ الْكَبْرَى، ج ١/٤٩٦، سِنَنُ النَّسَائِيِّ بِشَرْحِ السِّيُوطِيِّ، ج ٢/٣٤٩، لِلْمُزِيدِ يُنْظَرُ أَبُو دَاوُدُ، سِنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ٥/١٣٠، ابْنُ مَاجَةَ، سِنَنُ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٣/٣٨٤، التَّرْمِذِيُّ، سِنَنُ التَّرْمِذِيِّ، ج ٣/٥٤، النَّسَائِيُّ، سِنَنُ النَّسَائِيِّ بِشَرْحِ السِّيُوطِيِّ، ج ٢/٣٨٧، ج ٣/٧٢-٧٣.

^(٣) السَّامِرَائِيُّ، فَاضِلٌ، مَعَانِي النَّحْوِ، ج ٣/٥١.

^(٤) الْفَرَاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، ج ١/٦٣.

^(٥) أَبُو عَبِيدَةُ، مَجَازُ الْقُرْآنِ، ج ١/١٢٨.

^(٦) الطَّبَرِيُّ، جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ١/١٣١، ٤٤٨.

^(٧) الْهَرْوَيُّ، الْأَزْرَهِيَّةُ، ص ٢٨٥.

^(٨) الرَّازِيُّ، مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ، ج ١٢/١٩١.

^(٩) ابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ج ٣/١٦٤، وَيُنْظَرُ أَبُو حَيَّانُ، ارْتِشَافُ الضَّرِبِ، ج ٢/٤٥٣.

^(١٠) الْمَرَادِيُّ، الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ، ص ٤٤٥.

^(١١) ابْنُ هَشَامٍ، مَغْنِيُّ الْبَيْبَانِ، ص ١٩١.

^(١٢) الْزَرْكَشِيُّ، الْبَرْهَانُ، ج ٤/٢٨٥.

^(١٣) الْأَعْشَى، مَيْمُونُ بْنُ جَنْدَلَ، دِيْوَانُ الْأَعْشَى، (شَرْحُ يُوسُفِ شَكْرِيِّ فَرَحَاتِ)، دَارُ الْجَيْلِ لِلطبَاعَةِ ٢٠٠٥ م، ص ٧٠، الْهَرْوَيُّ، الْأَزْرَهِيَّةُ، ص ٢٨، عَوَادُ تَنَاؤِبُ حِروْفِ الْجَرِ، ص ١٠٠، ١٠١.

^(١٤) يُنْظَرُ أَبْنَى عَصْفُورُ، شَرْحُ جَمِيلِ الزَّجَاجِيِّ، ج ١/٥١١، الْمَرَادِيُّ، الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ، ص ٤٤٥، ابْنُ هَشَامٍ، مَغْنِيُّ الْبَيْبَانِ، ص ١٩١، الْزَرْكَشِيُّ، الْبَرْهَانُ، ج ٤/٢٨٥، عَوَادُ تَنَاؤِبُ حِروْفِ الْجَرِ، ص ١٠٠-١٠١.

– على بمعنى اللام

جاء في الحديث الشريف عن جابر بن عبد الله قال: "تَرَوَجْتُ امْرَأً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَبَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فَقَالَ أَتَرَوَجْتَ يَا جَابِرُ، قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَبْكِرَاً أَوْ ثَبَيَا قُلْتُ ثَبَيَا قَالَ: فَهَلَا بِكُرَا تُلَاعِبُهَا قُلْتُ كُنْ لِي أَخْوَاتٍ فَخَشِيْتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ فَذَاكَ إِذَا، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا."^(١) أي (الدينها) .

واستدلّ على مجيء (على) بمعنى اللام بقوله تعالى: {لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَأْكُمْ} [الحج : ٣٧] ، أي لهاديه إياكم،^(٢) قوله أيضاً: {أَذْلَلَةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} [المائدة : ٥٤] .^(٣)
وبالشعر بقول الشاعر^(٤):

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُنْقِلُ عَانِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

ونذكر المرادي^(٥) أنَّ أكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون، ومن واقعهم كالقطبي والبصرريون يؤولون ذلك.

رابعاً: (عن)

– عن بمعنى الباء:

جاء في حديث رسول الله – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قوله: "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرُدُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شَدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِيْحَ جَهَنَّمْ"^(٦) ، وقد ورد في رواية أخرى "فأبردوا بالصلاه"^(٧) .

ذكر السيوطي نقلًا عن شراح الحديث قولهم إنَّ " (عن) هنا بمعنى (الباء)، فإنَّها تأتي بمعناها كما تأتي الباء بمعنى (عن) في قوله تعالى: {فَاسْأَلُوهُ بِهِ خَبِيرًا} [الفرقان : ٥٩] .

قالوا وقد تكون (عن) هنا زائدة، أي أبردوا الصلاة يقال: أبدروا كذا إذا فعله في برد النهار.^(٨)

^(١) النسائي، السنن الكبرى، ج ٣، ٢٦٨/٣، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣٧٣/٦ .

^(٢) المرادي ، الجنى الداني، ص ٤٤٥ ، ابن هشام مغني الليبب، ص ١٩١ ، الزركشي، البرهان، ج ٤ / ٢٨٤ .

^(٣) المرادي ، الجنى الداني، ص ٤٤٧ .

^(٤) عمرو بن معد يكرب الزبيدي، ديوان عمرو بن يكرب الزبيدي، (صنعة هاشم الصغان)، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة، ص ٤٤ ، و ابن هشام مغني الليبب، ص ١٩١ .

^(٥) ينظر المرادي ، الجنى الداني، ص ٤٤٧ ، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٥٣ – ٢٥٥ .

^(٦) ينظر أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/٣٤٥، الترمذى، سنن الترمذى، ج ١/٢٩٥، النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٤٦٥ ، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ١/٢٧٠ .

^(٧) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/٣٤٥ ، وينظر ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ١/٣٦٨ ، النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٤٦٥ .

^(٨) السيوطي ، عقود الزبرجـ، ج ٣/١١٣ ، وينظر النووي، محي الدين زكريـا يحيـي بن شرف، (ت ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحاج (شرح النووي على صحيح مسلم)، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ، ج ٥/١١٨ .

وقال السندي: "قيل (عن) بمعنى (الباء)، أو زائدة و(أبرد) متعدّد بنفسه بمعنى أدخل في البرد ، وقيل متعلقة بأبردوا بتضمين معنى التّأخير ^(١).

أي على تضمين (أبردوا) معنى (أخروا)، فحذف مفعوله، والنّقدير: أخروا أنفسكم عن الصلاة. أو على معنى تأخروا عنها مبردين، وهو مثل الذي قبّله إلا أنه ضمّن أبّردوا معنى فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به، وهو تأخروا^(٢)

والفرق بين: أَبْرَدُوا عن الصلاة، وَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاة "أَنَّ الْبَاءُ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَمَّا (عَنْ) فَفِيهِ تضمين معنى التَّأْخِيرِ، أَيْ تَأْخِرُوا عَنْهَا مُبَرِّدِينَ." (٣)

و "فَيْلَ هَمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَ(عَنْ) تَطْلُقِ بِمَعْنَى (البَاءِ)، كَمَا يُقالُ" رَمِيتُ عَنِ الْقَوْسِ" أَيْ

بها (ξ) " .

وأستدل النّحاة على مجيء (عن) مرادفة (للباء) بقوله تعالى: {وَمَا يُنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} [النجم : ٣]، أي بالهوى^(٥)، وقال الزركشي: "وقيل هي على حقيقتها، أي (وما يصدر قوله عن الهوى)، وقيل لل المجاوزة؛ لأن نطقه متبعاً عن الهوى، ومتجاوز عنه"^(٦).

وقال ابن هشام: "والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى"^(٧)، وقال أبو حيان: "وما ينطق - أي الرسول عليه الصلاة والسلام - عن الهوى أي: عن هوى نفسه ورأيه، إن هو إلا وحي من عند الله يوحى إليه، وقيل وما ينطق أي القرآن عن هوى وشهوة كقوله: {هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ} [الجاثية: ٢٩]، إن هو أي الذي ينطق به أو إن هو أي القرآن"^(٨).

بالشعر بقول امرئ القيس^(٩):
 تَصْدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَنْقِي
 أَيْ بِأَسِيلٍ^(١٠).

^(١) ينظر النسائي، سنن النسائي، بشرح السيوطي، ج ١/٢٧٠، هامش ٤٩٩.

² ينظر السيوطي ، عقود الزيرجد ، ج ٣ / ١١٣ .

⁽³⁾ السيوطي ، عقود الزبرجد ، ج ٣ / ١١٣ .

⁽⁴⁾ السيوطي ، عقود الزبرجد ، ج ٣/١١٣ .

^(٥) ينظر الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢/٩٦، وينظر الرمانى، معانى الحروف، ص ٩٥، الهروى، الأزهيرية ٢٨٩، وابن هشام ، مغني الليب، ص ١٩٨، الزركشى، البرهان، ج ٤/٢٨٧، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١٠٤.

البرهان، ج ٤ / ٣٨٧ (٦) الزركشي

(^٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٩٨.

⁽⁸⁾ أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ١٥٤/٨

^٩ امرؤ القيس، ديوانه، ص ١٠٤.

^{١٠}) المالقي، رصف المباني، ص ٣٦٩، الهروي ، الأزهري، ص ٢٨٩، المرادي الجنى الداني، ص ٢٦٥.

خامساً: (في)

- (في) بمعنى (إلى):

جاء في الحديث الشريف عن أبي حميد الساعدي قال: "... ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كُلُّ عَظَمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلاً، ثُمَّ أَهْوَى إِلَى الْأَرْضِ سَاجِدًا ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ جَافَى عَضْدِيهِ عَنْ إِيْطِيهِ، وَفَتَحَ أَصَابِعَ رِجْلِيهِ ثُمَّ شَنَّ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَقَدَّ عَلَيْهَا ثُمَّ اعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظَمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلاً، ثُمَّ أَهْوَى سَاجِدًا ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ شَنَّ رِجْلَهُ، وَقَدَّ وَاعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظَمٍ فِي مَوْضِعِهِ.." ^(١)، أي (إلى موضعه).

ـ (في) بمعنى (إلى) كما في قوله تعالى: {فَرَدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ} [إبراهيم : ٩] ، أي (إلى أفواهم)، وفي قوله تعالى: {إِنَّمَا تَكُونُ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتَهَاجِرُوا فِيهَا} [النساء : ٩٧] ^(٢) وعلق الرضي على حمل (في) على (إلى) في الآية الأولى قائلاً: "والأولى أن نقول هي (في) بمعناها، والمراد التمكّن" ^(٣)، وقال المالقي: "لكن إذا تحقق هذا، فالمعنى أنهم إذا ردوا أيديهم إلى أفواهم فقد أدخلوها فيها" ^(٤)، أمّا المرادي فذكر عن البصريين قوله: "مذهب سيبويه والمحققيين من أهل البصرة أن (في) لا تكون إلا ظرفية حقيقة، أو مجازاً. وما أوهم خلاف ذلك رُدَ بالتأويل إليه" ^(٥).

- في بمعنى الباء:

ـ جاء أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان: "يصلِّي فِي نَعْلَيْهِ" ^(٦).
ـ عن بشير ابن الحصاصي قال: "... فَقَالَ: سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا، قَالَ: فَالْتَّفَتَ فَرَأَى رَجُلًا يَمْشِي بَيْنَ الْمَقَابِرِ فِي نَعْلَيْهِ" ^(٧).

ـ جعل ابن مالك (في) من قوله (في نعليه) بمعنى (باء) المصاحبة ^(٨)، ومثله ما جاء عن زيد بن أرقم قال: "أَتَيَ عَلَيْ بَنُ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ بِالْيَمِنِ فِي ثَلَاثَةِ قَدْ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طُهْرٍ" ^(٩). أي بثلاثة، وقد جاء الحديث في باقي السنن برواية "بثلاثة" ^(١٠).

^(١) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/١٠٦ - ١٠٧.

^(٢) المرادى، الجنى الدانى، ص ٢٦٧، ابن هشام، مغني الليب، ص ٢٢٥، الزركشي، البرهان، ج ٤/٣٠٣، السيوطي، همع الهوامع، ج ٢/٣٦١، عواد التقاوب في حروف الجر، ص ١٠٧.

^(٣) الرضي الأستراباذى، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٢٧٩، السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣/٥٩.

^(٤) المالقى، رصرف المباني، ص ٣٨٨.

^(٥) المرادى، الجنى الدانى، ص ٢٦٨، عواد، تقاوب حروف الجر، ص ١٠٧.

^(٦) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١/٥٥٢، الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣/٢٤٩.

^(٧) السيوطي، ج ٤/٤٠١.

^(٨) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٥٢، ينظر السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١/١٣٧.

^(٩) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٣/١٢٠.

^(١٠) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣/١٠٧، النسائي، السنن الكبرى، ج ٣/٣٧٩، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٦/٤٩٣.

وعن بهز بن حكيم : "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَبَسَ رَجُلًا فِي تُهْمَةٍ ثُمَّ خَلَى سَبِيلِهِ" ^(١) ، أي بتهمة.

عن ابن شُبْرَمَةَ قَالَ: قَالَ طَلْحَةُ لِأَهْلِ الْكُوفَةِ فِي النَّبِيِّ فِتْنَةً يَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَهْرُمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، قَالَ وَكَانَ إِذَا كَانَ فِيهِمْ عُرْسٌ كَانَ طَلْحَةُ، وَزَبِيدٌ يَسْقِيَانِ الْبَنَ وَالْعَسْلَ، فَقَدِيلٌ طَلْحَةُ أَلَا تَسْقِيهِمُ النَّبِيِّ، قَالَ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَسْكُرَ مُسْلِمٌ فِي سَبِيلِي" . ^(٢) أي ،بسبيسي.

عن جابر بن عبد الله "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرِّجْلَيْنِ، وَالثَّلَاثَةِ مِنْ قَتْلَى أَحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْدًا لِلْقُرْآنِ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمْ قَدَّمَهُ فِي الْلَّهْدِ، وَقَالَ إِنَّا شَهِيدُ عَلَى هُوَلَاءِ، وَأَمْرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصْلِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُغَسِّلُوا" : ^(٣) . أي بدمائهم. وقد جاء برواية: وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم. ^(٤)

ومن شواهد القرآن على مجيء (في) بمعنى الباء قوله تعالى:{فَخَرَجَ عَلَى قَوْمٍ فِي زِينَتِهِ} [القصص : ٧٩] ^(٥) ، وأيضا بقوله تعالى:{يَذْرُؤُكُمْ فِيهِ} [الشورى : ١١] ، بمعنى (باء) الاستعانة.أي يكثركم به^(٦).

ومن الشعر: قول الشاعر^(٧):

كَحْلَاءُ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءُ فِي نَعْجٍ

ومنه قول الشاعر^(٨):

أَعْطُوا غُواتَكُمْ جَهَلًا مَقادِتَهُمْ

ومثله^(٩)

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَا فَوَارِسٌ

بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى.

أي: (بصيرون بطعن الآباهر)، وخرجـه ابن عصفور على التضمين. أي كأنـه قال: " متحكمـون في طعن الآباهـر والـكـلى؛ لأنـه إذا كانـ له تصرفـ في الشـيء تحـكمـ فيه" ^(١٠)، وتبـعـه الرـضـيـ في ذلك

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤ / ٢٣٢ ، النسائي، السنن الكبرى، ج ٤ / ٣٢٨ . ، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٨ .

^(٢) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٨ / ٧٤٢ ، وينظر السنن الكبرى ، ج ٣ / ٢٧٤ .

^(٣) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٢٣٨ ، الترمذـيـ، سنن الترمـذـيـ، ج ٣ / ٣٥٤ ، النـسـائـيـ، سنـنـ النـسـائـيـ بـشـرحـ السـيـوطـيـ، ج ٤ / ٣٦٣ .

^(٤) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٢٣٩ .

^(٥) ابن مالـكـ، شـواهدـ التـوضـيـ، ص ٢٥٢ ، يـنـظـرـ السـيـوطـيـ ، عـقـودـ الزـبـرـجـ، ج ١ / ١٣٧ .

^(٦) ابن مالـكـ، شـرحـ التـسهـيلـ، ج ٣ / ١٥٧ .

^(٧) ذـوـ الرـمـةـ، دـيـوانـهـ، ج ١ / ٣٣ ، ابنـ جـنـيـ ، الخـصـائـصـ، ج ١ / ٣٢٦ ، ابنـ مـالـكـ، شـواهدـ التـوضـيـ، ص ٢٥٢ وـهـارـونـ، معـجمـ شـواهدـ العـرـبـيـةـ، ج ١ / ٢٧ .

^(٨) هو الأـفـوهـ الـأـوـديـ، يـنـظـرـ ابنـ مـالـكـ، شـرحـ التـسهـيلـ، ج ٣ / ١٥٧ .

^(٩) زـيـدـ الـخـيلـ الطـائـيـ، دـيـوانـ زـيـدـ الـخـيلـ الطـائـيـ، (صـنـعـةـ نـورـيـ حـمـودـيـ الـقيـسيـ)، مـطـبـعـةـ النـعـمـانـ الـنـجـفـ الـأـشـرـفـ، ص ٢٧ ، عـوـادـ تـنـاوـبـ حـرـوـفـ الـجـرـ، ص ١٠٨ .

^(١٠) يـنـظـرـ ابنـ عـصـفـورـ، شـرحـ جـمـلـ الزـجاجـيـ، ج ١ / ٥١٢ .

إذ قال: "إِنَّ الْأُولَى أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَاهَا، أَيْ: لَهُمْ بَصَارَةٌ وَحْدَقٌ فِي هَذَا الشَّأنِ^(١)، وَحَكَى يُونُسُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: ضَرَبَتِهِ فِي السَّيْفِ أَيْ: بِالسَّيْفِ^(٢)".

- (في) بمعنى (على): حملت (في) على معنى (على) في قول رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا رَجُلًا عَلَى امْرَأَتِهِ يُلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا فَحَدٌّ فِي ظَهْرِكَ"^(٣) .
فاس الكرماني^(٤) ، والعيني^(٥) ورودها بمعنى (على) على قوله تعالى: {وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جُنُوْعِ النَّخْلِ} [طه: ٧١].

وقد وردت (في) بمعنى (على) أيضاً في قول عائشة رضي الله عنها: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَضْعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِي، فَيَقُولُ أَنَا حَائِضٌ"^(٦).
وقولها أيضاً : زارتني سودة يوماً فجلسَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنِي وَبَيْنَهَا إِحدى رِجْلِيهِ فِي حِجْرِي وَالْأُخْرَى فِي حِجْرِهَا"^(٧) ، قال الكرماني: "لفظ (في حجري) بمعنى (على)"^(٨).

وقد أجاز بعض النحاة^(٩) حمل (في) على معنى (على)، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر^(١٠):

هُمْ صَلَبُوا الْعَدْبِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْءٌ إِلَّا بِأَجْدَعَاهُ.
أي على جذع نخلة.

وقال الرمانى: "والبصريون يقولون (في) على بابها، والمعنى أن النخلة مشتملة على المصلوب؛ لأنَّه إنما يصلب في عراضها لا عليها، فكانها صارت له وعاء، أو اشتتمت عليه"^(١١).

^(١) ينظر، الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤، ٢٨٤، والأزهري، شرح التصریح على التوضیح، ج ١/٦٥٠.

^(٢) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣/١٥٨، وأبو حیان، ارتشاف الضرب، ج ٢/٤٤٦.

^(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣/٩٨، وينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/٥٣٠، الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٣٠٩، النسائي، السنن الكبرى، ج ٣/٣٧٢، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٦/٤٨٤.

^(٤) الكرماني، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج ١١/١٩٩.

^(٥) العيني، عمدة الفارقى، ج ٣٥٤.

^(٦) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/٢٧٧، وينظر ابن ماجة سنن ابن ماجة، ج ١/٣٤٦.

^(٧) النسائي، السنن الكبرى، ج ٥/٢٩١.

^(٨) الكرماني ، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج ٣/١٦٢.

^(٩) الزجاجي ، حروف المعانى، ص ١٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل، ج ٨/٢١ ، المافقى ، رصف المبانى، ص ٣٨٨ ، المرادى الجنى الدانى، ص ٢٦٦ ، وابن هشام مغني الليبى، ص ٢٢٤ ، والزرകشى ، البرهان، ج ٤/٣٠٣.

^(١٠) البيت لسويد بن أبي كاهل، أو لقراد بن حنش، أو لامرأة من العرب ينظر ابن هشام ، مغني الليبى، ص ٢٢٤ ، وعواد ، تناوب حروف الجر ، ص ١٠٨ ، هارون ، معجم شواهد العربية، ج ١/٢٠٩.

^(١١) الرمانى معانى الحروف، ص ٩٦.

ووجه ابن عصفور الآية على أن الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها^(١). وأيده الرضي بقوله: "والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب من الجذع تمكن المظروف في الظرف"^(٢)

- (في) بمعنى (من): جاء عن عائشة أنها قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَغْتَسِلُ فِي الْقَدْحِ، وَهُوَ الْفَرَقُ، وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ"^(٣) وقد جاءت برواية (من إناء)^(٤).

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : "اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأَمْتِي فِي بُكُورِهَا، وَكَانَ إِذَا بَعَثْ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثْهُمْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ"^(٥)، وقد جاء في رواية أخرى (من أول النهار)^(٦). وعن أم هاني: "أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - اغْتَسَلَ وَمَيْمُونَةَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، فِي قَصْعَةٍ فِيهَا أَثْرُ الْعَجَبِينِ"^(٧) . قال السندي " (في قصة) أي من قصة، وهو بدل مما قبله".^(٨) وقد استدل النحاة على مجيء (في) بمعنى (من) بقوله تعالى: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ} [النحل : ٨٩]^(٩) و بقول أمرئ القيس^(١٠):

بِصُبْحٍ، وَمَا الإِصْبَاحُ فِيَكَ بِأَمْثَلٍ.
اَلَا اَيُّهَا الْلَّيْلُ الطَّوِيلُ اَلَا اَنْجَلِ
أَرَادَ (منك بأمثل). (١١)

وقال التبريزي: "ويروى: وما الإصلاح منك بأمثل". والتقدير: وما الإصلاح بأمثل منك. فمنك منوي بها التأخير، لأنها في غير موضعها، لأن حق (من) أن تقع بعد أفعاله. والمعنى: إذا جاء الصبح فإني أيضا مغموم، وقيل معنى (فليك بأمثل) أن جاعني الصبح، وأننا فيك فليس ذلك بأمثل؛ لأن الصبح قد يجيء، والليل مظلم بعد، و(في) تتعلق بأمثل".^(١٢)

^(١) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي، ج ١/٥١٢، وينظر الزركشي ، البرهان، ج ٤/٣٠٣.

^(٢) الرضي الأسترابادي ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٤/٢٧٩ ، والأزهري ، شرح التصریح على التوضیح ، ج ١/٦٤٩.

^(٣) النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ١/١٣٨.

^(٤) ينظر أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ١/١٨٥ ، النسائي ، السنن الكبرى ، ج ١/١٦ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ١/١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢.

^(٥) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ٣/٥٩.

^(٦) أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ٣/٢٥٩.

^(٧) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ١/٢١٦.

^(٨) ينظر سنن ابن ماجة ، ج ١/٢١٦ ، هامش ٣٧٨.

^(٩) الهرمي ، الأزهية ، ص ٢٧١ ، الزركشي ، البرهان ، ج ٤/٣٠٣ ، عواد ، تناوب حروف الجر ، ص ١١١.

^(١٠) أمرؤ القيس ، ديوانه ، ص ١٠٨ ، وفيه "منك بأمثل" وعليه لا شاهد في البيت ، وجاء "فليك بأمثل" ينظر التبريزي ، الخطيب ، شرح القصائد العشرة ، ط ٢ ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مطبع المكتبة العربية ، حلب ، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م ، ص ٦٧.

^(١١) الهرمي ، الأزهية ، ص ٢٨١.

^(١٢) التبريزي ، شرح القصائد العشرة ، ص ٦٨.

وأيضا في قوله^(١) :

ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

وَهُلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ أَحَدُ عَهْدِهِ

قال بعضهم أراد (من ثلاثة أحوال).^(٢)

وذكر ابن هشام " أنَّ ابن جنِي^(٣) قال التَّقْدِيرُ فِي عَقْبِ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى هَذَا الْمَضَافِ وَهَذَا نَظِيرٌ لِإِجَازَتِهِ " جَلَسَتْ زَيْدًا بِتَقْدِيرٍ " جلوس زيد " مع احتماله لأن يكون أصله على زيد وقيل: الأحوال جمع حال لا حول، أي ثلات حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح ومرور الدهور، وقيل: يزيد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، ف(في) (بمعنى) (مع)^(٤).

سادساً: (اللام)

— اللام بمعنى عن:

جاء في قوله — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — : " إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ ، فَنَفْسُوا لَهُ فِي الْأَجْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا ، وَهُوَ يَطِيبُ بِنَفْسِ الْمَرِيضِ ".^(٥)

قال السندي: "فَنَفْسُوا مِنَ التَّفْقِيسِ، وَأَصْلَهُ التَّفْرِيجِ" ، يقال: نفس الله عنه كربته، أي فرجها و تعديتها ب(في) لتضمينه معنى التطميم، أي طمّعوه في طول أجله، واللام بمعنى (عن)^(٦).

واستدل النَّحَاةُ عَلَى مِرَادَةِ اللامِ لـ (عن) بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ } [الأحقاف : ١١] ، أي عن الذين آمنوا .^(٧)

وقال ابن هشام : " قال ابن مالك^(٨) وغيره: هي (لام) التعليل، وقيل: (لام) التبليغ، والتقت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم ممحوفا، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له، فالتأويل على بعض ما ذكرناه نحو: { قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لَأُولَاهُمْ رَبَّنَا هُؤُلَاءِ أَضْلَلُونَا } [الأعراف : ٣٨] ، { وَلَا أَفُولُ لِلَّذِينَ تَرَدَّرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ خَيْرًا } [هود : ٣١] .^(٩)

^(١) أمرؤ القيس، ديوانه، ص ١٢٢.

^(٢) المرادي ، الجنى الداني، ص ٢٦٧ ، ابن هشام، مغني الليبب، ص ٢٢٥ ، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١١١.

^(٣) ينظر ابن جنِي ، الخصائص، ج ٣١٦ / ٢.

^(٤) ابن هشام، مغني الليبب، ص ٢٢٥.

^(٥) ابن ماجة سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٢٠٤ ، الترمذى، سنن الترمذى، ج ٤ / ٣٥٩.

^(٦) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٢٠٤ ، هامش ١٤٣٨.

^(٧) المرادي، الجنى الداني، ص ١٤٦ ، ابن هشام، مغني الليبب، ص ٢٨٢ ، الزركشي، البرهان، ج ٤ / ٣٤٢ ، عواد ، تناوب حروف الجر، ص ١١٦.

^(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣ / ١٤٥.

^(٩) ابن هشام ، مغني الليبب، ص ٢٨٢.

و بالشعر بقول الشاعر^(١):

حَسْدًا وَبُغْضًا: إِنَّه لَدَمِيمٌ
كَضَرَائِرُ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لَوْجَهُهَا

– (اللام) بمعنى (في):

جاء في الحديث الشريف عن أم فروة قالت: "سئل النبي – صلى الله عليه وسلم – أي الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة لأول وقتها"^(٢)، وجاءت في رواية أخرى "الصلاحة في أول وقتها"^(٣).

وفي قوله – صلى الله عليه وسلم – "لَعَلَّكُمْ سَتُرْكُونَ أَقْوَامًا يُصْلُونَ الصَّلَاةَ لِغَيْرِ وَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرِكْتُمُوهُمْ فَصَلُّوَا الصَّلَاةَ لِوقْتِهَا وَصَلُّوَا مَعَهُمْ وَاجْعَلُوهَا سُبْحَةً."^(٤)

وقد وردت مرّة (لوقتها)، ومرة (في وقتها) في حديث واحد وذلك ما جاء:

عن أبي سعيد قال: "...فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – بِلَا لَا فَاقَامَ لِصَلَاةِ الظَّهِيرَةِ فَصَلَاهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا لِوقْتِهَا، ثُمَّ أَقَامَ لِلْعَصْرِ فَصَلَاهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَذْنَنَ الْمَغْرِبِ فَصَلَاهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهِ".^(٥)

فمجيء (اللام) بمعنى (في) قال به بعض النحويين واستشهدوا لذلك بما جاء في القرآن الكريم، والشعر: فمن القرآن قوله تعالى: {وَنَاضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [الأنبياء : ٤٧]، أي (في يوم القيمة)^(٦).

قال أبو حيان: "وقيل: (اللام) هنا للتعليق على حذف مضاف، أي (حساب يوم القيمة)"^(٧)، وبقوله تعالى: {لَا يُجْلِيهَا لِوقْتِهَا إِلَّا هُوَ} [الأعراف : ١٨٧]. أي (في وقتها) و {يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاةِي} [الفجر : ٢٤]، أي (في حياتي)، و "قيل: للتعليق أي (لأجل حياتي في الآخرة)"^(٨)، ومن الشعر:

^(١) أبو الأسود الدؤلي، ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، (تحقيق محمد حسن آل ياسين)، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٨م ، ص ٤٠٣، و لعبد الله محمد بن حفص العبسي، ينظر المرادي، الجنى الداني، ص ١٤٦، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٨٢.

^(٢) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣٢٠/١.

^(٣) ينظر أبي داود، سنن أبي داود، ج ٣٥٣/١.

^(٤) النسائي، السنن الكبرى، ج ١٤٥، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤٠/٢.

^(٥) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣٤٥/٢.

^(٦) ينظر الهروى، الأزهية، ص ٢٩٩، المرادي، الجنى الداني، ص ١٤٥، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٢٨٠، الزركشى ، البرهان، ج ٣٤١/٤، عواد تناوب حروف الجر، ص ١١٧.

^(٧) أبو حيان تفسير البحر المحيط، ج ٢٩٤/٦.

^(٨) المرادي، الجنى الداني، ص ١٤٥، ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٢٨١، الزركشى، البرهان، ج ٣٤١/٤، عواد تناوب حروف الجر، ص ١١٧.

قول مسكين الدارمي^(١):

أُولئِكَ قَوْمٰي قَدْ مَضَوا لِسَبِيلِهِمْ
كَمَا قَدْ مَضَى مِنْ قَبْلٍ عَادُ وَتَبَعُ
أي : (في سبيلهم). وقال أبو حيان "وذهب الكوفيون إلى أنّ (اللام) تكون بمعنى
(في)، وافقهم ابن قتيبة من المتقدمين، وابن مالك من أصحابنا المتأخرین".^(٢)
وقال آخر^(٣):

وَكُلُّ أَبٍ وَابنٍ وَإِنْ عُمَراً مَعَا
مُقِيمَيْنِ مَفْقُودٌ لِوقْتٍ وَفَاقِدٌ.
أي : (في وقت).

وفي الغالب في حمل اللام على (في) هو جعلها ظرفية زمانية، ودخولها على أسماء فيها هذا المعنى، كاليوم والعدة، وغيرها، وقلما حملت على المكانية.^(٤)

سابعاً(من)

- (من) بمعنى (إلى): حملت (من) على معنى(إلى) في قول أنس بن مالك: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، وَالْتَّمَسَ النَّاسُ الْوَضُوءَ فَلَمْ يَجُدُوهُ فَأَتَيَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِوَضُوءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدَهُ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّوْا مِنْهُ قَالَ فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبَغِي مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ، فَنَوَضَّأَ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّوْا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ".^(٥)

قال السيوطي : " قال النووي^(٦): (من) في (من عند آخرهم) بمعنى (إلى)، وهي لغة^(٧). قال الكرماني: "وروده بمعنى (إلى) شاذ لم يقع في فصيح الكلام، ثم (إلى) إنما لا يجوز أن تدخل على (عند). ثم إن ما بعد (إلى) مخالف لما قبلها، فيلزم خروج (من عند آخرهم) عنه وقال الشعبي : المعنى توضأ كلهم حتى وصلت النوبة إلى الآخر"^(٨)
و" قال الحافظ ابن حجر^(٩) : إن(إلى) لا تدخل على (عند) لا يلزم مثله في (من) ، إذا وقعت بمعنى (إلى)، وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة"^(١٠).

^(١) ينظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج/٦، ٢٩٤، عواد تناوب حروف الجر، ص ١١٧.

^(٢) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج/٦، ٢٩٤، عواد تناوب حروف الجر، ص ١١٧.

^(٣) أبو حيان تفسير البحر المحيط، ج/٦، ٢٩٤، عواد، تناوب حروف الجر، ص ١١٧.

^(٤) الصغير، الأدوات اللّوحية، ص ٤٤٨.

^(٥) الترمذى، سنن الترمذى، ج/٥٦، ٥٥٦، النسائي، السنن الكبرى، ج/١، ٨١، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج/١، ٦٤.

^(٦) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم ، ج/١٥، ٣٩.

^(٧) السيوطي، عقود الزبرجد، ج/١، ٢١١.

^(٨) الكرماني، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج/٣، ٥، ابن حجر ، فتح الباري، ج/١، ٢٧١/١.

^(٩) ينظر ، ابن حجر ، فتح الباري، ج/١، ٢٧١/١.

^(١٠) السيوطي، عقود الزبرجد، ج/١، ٢١١.

وقال السيوطي "قال الكرماني في موضع آخر في الحديث: كلمة (من) هنا بمعنى (إلى) وهي لغة ، والkovيون يجيزون مطلقا وضع حروف الجر بعضها مقام بعض."^(١)
ومن مجيء (من) بمعنى (إلى) في الشعر قول الأعشى^(٢):

أَرْزَمْعَتْ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا
وَشَطَّتْ عَلَى ذِي هَوَى أَنْ تُرَارًا ؟
أَرَادَ إِلَى آلِ لَيْلَى .^(٣)

وقد أشار سيبويه إلى أنّ من معاني (من) الانتهاء فقال: "وتقول: رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية روينك، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهي."^(٤)
ومثل ابن مالك لمجيء (من) للانتهاء ب قوله "قربت منه فإنه مساو لقولك: "تقربت إليه".^(٥)
واشترط الزركشي لمجيئها بمعنى (إلى) أن تدخل على فعل هو محل لابتداء الغاية وانتهائها معاً، نحو (أخذت من التابوت) فـ (التابوت) محل لابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد، فـ (زيد) محل لابتداء الأخذ وانتهائه كذلك.^(٦)
ويبدو لي أنّ ورود (من) بمعنى (إلى) جائز، وهو لغة من لغات العرب .

- (من) بمعنى (على): جاء في الحديث الشريف عن أنس قال: "آلِ رَسُولِ اللَّهِ - صلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَأَفَامَ فِي مَشْرُبَةٍ تِسْعًا وَعَشْرِينَ يَوْمًا، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا فَقَالَ الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ"^(٧). أي : "آلِي على نسائه".
ذهب أبو حيان في قوله تعالى : {لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ} [البقرة : ٢٢٦] إلى أنّ: "(آلِي)" لا يتعدى بـ (من) فقيل: (من) بمعنى: (على) وقيل: بمعنى (في) ويكون ذلك على حذف مضاف أي: على ترك وطء نسائهم، أو في ترك وطء نسائهم وقيل: (من) زائدة والتقدير: يؤلون أن يعتزلوا نسائهم".^(٨)

^(١) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١/٢١١.

^(٢) الأعشى ، ديوانه، ص ٤٥ ، الرمانى ، معانى الحروف، ص ٩٨ ، عواد تناوب حروف الجر، ص ١١٩ .

^(٣) الرمانى ، معانى الحروف، ص ٩٨ ، عواد تناوب حروف الجر، ص ١١٩ .

^(٤) سيبويه الكتاب، ج ٤/٢٢٥ وينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١/٥٠ ، المرادي الجنى الدانى، ص ٣١٧ ، عواد تناوب في حروف الجر، ص ١١٩ .

^(٥) ابن مالك ، شرح التسهيل، ج ٣/١٣٦ .

^(٦) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، ج ٤/٤١٥ ، ٤١٦ ، وينظر المرادي، الجنى الدانى، ص ٣١٧ ، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٢٥ ، السيوطي ، همع الهوامع، ج ٢/٣٧٨ .

^(٧) الترمذى ، سنن الترمذى ج ٣/٧٣ - ٧٤ ، النسائي ، السنن الكبرى، ج ٣/٣٦٧ ، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٦/٤٧٨ .

^(٨) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٢/١٩٢ .

وقد ورد في القرآن حمل (من) على معنى (على)، وذلك في قوله تعالى: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا} [الأنبياء : ٧٧] أي: (على القوم) كذا، قال الأخفش^(١) وغيره^(٢)، ورأى المرادي أنه من الأحسن أن يضمن الفعل معنى فعل آخر، أي: معناه بالنصر من القوم.^(٣)

-(من) بمعنى(في): جاء في الحديث عن جابر قال: "دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ فَكَانَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ حَاجَةً فَأَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سَتَةِ شَهْرٍ فَمَا أَنْكَرْتُ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا شُعِيرَاتٍ كُنَّ مِنْ لَحْيَتِهِ مِمَّا يُلِيَ الْأَرْضَ"^(٤) وجاء برواية (كن في لحيته).^(٥)

وعن أبي الدرداء قال: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَةُ اللَّهِ بِهِ دَرَجَةً، أَوْ حَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطَبَيَّةً سَمِعْتَهُ أُذْنَايَ وَوَاعَهُ قَلْبِي"^(٦). أي: في جسده

وعن رفاعة بن رافع قال: "...فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَعَلَيْكَ اذْهَبْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصْلِّ فَأَعَادَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، فَقَالَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَبْتَ مِنْ صَلَاتِي"^(٧) أي في صلاتي.

عن أبي هريرة قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنْ عَادَ مَرِيضًا أَوْ زَارَ أَخًا لَهُ فِي اللَّهِ نَادَاهُ مُنَادٍ أَنْ طَبِّتَ، وَطَابَ مَمْشَاكَ، وَتَبَوَّأْتَ مِنِ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا"^(٨)، أي: (في الجنة) ووردت (من) بمعنى(في) في أحاديث كثيرة^(٩).

و القول بأنّ (من) تكون بمعنى(في) هو قول الكوفيين، واستدلوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم منه قوله تعالى:{مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ} [فاطر : ٤٠]^(١٠)

^(١) الأخفش، معاني القرآن ص ٢٦٧، وينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١٣٧/٣، المرادي الجنى الداني، ص ٣١٨. عواد تناوب حروف الجر، ص ١٢٠.

^(٢) الزجاجي ، حروف المعاني، ص ٨٢ ، ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٤٢٤ ، الزركشي ، البرهان، ج ٤/٤٢٠.

^(٣) المرادي الجنى الداني، ص ٣١٨ ، والزركشي ، البرهان، ج ٤/٤٢٠.

^(٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٦٨.

^(٥) ينظر أبو داود ،سنن أبي داود، ج ٤/٦٨، هامش ٣٢٢٤.

^(٦) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٣/٣٠٧.

^(٧) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢/٥٧٥، وينظر السنن الكبرى، ج ١/٢٤١.

^(٨) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٤/٣٢٠ - ٣٢١.

^(٩) ينظر أبو داود، سنن أبي داود، ٥٣/٥، ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/١٨٤، الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣/٥٠٩.

^(١٠) المرادي ، الجنى الداني، ص ٣١٩ ، وينظر ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٤٢٤ ، الزركشي البرهان، ج ٤/٤٢٠ ، عواد تناوب حروف الجر، ص ١٢١.

ونذكر أبو حيان^(١) أنها بمعنى (في الأرض)، وكذلك^(٢) في قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} [الجمعة : ٩] ، وبالشعر يقول الشاعر^(٣) :

عَسَى سائلٌ ذُو حاجَةٍ إِنْ مَنَعْتَهُ ... مِنَ الْيَوْمِ سُؤْلًا أَنْ يُبَيَّسَ فِي غَدِّ
أَيِّ فِي الْيَوْمِ.^(٤)

وقال المرادي : "ويحتمل أن يكون (من) فيه للتبسيط على حذف مضاف، أي من مسوّلات اليوم"^(٥).

- (من) بمعنى اللام:

جاء في الحديث عن أنس قال : "رَخْصَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلِلزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ فِي قُمْصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ، مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا"^(٦) ، أراد لحكمة.

وعن عائشة قالت : "جَاءَتْ سَهَلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَيَّ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ

إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِيهِ حُدَيْقَةَ الْكَرَاهِيَّةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ عَلَيْهِ.^(٧) ، أي لدخول .

وقد استدل النّحاة على مجيء^(من) (لتتعليل " بقوله تعالى:{يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ} [البقرة : ١٩] ، و قوله {مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ} {المائدة : ٣٢] ، و قوله {لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشِيَّةِ اللَّهِ} [البقرة : ٧٤].^(٨) ، وبالشعر^(٩) بقول الشاعر^(١٠) : وذلك من نَبَأِ جاعني وَخَرَّتْهُ عَنْ أَبِيهِ الْأَسْوَدِ.

وقول الفرزدق في علي بن الحسين^(١١) :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابِتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ.

^(١) أبو حيان ، البحر المحيط ، ج ٣٠٣ / ٧.

^(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٤٢٤ ، الزركشي البرهان ، ج ٤ / ٤٢٠ ، عواد تناوب حروف الجر ، ص ١٢١.

^(٣) البيت لعدي ، بن زيد العابدي ، ديوان عدي ، بن زيد العابدي ، (تحقيق محمد جبار المعید) ، مطبوعات دار القافة ، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد ١٩٦٥ م ، ص ١٠٧.

^(٤) ينظر المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣١٩ ، عواد ، تناوب حروف الجر ، ص ١٢٢.

^(٥) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣١٩.

^(٦) أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ٤ / ٤٠٣ ، والنّسائي ، السنن الكبرى ، ج ٥ / ٤٧٦ ، سنن النّسائي بشرح السيوطي ، ج ٥ / ٥٨٨.

^(٧) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ٢ / ٤٦٥ ، النّسائي ، السنن الكبرى ، ج ٣ / ٣٠٣ ، وسنن النّسائي بشرح السيوطي ، ج ٦ / ٤١٣.

^(٨) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣١٥ ، ينظر عواد ، تناوب حروف الجر ، ص ١٢٢.

^(٩) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٤٢١.

^(١٠) أمرؤ القيس ، ديوانه ، ص ٣٧.

^(١١) الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة ، (ت ١١٤ هـ) ، ديوان الفرزدق ، دار صادر ، دار بيروت بيروت ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م ، ج ٢ / ١٧٩.

المبحث الخامس: التقديم والتأخير

- تقديم همزة الاستفهام على حرف العطف:

جاء تقديم الهمزة في أحاديث عديدة منها ما جاء عن أبي بُردة قوله : "أَوْصَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ فَقَالَ : لَا تَتَبَعُونِي بِمِجْمَرٍ قَالُوا لَهُ أَوْ سَمِعْتَ فِيهِ شَيْئًا؟ قَالَ نَعَمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " ^(١) .

وعن أنس بن مالك قال : "مَا أَعْرَفُ شَيْئًا مَمَّا كُنَّا عَلَيْهِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُلْتُ أَيْنَ الصَّلَاةُ قَالَ أَوْلَمْ تَصْنَعُوا فِي صَلَاتِكُمْ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ" ^(٢) .

و عن عُروة : "... قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ لَهَا أَفْ لَكَ أَوْ تَرَى الْمَرْأَةُ ذَلِكَ؟ فَالْتَّقَتْ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ تَرِبَتْ يَمِينُكِ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ" ^(٣) .

و عن أنس قال : "سَمِعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ اللَّيْلِ بَيْنَ بَدْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَائِمٌ يُنَادِي يَا أَبَا جَهَنَّمَ بْنَ هَشَامَ وَيَا شَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَيَا عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَيَا أُمِيَّةَ بْنَ خَلْفَ هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًا فَإِنِّي وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ تُنَادِي قَوْمًا قَدْ جَيَفُوا؟ فَقَالَ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ وَلَكُنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُجِيبُوا" ^(٤) .

و عن عَلَيِّ رضي الله عنه قال : "سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُ لِأَبْوَيْهِ وَهُمَا مُشْرِكَانِ فَقُلْتُ أَتَسْتَغْفِرُ لَهُمَا وَهُمَا مُشْرِكَانِ فَقَالَ أَوْ لَمْ يَسْتَغْفِرْ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ؟ فَأَتَتْتُ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ" ^(٥) .

و عن أبي ذر قال : "دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيهِ فَجَئْتُ فَجَلَستُ إِلَيْهِ فَقَالَ يَا أَبَا ذَرٍّ تَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ قُلْتُ أَوْ لِلِّإِنْسِ شَيَاطِينُ قَالَ نَعَمْ" ^(٦) .

تقدمت همزة الاستفهام على حرف العطف في هذه الأحاديث، مع أنّ "الأصل في أدوات الاستفهام أن يتقدم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو قوله تعالى : {وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتَلَّى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ} [آل عمران : ١٠١] و قوله تعالى : {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَهُنَّ بَرْهَنٌ} [النساء : ٨٨] ، {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ} [الأنعام : ٨١] ، و نحو {فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ} [العنكبوت : ٦١] ... وفي هذه الآيات تقدم حرف العطف على أداة الاستفهام" ^(٧)

^(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢٢٦/٢.

^(٢) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٤٥/٥.

^(٣) النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٩٠، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ١/١٢٣.

^(٤) النسائي، سنن السيوطي، بشرح السيوطي، ج ٤/٤٦، وينظر السنن الكبرى /١/٦٦٥.

^(٥) النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٦٥٥، سنن النسائي، بشرح السيوطي، ج ٤/٣٩٦.

^(٦) النسائي، السنن الكبرى، ج ٤/٤٦١، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٨/٦٦٩.

^(٧) بنظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٦٣.

وأنقسم النّحاة في تفسير ذلك على رأين^(١):

الأول: وهو رأي جمهور النّحاة ، أنَّ الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه تتبّعها في التّصدير - كما يقولون - فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة. بشرط أن لا يمنع من هذا العطف مانع (كاختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً) مثلاً . ففي هذه الحالة تكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى محفوظة مماثلة لها في الخبرية أو الإشائية... وهو مذهب سيبويه^(٢) .

الثاني: وهو رأي الزمخشري، فالجملة عنده بعد العاطف معطوفة على جملة محفوظة موقعها بين الهمزة والعاطف، فهو يقول في قوله تعالى {أَفَمَا نَحْنُ بِمَيْتَينَ} [الصفات : ٥٨] ، الذي عطفت عليه الفاء محفوظ معناه: أحن مخلدون منعمون فما نحن بمتدين لا معذبين"^(٣) ، ويقول في قوله تعالى: {أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا} [البقرة : ١٠٠] ، و {أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ} [البقرة : ٨٧] تقديره: أكفروا وكلما عاهدوا ، وأكفرتم فكلما جاءكم رسول ، وهو إضمار لا دليل عليه ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه^(٤) ، ورد النّحاة رأي الزمخشري ووصفوه بـ التّكليف والضعف وعدم الاطراد ، ففيه تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه.^(٥)

واحتاج ابن مالك على مذهب الزمخشري بقوله: "إِنَّ المُدْعِي حذف شَيْءٍ يَصْحَّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ، لَا تَصْحُّ دُعْوَاهُ حَتَّى يَكُونَ مَوْضِعُ ادْعَاءِ الْحَذْفِ صَالِحًا لِلثَّبُوتِ، وَيَكُونُ الثَّبُوتُ مَعَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الْحَذْفِ"^(٦) ، وعليه فإن ابن مالك يرى أنَّ ثبوت المحفوظ شرط في صحة الحذف، إضافة إلى كثرة ثبوته، وهذا الموضع لا يصلح لذلك.

وضعف رأي الزمخشري أيضاً ابن هشام من جهة التّكليف ، وعدم الاطراد فقال: "ويضعف قولهم ما فيه من التّكليف وأنَّه غير مطرد في جميع الموضع. أمَّا الأوّل: فلدعوى حذف الجملة فإن قوبيل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال إنَّه أسهل منه؛ لأنَّ المتّجوز فيه على قولهم أقل لفظاً مع أنَّ في هذا التجوز تتبّعها على أصله شيء في شيء أي أصله الهمزة في التّصدير

^(١) عباس، حسن، النحو الوفي ج ٣/٥٧٢، وينظر، المرادي، الجنى الداني، ص ٩٦١ بن هشام ، مغني اللبيب، ص ٢٢ – ٢٣ ، السيوطي، همع الهوامع، ٤٨٢/٢ – ٤٨٣ ، الصبان، محمد بن علي، (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفقيه ابن مالك، ط ١، (صيغة وصححه، وخرج شواهد، إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ج ٣/١٥٤.

^(٢) سيبويه ، الكتاب ١٨٧/٣.

^(٣) الزمخشري، الكشاف، ج ٤/٤٧.

^(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٤/١١١.

^(٥) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص ٩٧ السيوطي، همع الهوامع، ٤٨٣/٢.

^(٦) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٦٤.

وأمّا الثاني : فلأنّه غير ممكّن في نحو (أَفْمَنْ هو قائم على كل نفس بما كسبت) ، وقد جزم الزمخشري في موضع بما ي قوله الجماعة منها قوله في { أَفَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى } [الأعراف : ٩٧] إِنَّه عطف على { فَأَخْذَنَا هُمْ بَعْثَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ } [الأعراف : ٩٥] ... وَإِنَّه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام ، وجوز الوجهين في موضع ،قال في قوله تعالى { أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ } [آل عمران : ٨٣] دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسيط الهمزة بينهما ويجوز أن يعطّف على محفوظ تقديره أَيْتُولُونْ فَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ^(١) ، فاضطرابه في رأيه وعدم اطّراده ، عزّ الرأي الأول وجعله الأولى عند النّحّاة^(٢) كما أنّ "تقدير جملة محفوظة بين الهمزة، وحرف العطف تكلف لا حاجة إليه، فضلا عن أنه قد يخل بالمعنى إخلالا جسيما".^(٣)

وانتقد عباس حسن الرأيين ، رغم شهرة الأول فقال "إنّ كلا الرأيين معيب؛ لقيامه على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، فما السبب في هذا التكفل والالتجاء إلى الحذف، والتقدير والتقديم والتأخير، وعندهما "الواو" و"الفاء" و"ثم" حروف استئناف داخلة على جملة مستأنفة. وقد نص النّحّاة على أنّ كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف. ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة - هنا - على حرف العطف مباشرة؛ مسايرة للنصوص الكثيرة الواردة في القرآن وغيره ولن يتربّط على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى، أو تعارض مع ضابط لغوي"^(٤). ويبدو لي أن الرأي الأول هو الأقوى ترجيحاً وذلك لاطراده، فالهمزة قدمت على حرف العطف لصدراتها، وأصالتها في الاستفهام، ولتبني معظم النّحّاة له.

المبحث السادس: الحمل على المعنى

– حمل المفرد على الجمع : جاء في الحديث عن أبي موسى قال : "كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ: بَشِّرُوا وَلَا تُتَفَرِّوْا وَبَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا"^(٥). فإن قيل المخاطب مفرد ، فكيف قال (بشروا، بسروا، لا تنفروا، لا تعسروا) على صيغة الجمع؟ فيبدو لي أنّ المخاطب هنا لأنّه من أصحاب الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، فإذا قال شيئاً تبعه فيؤول الأمر إلى الجمع أو لأنّ

^(١) ابن هشام ، مغني الليبي، ص ٢٣ – ٢٤ ، ينظر المرادي ، الجنى الداني ، ص ٩٧.

^(٢) الزركشي البرهان ، ج ٢ / ٣٥٠.

^(٣) الأوسي ، قيس إسماعيل ، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، منشورات بيت الحكم ، بغداد ، ص ٣٤٦.

^(٤) عباس حسن النحو الواقفي ، ٥٧٢/٣.

^(٥) النسائي ، السنن الكبرى ، ج ٣ / ٤٤٩ ، وينظر أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ٥ / ٢٨٧.

الرسول — صلى الله عليه وسلم — أراد أمره وأمر من أرسله إليهم، فلما كان لا بد للمخاطب من استعانته بغيره، نزل ذلك الغير معه ومخاطب الجمع والله أعلم^(١).

وقال ابن منظور: "فَأَمّا قراءة من قرأ^(٣): {لجعلنا لمن يكفر بالرّحمن لبُيُوتهم سَقْفًا} [الزخرف : ٣٣] ، فهو واحد يدل على الجمع أي لجعلنا لبيت كل واحد منهم سقفًا"^(٤)
وقد ورد حمل المفرد على الجمع في القرآن الكريم أيضاً، من ذلك "قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُنَادِونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثُرُهُمْ لَا يَعْقُلُونَ} [الحجرات : ٤] ، وإنما كان رجلاً واحداً".^(٥)

— حمل الاثنين على الجمع جاء عن عائشة: "أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً

رَأَيْنَاهَا بِالْحِبْشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانُوا فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَا تَبْنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً، وَصَوَرُوا تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٦)، وَجَاءَتْ بِرَوَايَةِ (رَأَتَاهَا)^(٧).

قال العكري: وقع في هذه الرواية (رأييها) وهذا في التحقيق ضمير جماعة المؤمن
فيجوز أن يكون أجري الاثنين مجرى الجمع، كقوله تعالى: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}
[التحريم : ٤٠]. وإنما عبروا بالجمع، والمراد التثنية؛ لأنّها جمع، وهذا لا يلبس، وشبهوا هذا
النوع بقولهم: "نحن فعلنا"^(٨).

^١) استُبْطِطَتْ هَذَا الرأيُ مِنْ : (الجوابُ الثانِيُّ أَنَّ الاتَّيْنِ هُنَا أَمِيرَانِ وَالْأَمِيرُ إِذَا قَالَ شَيْئًا تَوَبِّعُ فَيُؤْلَى الْأَمْرُ إِلَى الْجَمْعِ، التَّالِثُ أَنَّهُ أَرَادَ أَمْرَهُمَا وَأَمْرَ مِنْ يُولِيَاهُ فَلَمَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ اسْتَعْنَاتِهِمَا بِغَيْرِهِمَا تَرَكَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مُوجُودًا مَعْهُمَا وَخَاطَبَ الْجَمِيعَ يَنْظَرُ الْعَكْرَبِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسِينِ، (ت ٦١٦هـ)، إعراب الحديث النبوى، ط ١، تحقيق عبد الله نبهان، دار الفكر، دمشق سوريا ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، ص ٢٣٩.

⁽²⁾ الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ٩٩، مكي الأنصاري أحمد (١٩٦٤م)، أبو زكريا الفراء ومذهبة في النحو واللغة، القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الاجتماعية، ص ٤٩٣.

⁽³⁾ قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٨ / ١٥.

(^٤) ابن منظور، لسان العرب، (سقف).

^٥) الألوسي، الضرائر، ص ٢٣٦.

⁽⁶⁾ النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٢٦٠.

^٧ النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢/٣٧١.

^{٨)} العكري، إعراب الحديث النبوي الشريف ، ص ٣٩١.

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن: "ما أحسن وجوههما" فقال: لأنَّ الاثنين جميع وهذا منزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً، وبين ما يكون شيئاً من شيء" ^(١).

ووضح الألوسي كلام الخليل فقال: يريد أنَّهم قد استعملوا في قولهما (ما أحسن وجوه الرجلين) الجمع موضع الاثنين قياساً على قول الاثنين: (نحن فعلنا)، لأنَّ (نحن) ضمير موضوع للجماعة، واستحسناً ذلك لعلاقة التقارب بين التثنية والجمع، لأنَّ التثنية عدد يتربّك من ضم واحد إلى واحد، وأول الجمع وهو الثلاثة يتربّك من ضم واحد إلى اثنين فلذلك قال الخليل: "لأنَّ الاثنين جميع" ^(٢).

وأضاف أنَّ قوله (ولكنهم أرادوا أن يفرقوا الخ) معناه أنَّهم أعطوا المفرد حقَّه من لفظ التثنية، فقالوا في رجل رجلان، وفي الوجه وجهان ^(٣)، ولم يفعلا ذلك في قولهما (ما أحسن وجوه الرجلين)؛ لأنَّ الوجه مضادٌ إلى صاحبه فهو بمثابة شيءٍ من شيءٍ، فإذا ثني الثاني منهما علم السامع ضرورة أنَّ الأول، لا بدَّ أن يكون وفقه في العدد، فجمعوا الأول كراهةً أن يأتوا بثنائيتين متلاصقتين في مضادٍ ومضادٍ إليه، والمتضاديان يجريان مجرِّي الاسم الواحد فلم يقولوا (ما أحسن وجهي الرجلين)؛ لأنَّهم في ذلك كأنَّهم قد جمعوا في اسم واحد بين ثنتين، لهذا غيروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع، لعلم السامع أنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلما أمنوا للبس في وضع الوجه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللغطين ^(٤)، وهي علة البصريين ^(٥)، ونقل عن الفراء ^(٦) قوله: إنَّما خصَّ هذا النوع بالجمع؛ لأنَّ الشئ الواحد منه يقوم مقام الشيئين حملًا على الأكثرين، فإذا ضمَّ إلى ذلك شئٌ مثله كان كأنَّه أربعة، فأتى بلفظ الجمع ^(٧).

ومنه أيضًا ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرُأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوذَاتِ وَيَنْفُثُ، فَلَمَّا اشْتَدَ وَجَعُهُ كُنْتُ أَقْرُأُ عَلَيْهِ، وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ رَجَاءً بَرَكَتَهَا" ^(٨).

^(١) سيبويه ، الكتاب، ج ٤٨/٢ ، الألوسي، الضرائر، ص ٦٤.

^(٢) ينظر الألوسي، الضرائر، ص ٦٤.

^(٣) الألوسي، الضرائر، ص ٦٤.

^(٤) ينظر ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج ١١ - ١٠/١ ، والألوسي، الضرائر، ص ٦٤ - ٦٥.

^(٥) ينظر الألوسي، الضرائر، ص ٦٥.

^(٦) ينظر الفراء ، معاني القرآن، ج ٣/١٦٧.

^(٧) الألوسي، الضرائر، ص ٦٥.

^(٨) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/١٤٤، ينظر أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٣٣٨، والنمسائي، السنن الكبرى، ج ٤/٢٥٥، ٣٦٤، ٢٥٥/٦ وج ٣٦٧.

قال السيوطي بأنّ: حقه أن يقول بالمعوذتين؛ لأنّهما سورتان؛ ولكن أتى بلفظ الجمع إما على إجراء التثنية مجرى الجمع، أو لأنّها تعنى (المعوذات) هاتين السورتين، وكل ما يشبههما من الآيات.^(١)

وجاء عن ابن عباس قوله: "مَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانٍ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ، سَمِعَ صَوْنَتَ إِنْسَانِيْنِ يُعْذَبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُعْذَبَانِ وَمَا يُعْذَبَانِ فِي كَبِيرٍ"^(٢). قوله (صوت إنسانين) فيه حمل المفرد المضاف على المثنى وقد توسيّع ابن مالك في الحديث عنه إذ قال: أن قوله (سمع صوت إنسانين) شاهد على

جواز إفراد المضاف المثنى معنى، إذا كان جزءاً ما أضيف إليه من دليل اثنين^(٣).

أمّا قوله (قبورهما) فالقياس فيه" قبريهما، ولكنّه جمع إما لأنّ التثنية جمع، وإما لأنّه جمع كل ناحية من نواحي القبر قبراً، كما قال أمرو القيس^(٤)

يَزِلُّ الْغَلَامُ الْخَفُّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيُلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُحَمَّلِ.

قال صهوات وليس للفرس إلا صهوة واحدة، ويجوز أن يكون جمع لأنّ كل واحد له قبر واحد، وقد أضاف إلى المثنى فاستغنى عن التثنية لأمن اللبس^(٥)، ففي" مثل هذا استعمال التثنية قليل والجمع أجود، كما في قوله تعالى: {إِن تَتَوَبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَاغَتْ قُلُوبُكُمَا} [الحرير : ٤] والأصل فيه أنّ المضاف إلى المثنى إذا كان جزءاً ما أضيف إليه يجوز فيه التثنية والجمع، ولكن الجمع أجود نحو أكلت رأسي شاتين، وإنّ كان غير جزئه فالأكثر مجئه بلفظ التثنية نحو سل الزيدان سيفيهما، وإنّ أمن من اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله في (قبورهما) وقد تجمع التثنية والجمع كما في قوله^(٦): (ظَهَرَا هُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ)"^(٧)

و خلاصة القول إن لم يكن المضاف جزءاً ما أضيف إليه، فالأكثر مجئه بلفظ التثنية، فإنّ أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع و قوله يعذبان في قبورهما شاهد لذلك^(٨)

^(١) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٣ / ٢٤٤.

^(٢) النسائي ، السنن الكبرى، ج ١ / ٦٦٣، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٤١١.

^(٣) للمزيد ينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٥٥ .

^(٤) أمرؤ القيس، ديوانه: ص ٤٥ .

^(٥) العكري، إعراب الحديث، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

^(٦) الرجز لخطام المجاشعي، وقبله (ومهمهين قدفين مرتين) ، والمهمه: البلد القرم المخوف، وقدفين تثنية قدف: بعيد من الأرض، أو المكان المرتفع الصلب، والمرت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات، ينظر الألوسي، الضرائر، ص ٦٦ .

^(٧) العيني، عمدة القارئ، ج ٤ / ٤٩٠ .

^(٨) ينظر ابن حجر، فتح الباري، ج ١ / ٣١٧ .

تثنية اسم الجمع:

جاء عن ابن عمر قوله إن: "رسُولَ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ مَثْلُ الْمُنَافِقِ كَمَثْلِ الشَّاهِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ تَعْبِرُ فِي هَذِهِ مَرَّةً، وَفِي هَذِهِ مَرَّةً لَا تَدْرِي أَيْهَا تَتَبَعُ"^(١).

تضمن الحديث تثنية اسم الجمع (الغنمين)، وهو مما لا يقتضيه القياس "والسبب في ذلك أنَّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدل على القلة فهما معنيان متعارضان ولهذا لا يجوز اجتماعها في كلمة واحدة ، وقد جاء شيء من ذلك في السَّماع على تأويل الإفراد فقالت العرب : إيلان ، وغمان ، وجمالان على أنَّ المراد من تثنية الجمع تضعيه بجعله مثرين من نوعين فلا يكون بذلك تداعف بين التثنية والجمع إلَّا إذا توجها إلى مفرد^(٢).

وضعف أبو حيان تثنية الجمع ويظهر ذلك من خلال رده على الزمخشري الذي استشهد بقول أبي النجم^(٣): (بين رمحي مالك ونهشل) في تعريضه لقوله تعالى : {إِنَّتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} [الأعراف: ١٦٠]، على جمع الأسباط مع أنَّ مميز ما عدا العشرة لا يكون إلَّا مفردًا . قال الزمخشري: ولو قيل : سبطاً لأوهُمْ أَنَّ المجموع قبيلة واحدة، فوضع أسباطاً موضع قبيلة كما وضع أبو النجم رماحاً ، وهو جمع موضع جماعتين من الرماح، وثني على تأويل : رماح هذه القبيلة ورماح هذه القبيلة^(٤). قال أبو حيان "بأنَّه ليس نظيره؛ لأنَّ هذا من تثنية الجمع ، وهو لا يجوز إلَّا في الضرورة"^(٥).

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع وجمع التكسير، فقال : "مقتضى الدليل إلَّا يثبت ما دلَّ على جمع ، لأنَّ الجمع يتضمن التثنية إلَّا أنَّ الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنَى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو مساجد ، ومصابيح . وفي المثل والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزم تثنיהם اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، قال: ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك، كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع^(٦). واستدلَّ على تثنية اسم الجمع بقوله تعالى {قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتَنَيْنِ} [آل عمران : ١٣] وكذلك بالحديث الشريف موضوع الدراسة^(٧).

^(١) النسائي، السنن الكبرى، ج ٦، ٥٣٨، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤٩٩/٨ . وقال السندي في الهمش: "ففي الحديث تثنية للجمع بتأويله بالجماعة".

^(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٤/١٥٣ - ١٥٤ ، البغدادي، خزانة الأدب، ٥٣٠/٧.

^(٣) البيت بتمامه: تبقلت من أول التبلق بين رمحي مالك ونهشل، البغدادي ، خزانة الأدب، ج ٣٤٤/٢.

^(٤) الزمخشري، الكشاف، ٢/١٣٠، ٣، والبغدادي ، خزانة الأدب، ج ٤/٢ . ٣٤٤.

^(٥) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤/٤٠٥.

^(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢/١٠٥، والسيوطى، همع الهوامع، ١/١٤١.

^(٧) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢/١٠٥، والسيوطى، همع الهوامع، ١/١٤١.

وذكر السيوطي أن بعض المعاني قد تتطلب تثنية الجمع كما في (الْغَنَمَيْنِ)، لأنّه لا يمكن التمييز بمجرد الجمع، فيستحب عند ذلك تثنية الجمع^(١).

أي أنّ المعنى في بعض مواضع الكلام يتطلب تثنية الجمع ليتميّز الكلام ويصبح أكثر وضوحاً، وإنّ تثنية الجمع ليست بقياس.

وجوز الزمخشري تثنية الجمع : "على تأويل الجماعتين، والفرقتين، واستدل على ذلك بإنشاد أبي زيد: "لنا إيلان فيهما ما علمتم"^(٢)، وبالحديث: "مثُلُ الْمُتَنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ"^(٣)، وبإنشاد أبي عبيدة^(٤) :

لأصْبَحَ الْحَيَّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا
عِنْدَ التَّفْرُقِ فِي الْهَيْجَاجِ جَمَالَيْنِ^(٥)

ونقل البغدادي جواز تثنية اسم الجمع في (لنا إيلان فيهما ما علمتم) على تأويل فرقتين وجماعتين . وفي (جمالين) على تأويل قطعتين من الجمال^(٦).

وبين عباس حسن أنه يجوز تثنية اسم الجمع ، وجمع التكثير أحياناً نحو : "جمَالَيْنْ" وركبَيْنْ" في تثنية: "جَمَالٌ" و"رَكَبٌ"؛ بقصد الدلالة في التثنية على التنويع، وجود مجموعتين متميزيتين وفي المقابل لا يجوز تثنية جمع المذكر السالم ولا جمع المؤنث السالم^(٧) .

ويبدو أنّ ورود اسم الجمع مثى في القرآن، والشعر، والحديث لغرض الدلالة على معين يسُوغ جوازه ، وإن لم يوافق القياس، وإن كان هذا الأخير مهمًا، إلا أنّ السّماع "هو الأهم، لأنّ القواعد تؤخذ من واقع اللّغة، ومحاكاة لنطق أهلها"^(٨).

وخلالصة القول إنّ خطاب الواحد، خطاب الجماعة، أو الاثنين هو أحد أقسام الخطاب في كلام العرب... وقد جاء الخطاب في القرآن الكريم على خمسة عشر وجهاً منها خطاب الجمع بلفظ الواحد، كقوله تعالى : {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ} [النحل : ١٢٦] وخطاب الواحد بلفظ الاثنين كقوله تعالى: {أَقْيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ} [اق : ٢٤] ، وخطاب الاثنين بلفظ الواحد كقوله : {فَمَنْ رَبِّكُمَا يَا مُوسَى} [طه : ٤٩]^(٩)، وهذا يدل على أنّ ما جاء في الحديث ليس بضرورة.

^(١) ينظر السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢/٤١.

^(٢) وعجزه "فعن أيّها ما شئتم فتقروا" ، الرضي الأسترادي، شرح الرضي، ج ٣/٣٦٣، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤/١٥٤.

^(٣) ينظر الهاشم السابق.

^(٤) البيت لعمرو بن العداء الكلبي ينظر ابن منظور، اللسان (وبد)، وهو بلا نسبة في شرح المفصل، ج ٤/١٥٤، هارون، معجم شواهد العربية، ج ١/٤٠٢.

^(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤/١٥٣ ، وينظر السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢/١٤.

^(٦) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧/٥٣٠، ٥٤٤.

^(٧) حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١/١٢٨.

^(٨) النايلة ، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٢.

^(٩) الألوسي، الضرائر، ص ٢٣٦.

– تذكير المؤنث حملا على المعنى: قال ابن عصفور: «وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر؛ لأن التذكير أصل التأنيث، فإذا ذكرت المؤنث حقته بأصله، وإذا أنت المذكر أخرجته عن أصله»^(١)، وقد ذكر المؤنث في قوله – صلى الله عليه وسلم – : «تصدقن فإنَّ أكثركُنَّ حَطَبُ جَهَنَّمَ فَقَالَتْ امْرَأةٌ مِّنْ سَفَلَةِ النِّسَاءِ سَفَعَاءُ الْخَدَيْنِ بِمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُكْثِرْنَ الشَّكَاهَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، فَجَعَلَنَّ يَنْزِعُنَّ قَلَائِدَهُنَّ، وَأَقْرُطَهُنَّ، وَخَوَاتِيمَهُنَّ يَقْذِفُنَّهُ فِي شَوْبِ بِلَالٍ يَتَصَدَّقُنَّ بِهِ»^(٢).

قال العكري إن الضمير في قوله: (به) ذكر؛ لأن أراد المال أو الحلي؛ لأن المذكر كلّه مال وحلي، فحمل على المعنى، وجوز أن تعود الهاء إلى معنى الشيء المذكر ومثله قوله تعالى: {نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ} [النحل: ٦٦]، أي بطون المذكر^(٣). وذكر ابن الأباري أن الهاء في بطونه تعود على الأنعام في لغة من ذكره، فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث. منه قول الحطيئة^(٤):

لِرُغْبٍ كَأُولَادِ الْقَطَا رَاثَ خَلْفَهَا
على عاجِزَاتِ النَّهْضِ حُمْرٌ حَوَاصِلُهُ
أي حواصل المذكر ولم يؤئنته حملا على عاجزات^(٥).

وقال أبو حيان في الآية السابقة: «قرأ أبو رجاء : يسقيكم بالياء مضمومة والضمير عائد على الله أي : يسقيكم الله .. ويجوز أن يكون مسندًا إلى النعم ، وذكر: لأن النعم مما يذكر ويؤتى و معناه : وأن لكم في الأنعام نعمًا يسقيكم أي : يجعل لكم سقياً . وقرأت فرقة : بالباء مفتوحة منهم أبو جعفر . قال ابن عطية^(٦) : وهي ضعيفة »^(٧).

ورد على ابن عطية قائلاً: «ضعفها عنده والله أعلم من حيث أنت في تسقيكم وذكر في قوله مما في بطونه ، ولا ضعف في ذلك من هذه الجهة ؛ لأن التأنيث والتذكير باعتبار وجهين ، وأعاد الضمير مذكرةً مراعاة للجنس ؛ لأنه إذا صح وقوع المفرد الدال على الجنس مقام جمعه جاز عوده عليه مذكرةً كقولهم : هو أحسن الفتىان وأبله ؛ لأنه يصح هو أحسن فتى... قال الكسائي : أي في بطون ما ذكرنا . وهو سائع في القرآن الكريم ، ولا يكون إلا في

^(١) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٧٩.

^(٢) النسائي، السنن الكبرى، ج ١ / ٥٤٩، وينظر المصدر نفسه، ج ٣ / ٤٥١، وج ٥ / ٣٩٧، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣ / ٢٠٧.

^(٣) العكري، إعراب الحديث النبوى، ص ١١٢ – ١١٣.

^(٤) الحطيئة، جرول بن أوس، ديوان الحطيئة، (شرح أبي سعيد السكري)، دار صادر، بيروت، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م، ص ٢٤٣.

^(٥) ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢ / ٧٩، ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٢ / ٥٧٤، أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، ج ٥ / ٤٩٢، العكري، عبد الله بن الحسين، (ت ٦٦٦ هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن، (تصحيح وتعليق، إبراهيم عطوة عوض)، دار الحديث القاهرة، ج ٢ / ٨٣.

^(٦) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج ٣ / ٤٠٧.

^(٧) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٥ / ٤٩٢.

التأنيث المجازى ، فلا يجوز جاريتك ذهب . وقالت فرقة : الضمير عائد على البعض ، إذ الذكور لا ألبان لها، فكأنّ العبرة إنّما هي في بعض الأئمّة^(١).

⁽¹⁾ ينظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٥ / ٤٩٢.

الفصل الثالث:

المشكل في

الأمراء: الأسماء

والأفعال، والمراد

المبحث الأول: المشكل في الأسماء

- (رويدا) واستعماله:

جاء عن أنس : أن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – أتى على أنجشة وهو يسوق بنسائه قال : "رويدك سوقك ولا يكسر القوارير".^(١)
 وجاء أيضاً عن أبي موسى الأشعري أنَّه كَانَ يُقْتَيِ بِالْمُتْعَةِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : "رُوَيْدَكَ بَعْضَ فُتَيَاكَ".^(٢)

ذكر ابن حجر في إعراب (رويدك) عدّة وجوه منها^(٣) :
 أولاً: النصب على أنه صفة لمذكوف دلّ عليه اللفظ، أي سق سوقاً رويداً.
 ثانياً: النصب على المصدر، أي أرود رويداً مثل أرفق رفقاً.
 ثالثاً: النصب على الحال، أي سر رويداً.

رابعاً: النصب على الإغراء، أو مفعول بفعل مضمر، أي الزم رفقاء.
 وقال أبو البقاء العكري أنَّ الوجه فيه هو النصب بـ(رويدا) والتقدير أمهل سوقك
 والكاف حرف خطاب، وليس اسمـاً وـ(رويدا) يتعدى إلى مفعول واحد.^(٤)
 وقال ابن مالك: "يحتمل أن يكون (رويد) اسم فعل و معناه أرود، أي :أمهل، والكاف
 التي اتصلت به حرف خطاب، كما أنه يحتمل وجها آخر أن يكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده
 أي: (الكاف)، وقد نصب سوقك، وعلى هذا الوجه يكون (رويد) معرباً، وعلى الوجه الأول يكون
 مبنياً^(٥)، وقد نصبه النووي على الصفة، أي سوقاً رويداً^(٦).

وذكر ابن السراج أنَّ: "رويد يتصرف على أربع جهات يكون أمراً بمعنى : أرود أي
 أمهل ويكون صفة نحو : ساروا سيراً رويداً، أي سهلاً وتكون حالاً نقول : ساروا رويداً أي
 متمهلين وتكون مصدرأً نحو : رويد نفسه"^(٧)

^(١) النسائي، السنن الكبرى، ج ٦/١٣٤.

^(٢) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٣/٤٥٥ ، النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٥/١٧٠ .

^(٣) ابن حجر، فتح الباري، ج ١٠/٥٤٤ .

^(٤) ينظر العكري، إعراب الحديث، ص ٨٩ .

^(٥) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٦٠، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، الفائق في غريب الحديث، ط ٢، تحقيق علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، لبنان ، ج ٢/٤٢٤ .

^(٦) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ج ١٥/٨٠ - ٨١ ، السيوطي ، عقود الزبرجد، ج ١/١٥٧ .

^(٧) ابن السراج،الأصول ، ج ١/١٧٠ ، وينظر الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، المفصل في علم العربية ، ط ١، (قدم وراجعه وعلق عليه محمد عز الدين السعدي)، دار إحياء العلوم، بيروت، ص ١٨٥ .

وقد اختلف في هذه الكاف، فذهب قوم إلى أنها اسم في موضع رفع الفاعل، ونسب هذا القول إلى الكوفيين^(١)، وردد ذلك؛ لأنَّ لو كانت فاعلاً لم يجز حذفها في قوله (رويد زيداً) وتجعل في رويد ضميراً مرفوعاً في النية يجوز أن يؤكِّد، وأنْ يعطُّف عليه نحو: رويدكم أنت وزيد، كما تقول قم أنت وعبد الله، فلما ساغ فيها ذلك، دلَّ على أنَّ الكاف ليست فاعلة، وقال آخرون هي في موضع نصب مفعول به، ورددَ هذا أيضاً، لأنَّ رويد اسم أرود، وأرود إنما يتعدى إلى مفعول واحد، فلو كانت الكاف مفعولاً به، لكان في قوله رويد زيداً معدياً له إلى مفعوليْن أحدهما الكاف، والثاني الاسم الظاهر، ولو جاز ذلك لجاز رويداً زيداً خالداً، ولم يقل به أحد، ولجاز تأكيد الكاف كأنَّ تقول رويدك نفسك، ولم يسمع مثل ذلك، وذهب سيبويه إلى أنها حرف مجرد من معنى الاسمية كالكاف في ذلك وأولئك وهو الصحيح^(٢). وعلل سيبويه كونها حرفاً في ردِّه على من اعتبرها فاعلاً واصفاً ذلك بالخطأ فقال^(٣) بأنَّ هذه الكاف التي تلحق رويداً في (رويدك زيداً) إنما دخلت لتبيَّن من تعني إذا خفت اللبس بمن لا تعنيه، وتحذفها إذا لم تخف لبساً. وهي بمنزلة قولهم: النجاءك. فهذه الكاف ليست اسمًا، ولو كانت كذلك لكانَ ذلك خطاً. والدليل على ذلك دخول الألف واللام عليها، لأنَّ الألف واللام لا يجتمعان والإضافة وكذلك الكاف، وعليه فهذه الكاف جاءت توكيداً وتحصيضاً.

وذكر السيوطي أنه: إن كان "رويد" مصدرًا، وأضفته إلى الكاف، فالكاف هنا اسم لأنَّ تقييم الظاهر مقامه، فتقول: رويدك مثل رويد زيد؛ لأنَّ المصدر يضاف، فعلى هذا تقول: رويدك نفسك، فتؤكِّد الكاف؛ لأنَّه اسم ويجوز أن ترفع التأكيد على أن تجعله للضمير المرفوع، وإنما قول العرب: رويدك نفسك في الأمر، فإنَّ الكاف كاف خطاب ونفسك مفعول.^(٤)

وتحدَّث الرَّاضي^(٥) عن أصل رويد فقال: "هو في الأصل تصغير (أرواداً) مصدر (أرُود) أي رفق، تصغير التَّرْخِيم، أي أرفق به رفقاً، وإن كان صغيراً قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير (رُود) بمعنى الرفق، عُدِّي إلى المفعول به، مصدرًا، أو اسم فعل تتضمنه الإمهال وجعله بمعناه وتجيء على ثلاثة أقسام:

الأول: المصدر، وهو أصل الباقيين نحو: رويد زيد، بالإضافة إلى المفعول كـ: {فَضَرْبَ الرَّقَابِ} [محمد : ٤] ، ورويداً زيداً، كضرباً زيداً.

^(١) ينظر ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٧٣.

^(٢) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤ / ٤٠.

^(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ١ / ٢٤٤، ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢ / ١٣٤.

^(٤) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١ / ١٥٧ - ١٥٨.

^(٥) ينظر الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية على الكافية، ج ٣ / ٩٤ - ٩٥، السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١ / ١٠٢.

الثاني: أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، إما صفة للمصدر نحو: سيرا سيرا رويداً، أي مروداً، أو حال نحو: سيروا رويداً، أي مرودين، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذف. قوله تعالى: {أَمْهِلُهُمْ رُوَيْدَا} [الطارق : ١٧]، يحتمل المصدر، وصفة المصدر، والحال.

الثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل، لكثر الاستعمال بأن يقام المصدر مقام الفعل، ولا يقدر الفعل قبله نحو: رويد زيداً، بنصب زيداً، وإنما فتح رعاية لأصل الحركة الإعرابية وقولهم: رويدك زيداً، يحتمل أن يكون اسم فعل ، والكاف حرف، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل كما مرّ.

وببدو لي أنّ (رويداً) إما أن تكون اسم مبنياً، أو معرباً، وهي على الأول اسم فعل أمر بمعنى (أمهل)، وعلى الثاني مصدر يتعدى إلى المفعول به، مضافاً إلى الكاف بعده، والحديثان نموذجان لذلك.

- بـْلـَهـَ:

جاء عن أبي هريرة قوله: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذْنُ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَمَنْ بْلَهَ مَا قَدْ أَطْلَعْتُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اقْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ" ^(١).

ذكر الزمخشري أنّ "بله": من أسماء الأفعال، كرويد، ومه، وصه، يقال : بله زيداً؛ بمعنى دعه واتركه . وقد يوضع موضع المصدر فيقال : بله زيد كأنه قيل : ترك زيد، ويقلب في هذا الوجه فيقال : بهل زيد ; لأنّ حال الإعراب مظنة التصرف ^(٢).

و" المعروف استعمال (بله) اسم فعل بمعنى اترك، ناصباً لما يليها بمقتضى المفعولية كقول الشاعر ^(٣):

تمشي القطوف إذا غنى الحداة بها مشي الجواد فيله الجلة النجبا
 واستعماله مصدراً بمعنى الترك مضافاً إلى ما يليه، وندر دخول (من) عليه زائدة في "من بله ما أطلعتم عليه" ^(٤).

و قال ابن حجر: "(بله) بفتح أوله وسكون اللام وفتح الهاء تأتي بمعنى الإضراب، وبمعنى (غير)، و(كيف) فحيث أدخل عليها (من) فهي بمعنى (غير). ^(٥)

^(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/٥٧٧.

^(٢) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج ١/١٢٧.

^(٣) إبراهيم، بن هرمة (ت ٢٦١م)، ديوان إبراهيم هرمة، (تحقيق محمد جبار المعيد)، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، العراق ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ، ص ٥٧.

^(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٥٩، وبنظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ١٩٦ ، المرادي ، الجنى الداني، ص ٤٠٤ ، ابن هشام مغني الليبيب، ص ١٥٦.

^(٥) ابن حجر، فتح الباري، ج ١/٩٠.

وقال العيني: "قال الصغاني الصواب إسقاط كلمة (من) منه، واعتُرِضَ عليه بـأنَّه لا يتعين إسقاط (من) إلَّا إذا فسرت بمعنى (دع)، وأمَّا إذا فسرت بمعنى (من أجل)، أو (من غير)، أو (سوى) فلا. وقال الأخفش (بله) هنا مصدر كما يقول ضرب زيد ،وندر دخول (من) عليه زائدة"^(١)، وأجمل ابن هشام الأوجه التي ترد عليها فقال " بله على ثلاثة أوجه، اسم لـ (دع)، ومصدر بمعنى (الترك)، واسم مراوف لـ (كيف) ،وما بعدها منصوب على الأول ومحفوظ على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول، والثالث، وإعراب على الثاني"^(٢)، وقال في(بله) الواردة في الحديث إنَّها: "استعملت معربة مجرورة بـ (من) خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بـ (غير)، وهو ظاهر ،وبهذا يتقوى من يعدها في الفاظ الاستثناء "^(٣).

وقد فسرت بله الداخلة عليها (من) بتفسيرين وفقاً لضبط شكلها بالفتح والجر : "فأمَّا الجر فقد وجَّهه ابن هشام . وأما توجيه الفتح مع وجود (من) فقد وجَّهه الرضي ،فقال^(٤): إلَّا كان(بله) بمعنى (كيف)، جاز أن يدخله (من). حكى أبو زيد أنَّ فلاناً لايطيق أن يحمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة، أي:كيف ، ومن أين". وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بمعنى(كيف) التي يقصد بها الاستبعاد^(٥).

وذكر الخطابي أنَّ معنى الحديث هو: "دع ما اطلعتم عليه فإنَّه سهل في جنب ما ادخر لهم"^(٦). وعلق البغدادي على تفسيره أنه يناسب (بله) بغير تقدم (من) عليها . وأمَّا إذا تقدمت (من) عليها فقد قيل : هي بمعنى كيف ،ويقال : أجل ، ويقال بمعنى ، غير أو سوى ، وقيل بمعنى فضل^(٧).

واتفق الدمامي وابن حجر^(٨) على أنَّ " (من بله) بفتح الهاء مع وجود (من) تكون مبنية ، و (ما) مصدرية، وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الجار والمجرور (من بله) المتقدم، ويكون المراد بـ (بله) كيف التي يقصد بها الاستبعاد . والمعنى : من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصُّر عقول البشر عن الإحاطة به، ودخول(من) على بله إلَّا كانت بهذا المعنى جائز "^(٩)

^(١) العيني ، عمدة القاري، ج ٢٨/١١٨.

^(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ١٥٦.

^(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ١٥٦.

^(٤) الرضي الأسترابادي ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٣/٩٤.

^(٥) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٦/٢٢٠.

^(٦) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٦/٢٢٠.

^(٧) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٦/٢٢٠.

^(٨) ابن حجر ،فتح الباري ، ج ٨/٥١٦.

^(٩) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٦/٢٢١.

ونذكر عباس حسن أنه "يجوز أن تكون "بله" اسم استفهام مبني على الفتح، خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر وقد تقع "بله" اسمًا معرباً بمعنى: "غير" كالذى في الحديث القىسي" أي: من غير ما أطلعتم عليه". فهي مجرورة بمن^(١).

ونذكر السيوطي أن الكوفيين، والبغداديين يذهبون إلى أن "بله" تكون للاستثناء وهي بمعنى (لا سيما) وأن ما بعدها منصوب، وأنكر ذلك البصريون؛ لأنَّ (إلا) لا تقع مكانها ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، ولأنَّ حرف العطف يجوز دخوله عليها، ولا يجوز بعدها إلا الخفض^(٢).

— استعمال (حيث) ظرف زمان:

جاء في الحديث قوله — صلى الله عليه وسلم — : "إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حَيْثُ شَاءَ، وَرَدَّهَا حَيْثُ شَاءَ قُمْ فَلَذْنَ بِالصَّلَاةِ" ^(٣) ، أي : (حيث) بمعنى (وقت)

وعن عبد الله بن مسعود قال: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَدَّاً مُسْلِمًا، فَلَيُحَافَظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ فَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَّتِ الْهُدَى" ^(٤) ، أي : "زمن" ، أو وقت.

وعن عبد الله بن مسعود قال: "حَافِظُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ فَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَّتِ الْهُدَى وَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّهِ" — صلى الله عليه وسلم — سُنَّتِ الْهُدَى" ^(٥) ، أي : "زمن" ، أو وقت.

وعن أبي عيسى قال: "حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَاعِ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ" — صلى الله عليه وسلم — "وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، اخْتَارُوا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَكَرِهُوا تَأْخِيرَهَا حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتٌ وَاحِدٌ وَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ" — صلى الله عليه وسلم — "حَيْثُ صَلَّى بِهِ جِبْرِيلُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ" ^(٦) ، أي : "وقت" أو "حين".

وقال — صلى الله عليه وسلم — : "مَنْ لَزَمَ الِاسْتِغْفَارَ: جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضَيقٍ مَخْرَجًا، وَمَنْ كُلِّ هُمْ فَرَجًا وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ" ^(٧)

^(١) حسن، عباس، النحو الواقي، ج ٤/١٥٢.

^(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢/٢٢٠، ٢٢٠، وينظر المرادي، الجنى الداني، ٤٠٤ — ٤٠٥، البغدادي، خزانة الأدب، ج ٦/٢١٦.

^(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/٣٦٢.

^(٤) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١/٤٢٤.

^(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/٤١٣.

^(٦) الترمذى، سنن الترمذى، ج ١/٣٠٥.

^(٧) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢/٢٩٥، ٢٩٥، وابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/٢٩٣، النساءى، السنن الكبرى ج ٦/١١٨.

قال الدكتور أبو عودة : " و(من حيث لا يحتسب) هنا تحتمل أن تدلّ على الزّمان أو المكان، ولعل دلالتها على الزّمان أكثر وضوحاً، وأقرب إلى سياق الحديث الذي يدعو إلى لزوم الاستغفار."^(١)

جاءت (حيث) في هذه الأحاديث الشريفة ظرفية زمانية ،ويتفق جميع النّهاة على استعمالها للمكان^(٢)، فهي عندهم من "الظروف المكانية التي يندر تجردها من الظرفية"^(٣) .

ونسبوا ورودها للزّمان للأخفش^(٤) ، الذي قال بأنّها تأتي بمعنى الحين.^(٥)
واتبع ابن مالك الأخفش وقال إنّها (حيث) ترد ظرف زمان^(٦) ، و استدلّ على ذلك
بقول طرفة بن العبد^(٧)

للقتى عقلٌ يعيشُ به حيَثُ تَهْدِي ساقهُ قدمهُ.

أي: حين تهدي^(٨) . وقد قال في هذا البيت في موضع آخر، بأنه لا حجة فيه لإمكان إرادة المكان^(٩) .

وذهب ابن هشام كذلك إلى أنها (حيث) تأتي للزّمان، وذلك في حديثه عن دخول (ما)
الكافة عليها في قول الشاعر^(١٠) :

حَيْثُمَا تَسْتَقْمِ يُقْدِرُ لَكَ الْلَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ .

قال: هذا البيت دليل عندي على مجئها للزّمان^(١١) .

كما قال العيني بمجيئها للزّمان ،وذلك في معرض شرحه للحديث الشريف الأول حيث قال: " قوله: " حيث شاء " اعلم أن " حيث " للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزّمان؛ وهاهنا بمعنى الزّمان".^(١٢)

^(١) وأبو عودة ، عودة خليل، (٢٠٠٨م)، حيث بين ثبات قواعد اللغة وتطور صور الاستعمال ، مجلة جامعة دمشق، ٢٤ (او ٢)، حيث ص ٥٧.

^(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤/٢٣٣، الزمخشري، الكشاف، ج ١٥٦/١٥٦، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٧٦ ، و ابن يعيش شرح المفصل، ج ٤ / ٩٢ ، السيوطي، همع الهوامع ، ج ١٥٢/٢ .

^(٣) (بنظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢٣٢/٢).

^(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢/٢٣٣، شواهد التوضيح، الرضي الأسترابازي، شرح الرضي على الكافية، ج ٣/١٨٣، أبو حيان تفسير البحر المحيط، ج ١/٣٠٥، السيوطي، همع الهوامع، ج ٢/١٥٢، البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧/١٨.

^(٥) (بنظر البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧/١٨).

^(٦) (بنظر ابن هشام، مغني اللبيب، ١٧٦، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤/٩٢، والسيوطى، همع الهوامع، ج ٢/١٥٢).

^(٧) طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، دار صادر بيروت ، ص ٨٦.

^(٨) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٢٤٠.

^(٩) ابن مالك ، شرح التسهيل، ج ٢/٢٣٣ .

^(١٠) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ١٧٨ ، الأشموني ، شرح الأشموني ، ج ٣/٢٤٧ .

^(١١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ١٧٨ .

^(١٢) العيني ، شرح سنن أبي داود ، ج ٢/٣٣٣ .

وَضَعْفُ ابْنِ عَطِيَّةِ، وَأَبْوَ حِيَانِ قَوْلُ الْقَائِلِيْنِ بِمُجَيْئِهِ لِلزَّمَانِ فِي تَفْسِيرِهِمَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الْلَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمِرُونَ" [الحجر : ٦٥]. قَالَ أَبُو حِيَانَ: "حَيْثُ عَلَى بَابِهَا مِنْ أَنْهَا ظَرْفُ مَكَانٍ، وَادْعَاءُ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ هَنَا ظَرْفُ زَمَانٍ"١). فَتَضَعِيفُ ابْنِ عَطِيَّةِ، وَأَبْيِ حِيَانِ لِلْقَائِلِيْنِ بِقَوْلِهِمَا لِلزَّمَانِ لَا يَنْفِي بِأَنَّ هَنَاكَ مِنْ يَثْبِتُ وَرُودُهَا لِلزَّمَانِ.

وَجَاءَ فِي تَهْذِيبِ الْلِّغَةِ أَنَّ النَّاسَ يَسْتَعْمِلُونَ (حِيَثُ مَكَانٌ) (حِيَثُ تَعَالَى) فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَاعْلَمُ أَنَّ (حِيَثُ) وَ(حِيَثُ) ظَرْفَانِ فَحِينَ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ، وَحَيْثُ ظَرْفٌ مِنَ الْمَكَانِ وَلَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَذَّ لَا يَجُوزُهُ. وَالْأَكْثَرُ مِنَ النَّاسِ جَعَلُوهُمَا مَعًا حِيَثُ. وَالصَّوَابُ أَنْ نَقُولَ: رَأَيْتُكَ حِيَثُ كُنْتَ أَيْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ.... وَيَقُولُ: إِنْتَ كُنْتَ حِينَ خَرَجَ الْحَاجُ، أَيْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَهَذَا ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ وَلَا يَجُوزُ حِيَثُ خَرَجَ الْحَاجُ، وَتَقُولُ: إِنْتَ كُنْتَ حِينَ يَقْدِمُ الْحَاجُ، وَلَا يَجُوزُ حِيَثُ يَقْدِمُ الْحَاجُ، وَقَدْ صَرَّرَ النَّاسُ هُنَّا كَلَّهُ حِيَثُ٢). أَيْ أَنَّ النَّاسَ اسْتَخْدَمُوا (حِيَثُ) بَدْلًا (حِيَثُ فَيَبْدُوا أَنَّ تَوْجِهَ النَّاسِ إِلَى اسْتِخْدَامِهَا ظَرْفًا لِلزَّمَانِ كَانَ قَدِيمًا قَبْلَ أَنْ يَصْبِحَ هَذَا حَقِيقَةً وَاقِعَةً فِي الْإِسْتَعْمَالٍ٣).

وَقَدْ تَوَجَّهَتِ الْكُتُبُ الْحَدِيثِيَّةُ إِلَى الإِشَارَةِ إِلَى وَرُودِهَا لِلزَّمَانِ مِنْهَا الْمَعْجمُ الْوَافِيُّ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ جَاءَ فِيهِ: "وَنَادَرَا مَا تَرَدَ لِلزَّمَانٍ"٤)، كَمَا ذَكَرَ الدَّكْتُورُ فَخْرُ الدِّينِ قَبَاوَةُ أَنَّهَا "قَدْ تَكُونَ ظَرْفًا لِلزَّمَانٍ"٥).

وَذَهَبَ الدَّكْتُورُ أَبُو عُودَةَ إِلَى أَنَّ السِّيَاقَ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (حِيَثُ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ الْقُرَآنِيَّةِ دَالَّةً عَلَى الْمَكَانِ أَوْ عَلَى الزَّمَانِ، إِذَا لَا ضَرُورَةٌ لِنَقْيِيدِ دَلَالَتِهَا بِالْمَكَانِ فَقَطُّ، وَاسْتَشَهَدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتَنَنُكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبُو يَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزَعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيهِمَا سَوْا تِهْمَاءِ إِنَّهُ يَرَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أُولَئِيَّاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} [الْأَعْرَافُ : ٢٧]، فَقَالَ: "فَقَوْلُهُ (مِنْ حِيَثُ لَا تَرَوْنَهُمْ) لَا تَعْنِي بِالْمَضْرُورَةِ مِنْ مَكَانٍ لَا تَرَوْنَهُمْ فِيهِ، بَلْ قَدْ تَقْيِيدٌ أَنَّهُ يَرَكُمْ، وَأَنْتُمْ لَا تَسْتَطِيُونَ رَؤْيَتِهِ. وَبَذَّا تَكُونُ دَلَالَتِهَا (إِنَّهُ يَرَكُمْ فِي حِينِ أَنْكُمْ لَا تَرَوْنَهُ)"٦).

^{١)} أَبُو حِيَانَ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ، ج٥/٤٨، وَيُنْظَرُ، ابْنُ عَطِيَّةَ، الْمُحرِّرُ الْوَجِيزُ، ج٤/١٣٧.

^{٢)} الْأَزْهَرِيُّ، أَبُو الْمُنْصُورِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، (ت١٣٧٠هـ)، مَعْجمُ تَهْذِيبِ الْلِّغَةِ، ط١، (تَحْقِيقُ رِيَاضِ زَكِيِّ قَاسِمٍ)، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوت٢٠٠١، ٢٠٠٢م، (حِيَثُ)، وَيُنْظَرُ لِسَانِ الْعَرَبِ، (حِيَثُ)، وَأَبُو عُودَةَ، حِيَثُ، ص٥٠، ٥٢.

^{٣)} أَبُو عُودَةَ، حِيَثُ، ص٥٢.

^{٤)} الْحَمْدُ، عَلَيْهِ وَالْغَبَّيْ، يُوسُفُ جَمِيلُ، (١٩٨٤م)، الْمَعْجمُ الْوَافِيُّ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ، عَمَانُ: مَنشُورَاتُ دَائِرَةِ التَّقَافَةِ وَالْعِلْمِ، ص١٤٨، أَبُو عُودَةَ، حِيَثُ، ص٤٧.

^{٥)} يُنْظَرُ قَبَاوَةُ، فَخْرُ الدِّينِ، (١٩٨٣م)، إِعْرَابُ الْجَمْلِ وَأَشْبَاهُ الْجَمْلِ، (ط٤)، بَيْرُوتُ: دَارُ الْأَفَاقِ الْجَدِيدَةِ، ص٢١٠، أَبُو عُودَةَ، حِيَثُ، ص٤٨.

^{٦)} أَبُو عُودَةَ، حِيَثُ، ص٥٥.

وأيضا بقوله تعالى : {إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَتَّىٰ أَتَىٰ} [طه : ٦٩] فقال : "ولعل في هذه الآية دليلا قاطعا على أن (حيث) هنا للزمان فليس أمر الساحر، وعمله مرتبطين بمكان محدد ليفلح فيه، أو لا يفلح، بل إنّه لا يفلح كيده في أي وقت يمارس فيه سحره وكيده".^(١)

ومن ورود (حيث) للزمان في الشعر نجد :

قول ذي الإصبع العدواني^(٢) :

يَا عَمْرُو إِنْ لَا تَدْعُ شَتَّمِي وَمَنْقُشَتِي أَضْرِبْكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةُ اسْقُونِي.

وهي هنا بمعنى (حتى)، أو بمعنى إلى أن^(٣).

ومنه قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي^(٤) :

وَقَدْ كُنْتَ نَحَارَ الْجَزُورِ وَمُعْمَلَ الْمَطِيِّ وَأَمْضِيَ حَيْثُ لَا حَيَّ مَاضِيَا.

فقد جاءت (حيث) بمعنى (حين).^(٥)

وقد أصبحت (حيث) في العصر الحديث تدل على الظرفية المطلقة أي أنها تستعمل للمكان كما تستعمل للزمان والسياق الذي توجد فيه هو الذي يحدد ذلك. فقد ورد استعمالها للزمان في كثير من النصوص النثرية سواء كان ذلك في الكتب الحديثة، أو المجلات، أو المقالات الصحفية في الجرائد اليومية ، أو في كلام الناس اليومي.^(٦)

ومثال ماجاء على السنة النّاس في استعمالهم لـ (حيث) الدالة على الزمان قولهم :

لَا تتأخر عن الساعة العاشرة حيث سيفتح المؤتمر.^(٧)

ومن هذه النصوص ما جاء في كتاب الطائفة وفقه الخلافة: "لو أن الأمة كانت في عصورهم قد ملكت ولاية أمرها، ولم تكم أفواه أبنائها ملثما ملكته في عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم – والراشدين حيث كان يقف المسلم من عوام الناس يقول لولي الأمر لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيفنا".^(٨)

^(١) أبو عودة، حيث، ص ٥٧.

^(٢) المفضل الضبي، بن محمد بن يعلى، المفضليات، ط ٣، (تحقيق محمد شاكر، عبد السلام هارون)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م، ص ١٦٠.

^(٣) أبو عودة، حيث ص ٦١.

^(٤) المفضل الضبي، المفضليات، ص ١٥٨.

^(٥) أبو عودة، حيث، ص ٦١.

^(٦) للمزيد، ينظر أبو عودة، حيث، ص ٦٦ – ٦٩.

^(٧) للمزيد، ينظر أبو عودة، حيث، ص ٦٨.

^(٨) الألوسي، محمد، (٢٠٠٢م)، الطائفة وفقه الخلافة عند الشيعة وأهل السنة، (ط ١)، دمشق: دار الشجرة للنشر والتوزيع، ص ٢٦٣، أبو عودة، حيث، ص ٦٨.

ومنها ما جاء في صحيفة الرأي الأردنية : " وبين قرار الحكم أنه وبالرغم من زواج شقيقته بعقد صحيح، وبموافقة الأب إلا أن الشقيق كان يفك بقتلها حيث قام الأب بالسفر إلى مصر وزار ابنته هناك "(١) .

ويبدو أن استعمال (حيث) للمكان هو الاستعمال الشائع لها إلا أن هذا لا ينفي ورودها للزمان فما ورد في النّظم والنثر من أمثلة يؤيد ذلك، والذي يحدد دلالتها للزمان هو السياق الذي توجد فيه.

— استعمال (قط) غير مسبوق بنفي:

جاء في الحديث الشريف عن سمرة بن جندب : قال أحدهما لصاحبه انطلق بنا إلى المسجد، فوالله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — في أمته حدثاً، قال فدعونا إلى المسجد، قال فوافينا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حين خرج إلى الناس، قال فاستقم فصلّى، فقام كأطول قياماً قام بنا في صلاة قط ". "(٢)

ومن فاطمة بنت قيس قالت : "فإنطلاقنا سراغاً حتى دخلنا الدّير ، فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قط خلقاً، وأشده وثاقاً " "(٣) .

أجمع النّحاة على أن (قط) تستعمل للزمان الماضي، ولا تستعمل إلا في موضع النفي (٤) فنقول ما رأيته قط ، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النفي. لو قلت رأيته قط كان محالاً (٥) ومعناها الاكتفاء (٦) وقد تضمن الحديثان استعمال (قط) غير مسبوق بنفي وهو مما خفي على كثير من النّحوين (٧) ، وذكر ابن حجر بأنه قد استعمل (قط) بغير أداة النفي وهو استعمال نادر (٨) ، وحمل النّحاة ذلك على النفي غير الصريح من ذلك قول الشاعر (٩) :

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط.

فالبيت شاهد على أن (قط) قد استعملت دون النفي لفظاً لا معنى .

أما الأول فلأنها وقعت بعد هل الاستفهامية والفعل مع الاستفهام غير منفي .

(١) جريدة الرأي، عمان، ع ١٠٧٣٧، بتاريخ ٢/١/٢٠٠٠م، أبو عودة، حيث ص ٦٩.

(٢) السنن الكبرى، ج ٥٧٥، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣/١٥٦.

(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥/٥١.

(٤) ينظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٢١٦، الرضي الأسترابازني، شرح الرضي على الكافية، ج ٢/٢٥٨، ابن هشام، معجم الليبب، ص ٢٣٣، السيوطي، همع الهوامع، ج ٢/١٥٨.

(٥) الزجاجي، حروف المعاني، ص ٣٥.

(٦) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٤/٢٢٨، المبرد، المقتصب، ج ٩، ابن السراج، الأصول في النحو، ط ٢، (تحقيق عبد الحسين الفتنى)، مؤسسة الرسالة، م ١٩٨٧، ج ٣/١٧٤.

(٧) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٢٤٨، البغدادي ، خزانة الأدب، ج ٧/١١٦.

(٨) ابن حجر ، فتح الباري، ج ١/٣٥.

(٩) ينظر الرضي الأسترابازني، شرح الرضي على الكافية ، ج ٣/٢٢٥، هارون، معجم شواهد العربية، ج ٢/٤٩٣.

وأمّا الثاني فلأنّ المراد من الاستفهام النفي أي : ما رأيت الذئب قط ، لذلك فالنفي معنوي ^(١).
وقال ابن هشام: " (قط) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف، وتشديد الطاء مضمومة (قط) في أفصح اللغات ، وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط ، واشتقاقه من قططته، أي قطعه فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأنّ الماضي منقطع عن الحال ، والاستقبال وبنية لتضمنها معنى (مد)، وإلى إذ المعنى مد أن خلقت ، أو مذ خلقت إلى الآن ، وعلى حركة لثلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبهها بالغايات وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء (قط) يقال قطي وقطك وقط زيد درهم، كما يقال حسيبي وحسبك وحسب زيد درهم إلا أنها مبنية لأنّها موضوعة على حرفين ، وحسب معربة .

والثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني ^(٢) . وقد جاء الحديث الشريف، لتأكيد إمكانية ورود (قط) غير مسبوقة بنفي، وعلى ما ذكر سابقا يمكن تعليل ما جاء في الحديثين على أن (قط) ظرف لاستغراق الماضي، وأنّ حرف النفي مقدر.

وعليه يبدو لي أنّ استعمال (قط) غير مسبوق بنفي، ليس من باب الشذوذ، أو الضرورة خاصة مع وجود ما يثبته في الحديث النبوي الشريف وفي الشعر، وإن كان وروده قليلا.

– ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا): جاء في الحديث عن رفاعة بن شداد القتباي قال : "لولا كلامه سمعتها من عمرو بن الحمق الخزاعي لممشيت فيما بين رأس المختار وجسده". ^(٣)
 وعن أبي الأشعث الصنعاي : "لولا حديث سمعته من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما قمت". ^(٤)

يذهب جمهور النّحاة إلى وجوب حذف خبر (لولا)^(٥) ، لأنّه " على رأيهم لا بد أن يكون كونا مطلقا عاما يفهم من السياق، فيجب حذفه"^(٦).

^(١) البغدادي، خزانة الأدب ج ١١٦/٧، وينظر الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٣/٢٢٥.

^(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٣٣.

^(٣) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٣/٣٠٥.

^(٤) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٥٨٦.

^(٥) سيبويه ، الكتاب، ج ٢/٢٩، المبرد، المقتصب، ج ٣/٧٦، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧/١٤٥، السيوطي، همع الهوامع، ج ١/٣٣٦ – ٣٣٧، الأشموني ، شرح الأشموني، ج ١/٢٠٥ – ٢٠٦

^(٦) الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٢٢.

ذكر سيبويه هذا الحذف قائلاً : "هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبني على الابتداء وذلك قوله: لولا عبد الله لكان كذا وكذا.

أما لكان كذا وكذا فحدث معلق بحدث (لولا)، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفاع بالابتداء... وكأن المبني عليه الذي في الأضمار كان في مكان كذا وكذا، فكانه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولو لا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثرة استعمالهم إياها من الكلام...^(١)، فسيبوه بين أن خبر لولا إنما يحذف لكثر الاستعمال.

وأتبعه في ذلك المفرد فقال: "اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدل عليه، وذلك نحو قوله: لولا عبد الله لأكرمتك، ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لولا عبد الله بالحضره، أو لسبب كذا لأكرمتك."^(٢)، وقال ابن هشام إنه حذف للعلم به فسد جوابها مسده^(٣)

وذهب الرماني، وابن الشجري، والسلوبين، وابن مالك إلى جواز ثبوته.^(٤)

قال الرماني في ذلك: "الذي يجوز في الخبر الذي يحذف دلالة ما أبقى على ما ألقى حذف الخبر العام في (لولا). ولا يجوز حذف الخاص؛ لأن الكلام يحمله ولا يدل عليه، وهو يدل على العام، فذلك جاز حذفه"^(٥)، والظاهر أن تخصيص وجوب حذف الخبر بعد (لولا) بكونه كونا مطلقاً، وعدم جواز حذفه إذا كان خاصاً إلا إذا دل عليه دليل، مذهب خاص بالرماني لأنه كان أسبق القائلين به^(٦)

وقال ابن الشجري إن ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله تعالى: {ولَوْلَا فَضَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبْعَثُنَّ الشَّيْطَانَ} [النساء : ٨٣]، وكذلك: {ولَوْلَا فَضَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهُمَّ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ} [النساء : ١١٣]^(٧)، ورد ابن هشام على ما استدل به ابن الشجري قائلاً: وزعم ابن الشجري أن من ذكره — خبر لولا — (ولولا فضل الله عليكم ورحمته) وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل^(٨)

^(١) سيبويه ، الكتاب، ج ١٢٩/٢ .

^(٢) المفرد، المقتصب، ج ٧٦/٣ .

^(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٣٧٤ .

^(٤) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج ٢٠١/٢ — ٢١١، ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/٢٧٦، شواهد التوضيح، ص ١٢٠، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٦٠، السيوطي، همع الهوامع، ج ١/٣٣٦ — ٣٣٧، الأشموني، شرح الأشموني، ج ١/٢٠٦، المبارك، مازن (١٩٦٣م)، الرماني النحو في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، (ط ١)، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ص ٣٠٠ .

^(٥) المبارك، مازن، الرماني النحو في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٣٠٠ .

^(٦) المبارك، مازن، الرماني النحو في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٣٠٠ .

^(٧) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج ٢٠١/٢ — ٢١١ .

^(٨) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٣٦٠، ٣٦٠ .

و توسيع ابن مالك في هذه المسألة، فذكر أن ثبوت الخبر بعد (لولا)، مما خفي على أكثر النحويين إلا الرماني و ابن الشجري^(١) وبين الحالات التي يكون عليها المبتدأ بعد لولا فقال^(٢) :

الأول: المخبر عنه تكون غير مقيد، نحو قولنا: لولا زيد لزارنا عمرو، فهذا مما يلزم فيه حذف الخبر؛ لأن المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف، ولطول الجملة أي أن الخبر غير لازم للذكر، وطلا للاختصار.

الثاني: المخبر عنه تكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه، نحو قولنا: لولا محمد غائب لم أزرك فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يجعل عند حذفه. ومن هذا النوع قول الشاعر^(٣):

لَوْلَا زُهِيرٌ جَقَانِي كُنْتُ مُنْتَصِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلسَّلْمِ إِنْ جَنَحُوا.

ومثله^(٤):

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَّاَيَ مَا ضَيَّمَ صَاحِبُهُ يَوْمًا، وَلَا نَابَهُ وَهُنَّ، وَلَا حَذَرُ.

الثالث: المخبر عنه تكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، نحو قولنا: "لولا أخو زيد ينصره لغلب لولا صاحب عمرو يعينه لعجز"، "ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت". فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه ؛ لعدم اختلال المعنى عند الحذف، ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعربي^(٥) في وصف السيف:

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا. بِذِيْبِ الرُّعْبِ مِنْهُ كُلُّ عَصْبٌ

وقد لحن بعض النحويين في ذلك^(٦)، والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف، بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كوننا مطلقا^(٧).

واكتفى المتأخرن من النحاة بترديد الآراء في هذه المسألة دون التعليق عليها في غالب الأحيان^(٨).

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٢٠.

^(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٢٠ - ١٢١.

^(٣) قائل البيت مجهول، ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٢١، و هارون، معجم شواهد العربية، ج ٨٥/١.

^(٤) قائل البيت مجهول، ينظر ابن مالك شواهد التوضيح، ص ١٢١، و هارون، معجم شواهد العربية، ج ٥٧٨/٢.

^(٥) المعربي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله، شروح سقط الزند، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٤٥، ج ١، ١٤.

^(٦) ينظر ابن عصفور، أبو الحسن، علي مؤمن (ت ٥٦٩هـ)، المقرب، ط ١، تحقيق (أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري)، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٢هـ - ١٩٧١م، ج ٨٤/١، و ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٢٢، الطويل ، مشكلات نحوية ، ص ٢٤.

^(٧) السيوطي، همع الهوامع، ج ١/٣٣٧.

^(٨) المرادي، الجنى الداني، ص ٥٤٢ - ٥٤٣، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٦٠، السيوطي، همع الهوامع، ج ١/٣٣٦ - ٣٣٧، الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢٠٦، الطويل ، مشكلات نحوية ، ص ٢٦.

أمّا المالقي فعلق على خبر لولا المذوف بقوله "لم يسمع قط" ، وذلك في قوله إنَّ (لولا) حرف امتناع لوجوب.. نحو لولا زيد لأحسنت إليك، وفي قوله تعالى:{لَوْلَا أَنْتُمْ كُنَّا مُؤْمِنِين} [سباء : ٣١]، فزيد، وأنتم مبتدآن وخبرهما مذوف عندهم لازم الحذف لنيابة الجواب منابه... هذا مع أنَّ خبر المبتدأ الذي زعموا أنه مذوف لم يسمع إظهاره في موضع من الموضع^(١).

وعليه فالقول بلزوم حذف خبر (لولا) ليس مطلقاً، وما جاء في الحديثين الشريفين يعزز الرأي القائل بثبوته .

ـ وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهراً :

جاء في الحديث عن مجاهد قال: "قال لي عبد الله بن عمرو أنكحني أبي امرأة ذات حسب، فكان يأتيها فيسألها عن بعلها فقالت: نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يغش لنا كنفاً منذ أتيناه"^(٢).

تضمن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهراً وهو مسألة خلافية بين سيبويه والمبرد ومن تبعهما^(٣)، فالتمييز لا يجيء إلا مع الضمير ليوضحه فكيف يجتمع معه؟ وهو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه^(٤)، فهو "لا يجوز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر الفاعل، كقوله تعالى: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدْلًا} [الكهف : ٥٠] ، وكقول الشاعر^(٥):

لَنَعْ امْرَءًا أَوْسٌ إِذَا أَزْمَةً عَرَتْ
وَيَمَّ لِلْمَعْرُوفِ ذُو كَانَ عَوَادًا.^(٦)

يقول سيبويه في ذلك: "هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً وذلك لأنهم بدعوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت إن بمنزلة الفعل الذي تقمّ مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمت إن هذه الطريقة في كلامهم وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وويحه، وذلك قولهم: نعم رجلاً عبد الله... ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربّه وتسكت، لأنهم إنما بدوا بالإضمار على شريطة التفسير... فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبيّنه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر... و(نعم) تكون مرّة

^(١) المالقي، رصف المبني، ص ٣٦٢، الطويل، مشكلات نحوية، ص ٢٦.

^(٢) النسائي، السنن الكبرى، ج ٢، ١٢٧، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤، ٥٢٦.

^(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ١٧٧، المبرد، المقتصب، ج ٢/١٥٠، ابن السراج، الأصول، ج ١/١٣٨، ابن جنبي، الخصائص، ج ١/٣٩٧، البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩/٣٩٤ - ٤٠٠.

^(٤) ينظر الطويل، مشكلات نحوية، ص ٣٤.

^(٥) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٧.

^(٦) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٧، ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٣٣٥.

عاملة في مضمر يفسره ما بعده ... وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه".^(١)، أي لا يجتمع الفاعل مع التمييز في هذا الباب.

وفي المقابل أجزاء المبرد ومن تبعه للتأكيد فيقول المبرد في ذلك: "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك (رجل) توكيد لأنّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنما هذا منزلة قولك: عندي من الدرّاهم عشرون درهماً، إنما ذكرت الدرّهم توكيداً، ولولم تذكره لم تحتاج إليه"^(٢)، أي أنّ التمييز كما يجيء لرفع الإبهام، كذلك قد يجيء للتأكيد^(٣)، وتبعه في ذلك ابن السراج^(٤)، وأبو علي الفارسي^(٥)، وابن مالك^(٦)، وابنه^(٧).

وانتصر ابن جني لسيبويه فقال: "إنَّ الرَّجُلَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ، غَيْرُ الرَّجُلِ المضمر في نعم، إذا قلت: نعم رجلاً زيد؛ لأنَّ المضمر على شريطة التَّقْسِيرِ لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظاً به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلَّا مضمراً، أي إذا فسر بالنَّكْرَةِ في نحو: نعم رجلاً زيد، فإنه لا يظهر أبداً، وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير^(٨):

تَرَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنَعَمَ الْزَادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا.

ذلك لأنَّ فاعل نعم مُظْهَرٌ، فلا حاجة إلى أن يفسّر، فهذا يسقط اعترافاً بقوله: "نعم الرجل رجلاً زيد" على صاحب الكتاب في هذا الموضوع^(٩). واتبعه في ذلك ابن يعيش، فقال: "اختلف الأئمة في هذه المسألة، فمنع سيبويه من ذلك، وأنه لا يقال: نعم الرجل رجلاً زيد وكذلك السيرافي... وأجزاء ذلك المبرد، وأبو علي الفارسي... ووجه المبرد في الجواز الغلو في البيان، والتَّأكيد، والأولى أظهر، وهو الذي أراه"^(١٠)، وكذلك الأزهري^(١١).

وردَّ ابن مالك قول المانعين مؤيداً رأي المبرد بقوله: "وَهَذَا الْكَلَامُ تَفْيِيقٌ عَارٌ مِّن التَّحْقِيقِ، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ بَعْدَ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يُرْفَعْ إِبْهَامًا، فَإِنَّ التَّوْكِيدَ بِهِ حَاصِلٌ"

^(١) سيبويه ، الكتاب، ج ٢/١٧٧.

^(٢) المبرد، المقتضب، ج ٢/١٥٠.

^(٣) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٣٣٦.

^(٤) ابن السراج ، الأصول ، ج ١/١٣٨ ، وينظر ، البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٩/٣٩٨ ، الطويل ، مشكلات نحوية ، ص ٣٨.

^(٥) الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، (ت ٤٧١ هـ) ، المقتضب في شرح الإيضاح ، (تحقيق كاظم بحر المرجان) ، بغداد ، ١٩٨٢ م ، ج ١/٣٧٢ ، وينظر ، البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٩/٣٩٧.

^(٦) ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ١٦٨ - ١٦٩.

^(٧) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص ٣٣٦.

^(٨) جرير ديوانه ، ص ١٠٧.

^(٩) ابن جني ، الخصائص ، ج ١/٣٩٦ - ٣٩٧ ، وينظر ، البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ٩/٣٩٨.

^(١٠) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٧/١٣٢ .

^(١١) الأزهري ، شرح التصریح ، ج ٢/٧٩ .

في سوغ استعماله، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة، نحو قوله تعالى:{ولَّى مُدْبِرًا} [النمل : ١٠] و {لَوْيَوْمَ أَبْعَثْ حَيَا} [مريم : ٣٣] ، مع أنَّ الأصل فيها أن يبيَّن بها كيفية مجاهلة^(١). فكذا التمييز أصله أن يرفع به الإبهام، نحو: له عشرون درهما. ثم جاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتأكيد، نحو: عنده من الدرَّاهم عشرون درهما، ومنه قوله تعالى:{إِنَّ عِدَّةَ الشَّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} [التوبَة : ٣٦]. ومنه قول أبي طالب^(٢):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
مِنْ خَيْرِ أُدِيَانِ الْبَرِّيَّةِ دِينًا.

وأضاف: "فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل (نعم) و(بئس)، لساغ استعماله قياساً على التوكيد به واستشهاد لذلك بالحديث الشريف، وبالشعر، منه قول جرير^(٤) في مدح عمر بن عبد العزيز:

فَنَعَمُ الرَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا.
تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
وَقُولَه^(٥) أَيْضًا:

فَحَلَّاً وَأُمُّهُمْ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ.

وَالْتَّغْلِيْبُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ

وقول الآخر^(٦):

رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقاً أَوْ بِأَيْمَاءِ.

فرد ابن مالك رأيهم" بأدلته السماوية والقياسية، فالتمييز بالفعل يؤتي به لرفع الإبهام، ولكنه يكون أيضاً للتأكيد، كالحال المؤكدة، مع أنَّ الأصل في الحال أن تكون لبيان الهيئة، فالقياس يتبيَّح هذا، فما بالك إذا كان هذا القياس يسندُه سماع صحيح من حديث رسول - صلى الله عليه وسلم - ومن شعر العرب^(٨).

وانتصر لرأي المبرد أيضاً الأشموني^(٩)، فهو يقول في ذلك: " فأجزاء المبرد، وابن السراج والفارسي، والناظم، ولده، وهو الصحيح لوروده نظماً ونشرًا... ومنعه سيبويه

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٨.

^(٢) أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هشام، ديوان أبي طالب عم النبي، - صلى الله عليه وسلم - ، (جمعه وشرحه محمد التونجي)، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤ م، ص ٩١، و ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٨، ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ، ص ٣٣٦.

^(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٨، الطويل، مشكلات نحوية، ص ٣٥ - ٣٦.

^(٤) جرير، ديوان جرير، ص ١٠٧، ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، السيوطى ، عقود الزبرجد، ج ٤٩٥/٢ ، هارون، معجم شواهد العربية، ج ٩٦/١.

^(٥) جرير، ديوان جرير، ص ٣١٣، ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، هارون، معجم شواهد العربية، ج ٢٤٨/١.

^(٦) قائل البيت مجاهول ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٩ ، السيوطى ، عقود الزبرجد، ج ٤٩٥/٢ .

^(٧) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٨ .

^(٨) الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٣٦ .

^(٩) الأشموني ، شرح الأشموني، ج ٢٨٥/٢ - ٢٨٧ .

والسيرافي مطلاً، وакتفى البغدادي^(١)، والسيوطى^(٢)، بنقل الرأيين فقط دون أن ينتصرا لأحدهما فيقول السيوطي في ذلك: وفي الجمع بينه وبين الفاعل الظاهر أقوال: أحدها: لا يجوز إذ لا إيهام برفعه التمييز، وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة. ثانية: يجوز عليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، واختاره ابن مالك. ويبدو لي أنه يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، لما ورد من أدلة قياسية وسماعية تثبت وروده، وقد جاء الحديث الشريف، دليلا آخر ينضم إلى الشواهد السمعية الأخرى المؤيدة لهذه المسألة.

– رفع المستثنى بعد (إلا) في كلام تام موجب:

جاء عن أبي هريرة قوله: قالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الصَّلْحُ جَائزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ زَادَ – أَحْمَدُ – إِلَّا صَلْحٌ أَحْلٌ حَرَاماً أَوْ حَرَمَ حَلَالاً^(٣). وجاء برواية: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً"^(٤).

و عن أبي هريرة قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَيْسَ شَيْءاً مِنَ الْأَنْسَانِ إِلَّا عَظِيمًا وَاحِدًا، وَهُوَ عَجْبُ الذَّنْبِ وَمِنْهُ يُرْكَبُ الْخَلْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٥)، وجاءت برواية "إِلَّا عَظِيمٌ وَاحِدٌ"^(٦).

وعلق السندي على ذلك: "بقوله (عظم واحد) هكذا في النسخ . والظاهر أن يقرأ بالنصب أي (إلا عظماً واحداً) لكونه استثناء من الإثبات أي: يبلى من الإنسان كل شيء إلا عظماً واحداً".^(٧).

و عن أبي هريرة قال : "... وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقِرَاءَةِ خَفْ الْإِمَامِ: فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَالْتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ الْقِرَاءَةِ خَفْ الْإِمَامِ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنْسَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَرَوْيَيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَقْرَأُ خَفْ الْإِمَامِ، وَالنَّاسُ يَقْرَءُونَ إِلَّا قَوْمًا مِنَ الْكُوفِيِّينَ^(٨)، وجاءت في النسخ الأخرى: "إلا قوم".^(٩).

^(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩/٣٩٦.

^(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣/٢٢.

^(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٢١٦.

^(٤) ينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٣/١٢٣، والترمذى، سنن الترمذى، ج ٣/٦٣٥.

^(٥) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/٥٤٣.

^(٦) جاءت في نسخ أخرى ينظر هامش: ٤٢٦٦، من سنن ابن ماجة، ج ٤/٥٤٣، والنمسائى، السنن الكبرى، ج ٦/٤٤٩.

^(٧) ينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/٥٤٣، هامش: ٤٢٦٦.

^(٨) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/١٢٢ – ١٢٣.

^(٩) ينظر الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/١٢٢ – ١٢٣، هامش: ٢.

يُجمع النّحاة على نصب المستثنى في الكلام التام الموجب إلا ابن مالك فقد أجاز الرفع مستندا في رأيه على شواهد من النثر والنظم.

وقد جاء المستثنى في هذه الأحاديث مرفوعاً وحقه النصب، لأنّ المستثنى الواقع في كلام تام موجب حقه النصب، وهو قول سيبويه: هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنّه مُخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله... وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قوله أثاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام...^(١).

وقال في موضع آخر: "هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً، منزلة مثل وغير ذلك قوله لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا...، ونظير ذلك قوله عز وجل: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأبياء : ٢٢]، ونظير ذلك من الشعر قوله ذي الرّمة^(٢):

أَنِي خَاتُ فَأَلْقَتْ بَلْدَةَ فَوْقَ بَلْدَةٍ
قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

كأنّه قال: قليل بها الأصوات غير ب GAMAH، إذا كانت (غير) غير استثناء^(٣)، أي أنّ سيبويه أجاز رفع المستثنى في التام الموجب، على أنه صفة، وابن مالك يجعله مبتدأ محفوظ الخبر، واتبع رأي سيبويه المبرد^(٤)، والهروي^(٥)، وابن يعيش^(٦)، والرضي^(٧)، والمالقي^(٨)، والمرادي^(٩) وابن هشام^(١٠)، والسيوطى^(١١).

يقول ابن مالك في ذلك: "إنّ أكثر البصريين أغفلوا ورود المستثنى بـ (إلا) من كلام تام موجب مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذفه"^(١٢)، وقد استدلّ على الابتداء ثابت الخبر بالحديث الشريف، و بقراءة ابن كثير المكي، وأبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ} [هود : ٨١]

^(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢/٣٣٠ - ٣٣١.

^(٢) ذو الرّمة ، ديوانه، ج ٢/١٠٠.

^(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢/٣٣١ - ٣٣٢.

^(٤) المبرد، المقتضب، ج ٤/٤٠١.

^(٥) الهروي، الأزهية، ص ١٨٢.

^(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢/٧.

^(٧) الرضي الأسترابازى، شرح الرضي على الكافية، ج ١/٧٩ - ٨٢.

^(٨) المالقي، رصف المباني، ص ٨٧.

^(٩) المرادي، الجنى الدانى، ص ٤٧٦.

^(١٠) ابن هشام ، مغني الليبب، ص ٩٨.

^(١١) السيوطى، همع الهوامع، ج ٢/١٩٠.

^(١٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٩٤.

برفع (امرأتك)^(١)، ورأى أن "امرأتك" مبتدأ والجملة بعده خبره، ولا يصح أن تجعل (امرأتك) بدلاً من (أحد)؛ لأنها لم تسر معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين. ودل على أنها لم تسر معه، قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يُسرى بهم^(٢)، وقد اختلف النحاة في إعراب (امرأتك)، فمن نصب ذهب إلى أنه استثناء من قوله تعالى: "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ" ومن القائلين بهذا الوجه المبرد^(٣)، والنحاس^(٤)، وابن الأباري^(٥) والعكري^(٦).

أما على قراءة الرفع ففيها خلاف، فالمبرد^(٧) يقول بأن (امرأتك) في هذه الحالة "مستثنى من (يلتفت)"، وكأنه قال: "ولا يلتفت إلا امرأتك"، وهناك من جعلها بدلاً من (أحد)^(٨)، و عَلَّ أبو حيان ذلك بقوله: "ووجه الرفع على أنه بدل من أحد، ... فإذا استثنى المرأة من أحد، وجب أن تكون المرأة أبیح لها الالتفات، فيفيد معنى الآية، يعني أن التقدير يصير إلا امرأتك فإنها لم تته عن الالتفات"^(٩)، ورد ابن مالك هذا الوجه من الإعراب، بحجة قراءة النصب ، وكذلك رد على من احتج بأنها لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ، ثم التفت ، فهلكت ، فقال: " وعلى تقدير صحة هذا، فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله: ولا يلتفت منكم أحد".^(١٠)

واستدل ابن مالك على الابتداء بعد (إلا) المحذوف الخبر أيضا بقراءة^(١١) بعضهم: {فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} [البقرة : ٢٤٩] ، أي إلا قليل منهم لم يشربوا^(١٢).

وذكر العكري^(١٣) في قراءة (قليل) بالرفع ثلاثة احتمالات ، وهي:

الأول : على تأويل حذف الفعل أي كأنه قال: امتنع قليل.

الثاني: أن يكون مبتدأ والخبرمحذوف أي "إلا قليل منكم لم يتول .

^(١) ينظر ابن مجاهد، أبو بكر أحمد، كتاب السبعة في القراءات، (تحقيق شوقي ضيف)، دار المعارف، مصر ١٩٧٢م، ص ٣٣٨، و القيسى، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها، (تحقيق محي الدين رمضان)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م، ج ٥٣٦ / ٥٣٦.

^(٢) ابن مالك شواهد التوضيح، ص ٩٤ - ٩٥.

^(٣) المبرد، المقتصب، ج ٤ / ٣٩٥.

^(٤) النحاس، أبو جعفر بن محمد بن اسماعيل، (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، (تحقيق زهير غازي زاهد)، مطبعة العاني بغداد، ج ١٠٥ / ٢.

^(٥) ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢ / ٢٦.

^(٦) العكري، عبد الله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، ط ١، وضع حواشيه محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ٥٤٥ / ١.

^(٧) المبرد، المقتصب، ج ٤ / ٣٩٦.

^(٨) ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢ / ٢٦، العكري، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢ / ٥٤٥.

^(٩) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٥ / ٢٤٨.

^(١٠) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٩٥.

^(١١) قراءة عبد الله، وأبي، والأعمش، ينظر أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، ج ٢ / ٢٧٥.

^(١٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٩٦.

^(١٣) العكري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١ / ٧٨.

الثالث: أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه، وسيبويه وأصحابه يسمونه نعتاً أو وصفاً.

ورجح أبو حيان النصب، وهو الأفصح عنده، وأجاز أن يكون مابعد (إلا) تابعاً لإعراب المستثنى منه، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، أو جراً فجر، فتقول: قام القوم إلا زيد، ورأيت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيد...^(١)

ونسب الصبان إلى أبي حيان قوله الرفع بعد إلا على أنه لغة ،فقال:”فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذًا (فسربوا منه إلا قليل منهم) ”^(٢)
واستدلّ ابن مالك بالشّعر منه، قول الشاعر^(٣):

لَدَمْ ضَائِعٌ تَغْيِيبٌ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَّا وَالدَّبَّورُ

أي: لكن الصبا والدبور لم يتغىبا عنه. وذكر ابن الأباري أن الكوفيين يذهبون إلى أن (إلا) تأتي بمعنى (الواو) كثيرا في كتاب الله وكلام العرب ، وما بعدها معطوف على ما قبلها، واحتجوا لذلك بقوله تعالى:{ لَئِلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا } [البقرة : ١٥٠] ، أي : والذين ظلموا لا تكون لهم أيضا حجة ... (٤).

أمّا الفارسي فلا يجوزُ إلّا النصب، فيقول: "ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام في موجب أو غير موجب، فالاستثناء من الكلام الموجب نصب مثال ذلك: جاء القوم إلّا زيداً"^(٥)، وذكر الرّمانى^(٦) النصب فقط، ولم يشر إلى الرفع أبداً.

وقد جاء المستثنى في الحديثين مرفوعاً بالابتداء مما يؤكد أنّ نصب المستثنى في كلام تمام موجب لا ينافي جواز رفعه لمجيء شواهد من السّماع كالقرآن الكريم والشّعر ، والحديث الشّرّيف تثبت ذلك ، وهو لغة يستخدمها العرب، وكان ينبغي على النّاهة الأخذ بها .

^(١)أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٢/٢٧٦.

⁽²⁾ ينظر الصبان، حاشية الصبان، ج ٢/٢٠٩.

⁽³⁾ البيت لأبي زيد الطائي، شعر أبي زيد الطائي، (جمعه وحققه، نوري حمودي القيسى) مطبعة المعارف بغداد، ١٩٦٧م، ص ٢٤ ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٩٦، هارون، معجم شواهد العربية، ج ١/١٧٢ الصبا: ريج معروفة تهب من موضع مطلع الشّمس، والدبور: مقابلها، ابن منظور، لسان العرب، (صبا).

⁽⁴⁾ ينظر ابن الأباري الإنصاف، ص ٢٣٢، وابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٩٧.

الرجاني، المقتصد، ج ٢/٦٩٩ (٥)

^٦ الرمانى، معانى الحروف، ص ١٢٦.

– العطف على الضمير المرفوع:

عن عائشة قالت: أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ وَيَشْرُبُ عِنْدَهَا عَسَلًا فَتَوَاصَيْتُ وَحَفْصَةً، أَيَّتَنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَلَتَقُلْ إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدِيهِمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ بْلُ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ ، وَقَالَ لَنْ أَعُودَ لَهُ^(١)، وَجَاءَ بِرَوَايَةٍ : "فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةً."^(٢)

وَعَنْ أَبِي هَرِيرَةَ قَالَ: "...إِنَّمَا الْعُمْرَى إِذَا أَعْمِرَ وَعَنِبَةً مِنْ بَعْدِهِ ."^(٣).

تضمن الحديث العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصل بتوكيد أو غيره ، وذلك في "فتواصيت وحفصة" ، وفي "أعمري وعقبه" ، وهو من مسائل الخلاف بين البصريين والkovifin ، فالبصريون يرون أنه لا يجوز هذا العطف إلا في ضرورة الشعر ، واشترطوا لجوازه أن يكون: "هناك توكيد أو فصل؛ فإنه يجوز معه العطف من غير قبح"^(٤) ، في حين ذهب الكوفيون إلى جواز العطف عليه بلا فاصل، لوروده نثرا ونظم ، فمن النثر ما ورد في قوله تعالى: {ذُو مِرَّةٍ فَاسْتُوَى وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى} [النجم : ٦ ، ٧] ، إذ "عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكן في (استوى)..."^(٥) ، وقد رد ابن الأباري حجتهم هذه بقوله: "أَمَّا احتجاجهم بقوله تعالى: "فَاسْتُوَى وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى" ، فللواد فيه واو الحال ، لا او العطف والمراد به جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق"^(٦) ، ومنه أيضا قوله تعالى: {لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا} [الأنعام : ١٤٨] ، فإن الواو عطفت (آباؤنا) على ضمير المتكلمين ، ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به؛ لأنها بعد العاطف ولأنها زائدة ، إذ المعنى تمام بدونها^(٧) ، وقال سيبويه : فلا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر وذلك قبيح.^(٨)

وعلى ذلك بقوله: "أَمَّا ما يقبح أن يشركه المظاهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قوله: فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله، وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل ، فاستتبعوا أن يشرك المظاهر مضمرا يغير الفعل عن حاله ، إذا بعد منه... فإن نعته حسن أن يشركه المظاهر وذلك قوله: ذهبت أنت وزيد"

^(١) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج/٦، ٤٦٣، ٤٩٥/٣، ٣٥٦، ٦، ٤٩٥.

^(٢) ينظر أبو داود، سنن أبي داود، ج/٤، ٢٦٦، ٤٦٣، ٢٨٦/٣، والنسياني، السنن الكبرى، ج/٣، ١٣٠، ٢٨٦/٣، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج/٧، ١٨، ٨٢.

^(٣) النسائي، السنن الكبرى، ج/٣، ٣٥٦، ٣٥٦/٣، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج/٦، ٥٩٣.

^(٤) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٣٨٠.

^(٥) ينظر ابن الأباري، الإنفاق، ص ٣٨٠.

^(٦) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٣٨٠.

^(٧) ينظر ابن مالك شواهد التوضيح، ص ١٧٤.

^(٨) سيبويه الكتاب، ج ٢٧٨/١.

وقال عز وجل: {فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ } [المائدة : ٢٤] ، . و{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } [البقرة : ٣٥] وذلك أنك لما وصفته حسناً الكلام حيث طوله وأكده ... وقال الله عز وجل: {لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا } حسن لمكان (لا)، وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر^(١):

كِنَاعَاجَ الْفَلَّا تَعَسَّقَنَ رَمْلًا." (٢)

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرَ تَهَادَى

وعليه سيبويه يشترط الفصل بضمير أو بغيره، ويتبعه في ذلك المبرد حيث يقول: "ألا ترى أنك لو قلت قم وعبد الله، كان جائزًا على قبح حتى تقول: قم أنت وعبد الله، {فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا} [المائدة : ٢٤] ، فإن طال الكلام حسن حذف التوكيد، كما قال الله تعالى: {لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} [الأنعام : ١٤٨]."^(٣)

ويبدو أن سيبويه يرجع جواز العطف في قوله تعالى: {لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا}، إلى أن (لا) فاصلة، في حين يذهب المبرد إلى أنه جاز لطول الكلام^(٤).

واتبع أبو علي الفارسي سيبويه، في ذلك إذ يقول: المرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الإتيان بالضمير المنفصل، نحو قوله ضربت أنت وزيد، وضربت أنا وزيد ، وفي المستثن: اذهب أنت وزيد، كقوله تعالى {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } [البقرة : ٣٥]، {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ} [الأعراف : ٢٧]، فإن قلت : اذهب وزيد، وذهبت وزيد، كان قبيحا ، وهو شيء لا يكاد في غير الشعر، وإنما يجيء في الكلام إذا حصل فصل، كقوله تعالى: {ما أشركنا ولا آباؤنا}، وذلك أن (لا) فصل بين حرف العطف، وبين المعطوف.^(٥)

وقد أرجع أبو علي سبب قبح العطف على الضمير المرفوع بلا فاصل إلى أن هذا الضمير إما أن يكون مستترًا، وإما أن يكون متصلًا بالفعل فإن العطف عليه في الظاهر إنما هو عطف على الفعل ولا يصح أن يعطف الاسم على الفعل، ولذلك لابد من الفصل^(٦)، فيقول^(٧): وإنما قبح العطف على الضمير المرفوع غير المنفصل، لأنه إما أن يكون مستكنا في الفعل أو متصلًا به اتصال الجزء كالألف في قاما... فلما كان كذلك كان العطف عليه في الظاهر بمنزلة العطف على الفعل، فلما لم يصح عطف الاسم على الفعل، لم يجوزوا أيضًا نحو اذهب وزيد، وذهبت وزيد...^(٨)

^(١) عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه، ص ١٧٧، وزهر: جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة.

^(٢) ينظر سيبويه الكتاب، ج ٢/٣٧٨ - ٣٧٩.

^(٣) المبرد، المقتصد، ج ٣/٢١٠.

^(٤) ينظر الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٤٨.

^(٥) الجرجاني، المقتصد، ج ٢/٩٥٧.

^(٦) ينظر الطويل، مشكلات نحوية، ص ٤٨ - ٤٩.

^(٧) الجرجاني، المقتصد، ج ٢/٩٥٨، وينظر ابن الأباري، الإنصال، ص ٣٨١.

ووافق ابن مالك الكوفيّين في جواز العطف على ضمير الرفع المتصل في النثر والنّظم، واستدلّ على ذلك بما في الحديث النبوي الشريف، وبالقرآن الكريم منه قوله تعالى: {لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آباؤُنَا} [الأنعام : ١٤٨]، فواو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين. و(لا) بعده لا اعتداد بها؛ لأنّها بعد العاطف، ولأنّها زائدة إذ المعنى تام بدونها.^(١) وذكر في التسهيل أنّها تقوم مقام فصل الضمير من العاطف،^(٢) كما أيدّ البصريّين^(٣) في أفيته حيث قال^(٤):

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٌ عَطَّفَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَأَصِلْ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرْدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيًّا وَضَعِفَهُ اعْتَدْ

وقد أيدّ معظم النحويّين رأيّ البصريّين، ورأوا أنّ العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد بضمير منفصل يعدّ ضرورة^(٥) إلاّ أنّ مجيء شواهد من القرآن، والحديث والشعر تثبت صحة هذا العطف على ضمير، وأنّه ليس بالشاذ. وإن كان النحويّون يزعمون أنّ بابه الشعر لا النثر، فالصحيح جوازه نظماً ونشرًا.^(٦)

– العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار: جاء عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قوله: "...وَمَا مَتَّكُمْ وَالْأَمْ إِلَّا كَمَثَلِ الرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الدَّابَّةِ، أَوْ كَالشَّامَةِ فِي جَنْبِ الْبَعِيرِ"^(٧) . وجاء برواية: "وَمَا مَتَّكُمْ وَالْأَمْ"^(٨) .

تضمن الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو مسألة خلافية بين المدرستين البصرية والковيّة، فالكوفيّون يجيزونه وحجتهم في ذلك وروده في التزيل، وكلام العرب، والبصريّون يمنعونه، وحجتهم في ذلك أنّ الجار وال مجرور بمنزلة شيء واحد. وأنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين، فلا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين. وأيضاً أنه كما لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور^(٩) وأنّه لم يوجد شيء منه في كلام فصيح^(١٠).

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٧٣ – ١٧٤.

^(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣٢٣/٣.

^(٣) ينظر ابن مالك شرح التسهيل، ج ٣٧٢/٣ – ٣٧٣.

^(٤) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢ هـ)، أفيته ابن مالك بخط يحيى سلوم العباسى مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٨.

^(٥) ينظر الألوسي الضرائر، ص ١٧٠ ، وابن عصفور ، ضرائر الشعر، ص ١٨٠.

^(٦) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٧٣.

^(٧) الترمذى، سنن الترمذى ، (تحقيق محمود حسن نصار)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ج ٤/١٧٢.

^(٨) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٣٠٢.

^(٩) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف ص ٣٧١ – ٣٧٤.

^(١٠) الجرجانى، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٩٥٩/٢.

وقد ضعف ابن مالك ما احتاج به البصريون بقوله: "الأولى أن شبه الضمير بالتتوين ضعيف، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، ومن الإبدال منه؛ لأن التتوين لا يؤكّد، ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكّد ويبدل منه بإجماع، فالعطف عليه أسوة بهما".

وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ لَوْكَانَ حَلُولٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَحْلُ الْآخِرِ شَرْطاً فِي صَحَّةِ
الْعَطْفِ لَمْ يَجُزْ (رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)، وَلَا (كَمْ نَاقَةً لَكَ وَفَصِيلَاهَا)، وَلَا (الْوَاهِبُ الْأَمَةَ
وَوَلَدُهَا)... وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْطُوفَاتِ الْمُمْتَنَعُ تَقْدِيمُهَا، وَتَأْخِيرُّ مَا عَطْفَتْ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ، فَكَمَا لَمْ
يَمْتَنِعْ فِيهَا الْعَطْفُ، لَا يَمْتَنِعْ فِي (مَرْرَتْ بَكْ وَزِيدْ) وَنَحْوِهِ.^(١)

وَاسْتَدَلَ عَلَى جُوازِ الْعَطْفِ بِقُولِهِ تَعَالَى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٍ فِيهِ قُلْ قَتَالٌ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [البقرة : ٢١٧]، فجر (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة في (به). وإن كان النّهَاة اختلفوا في ذلك، فمنهم من رأى أن (المسجد الحرام) معطوف على (الشهر الحرام)، ومنهم من رأى بأنه معطوف على (سبيل الله)^(٢)، فضُعِّفَ الْأُولُّ؛ لأنَّ سُؤالَهُمْ لَمْ يَكُنْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، إِنَّمَا سَأَلُوا عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ هُلْ يَجُوزُ فِيهِ الْقَتَالُ^(٣). وامتنع الثاني لاستلزم الفصل بين المصدر، ومفعوله بالأجنبي^(٤)، وأضاف ابن مالك قائلاً: "فجر" (المسجد الحرام) بالعطف على الهاء المجرورة بالياء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزم العطف على الموصول، وهو (الصد) قبل تمام صلته؛ لأنَّ (عن سبيل) صلة له، إذ هو متعلق به، و(كفر) معطوف على (الصد)، فإن جعل المسجد معطوفا على سبيل كان من تمام الصلة للصد، و(كفر) معطوف عليه، فيلزم ما ذكرته من العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهو ممنوع بإجماع، فإن عطفت على الهاء خلص من ذلك، فحكم بـ جانه^(٥).

"وَجَلَ الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ هَذَا الْعَطْفِ، وَرُوْدَهُ فِي السَّمَاعِ نَثَرًا وَنَظَمًا، كِتْرَاءُ حَمْزَةِ: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ» [النَّسَاءُ : ١]، بِالْخُضُّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ، وَمُجَاهِدٌ، وَقَتَادٌ، وَالنَّخْعَى، وَغَيْرُهُمْ^(١)، وَقُولُ الْعَرَبِ (مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفِرْسَهُ) بَجْرُ (فَرْسَهُ)

^١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٠٨.

⁽²⁾ ابن الأباري، الانصاف، ص ٣٧٧، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١٥٢/١، ١٥٣.

⁽³⁾ القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ١٢٨.

⁽⁴⁾ ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك،ص ٣٨٧ .

⁽⁵⁾ ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٠٨ - ١٠٩.

^(٦) ينظر الدمياطي،شهاب الدين أحmed بن محمد،(١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت،١٩٩٨م ،ص ٢٣٦ ،وينظر ابن الجزري،أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي،(٢٠٣٢هـ) النشر في القراءات العشر، ط٢،(تقيم على محمد الصباع)،دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠٠٢م ،١٨٦/٢٠٠٢،ابن مجاهد،كتاب السبعة في القراءات،ص ٢٢٦ ،مكرم ،عبد العال سالم ،و عمر،أحمد مختار(١٩٨٨م) ،معجم القراءات القرآنية،(ط٢)،الكويت:مطبوعات جامعة الكويت ،ج ٤/١٠.

ومن النّظم إنشاد سيبويه^(١):

فاذهَبْ فمَا بِكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبٍ.

فَالْيَوْمَ قَرِبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

وقول الشاعر^(٢):

فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا^(٣).

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوْهُمْ

ورفض الزمخشري العطف على الضمير المجرور، وجوز ابن يعيش ذلك في الضرورة^(٤)

واختار أبو حيان جواز العطف عليه مطلقاً لاستعماله عند العرب وإن كان الأكثر أن يعيدوا الجار.^(٥)

ويظهر أنّ ما جاء في الحديث الشّريف يؤكّد القول بجواز العطف على ضمير الجر بغیر إعادة الجار يضاف إلى ماجاء من الشواهد من القرآن والشعر.

– البدل من الضمير

جاء في الحديث عن عبد الله بن سلام قال: "قَعَدْنَا نَفَرْ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ – ، فَنَذَاكْرَنَا، فَقُلْنَا لَوْ نَعْلَمُ أَيِّ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ لَعَمَلْنَاهُ"^(٦).
تضمن الحديث إيدال من ضمير الحاضر المتكلّم بدل كل من كل مما لا يدل على إحاطة وشمول وهو مذهب الأخفش.^(٧) فقد جوز النّهاة أن يبدل الظاهر من المضمر إن كان الضمير المبدل منه (الحاضر) متكلّم، أو مخاطب، بشرط أن يكون الظاهر بدل بعض من كل، أو يكون بدل اشتغال، أو يكون بدل كل مفيداً للاحاطة، والشمول، ويتمتع إيدال الظاهر من الضمير بدل كل إن لم يفده الإحاطة، خلافاً للأخفش الذي أجازه تبعاً للكوفيين^(٨)، وابن مالك^(٩) الذي خص هذا البدل بـ(بدل كل من كل) احترازاً من بدل البعض والاشتمال؛ لأنّهما جائزان بإجماع، وقد استثنى ضمير المخاطب والمتكلّم؛ لأنّ "الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب، والمتكلّم في غاية الوضوح، فلم يتحجّج إلى بيان"^(١٠)؛ ولأنّ البدل يتضمن فائدة تزيد على ما أفاده المبدل منه، وأنّ ضمير المخاطب والمتكلّم هما أعرف المعارف، فلو أبدل الظاهر منها كان البدل

^(١) قائل البيت مجھول سيبويه، الكتاب، ج ٢/٣٨٣، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٠٩.

^(٢) قائل البيت مجھول، ابن الناظم، شرح الفيء ابن مالك، ص ٣٨٧.

^(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٠٨ – ١٠٩.

^(٤) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣/٧٨.

^(٥) ينظر أبو حيان، ارشاف الضرب، ج ٢/٦٥٨.

^(٦) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/٣٧٥.

^(٧) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٦١، وينظر الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣/٨، و الصبان، حاشية الصبان، ج ٣/١٩٠ – ١٩١.

^(٨) الأذرھري، شرح التصریح، ج ٢/١٩٨ – ١٩٩، وينظر ابن مالك، شواهد التوضیح، ص ٢٦١، و الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣/٨، و الصبان، حاشية الصبان، ج ٣/١٩٠ – ١٩١.

^(٩) ينظر ابن مالك، شواهد التوضیح، ص ٢٦١.

^(١٠) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣/٧٠.

أنقص بالتعريف من المبدل منه^(١). و"إبدال الظاهر الدال على الإهاطة من ضمير الحاضر كثير لتنزله منزلة التوكيد بكل... فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإهاطة جاز على قلة، ولم يتمتع^(٢) فإذا لم يكن فيه معنى الإهاطة ، فهو على ثلاثة مذاهب^(٣) : أحدها: المنع وهو مذهب جمهور البصريين. الثاني: الجواز ، وهو قول الأخفش ، والковفيين.

الثالث: أنه يجوز في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيدا وهو قول قطرب".

وقد تضمن الحديث الشريف إبدال اسم الظاهر (نفر) من الضمير المتكلم (نا) في (قعدنا) مما لا يدل على إهاطة وشمول ، وهو مما منعه البصريون ، وجوزه الأخفش والkovfivon قياسا عن الغائب؛ لأنّه لا لبس فيه أيضا ، وإذا لم ينعت ولو كان البدل لإزالته لبس لامتنع في الغائب ، كما امتنع أن ينعت ، وأجازه الأخفش في قوله تعالى : {لَيَجْعَلُنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَبَّ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} (١٢) [الأنعام : ١٢ ، ١٣] ^(٤) .

والحقيقة أن النّحاة اختلفوا في : "إعراب (الذين)" ، فقال الأخفش^(٥): هو بدل من ضمير الخطاب في (ليجعلنكم) ، ورد المبرد ذلك^(٦) لكون البدل من ضمير الخطاب لا يجوز كما لا يجوز مررت بك زيد^(٧) ، ورد ابن عطية^(٨) اعتراف المبرد على الأخفش من جهتين الأول: أن ما في الآية مخالف للمثال ؛ لأن الفائدة في البدل تترتب من الثاني وإذا قلت (مررت بك زيد) فلا فائدة في الثاني.

والثاني: أن (ليجعلنكم) يصلح لمخاطبة الناس كافة ، وعليه فإن إبدال (الذين) من الضمير ، يفيد أنّهم هم المختصون بالخطاب ، وأنهم خصوا على جهة الوعيد ، وعلى هذا يكون البدل بدل البعض من الكل.

وضعف أبو حيان رد ابن عطية لكون أول كلامه يتناقض مع آخره " لأنّه من حيث الصلاحية ، يكون بدل بعض من كل ، ومن حيث اختصاص الخطاب بهم يكون بدل كل من كل ، والمبدل منه متكلم ، أو مخاطب في جوازه خلاف^(٩)".

^(١) الرضي الأسترابادي ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٣٩١ / ٢.

^(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج ٣٣٤ / ٣.

^(٣) الأشموني ، شرح الأشموني ، ج ٨ / ٣ ، وينظر أبو حيان ارتشاف الضرب ، ج ٦٢٢ / ٢ ، السيوطي ، همع الهوامع ، ج ١٥٠ / ٣ ، الصبان ، حاشية الصبان ج ١٩١ / ٣.

^(٤) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ، ج ١٨١ / ٣.

^(٥) الأخفش ، معانٰي القرآن ، ص ٤٠٥.

^(٦) ينظر المبرد ، المقتضب ، ج ٢٨٠ / ١.

^(٧) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ج ٤ / ٨٧.

^(٨) ينظر ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج ٢ / ٣٢٠.

^(٩) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ج ٤ / ٨٧.

وذهب الزجاج إلى أنه لا يكون بدوا، وأن ما ذهب إليه الأخفش ليس صحيحا^(١). وضعقه أيضا العكري؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب عنده لا يبدل منهما لوضوحهما غاية الوضوح، وذهب إلى أن: (الذين خسروا) مبتدأ، (فهم) مبتدأ ثان، و (لا يؤمنون) خبره، والثاني وخبره خبر الأول، ودخلت الفاء لما في (الذين) من معنى الشرط^(٢). وانتصر ابن مالك^(٣) للأخفش واستشهد لصحة ما ذهب إليه بالشواهد من الحديث الشريف وبالشعر منه قول الشاعر^(٤) :

وَشَوَّهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغَىٰ بِمَسْتَئِمٍ مِثْلَ الْبَعِيرِ الْمَدْجَلِ .
فِيهِ (بِمَسْتَئِمٍ) بدل من ضمير المتكلم .

وقد جاء الحديث الشريف موضع الدراسة لينظم إلى الشواهد التي تقول بجوازه وليدعم ما ذهب إليه الكوفيون، والأخفش، وابن مالك من أن الإبدال من المضمر لا يمتنع، وإن كان مما لا يدل على الإحاطة والشمول، وهو قليل ولكن ورود أدلة من الحديث تعصده تجعله قائما.

ـ إسناد الفعل إلى الضمائر مع وجود الفاعل (لغة يتعاقبون):

جاء في قول عائشة: كُنْ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يُصْلِينَ مَعَ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – صلاة الصبح ثم يرجعن إلى أهلهن فلا يعرفهن أحد تعني من الغلس^(٥). عن أبي هريرة قال: قلت لزيد بن الأصم يا أبا عوف الجمعة عنى أو غيرها قال صمتا أذنائي إن لم أكن سمعت أبا هريرة ياثره عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما ذكر جمعة ولا غيرها^(٦).

عن ابن عباس قال: "... يرون أَصْحَابَنَا أَنْ تُصَلَّى صَلَاةُ الْكُسُوفِ فِي جَمَاعَةٍ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ"^(٧).

عن عائشة قالت: اجْتَمَعْنَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – فَأَرْسَلَنَ فَاطِمَةَ إِلَى النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – ، فقلن لها إن نساعك وذكر كلمة معناها يشدنك العدل في ابنة أبي فحافة^(٨).

^(١) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢/٢٣٢، و إعراب القرآن المنسوب للزجاج ج ٢/٥٩٢.

^(٢) العكري، إملاء ما من به الرحمن، ج ١/٢٣٦.

^(٣) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ٢٦٣.

^(٤) فائل البيت مجھول، ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ٢٦٣، أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، ج ٣/١٥١.

^(٥) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١/٣٦٤، النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٤٧١.

^(٦) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١/٤١٢.

^(٧) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/٤٤٩.

^(٨) النسائي، سنن النسائي يشرح السيوطي، ج ٧/٧٧. وينظر السنن الكبرى، ج ٥/٢٨٢.

وفي قوله – صلى الله عليه وسلم – : "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ" ^(١)

يذهب "جمهور العرب أَنَّهُ إِذَا أَسْنَدَ الْفَعْلَ إِلَى الظَّاهِرِ – مُثْنَى، أَوْ مُجْمُوعٍ – وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عَلَمَةٍ تَدَلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ، أَوْ الْجَمْعِ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى مُفْرِدٍ...، وَمَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ – وَهُمْ بَنُو الْحَارِثَ بْنِ كَعْبٍ – أَنَّ الْفَعْلَ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى الظَّاهِرِ – مُثْنَى، أَوْ مُجْمُوعٍ – أَتَى فِيهِ بِعَلَمَةٍ تَدَلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ،" ^(٢) أَيْ أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْلُّغَةِ تَجْرِيدُ الْفَعْلِ مِنْ عَلَمَةٍ تَثْنِيَةٍ، وَجَمْعٌ عِنْدَ تَقْدِيمِهِ عَلَى مَا هُوَ مَسْنُدٌ إِلَيْهِ، اسْتِغْنَاءُ بِمَا فِي الْمَسْنُدِ إِلَيْهِ مِنَ الْعَلَامَاتِ ^(٣)، وَ"الصَّحِيحُ عِنْدَ سَبِيُّوْيَهُ، وَمَنْ اتَّبَعَهُ أَنَّ الْأَلْفَ، وَالْوَao، وَالنَّوْنُ فِي ذَلِكَ الْمَسْمُوعِ (أَحْرَفَ)، وَأَنَّ طَيْئًا وَأَزْدَ شَنْوَعَةً دَلَوْا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ تَذَكِيرًا وَتَأْنِيَثًا" ^(٤)، وَعَلَلْ سَبِيُّوْيَهُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَاعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: "ضَرْبُونِي قَوْمِكُ، وَضَرْبَانِي أَخْواكُ، فَشَبَهُوا هَذَا بِالْتَّاءِ الَّتِي يَظْهَرُونَهَا فِي قَالَتْ فَلَانَة، وَكَانُوهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِلْجَمْعِ عَلَمَةً كَمَا جَعَلُوا لِلْمُؤْنَثِ عَلَمَةً وَهِيَ قَلِيلَةٌ" ^(٥)، فَتَصْسِيرُ الْأَلْفِ، وَالْوَao، وَالنَّوْنُ، كَانُهَا عَلَامَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ^(٦). وَقَدْ سَمِّيَ سَبِيُّوْيَهُ ^(٧)، وَابْنَ السَّرَاجِ ^(٨)، وَابْنَ الشَّجَرِي ^(٩)، وَغَيْرُهُمْ هُنَّ هَذِهِ الْلُّغَةُ (الْلُّغَةُ الْأَكْلُونِيَّ الْبَرَاغِيَّ) ^(١٠)؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: "حَضَرَا أَخْواكُ وَانْطَلَقُوا عَبِيدَكُ، وَالسَّبَبُ فِي هَذَا الْاسْتِعْمَالِ: أَنَّ الْفَاعِلَ قَدْ يَكُونُ غَيْرُ قَابِلٍ لِعَلَمَةٍ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعًا كَـ (مَنْ)، إِذَا قَصَدَتْ تَثْنِيَتَهُ أَوْ جَمْعَهُ، وَالْفَعْلُ مَجْرِدُ لَمْ يَعْلَمُ الْقَصْدَ، فَأَرَادَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْلُّغَةِ تَميِيزَ فَعْلِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِهِ فَوَصَّلُوهُ عِنْدَ قَصْدِ التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ بِعَلَامَتِيهِمَا، وَجَرَدُوهُ عِنْدَ قَصْدِ الْإِفْرَادِ، فَرَفَعُوا الْلِّبَسَ ثُمَّ التَّرَمَوْا ذَلِكَ فِيمَا لَا لِبَسٍ فِيهِ؛ لِيَجْرِيَ الْبَابُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ" ^(١١).

وَسَمِّيَ ابْنُ مَالِكَ هَذِهِ الْلُّغَةَ لِغَةً (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) أَخْذَهَا مِنْ قَوْلِهِ – صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ" ^(١٢).

^(١) النَّسَائِيُّ، السَّنَنُ الْكَبْرِيُّ، ج / ١، ١٧٥ / ٤، ٤١٨.

^(٢) ابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، ج / ١، ٢٣٨ / ٢٣٩ – ٢٣٩.

^(٣) ابْنُ مَالِكٍ، شَوَّاهِدُ التَّوْضِيَّةِ، ص / ٢٤٦، وَيُنَظَّرُ سَبِيُّوْيَيِّ، عَقُودُ الزَّبِرْجَدِ، ج / ٣، ٢١٣ / ٣.

^(٤) الْأَزْهَرِيُّ، شَرْحُ التَّصْرِيبِ، ج / ١، ٤٠٥ / ٤٠٥.

^(٥) سَبِيُّوْيَهُ، الْكِتَابُ، ج / ٢، ٤٠، وَيُنَظَّرُ ابْنِ عَقِيلٍ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، ج / ١، ٢٣٩ / ٢٣٩.

^(٦) يُنَظَّرُ، ابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، ج / ١، ٢٣٩ / ٢٣٩.

^(٧) سَبِيُّوْيَهُ، الْكِتَابُ، ج / ١، ١٩ / ١.

^(٨) ابْنُ السَّرَاجِ، الْأَصْوَلُ، ج / ٢، ٣٦٥ / ٣٦٥.

^(٩) ابْنُ الشَّجَرِيُّ، الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ، ج / ١، ١١٦، وَج / ٢، ١٦١.

^(١٠) يُنَظَّرُ شَعْبَانُ، خَالِدُ، أَصْوَلُ النَّحْوِ، ص / ١٠٢.

^(١١) ابْنُ مَالِكٍ، شَوَّاهِدُ التَّوْضِيَّةِ، ص / ٢٤٧، وَيُنَظَّرُ سَبِيُّوْيَيِّ، عَقُودُ الزَّبِرْجَدِ، ج / ٣، ٢١٣ / ٣.

^(١٢) يُنَظَّرُ ابْنِ مَالِكٍ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ، ج / ٢، ١١٦ / ١١٦.

وحمل عليها الرضي^(١) بعض الأوجه من الإعراب، ونقل أبو حيان تضعيف النّحاة لهذه اللغة فقال: "وهذه اللّغة عند جمهور النّحوين ضعيفة، وكثيرة الورود، ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة"^(٢)، فورود الأدلة يمنع تضعيتها "وهي لغة ثابتة خلافاً لمن أنكرها"^(٣).

ويحتمل في إعرابها وجهان، "الأول: أن يكون الاسم الظاهر بعد الفعل مبتدأ مؤخراً والفعل المقدم، وما اتصل به اسم في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر.

والثاني: أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به تقدماً، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة – الألف، الواو، والنون – "^(٤)"

وقد أعرب الزركشي^(٥) (كن نساء) بـ"أنه" يجوز في (نساء) وجهان: النّصب على أنه خبر كان.. والرفع على أنه بدل من الضمير في كان، أو فاعل على لغة أكلوني البراغيث" وتعذر هذه اللغة وسيلة لتفسير ما خرج عن القواعد التي استخلصها النّحاة، وعليه فاللغات الواردة عن العرب صحيحة فصيحة، وإن قلّ من يتكلم بها. والمتكلم بها لا يكون مخطئاً أبداً^(٦) وقد وردت هذه اللغة في النثر والشعر منه قول الشاعر^(٧):

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَرْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنْهُمْ خَذُلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا.

ومنه^(٨)

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسُ لَدُنْ فَا
ضَتْ عَطَائِيكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومنه^(٩)

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمَفْرَقِي فَأَعْرَضْنَ عَنِي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

والمشهور أن هذه اللغة قليلة إلا أن ورودها في الشعر، وبكثرة في الحديث الشريف، يؤكّد انتشار استعمالها، وشهرتها. كما يعزّز ما قاله المرادي نقلاً عن غيره: "ألفيت كتب الحديث المروية الصّحاح، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها"^(١٠).

^(١) الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج/١، ٢٢٨ ، ٢٥٨، وج/٣، ٢٧٦.

^(٢) أبو حيان، ارتساف الضرب، ج/١، ٣٥٤.

^(٣) المرادي، الجنى الداني، ص ١٩٧.

^(٤) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج/١، ٢٣٩، وينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج/٢، ١١٧.

^(٥) السيوطي، عقود الزبرجد ، ج/٣، ٢١٤.

^(٦) ينظر ، شعبان، خالد، أصول النحو، ص ١٠٣.

^(٧) قائل البيت مجھول، ينظر ابن مالك، شواهد التوضیح، ص ٢٤٧.

^(٨) قائل البيت مجھول، ينظر ابن مالك، شواهد التوضیح، ص ٢٤٧، هارون ، معجم شواهد العربية، ج ١٩٤/٢

^(٩) محمد بن أمية، أو أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى، ابن مالك، شواهد التوضیح، ص ٢٤٨، ابن

الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ١٥٩.

^(١٠) المرادي ، الجنى الداني، ص ١٩٧.

وقد وردت أحاديث كثيرة بهذه اللغة في كتب السنن إضافة إلى ما ذكر سابقاً منها :

ما جاء عن عائشة قالت: "اجتمعن نساء النبي" - صلى الله عليه وسلم - فلم تغادر منهن امرأة^(١).
 عن عائشة قالت: "لما قدم رسول الله" - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهو عروس بصفتها بنت حبيبي جهن نساء الأنصار فأخبرن عنها قالت فتكررت وتتقبّلت فذهبت فنظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى عيني فعرفي^(٢).

عن أنس بن مالك قال: "كُنْ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ" - صلى الله عليه وسلم - يتهادين الجراد على الأطباق^(٣).

عن أبي عبد الجبار بن وايل قال: "فلما سجنا وقعت ركبناه إلى الأرض قبل أن تقع كفاه"^(٤).
 عن ابن أبي ذباب قال: "قال رسول الله" - صلى الله عليه وسلم - لا تضربوا إماء الله فجاء عمر إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال ذئرن النساء على أزواجهن فرخص في ضربهن^(٥).

عن عائشة قالت: "كُنْ نِسَاءُ النَّبِيِّ" - صلى الله عليه وسلم - يصلين مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاة الصبح متلقيات بمروطهن فيرجعن وما يعرفهن أحد من الغلس^(٦).
 عن ابن عباس قال: "كانت ملوك بعد عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام بدؤوا التوراة والإنجيل وكان فيهم مؤمنون يقرءون التوراة قيل لملوكهم ما نجد شتماً أشد من شتم يشتمنا هؤلاء"^(٧).

يبدو لي أن القول بأنها لغة أفضل من تخطيتها ووصفها باللحن لكثرة استعمالها وانتشارها.

- إضافة الموصوف إلى الصفة (إضافة الشيء إلى نفسه):

جاء عن عائشة قولها : "كُنْ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يُصْلِينَ مَعَ النَّبِيِّ" - صلى الله عليه وسلم - صلاة الصبح ثم يرجعن إلى أهلهن فلا يعرفهن أحد تعني من الغلس^(٨).
 عن أبي سعيد الخدري قال: "قال رسول الله" - صلى الله عليه وسلم - لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى^(٩).

^(١) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٢٩٤، وينظر النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٧/٧٧.

^(٢) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٤٨٢/٢.

^(٣) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٥٨١/٣.

^(٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤٨٨/١.

^(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤٩/٣.

^(٦) النسائي ، السنن الكبرى، ج ٤٧١/١.

^(٧) النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٦٢٢/٦ ، وينظر السنن الكبرى ، ج ٣/٤٦٦ .

^(٨) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٣٦٤/١.

^(٩) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ١٨٨/١٨٨ ، الترمذى ، سنن الترمذى ، ج ٢/١٤٨ ، النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٣٦٨/٢ .

عن أبي سعيد الخدري قال: "أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارِيَةً وَأَنَا أَعْزِلُ عَنْهَا وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ وَإِنَّ الْيَهُودَ تُحَدِّثُ أَنَّ الْعَزْلَ مَوْعِدَةُ الصُّغْرَى قَالَ كَذَبَتْ يَهُودُ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَعْتَ أَنْ تَصْرِفَهُ" ^(١).

تضمنت الأحاديث إضافة الموصوف إلى الصفة، وهي مسألة خلافية بين البصريين والковفيين، فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يضاف اسم لمراده، ولا موصوف إلى صفة ولا صفة لموصوفها، واعتمدوا على التأويل لتخرير ذلك، وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك، إذا اختلف الفظان من غير تأويل، محتاجين بما جاء في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: {حَقُّ الْيَقِينِ} [الواقعة: ٩٥]، و {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} [يوسف: ١٠٩]، و {بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ} [القصص: ٤٤] ^(٢)، ونظير ما جاء في الأحاديث الشريفة من إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس : حبة الحمقاء، مسجد الجامع، صلاة الأولى ^(٣)، فقد ورد في متن ألفية ابن مالك ما يظهر منع هذه الإضافة فقال ^(٤):

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحدَ مَعْنَى وَأَوْلَى مَوْهِمًا إِذَا وَرَدَ.

والسبب في ذلك أنه: "لَا يضاف الشيء إلى نفسه؛ لأن المضاف إما مخصوص، أو معرف بالمضاد إليه، والشيء لا يخص، ولا يتعرف بنفسه، فلا يضاف مراده إلى مراده، ولا موصوف إلى صفتة، ولا صفة إلى موصوفها، وما أوهم شيء من ذلك أول" ^(٥)، وعليه ففي قوله "حبة الحمقاء، وصلاة الأولى" و "مسجد الجامع" يكون تأويله أن يقدر موصوف أضيف إليه المضاف المذكور، فيقدر في الأول اسم عين، وفي الثاني اسم زمان، وفي الثالث اسم مكان، أي حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع. ^(٦)، وأما الكوفيون فلا يقدرون فيها شيئاً محفوظاً، ويقولون إنما جازت إضافة الموصوف إلى صفتة لاختلاف الألفاظ ^(٧)، وقال السيوطي عن الحديث الذي ذكر سابقاً "كن نساء المؤمنات" أن "في إضافة نساء إلى المؤمنات شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس، لأن الأصل: (كن النساء المؤمنات)". ^(٨) ويبدو لي أن القول بإضافة الموصوف إلى صفتة عند أمن اللبس أولى من الجوء إلى التأويل لتقسيير ذلك.

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣ / ٥٩.

^(٢) ينظر الأزهري، شرح التصريح، ج ١ / ٦٩٠ - ٦٩١، وابن الأنباري، الإنصاف ٣٥٢.

^(٣) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ٢٤٨.

^(٤) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢ هـ)، ألفية ابن مالك بخط يحيى سلوم العباسى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤ م، ص ٢٨.

^(٥) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك، ص ٢٧٧.

^(٦) الأزهري، شرح التصريح، ج ١ / ٦٩٠ - ٦٩١، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣ / ٩ - ١، ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٢٧٧.

^(٧) السيوطي ، عقود الزبرجد، ج ٣ / ١٣٦.

^(٨) السيوطي ، عقود الزبرجد، ج ٣ / ٢١٣.

— استعمال (على)، و(عن) اسمين:

قد تأتي (عن) و(على) اسمين، فلا يستعملان إلا مجرورين بـ (من)، فيتعين بذلك اسميهما؛ لأنَّ الجر من خواص الأسماء، وتكون (عن) بمعنى جانب، و(على) بمعنى فوق.^(١) وقد جاءتا في الأحاديث التالية اسمين. من ذلك ماجاء في الحديث الشريف عن ابن عباس قوله : "بينما رجل واقف بعرفة مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا وقع من على راحلته فأقصه، أو قال فأقصته فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – اغسلوه بماء وسدر، وكفوه من ثوبين ولا تحنطوه ولا تخمو رأسه، فإنَّ الله يبعثه يوم القيمة مليباً".^(٢)

وعن جابر بن سمرة قال : "كُنَا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – فَسَلَّمَ أَحَدُنَا أَشَارَ بِيَدِهِ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ يَسَارِهِ فَلَمَّا صَلَّى قَالَ مَا بَالُ أَحَدُكُمْ يُؤْمِنُ بِيَدِهِ كَانَهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَوْ : أَلَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولَ هَذَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ يُسْلِمُ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ شِمَالِهِ"^(٣) قال العيني : "قوله "من عن يمينه" كلمة "عن" هاهنا اسم لدخول حرف الجر عليه، وهو بمعنى جانب"^(٤)

وعن مسعود قال : "... أَمَّا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَوْ أَحَدُهُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ ثُمَّ يُسْلِمُ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ شِمَالِهِ".^(٥)

وعن عدي بن حاتم قال : "قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكْلِمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ فَيَنْظُرُ مِنْ عَنْ أَيْمَانِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيْئًا قَدَّمَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ مِنْ عَنْ أَيْسَرِهِ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيْئًا قَدَّمَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ أَمَامَهُ فَتَسْقِبُلُهُ النَّارُ فَمَنْ أَسْتَطَعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقْرَأَ النَّارَ وَلَوْ بِشَقْ تَمْرَةٍ فَلَيَفْعُلْ".^(٦)

وعن شريك بن شهاب قال : "نَعَمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ بْنَ أَذْنِي وَرَأَيْتُهُ بَعِينِي أَتَيَ بِمَالٍ فَقَسَمَهُ فَأَعْطَى مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ شِمَالِهِ وَلَمْ يُعْطِ مَنْ وَرَاءَهُ شَيْئًا"^(٧) ، وقال السندي : "من عن يمينه" بفتح الميم موصولة ويحمل على بعد كسر الميم على أنها حرف جارة و(عن) اسم بمعنى الجانب.^(٨) واستعملت (على) في الحديث الأول اسمًا، وهذا الاستعمال ليس مختصا بالشعر .^(٩)

^(١) ينظر الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٣٢٣، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣٥٠ - ٣٠٧.

^(٢) النسائي، السنن الكبرى، ج ٢/٣٧٩

^(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢/٦٣.

^(٤) العيني، أبو محمد بدر الدين (ت ٨٥٥هـ)، شرح سنن أبي داود، ط ١، تحقيق ابن المنذر خالد ابن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ج ٤/٢٨٤.

^(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢/٦٣.

^(٦) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ١/١١٦.

^(٧) (النسائي، السنن الكبرى، ج ٢/٣١٢، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٧/١٣٦).

^(٨) (ينظر النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٧/١٣٦، هامش: ٤١١٤).

^(٩) (ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٦٥).

تكون (على) حرفاً واسماً وفعلاً، ومعناها في ذلك كله مأخوذ من الاستعلاء^(١)، وذكر سيبويه أنها تأتي اسماء ، ولا يكون إلا ظرفاً ، واستدلّ على ذلك بقول العرب : نهض من عليه.^(٢) وبقول الشاعر^(٣) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خَمْسَهَا
تَصِيلٌ وَعَنْ قَيْضٍ بِبِيَادِهِ مَجْهُلٌ.

وظاهر كلام سيبويه، وغيره أن اسميتها إذا دخلت عليها لا تختصها بالضرورة^(٤)، وتبعه المبرد

في ذلك وردّ كلامه فقال : "فَأَمَّا (على) فهي اسم . ويدلّك على ذلك قولهم : جئت من عليه، أي من فوقه"^(٥)، وجعلها ابن عصفور في ذلك ضرورة ، فقال معلقاً على البيت السابق : "فاستعمل (على) اسماء للضرورة"^(٦)

ولا تكون (على) اسماء إلا إذا دخل عليها حرف الجر ، فتكون اسماء بمعنى (فوق)^(٧) . وينقلب ألفها مع الضمير (باء) كانقلاب ألف لدى معه.^(٨)

وعليه فهي "مشتركة بين الاسم والحرف ، فإذا جاءت حرفاً فهي تدل على معنى الاستعلاء ، وإذا كانت اسماء فتكون ظرف مكان بمعنى الجهة ، ويدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من الجهات^(٩).

وقد استعملت (على) في الحديث الشريف استعمال الاسم بدليل دخول حرف الجر عليها . وقال السيوطي أن هناك من زعمها اسماء دائماً معرجاً؛ لأنها لا يظهر فيها علامه البناء من شبه الحرف ، إذ لا حرف في معناها وقلة تصرّفها لا يوجب لها البناء ، وقيل مبنياً كـ (هذا) بدليل أن (على) الاسم على رأي الجمهور مبنية ، وكذا (عن) ، والكاف ، ومذ ، ومنذ اسماء لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه؛ لأنّه بمعنى واحد فحملت عليها (على) طرداً للباب ، وزعمها الأخفش اسماء إذا كان مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد ، كقوله تعالى : "أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ" [الأحزاب : ٣٧].^(١٠)

^(١) ينظر ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ٢٢٦ / ٢.

^(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ / ٢٣١.

^(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ / ٢٣١ ينظر ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص ٣٥ ، وجاء فيه : "غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خَمْسَهَا تَصِيلٌ وَعَنْ قَيْضٍ بِبِيَادِهِ مَجْهُلٌ".

^(٤) ينظر البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١٠ / ١٦٢.

^(٥) المبرد ، المقتصب ، ج ٣ / ٥٣.

^(٦) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص ٣٠٥.

^(٧) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٤١ ، وينظر ابن هشام ، معنى الليب ، ص ١٩٣ — ١٩٤ ، البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١٠ / ١٦١.

^(٨) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج ١٠ / ١٦١.

^(٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٣٩ / ٨.

^(١٠) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ، ج ٣٥٧ / ٢.

ورد ابن هشام ، وابن حيان على ذلك بأنّها لو كانت اسمًا لصح أن يحلّ (فوق) محلها ولأنّها لو لزّمت اسميتها، لما ذكر لزِمَ الْحُكْمُ بِاسْمِيَةِ (إلى) في نحو:{وَاضْسِمْ إِلَيْكَ} [القصص : ٣٢] ، وعليه فيتخرج هذا، إما على التعلق بمذوف، كما قيل في اللام في "سقيا لك" ، وإما على حذف مضاف، أي "وَاضْسِمْ إِلَى نَفْسِكَ".^(١)

وكذلك الأمر بالنسبة لـ (عن) فهي " لفظ مشترك يكون اسمًا وحرفاً، فتكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر، ولا تجر بغير (من). وهي حينئذ اسم بمعنى جانب"^(٢) ، وقال سيبويه: "و (عن) أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين، والنّاحية، ألا ترى أنك تقول: من عن يمينك كما تقول من ناحية كذا وكذا"^(٣) . واستدلّ على ذلك بالشعر^(٤) منه قول القطامي^(٥) :

فَقُلْتُ لِرَكِبِيِّ، لَمَّا أَنْ عَلَّ بِهِمْ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيْبَا نَظَرَةً قَبْلَهُ.

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّ(عن) إذا دخل عليها (من) باقية على حرفيتها^(٦) ، وزعموا أنّ (من) تدخل على حروف الجر كلها، سوى(من، اللام ، الباء، في)^(٧) .

وقال المرادي: إنّ(من) الداخلة على (عن) زائدة عند ابن مالك^(٨) ، ولابتداء الغاية عند غيره أي إذا قيل "قعدت عن يمينه" ، "فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملائفة ولخلافها فإن جئت بـ (من) تعين كون القعود ملائقاً لأول النّاحية"^(٩) . وعلق ابن عصفور^(١٠) على ما ذهب إليه الكوفيّون بقوله: "وهذا الذي ذكرناه في (عن)، و(على)، والكاف هو مذهب البصريين وأما الكوفيّون فيزعمون أنّ حرف الجر إذا دخل على (عن)، و(على)، والكاف، لم تكن أسماء بل سادة مسد الاسم، ونائبه عنه. واحتجوا على ذلك بأن قالوا: لو كانت أسماء كما يقوله البصريون، لقيل: عنك مرغوب فيه، تغنى به: ناحيتك مرغوب فيها" ، وردّ على ذلك بأنّ الذي استدلّوا به لا يلزم ذلك في الأسماء التي لم تكن حروفاً فقط^(١١) ، وقد استعملت (عن) في الحديث اسمًا بدليل دخول حرف جر عليها.

^(١) ينظر ، ابن هشام، مغني الليبب، ص ١٩٤ ، والسيوطى، همع الهوامع، ج ٢/٣٥٨ .
^(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل، ج ٨/٤١ ، المرادي ، الجنى الدانى ، ص ٢٦٠ ، وينظر ابن هشام ، مغني الليبب ، ص ١٩٩ .

^(٣) سيبويه ، الكتاب ، ج ١/٤٢٠ .
^(٤) ينظر ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .
^(٥) القطامي ، ديوان القطامي ، ط ١ ، تحقيق ابراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٢٨ ، المرادي ، الجنى الدانى ، ص ٢٦٠ .

^(٦) المرادي ، الجنى الدانى ، ص ٢٦٠ .

^(٧) السيوطى ، همع الهوامع ، ج ٣٨١/٢ ، المرادي الجنى الدانى ، ص ٢٦٠ .

^(٨) ينظر المرادي ، الجنى الدانى ، ص ٢٦٠ ، وابن هشام ، مغني الليبب ، ص ١٩٩ .

^(٩) ابن هشام ، مغني الليبب ، ص ١٩٩ ، وينظر المرادي ، الجنى الدانى ، ص ٢٦٠ .

^(١٠) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص ٣٠٧ .

^(١١) ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص ٣٠٧ .

ورد السامرائي^(١) على من قال بأنّ (عن) اسم بمعنى جانب في قوله: جئته من عن يمينه قوله: "والحقيقة أنّ معنى (جئته من عن يمينه)، أنّ مبتدأ المجيء كان منحرفاً عن اليمين بخلاف قوله: (جئته عن يمينه)، فإنّ معناه أنّ المجيء كان منحرفاً عن اليمين، وليس معناه أنّ مبتدأ المجيء كان منحرفاً عن جهة اليمين، فقد يكون مبتدأ المجيء من جهة اليمين ثم انحرفت". وهو يفرق بين معنى قوله: (جئته من يمينه)، أي أنّك جئت من هذه الجهة، وأنّ ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين. و(جئته من عن يمينه) معناه أنّ ابتداء مجيئك، كان منحرفاً عن جهة اليمين. وعليه فليست (عن) الاسمية بمعنى (جانب)، بل هي الجانب المنحرف^(٢).

وذكر الرضي أنّ (على ، وعن) يبنيان لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى^(٣)، ويبدو لي أن دخول حرف الجر (من) على (على ، عن) يصيرهما اسمين بعدما كانوا حرفين.

— تعريف العدد —

اختلف النحويون في تعريف العدد، فقال" البصريون ما كان من ذلك مضافاً أدخلنا الألف واللام في آخره فقط ، فصار آخره معرفة بالألف واللام، ويتعرف ما قبل الألف واللام بالإضافة إلى الألف واللام ، فإن زاد على واحد وأكثر أضفت بعضاً إلى بعض ، وجعلت آخره بالألف واللام تقول في تعريف ثلاثة أثواب ، ثلاثة الأثواب ، وفي مائة درهم مائة الدرهم ، وفي مائة ألف درهم مائة ألف الدرهم .

وأجاز الكوفيون إدخال الألف واللام على الأول والثاني وشبّهوا ذلك "بالحسن الوجه" ، فقالوا الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدرام ، كما تقول هذا "الحسن الوجه" ، وقادوا هذا بما طال أيضاً

قالوا الثالث المائة ألف الدرهم".^(٤)

وبالبصريون لا يجوزون هذا ، لأنّ العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق فكما لا يصحّ أن يقال: اشتريت الرطل الفضة ، بالإضافة - لا يصح كذلك أن يقال: **الثلاثة الكتب فعلة المنع عندهم: "التنظير".^(٥)**

^(١) (السامرائي، معاني النحو، ج ٣/٥٦—٥٧).

^(٢) المرجع ،نفسه، ج ٣/٥٧.

^(٣) ينظر الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج ٤/٣٢٣.

^(٤) ابن سيدة، علي بن اسماعيل (٤٥٨هـ)، العدد في اللغة، ط١، تحقيق عبد الله بن الحسن، وعدنان بن محمد الظاهري، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م ، ص ٣٤، ٣٥، وينظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٢٧١، الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٣/٣١٠، الأشموني، شرح الأشموني، ج ١/١٧٤.

^(٥) حسن، عباس، النحو الوافي ٣/١٤، السيوطي، همع الهوامع، ٣/٢٢٢—٢٢٣.

وأجمع النحويون على منع دخول (ال) على أول المضاف مع تجرد ثانية نحو الثلاثة

أثواب^(١)

واستنبط الرضي وروده في الكلام فقال: "فقلت: الثلاثة الأثواب، وهذا هو الوجه لمن قال: الثلاثة أثواب، وإن كان أقرب من الأول لإضافة المعرفة إلى النكرة، ولا نظير له، لا في المعنية، ولا في الفظية"^(٢).

وقد ورد في الحديث العدد مقتربنا بـ(ال) مضافاً إلى المعدود نكرة، وهو مما أجمع النحاة على منع استعماله، ومنه:

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "منْ توضَّأَ فَاحسَنَ الوضُوءَ ثُمَّ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ أَشَهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشَهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فُتَحَتْ لَهُ التَّمَانِيَّةُ أَبْوَابٌ مِّنَ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ"^(٣).

وقد جاء الحديث برواية "فُتَحَتْ لَهُ التَّمَانِيَّةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ"^(٤)

قال بَهْزُ بْنُ حَكَمٍ: "... يُصَلِّيُ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَأْوِي إِلَى فِرَاسَهِ لَمْ يَذْكُرْ الْأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ"^(٥)

قال رسول الله صلى عليه وسلم : "وَلَا تَقْمِنْ حَتَّى تُسَبِّحَ عَشْرًا، وَتَحْمَدَ عَشْرًا، وَتُكَبِّرَ عَشْرًا وَتُهَلِّلَ عَشْرًا، ثُمَّ تَصْنَعَ ذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ"^(٦)

عن أبي هريرة قال: "كان بيته وبين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عهد فاجله، أو أمده إلى أربعة أشهر فإذا مضت أربعة أشهر ..."^(٧)

عن كريبي مولى ابن عباس قال:

"...استيقظ النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ثم قرأ العشر آيات من آخر سورة آل عمران"^(٨)

تضمنت الأحاديث دخول الألف واللام على أول المضاف (العدد)، وتجرد ثانية منها (المعدود) مما يعد خروجاً على القواعد التي وضعها النحاة ، وقد فسر النحاة هذا الخروج على ثلاثة أوجه^(٩) حملت عليها ما جاء في الأحاديث السابقة:

^(١) (السيوطى، همع الهوامع ٣/٢٢٢).

^(٢) (الرضي الأستراباذى، شرح الرضي على الكافية، ٢/٢١٦).

^(٣) (النسائى، السنن الكبرى، ج ٦/٢٥).

^(٤) (الترمذى، سنن الترمذى ١/٧٨، ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١/٢٣٥).

^(٥) (أبو داود ، سنن أبي داود، ج ٢/٢١٥).

^(٦) (أبو داود ، سنن أبي داود، ج ٢/١٩٥).

^(٧) (السيوطى، سنن النسائى بشرح السيوطى، ج ٥/٢٥٩).

^(٨) (ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/١٥٩).

^(٩) (ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١١٢، في توجيهه لـ (الألف دينار).

الأول: (حذف البدل وإبقاء ما كان مضافاً إليه مجروراً): أي يحمل ما جاء في الحديث الأول على أنه أراد (فتحت له الثمانية ثمانية أبواب)، على إرادة إبدال (ثمانية) المضاف من المعرف بالألف واللام (الثمانية). ثم حذف المضاف (ثمانية)، وهو البدل لدلالة المبدل منه عليه وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجرّ، ويحمل عليه أيضاً (الأربع ركعات)، و(الأربعة أشهر)، و(العشر آيات)، على أنّ المراد (الأربع أربع ركعات)، و(الأربعة أربعة أشهر) و(العشر عشر آيات)، أي على البدل، ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافاً إليه مجروراً، ودليل هذا الحذف من الشعر قول الراجز^(١):

يأكلُ ناراً وسيصلّى سقراً.
الأكلُ المالَ اليتيمَ بطرَا
أي أراد الأكل المال مال اليتيم^(٢).
وقول الشاعر^(٣):

المالُ ذِي كَرَمٍ تَنْمَى مَحَامِدُهُ مَا دَامَ يَبْذُلُهُ فِي السُّرُّ وَالعلَنِ.
أراد المال مال ذي كرم.

الثاني: وهو أن تكون (أل) في الأصل داخلة على العدد والمعدود ، وهو الوجه الذي قال به الكوفيون فيحمل على هذا الوجه (الأربع الركعات) ثم حذفت اللام من الخط لصيورتها بالادغام في حرف الراء .

الثالث: أن يكون (العدد) مضافاً إلى المعدود، أي (الثمانية) مضافاً إلى (أبواب)، و(الأربعة) مضافاً إلى (أشهر)، و(العشر) مضافاً إلى (آيات)، والألف واللام زائدة، فلذلك لم يمنعنا من الإضافة. ودليله من الشعر قول القطامي^(٤): (كالأقوانِ من الرشاشِ المستقي)، أي أراد "من رشاش المستقي، فزاد الألف واللام، ولم تمنعه من الإضافة"^(٥) وزيادة الألف واللام قال بها النّحاة^(٦).

استعمال (أحد) في الإيجاب : يجمع النّحاة على استعمال (أحد) في النّفي، فهو منفي في اللفظ والمعنى^(٧)، وقال الزمخشري : "أحد في الأصل بمعنى وحد ، وهو الواحد ، ثم وضع في النّفي العام مستوياً فيه المذكر والمؤنث والواحد وما وراءه"^(٨). وعلق أبو حيان على ذلك قائلاً: "أما قوله : أحد في الأصل بمعنى : وحد ، وهو الواحد فصحيح . وأما قوله : ثم وضع ، إلى

^(١) قائل البيت مجھول ، ينظر ، ابن مالك ، شواهد التوضیح ، ص ١١٣ .

^(٢) ابن مالك ، شواهد التوضیح ، ص ١١٤ ، وينظر السیوطی ، همع الهوامع ٤٣٤/٢ .

^(٣) قائل البيت مجھول ، ينظر ، ابن مالك ، شواهد التوضیح ، ١١٣ .

^(٤) القطامي دیوانه ، ص ١١١ ، وصدر البيت: عذب المذاق مفلجاً أطراوه .

^(٥) ابن مالك ، شواهد التوضیح ، ١١٤ .

^(٦) ابن عقیل ، شرح ابن عقیل ، ١٨٠/٣ ، ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ٢٣٦ .

^(٧) ينظر المبرد ، المقتضب ، ج ١/٢٨١ ، والبغدادی ، خزانة الأدب ، ج ٣/٣٢٧ .

^(٨) الزمخشري ، الكشاف ، ج ٣/٥٤ .

قوله وما وراءه فليس ب صحيح ، لأنّ الذي يستعمل في النفي العام مدلوله غير مدلول (واحداً) ، لأنّ (واحد) يطلق على كل شيء اتصف بالوحدة ، وأحد المستعمل في النفي العام مخصوص بمن يعقل . وذكر التّحويون أن مادته همزة وحاء وdal ، ومادة أحد بمعنى وحد أصله و او وحاء وdal ، فقد اختلفا مادة ومدلولاً^(١). وقد ورد استعمال أحد في قوله – صلى الله عليه وسلم – : "ولا أقول إن أحداً أفضل من يونس بن متى"^(٢).

قال ابن مالك^(٣): "استعمال (أحد) في الإيجاب؛ لأنّ فيه معنى النفي، وذلك أنه بمعنى: لا أحد أفضل من يونس. و الشيء قد يعطى حكم ما هو في معناه وإن اختلفا في اللفظ". واستدل^(٤) على ذلك بقوله تعالى: {أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعِي بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ} [الأحقاف : ٣٣]. فأجرى في دخول الباء على الخبر مجرى: أو ليس الذي خلق السماوات والأرض قادر على؛ لأنّه بمعناه.

كما استدلّ على إيقاع (أحد) في الإيجاب المؤول بالنفي بقول الفرزدق^(٥):

ولو سُلْتَ عَنِّي نَوَارٌ وَأَهْلُهَا
إِذَا أَحَدْ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَّانِ

فأوقع (أحداً) قبل النفي؛ لأنّه بعده بالتأويل، كأنّه قال: إذا لم ينطق منهم أحد^(٦).

وذكر السيوطي أنّ: "فيه استعمال (أحد) في الإثبات وقد خصوه بضرورة الشعر.

قال: والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقب النفي"^(٧)

ومثله ما جاء عن عبد الله بن عمر: "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – مَا يَلِبِّسُ الْمُحْرِمُ مِنِ النِّيَابِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – لَا تَلْبِسُوا الْقُمُصَ وَلَا الْعَمَامَ وَلَا السَّرَّاوِيلَاتِ وَلَا الْبَرَانِسَ وَلَا الْخَفَافَ إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلَيَلِبِّسْ خُفْيْنِ وَلَيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنِ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَلْبِسُوا شَيْئًا مَسْأَةَ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرْسُ"^(٨). قال السيوطي: (إلا أحد) قال ابن المنير فيه استعمال أحد في الإثبات وقد خصوه بضرورة الشعر وسوعه كونه يعقب نفي".

^(٩) وقال العيني: "وقوله لا يجد نعلين في محل الرفع؛ لأنّه صفة لأحد، قيل فيه دليل على أن لفظ أحد يجوز استعماله في الإثبات، خلافاً لمن قال لا يجوز ذلك إلا لضرورة الشعر".^(١٠)

^(١) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، ج/٧ ٢٢١.

^(٢) النسائي ، السنن الكبرى، ج/٦ ٤٤٨.

^(٣) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٢٧٢ ، وينظر السيوطي ، عقود الزبرجد، ج/٣ ٧٦.

^(٤) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٢٧٢ ، وينظر السيوطي ، عقود الزبرجد، ج/٣ ٧٦.

^(٥) الفرزدق ، ديوانه، ج/٢ ٣٣٠ ، برواية ولو سلّت عني النوار وقومها إذا لم توار الناجذ الشفتان، ولا شاهد في البيت حينئذ.

^(٦) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٢٧٢ ، السيوطي ، عقود الزبرجد، ج/٣ ٧٦.

^(٧) السيوطي ، عقود الزبرجد، ج/٢ ٥١.

^(٨) النسائي ، السنن الكبرى، ج/٢ ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، وسنن النسائي ، يشرح السيوطي ، ج/٥ ١٤١.

^(٩) ينظر النسائي ، سنن النسائي يشرح السيوطي ، ج/٥ ١٤١ ، هامش ٢٦٦٨ ، ابن حجر ،فتح الباري ، ج/٣ ٤٠٢.

^(١٠) ينظر ، العيني ، عمدة القارئ ، ج/٤ ٢٧١.

— مه —

جاء عن عائشة قولها: "أَنَّ النَّبِيًّا - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دَخَلَ عَلَيْهَا وَعَنْدَهَا امْرَأَةٌ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ قَالَتْ: فُلَانَةٌ لَا تَنَامُ فَذَكَرَتْ مِنْ صَلَاتِهَا فَقَالَ: مَهُ عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِبِّقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمْلُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى تَمْلُوا وَلَكُنَّ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَأَوْمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ." ^(١)
عن يُونُسَ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: إِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ أَيْعَتْ بِنْتَكَ التَّطْلِيقَةِ فَقَالَ: مَهُ وَإِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ." ^(٢).

عن ابن عباس قال: "جَاءَ رَجُلٌ مِنْ الْأَسْبَدِيَّينَ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَهُمْ مَجُوسُ أَهْلِ هَجَرِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَمَكَثَ عِنْدَهُ ثُمَّ خَرَجَ فَسَأَلَتُهُ مَا فَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِيهِمْ قَالَ شَرُّ قُلْتُ: مَهُ قَالَ: إِلِّسْلَامُ أَوْ الْفَتْلُ." ^(٣)

جاء أَنْ: "(مه)" على الهاء سكون، أو كسرتين، وتكون استفهامية، والهاء بدل من ألفها وهذا وجه في هذه الكلمة، ووجه آخر أنها اسم فعل أمر بمعنى: اكف، ومع التنوين تكون بمعنى: انكف انكفافاً ما، في وقت ما^(٤).

وجاء عن ابن الصحّاك قال: "فِينَا نَزَّلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي بَنِي سَلَمَةَ وَلَا تَتَابَزُوا بِالْأَقْلَابِ بِئْسَ الاسمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ" قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَلَيْسَ مِنَّا رَجُلٌ إِلَّا وَلَهُ اسْمَانٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَجَعَلَ النَّبِيًّا - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ يَا فُلَانُ فَيَقُولُونَ مَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ يَغْضِبُ مِنْ هَذَا الاسمِ فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ." ^(٥)

وعن أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيًّا - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّرَ صُفْرَةَ فَقَالَ: "مَا هَذَا أَوْ مَهُ" ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَرَوْجُتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاهِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاهِ" ^(٦) وقال السندي: "(مه) هي (ما) الاستفهامية حذف ألفها وألحق بها هاء السكت. وحذف المستفهم عنه لظهوره. وقيل: هذا يحتمل أن يكون إنكاراً ويحتمل أن يكون سؤالاً". ^(٧)

وعن أبي هريرة قال: "أَرْسَلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ أَرْسَلْتِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، فَرَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ عَيْنَهُ، وَقَالَ ارْجِعْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ يَضْعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثُورٍ فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةً، قَالَ أَيْ رَبٌّ ثُمَّ مَهُ". ^(٨)

(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/٥٢٩، والنسائي، السنن الكبرى، ج ١/٤١٢.

(٢) النسائي، السنن الكبرى، ج ٣/٣٤٤، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٦/٤٥٣.

(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣/٤٩٢.

(٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣/٤٢٩، هامش ٣٠٣٩.

(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥/٣٣٨.

(٦) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/٤٤٩.

(٧) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢/١٩٠٧.

(٨) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤/٤٢٤.

قال ابن مالك: "أصل (مه) في هذا الموضع (ما) الاستفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت، والشائع أنه لا يفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة".^(١) واستدل^(٢) على استعمالها هكذا غير مجرورة بقول أبي ذؤيب: "قدمت المدينة وأهلها ضجيج بالبكاء، كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مه. فقيل لي: هلك رسول الله – صلى الله عليه وسلم – 'ومثله' وقول الحاج لليلى الأخيلية: ثم مه، قالت: ثم لم يلبث أن مات".^(٣)

وجاء عن الكسائي: "أن بعض كنانة يقولون: معندي؟ وصنعت؟ فيحذفون الألف دون جر، ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف".^(٤)

وذكر ابن مالك^(٥) أنه: "في الاقتصار على الميم في (معندي)، و(صنعت) دليل على أن الهاء في قول أبي ذؤيب والحجاج هاء سكت، لا بدل من الألف كما زعم الزمخشري؛ لأنها عمّلت معاملة المتصلة بال مجرورة من السقوط وصلا، والثبوت وقفا، ولو كانت بدلا من الألف لجاز أن يقال في الوصل: مه عندك، ومه صنعت"؛ وقال ابن يعيش^(٦) أن: "الألف يكره الوقف عليها لخفائها، فيبدل منها الهاء لتقاد بها في المخرج، وأنشد":

قد أقبلتْ منْ أُمِكَّةَ
مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَّةَ.
إِنْ لَمْ أُرُوهَا فَمَهَ

وقال الأشموني: "وأمّا قوله (فمه)، فيجوز أن يكون من ذلك: أي فما أصنع، أو بما انتظاري لها، ويجوز أن يكون (فمه) بمعنى أكفر، أي أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أروها فلا تلمني واكتف عنى، ومن ذلك قولهم أنا (أنه)، ويجوز أن تكون الحق لبيان الحركة".^(٧) وقال ابن القيم الجوزية^(٨) إن "السر في حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند حرف الجر أنّهم أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى، فحذفوا الألف؛ لأنّ معنى قولهم: فيه تر غب؟ في أي شيء، وإلى م تذهب إلى أي شيء، وحتم لا ترجع حتى أي غاية تستمر ونحوه. فحذفوا الألف

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٧١.

^(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ١٨٦، و ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٧١.

^(٣) القالي، أبو اسماعيل بن القاسم البغدادي، (٣٥٦هـ) ، كتاب الأمالي، مركز الموسوعات العالمية، بيروت ج ١/٨٨، و ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٧١.

^(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٧١.

^(٥) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٧١.

^(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤/٤٣، و السيوطي عقود الزبرجد، ج ٢/٧٣.

^(٧) البيتان بلا نسبة ينظر ابن جني، سر الصناعة الإعراب، ج ١/١٦٣، قد وردت من أمكنته من هنا ومن هذه إن لم أروها فمه

^(٨) الأشموني، شرح الأشموني، ج ٤/١٣٩.

^(٩) ينظر ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بي أبي بكر دمشقي، (ت ٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، ط ١، (ضبط نصه وخرج آياته أحمد عبد السلام)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٤م، ج ١٢٨/١، العكري، إعراب الحديث، ص ٨٢.

مع الجار ولم يحذفوا في حال النصب، والرفع كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد. فإذا اتصل بها حرف الجر أو اسم مضاد اعتمدت عليه؛ لأنّ الخاض والمخصوص بمنزلة كلمة واحدة، وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض، ولكن إذا حذفوا الخبر فيقولون: (مه يازيد)، أي ما الخبر؟ وما الأمر؟ فلما كثر الحذف في المعنى كثر الحذف في اللّفظ، ولكن لابد من هاء السكت لتفق عليها".

وقيل إنّه أريد بـ (مه) (ما) ولكنه حذف الألف، وجعل الهاء بدلاً منها، كما قالوا: (هُنَّهُ) في (هنا) ولا يقال : إنّه حذف الألف؛ لكونه استفهاماً كما حذفت في قوله: {مِمْ خُلُقَ} [الطارق : ٥]؛ لأنّ ذلك إنما يجيء في المجرور فأمّا الموصوب والمرفوع فلا".^(١)

— النّصب بالألف في المثنى:

جاء عن عبد الله بن جبير قوله: "فَيَنِمَّا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ فَيَنْزِلُ عَنْ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءَ شَرَقِيَّ دِمْشَقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ وَاضْعَافَا كَفِيْنِهِ عَلَى أَجْنَحَةِ مَلْكَيْنِ إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ يَنْهَا دُنْدُرُ مِنْهُ جَمَانُ كَالْلُؤْلُؤِ، وَلَا يَحْلُّ لِكَافِرَ يَجُدُّ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ وَنَفْسُهُ يَنْهَا حِيْثُ يَنْتَهِي طَرَفُهُ فَيَنْطَلِقُ حَتَّى يُدْرِكَهُ عَنْدَ بَابِ لُدْ فِي قَتْلَهُ، ثُمَّ يَأْتِي نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى قَوْمًا قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ فَيَمْسَحُ وُجُوهَهُمْ وَيُحَدِّثُهُمْ بِرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، فَيَنِمَّا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ يَا عِيسَى إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لَأَحَدْ بِقَتَالِهِمْ"^(٢)

ومن قيس بن طلق قال: "... فَقَالَ أَوْتَرِ بِأَصْحَابِكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ لَا وِتْرَانٍ فِي لَيْلَةٍ".^(٣)

ورد في الحديث رفع (يدان) ، و(وتران)، مع وقوعهما اسمين لـ (لا) النافية للجنس ومقتضى القياس (لا يدين)، و (لا وتران)؛ لأنّ (لا) يعني الاسم معها على ما ينصب به فيبني المفرد على الفتح نحو: لا رجل في الدار، والمثنى، والجمع على الياء نحو: لا رجلين عندك، ولا مسلمين عندك^(٤).

وقد خرج النّحاة ذلك على:

أولاً : أنها لغة من يلزمون الألف في الرفع ، والنّصب، والجر، فقال السيوطي في ذلك إنّ: لزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة، وبني الحارت بن كعب ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون من ربعة ، وبكر بن وائل ، وزبيدة ، وخثعم ، وهمدان وفزاره ، وعذرة، ومنها قوله تعالى: {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [طه : ٦٣] و (لا وتران في ليلة).

^(١) العكري، إعراب الحديث، ص ٨٢.

^(٢) ابن ماجة سنن ابن ماجة، ج ٤ / ٤٣.

^(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢٦٢/٢، الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢، ٣٣٤/٢، النسائي، السنن الكبرى، ج ٤/١، ٤٣٦.

وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢٥٥/٣.

^(٤) ينظر السيوطي، عقود الزبرجد، ج ١/٤٠٢ - ٤٠٣.

واستدل عليها بقول الشاعر^(١):

تَرَوَدَ مِنَ بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً
دَعْنَهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ.

وقول الشاعر^(٢):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتِهَا.^(٣)

وقال ابن مالك: "لغة بنى الحارث بنى كعب إلزم المثلثى، وما جرى مجراه الألف في كل حال، وبهذه اللغة قرأ نافع ، وابن عامر ، والковفيون ، إلا حفصا قوله تعالى: {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [طه : ٦٣] ، ووافق في ذلك الحارثيين بنو العبر"^(٤) ، واستشهد لهذه اللغة بالنشر وبالشعر^(٥) . ونقل الرّازى اختلاف النّحاة في تخریج الآية فقال: "واختلف النّحويون فيه وذکروا وجوها.

الأول: وهو الأقوى أن هذه لغة لبعض العرب، وقال بعضهم هي لغة بلحارت بن كعب، والزجاج^(٦) نسبها إلى كنانة، وقطرب^(٧) نسبها إلى بلحارت بن كعب ،ومراد، وختعم وبعض بنى عذرة، ونسبها ابن جنى إلى بعض بنى ربيعة أيضاً، وأنشد الفراء^(٨) على هذه اللغة^(٩) ، وذهب إلى أنها لغة أيضاً الأخش^(١٠) ومكي القيسى^(١١) ،والزمخري^(١٢) ، وابن عطيه^(١٣) ، وأنكرها المبرد.^(١٤)

ثانياً: على أنها ليست (لا) نافية للجنس

قال السندي: "(لا وتران)، أي لا يجتمع وتران ،أو لا يجوز وتران في ليلة، بمعنى لا ينبغي لكم أن تجمعوهما، وليس لا نافية للجنس، وإنما لكان (لا وتران) بالياء؛ لأن الاسم بعد لا

^(١) البيت لهوبر الحارثى، السيوطي، همع الهوامع، ج ١٣٥/١.

^(٢) رؤبة، بن العجاج، ديوانه، ص ١٦٨.

^(٣) (السيوطى)، همع الهوامع، ج ١٣٤/١ - ١٣٥، وينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣/١٢٨، الأشمونى ، شرح الأشمونى، ج ١/٥٨.

^(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١/٦١.

^(٥) (ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٥٧).

^(٦) (الزجاج)، معانى القرآن وإعرابه، ج ٣/٣٦٢.

^(٧) (القرطى)، الجامع لأحكام القرآن، ج ١١/٢١٥ - ٢١٦.

^(٨) (الفراء)، معانى القرآن، ج ٢/١٨٤.

^(٩) (الرازى)، مفاتيح الغيب، ج ٣/٦٥ - ٦٦.

^(١٠) (الأخش)، معانى القرآن، ج ٣/٢٤٥ - ٢٤٦.

^(١١) (القيسى)، مشكل إعراب القرآن، ج ٢/٤٦.

^(١٢) (الزمخري)، الكشاف، ج ٣/٧٤.

^(١٣) (ابن عطيه ، المحرر الوجيز، ج ٤/٦٢).

^(١٤) (الأشمونى)، شرح الأشمونى، ج ١/٥٨.

النافية للجنس يبني على ما ينصلب به ، ونصب التثنية بالياء ألا يكون هنا حكاية، فيكون الرفع للحكاية.^(١)

وبيدو لي تخرير الحديثين على أنهما لغة من لغات العرب الذين يتترمون الألف في كل الأحوال أقوى ترجيحا ، وخاصة أنها وردت في القرآن، وفي الشعر.

المبحث الثاني: المشكل في الأفعال:

– مجيء فعل الشرط مضارعا، والجواب ماضيا:

جاء في قوله – صلى الله عليه وسلم – " مَنْ يَسْأَلُ وَلَهُ مَا يُعْنِيهِ جَاءَتْ خُمُوشًا ، أَوْ كُدُوحًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَاذَا يُعْنِيهِ أَوْ مَاذَا أَغْنَاهُ؟ قَالَ خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ حَسَابُهَا مِنْ الدَّهَبِ " .^(٢)

عن أبي علقة بن عبد الله قال: " قَالَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم – إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لَحْمًا فَلَيُكِثِرْ مَرْقَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَحْمًا أَصَابَ مَرْقَةً وَهُوَ أَحَدُ الْلَّهَمَيْنِ " .^(٣)

عن ابن عباس قال: " فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ " .^(٤)

عن أبي هريرة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: " فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قُوْمُ الْعَبْدُ قِيمَةَ عَدْلٍ " .^(٥)

تضمنت الأحاديث وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى، وهو مما وصفه النّحاة بالقلة حتى خصوه بالضرورة؛ لأنّ إعمال الأداة في الشرط ثم مجيء الجواب بعدها ماضيا كان كقطعها عن العمل^(٦) ، وقد أجازه الفراء في الاختيار^(٧) ، وتبعه في ذلك ابن مالك^(٨) الذي علق قائلا: " والنّحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفسح الفصحاء، وكثرة صدوره عن حقول الشعراء" ، كقول نهشل بن ضمرة^(٩):

يَا فَارِسَ الْحَيِّ يَوْمَ الرَّوْعِ قُدْ عَلَمُوا
وَمَدْرَهُ الْخَصْمِ لَا نَكْسًا وَلَا وَرَاعًا
وَمُدْرِكَ التَّبَّلِ فِي الْأَعْدَاءِ يَطْلُبُهُ وَمَا يَشَاءُ عِنْدَهُ مِنْ تَبَلِّهِمْ مَنَعًا

^(١) ينظر النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢٥٥/٣، هامش، ١٦٧٨.

^(٢) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ١٠٢/٥ في إحدى النسخ النظامية

^(٣) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٤١/٤.

^(٤) الترمذى، سنن الترمذى، ج ١٨٦/٣.

^(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/٣٥٤، وينظر الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣/٦٣٠، والنّسائي، السنن الكبرى، ج ٣/١٨٥.

^(٦) الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٧٨.

^(٧) الفراء ، معاني القرآن، ج ٢٧٦/٢.

^(٨) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٦٧.

^(٩) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٦٧.

وكقول أعشى قيس^(١):

وَمَا يُرِدُّ بَعْدُ مِنْ ذِي فُرْقَةٍ جَمِيعاً
وَمَا يُرِدُّ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فَرَقَةٍ

وكقول حاتم^(٢):

وَفَرْجَكَ نَالَ مُنْتَهَى الذِّمْنِ أَجْمَعًا
وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ

وكقول رؤبة^(٣):

إِذَا أَعْدَ الزَّأْرُ أَوْ تَهَمَّمَا
مَا يُلْقَ في أَشْدَاقِهِ تَهَمَّمَا

ومثله^(٤):

عَنِي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
إِنْ يَسْمَعُوا رِبِّيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

ومثله^(٥):

فَعْنَدَنَا لَكُمُ الْإِنْجَادُ مَبْدُولُ
إِنْ تَسْتَجِيرُوا أَجْرَنَّاكُمْ وَإِنْ تَهِنُوا

ومثله^(٦):

بِنُصْرَةٍ مَذْعُورٍ وَتَرْفِيهٍ بَائِسٍ
مَتَّى تَأْتِهِ الْفَيَّةُ مُتَكَفِّلًا

ومثله^(٧):

مَلَاتُمُ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا
إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلَنَاكُمْ وَإِنْ تَصْلُوا

وقاس ابن مالك ذلك على ماورد في القرآن الكريم فقال : " مما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى : { إِنْ نَشَا نَنْزَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } [الشعراء : ٤] فعطف على الجواب الذي هو (نزل) (ظلت)، وهو مضيء للفظ، ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله، وتقدير حلول (ظلت) محل (نزل) : " إن نشا ظلت أعناقهم لما نزل خاضعين " ^(٨)، عليه فابن مالك أجاز هذه المسألة، واستشهد لها بمجموعة من شواهد الشعرية

^(١) الأعشى،ديوانه،ص ١٦٨.

^(٢) حاتم الطائي،بن عبد الله،ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره،صنعة يحيى بن مدرك الطائي،رواية هشام بن محمد الكلبي،(دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال)،مطبعة المدنى،القاهرة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م،ص ١٨٣ ،والمرادي،الجني الداني،ص ٥٥٠.

^(٣) لا يوجد في ديوانه ، ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٦٨.

^(٤) البيت لقعب بن ضمرة، ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٦٨،هارون ، معجم شواهد العربية،ج ٣٩٣/١ .

^(٥) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح ،ص ٦٨ ،هارون ، معجم شواهد العربية،ج ٢٦٨/١ .

^(٦) ينظر ، ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٦٩ ،هارون ، معجم شواهد العربية،ج ١٩٩/١ .

^(٧) (فائل البيت مجھول ، ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٦٩ ،هارون ، معجم شواهد العربية،ج ١٩٩/١ .
و هارون ، معجم شواهد العربية،ج ٣٠ / ١ .

^(٨) ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٦٨ - ٦٩ .

وبالقرآن، ولم يكتف بالسماع لتعضيد هذا الجواز، وإنما استعن بالقياس كذلك فقال^(١): ... فإذا كان الشرط، والجواب مضارعين وافقاً الأصل؛ لأنَّ المراد منها الاستقبال ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالقه، وإذا كانا ماضيين خالفاً الأصل وحسنها وجود التشاكل، وإذا كان أحدهما مضارعاً والأخر ماضياً حصلت الموافقة من وجهه، والمخالفة من وجهه، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف؛ لأنَّ المخالف نائب عن غيره ، والموافق ليس نائباً؛ لأنَّ المضارع بعد أداء الشرط غير مصروف عمما وضع له، إذ هو باق على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عمما وضع له، إذ هو ماضي اللُّفْظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغير في اللُّفْظ دون المعنى على تقدير كونه في الأصل مضارعاً، فردة الأداة ماضي اللُّفْظ، ولم تغير معناه. وهذا ... أو هو ذو تغير في المعنى دون اللُّفْظ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللُّفْظ والمعنى، فغيرت الأداة معناه دون لفظه. وهذا هو المذهب المختار. وإذا كان ذا تغيير فالتَّأخِر أولى به من التَّقدِيم؛ لأنَّ تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل". وقد نفرد ابن مالك بهذا التعليل عن سائر النحو^(٢).

وإن كان ابن مالك عَلَى لها هذا الجواز بالسماع والقياس، فقد اكتفى الفراء الذي سبقه إلى ذلك بالإشارة إليه إلا أنه لم يعلّ له، واكتفى بإيراد رأيه في قوله تعالى: {إِنْ نَشَاءُ نُنَزِّلُ عَلَيْهِمْ مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاصِّيَنِ} [الشعراء : ٤] ، قوله: "إِنْ نَشَاءُ" ثم قال: (فَظَلَّتْ)، ولم يقل: (فَتَظَلَّ) كما قال: (نُنَزِّلُ)، وذلك صواب: أن تعطف على مجزوم الجزاء ب فعل؛ لأنَّ الجزاء يصلح في موضع (فعل يَفْعُل)، وفي موضع (يفعل فعل). ألا ترى أنك تقول: إن زرتني زرتَك وإن تزرنني أزرَك، والمعنى واحد. فلذلك صلح قوله (فَظَلَّتْ) مردودة على (يَفْعُل)^(٣) أي أنَّ الفراء أحاز مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، إلا أنه حسن أن يكونا متماثلين بأن يكونا مضارعين، أو ماضيين^(٤)، وأجازها أيضاً أبو جعفر النَّحَاس في تعرضه لهذه الآية فقال^(٥) فيها: "شرط ومجازاة (فَظَلَّتْ) معناه (فَتَظَلَّ)؛ لأنَّ الماضي يأتي بمعنى المستقبل في المجازاة"^(٦) وكذلك الزمخشري^(٧)، وابن الأباري^(٨)، وأبو حيان^(٩).

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٦٩ - ٧٠.

^(٢) ينظر شعبان، خالد، أصول النحو، ص ٩٢.

^(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٢/٢٧٦.

^(٤) الطويل، مشكلات نحوية، ص ٨١.

^(٥) النَّحَاس، إعراب القرآن، ج ٢/٤٨٢.

^(٦) الزمخشري، الكشاف، ج ٣/٣٠٥.

^(٧) ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢/٢١١.

^(٨) أبو حيان، نقسير البحر المحيط، ج ٧/٦.

وقال المبرد^(١): ونقول: (إِنْ أَتَيْتِي فَلَكَ دِرْهَمٌ؛ لَا إِنْ مَعَاهُ إِنْ تَأْتِي). ولو قلت: (إِنْ أَتَيْتِي أَنْكَ) لصلح كما قال الله عزوجل {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّنَتَهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا} [هود : ١٥] ، لأن معناه (من يكن) وكذلك لو قال: من يأتهي أنته لجاز، والأول أحسن لتبعاد هذا عن حرف الجزاء وهو جائز، كما قال الشاعر^(٢):

مَنْ يَكِنْيِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ
كَالشَّجَأَ بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقد اختلف^(٣) النّاحة في هذه المسألة، فمنهم من ذكرها ولم يتعصب لرأي كالسيوطى^(٤) ومنهم من وافق ابن مالك على رأيه ورفض رأي الجمهور كالأشمونى^(٥) وهناك من جعله قليلاً كابن هشام^(٦). وهناك من رفض هذا الرأى كابن يعيش الذى يقول^(٧): ولا يحسن عكس هذا الوجه، بأن يكون الأول مضارعاً معرباً، والثاني ماضياً مبنياً نحو قوله: إنْ تقم قمت، وذلك لأمرتين: أحدهما أن الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنك إذا أعملته في الأول كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف، فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزموه.. والثاني: أن (إن) إذا جزمت اقتضت مجزوماً بعده لأنها بجزها ما بعدها يظهر أنها تجزم وجزها يتعلق بفعلين، وإذا لم يظهر جزها صارت بمنزلة حرفة جازم لا يؤتى له بمجزوم... وعلة هذا المنع أن الشرط إذا انجزم ،فال فعل بعده لازم الجزم؛ لأنَّه بجزم الأول ،وتراك الثاني تراجع عما وضع له الشرط، والجزاء له فضلاً عن أن (إن) تقتضي مجزومين وعن دجزها للأول وتراك الثاني ،صارت بمنزلة جازم لا يؤتى له بمجزوم^(٨) ، ويقول المجاشعي^(٩): إنما يقبح ذلك لجعلك الماضي علة للمستقبل ، وهذا عكس ما وضع عليه الكلام ، وأجاب ابن مالك^(١٠) على ذلك بأنَّ جواب الشرط هو ماضي اللّفظ مستقبل المعنى فالمسألة تتعلق بالمعنى. ومحىء فعل الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً جائز لكنه قليل الاستعمال، فهو أقل الأنماط التي يرد فيها فعل الشرط وجوابه^(١١).

^(١) المبرد، المقتضب، ج ٢/٥٩.

^(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، شعر أبي زبيد الطائي، ص ٥٢، المبرد، المقتضب، ج ٢/٥٩.

^(٣) ينظر الطويل ، مشكلات نحوية، ص ٨٣.

^(٤) السيوطى ، همع الهوامع، ج ٢/٤٥٤.

^(٥) الأشمونى ، شرح الأشمونى، ج ٣/٢٥٦.

^(٦) ابن هشام ، معنى الليبب، ص ٩٠٩.

^(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل، ج ٨/١٥٧.

^(٨) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل، ج ٨/١٥٧.

^(٩) المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال، (ت ٢٩١ هـ) ، شرح عيون الإعراب، (تحقيق حنا جميل حداد) مكتبة المثار، الزرقاء، ١٩٨٥ م، ص ٢٨٣.

^(١٠) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٦٧.

^(١١) ينظر أبو عودة عودة، خليل، (١٩٩٤م) ببناء الجملة في الحديث النبوى الشريف في الصحيحين، ط ٢، عمان: دار البشر ، ص ٥٦٦.

ويبدو لي أنّ وصفه بالضرورة الشعرية مبالغ فيه، خاصة مع كثرة السّماع من القرآن، والشعر، والحديث الوارد في هذه المسألة، إضافة إلى كون الجواب وإن كان ماضيا فإنه يتضمن معنى الاستقبال.

— معاملة المعتل معاملة الصحيح

ذكر الألوسي^(١) أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لا يكون إلا في الضرورة. وقد ورد ثبوت حرف العلة في الحديث الشريف، من ذلك ماجاء عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم

— قال: "فإذا آتاكَ اللَّهُ مَا لَا فَلَيْرَ عَلَيْكَ أَثْرُ نِعْمَةِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ"^(٢)

وجاء برواية : (فليرى) في نسخة قال السندي: "قوله (فليرى) هكذا في نسختنا بثبوت الألف، كأنه للإشباع أو معاملة المعتل معاملة الصحيح".^(٣)

وقال — صلى الله عليه وسلم — : "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعِيهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ"^(٤). وجاءت برواية "لا يَبِعِيهُ".^(٥)

وعن عليٍ رضي الله عنه قال: "قال لي رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يا علي أحب لك ما أحب لنفسي، وأكره لك ما أكره لنفسي لا تقع بين السجدتين".^(٦) وفي نسخة أخرى بإثبات الياء لا تقع.^(٧)

وعن عقبة بن عمرو قال: "قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحْ فاصنْ ما شئت".^(٨) وجاء في نسخة أخرى "إذا لم تستح".^(٩) قال — صلى الله عليه وسلم — : "ثلاثة لا يكلّهم الله يوم القيمة رجلٌ منع ابن السبيل فضل ماء عنده، ورجلٌ حلف على سلعةٍ بعد العصر يعني كاذباً، ورجلٌ بايع إماماً فإنْ أعطاه وفي له وإنْ لم يعطه لم يفي".^(١٠)

وعن عائشة قالت: "قلت يا رسول الله إن أبا بكير رجل أسيف، وإن الله متى يقوم في مقامك لا يسمع الناس".^(١١) وجاءت برواية: "متى يقم مقامك ...".^(١٢)

^(١) ينظر الألوسي، الضراير، ص ١٢٠ .

^(٢) النسائي، سنن النسائي، بشرح السيوطي، ج ٨/٥٦٣ .

^(٣) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٨/٥٦٣ ، هامش ٥٢٣٩ .

^(٤) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١٧٨ - ١٧٩ ، والنسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٧/٣٢٩ .

^(٥) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/١٧٩ ، النسائي، السنن الكبرى، ج ٤/٣٦ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٧/٣٢٩ .

^(٦) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/٧٢ .

^(٧) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢/٧٢ ، هامش ٧: .

^(٨) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥/٢٧٥ ، وابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٤/٥٠٢ .

^(٩) ينظر أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥/٢٧٥ ، هامش ٤٧٦٤ .

^(١٠) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤/١٧٣ .

^(١١) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢/٤٣٤ .

^(١٢) النسائي، السنن الكبرى، ج ١/٢٩٣ .

ويعد ثبوت الألف في (فليرى)، وثبوت الباء في (فلا يبىعه)، و(لا تقعى)، و(لم تستحي)، (لم يفي)، وثبت الواو في (متى يقوم) إلى أربعة أوجه^(١):

الأول: إجراء المعنل مجرى الصحيح فأثبتت الألف، والباء، والواو، وقدرت الحركة محدوفة.

قال ابن مالك^(٢) "وأكثرا ما يجري المعنل مجرى الصحيح فيما آخره باء، أو واو"

واستدل على ذلك بقراءة قبل لقوله تعالى: {إِنَّمَا مَنْ يَقُولُ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} [يوسف : ٩٠]. باثبات الباء في (يتقى)^(٣)، وبقول الشاعر^(٤):

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْذِنْرَا
مِنْ هَجْوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعَ

ونظيره قول الشاعر^(٥):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً
كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

ومثله قول الراجز^(٦):

إِذَا عَجُوزُ غَضِيبَتْ فَطَلَقَ
وَلَا تَرَضَاهَا وَلَا تَمَلَّقَ.

الثاني: أن يكون من باب الإشباع، فتكون الألف في (فليرى) متولدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزاً، وتكون الباء في (فلا يبىعه)، و(لا تقعى) و(لم يستحي) و(لم يفي) متولدة عن إشباع كسرة العين في الأول، وكسرة الحاء في الثاني، وكسرة الحاء في الثالث، وكسرة الفاء في الرابع، وتكون الواو في (متى يقوم) متولدة عن إشباع ضمة القاف، قال عنها ابن مالك: "هي لغة معروفة، أي إشباع الحركات الثلاث، وتوليد الأحرف الثلاثة"^(٧).

ودليل إشباع الفتحة: قولهم: بينما زيد قائم جاء عمرو، إذ أشبعت فتحة النون فتولدت الألف

ومنه قول الفراء^(٨) عن بعض العرب (أكلت لحمًا شاء)، يزيد: لحم شاء^(٩).

ومن الشعر قول ابراهيم بن هرمة^(١٠):

فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى
وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَاحٍ.

^(١) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٧١ – ٧٢ .

^(٢) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٧٢ .

^(٣) ينظر القيسى ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ج ١٨/٢ .

^(٤) البيت لأبي عمرو بن العلاء، ينظر ابن عصفور ، ضرائر الشعر، ص ٤٥ .

^(٥) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي، ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ٧٦/١ و هارون معجم شواهد العربية، ج ٤/٢٣ .

^(٦) رؤبة، بن العجاج، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، (تحقيق وليم بن الورد البروسي)، مكتبة المثلثى ، بغداد، ص ١٧٩ ، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١/٧٨ .

^(٧) ابن مالك، شواهد التوضيح، ٧٢ .

^(٨) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٣ / ١٢٥ .

^(٩) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧٤ .

^(١٠) ابراهيم بن هرمة، ديوانه ٨٧، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧٥ .

ودليل إشباع الكسرة : قراءة أحمد بن صالح عن ورش عن نافع ^(١) {مَالِكِي يَوْمَ الدِّين} [الفاتحة: ٤]، بإشباع كسرة الكاف ^(٢).

ودليل إشباع الضمة قراءة الحسن ^(٣) : [سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ] [الأعراف: ٤٥] {٤}

ومنه قول إبراهيم بن هرمة ^(٥) :

وَأَنَّنِي حَوْثُمَا يَشْرُى الْهَوَى بَصَرِي
مِنْ حَوْثُمَا مَا سَلَكُوا أُتْهِي فَأَنْظُرُوهُ.
يريد "أنظر فأسبغ ضمة الظاء، فنشأت عنها واو" ^(٦)

الثالث : على إبدال الهمزة ألفا

أن يكون مضارع (راء) بمعنى (رأى) كقول الشاعر ^(٧) :

إذا راعني أبدى بشاشة واصل
ويألف شناني إذا كنت غائبا
ومضارعه (يراء)، فجزم فصار (يرأ)، ثم أبدلت همزته ألفا، فثبتت في موضع الجزم ^(٨).

الرابع : على حمل الحرف على غيره :

فحملت (لام) النهي في (فلا يبيعه)، و(لا تتعي) على (لام) النفي، وحملت (لم) في (لم تستحي)
، و(لم يفي) على (لام)، أو(ما) النافيتين، قال السيوطي ^(٩) أن(لم) قد تهمل فلا تجزم حملا على
(ما)، وقيل (لا)، كقول الشاعر ^(١٠) :

لولا فوارسٌ من نعمٍ وأسرتهمْ
يَوْمَ الصُّلْيَقَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ.

ونسب ابن مالك ^(١١) مجيء : (لم) بمعنى (لا)، إلى الأخفش، وثعلب، وقال ابن جنی
إنه : "شاذ وإنما جاز على تشبيه (لم) بـ (لا)" ^(١٢)، وقال الأزهري: "قد تهمل (لم) حملا على
(لا) النافية فيرتفع الفعل بعدها" ^(١٣).

^(١) ينظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ١/١٣٣.

^(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧٥.

^(٣) الزمخشري، الكشاف، ج ٢/١٥٠.

^(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧٥.

^(٥) إبراهيم بن هرمة، ديوانه، ص ١٨١، ابن جنی، سر صناعة الإعراب، ج ١/٢٦، ابن مالك، شواهد التوضيح، ٧٦.

^(٦) ابن جنی، سر صناعة الإعراب، ج ١/٢٦.

^(٧) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧١.

^(٨) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧٢.

^(٩) السيوطي، همع الهوامع، ج ٤٤٧.

^(١٠) مجھول القائل، ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل، ج ٧/٨، ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٤/٦٦، السيوطي، همع الهوامع، ج ٤٤٧.

^(١١) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٤/٦٦.

^(١٢) ابن جنی، سر صناعة الإعراب، ج ٢/٤٤٨.

^(١٣) الأزهري، التصريح على التوضيح، ج ٢/٣٩٨، وينظر البغدادي ، خزانة الأدب، ج ٩/٣.

وحملت (متى) في (متى يقام) على (إذا) فأهملت^(١)، وذكر ابن مالك أنّ "جعل الكلام خبراً بمعنى النهي جائز"^(٢).

وذكر ابن عصفور اختلاف النحو في ذلك فقال "وأختلف في ذلك، فمنهم من جعل ذلك على إجراء الصحيح مجرى المعتل، فلم يجز ذلك إلا في الياء والواو، فإنه يجوز أن تجري مجرى الصحيح، فيظهر الإعراب في آخرها... ولا يجوز ذلك في الألف أصلاً، ومنهم من جعل ذلك على حذف الضمة المقدرة في الياء، والواو وأجاز ذلك في الألف... وذلك لا حجة فيه"^(٣).

فسيبويه^(٤) أرجع إثبات حرف العلة إلى باب إجراء المعتل مجرى الصحيح ، فهو يرى أنّ (يأتيك) في قول الشاعر^(٥):

أَلْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتَمَّ
بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَيْ زِيَادِ.

مجزوم على الأصل أي: بحذف الحركة، وليس بحذف الحرف ، فاجري مجرى الصحيح اضطراراً.

وذهب إلى ذلك الزجاجي حيث قال: "من العرب من يجري المعتل من الجنس مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويُسكنه في موضع الجزم"^(٦) وقال بذلك أيضا ابن جني^(٧)، وابن يعيش^(٨).

وذهب ابن الأنباري^(٩) إلى أن إثبات حرف العلة من باب الإشباع، وخرج ابن مالك ذلك على كل الوجوه^(١٠)، وكذلك العكري^(١١)، وأبو حيان^(١٢) عند تعرضهما لقراءة قبيل لقوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَقِنْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيغُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} [يوسف : ٩٠].

^(١) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧٢.

^(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٧٣.

^(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١٨٨/٢، وينظر الألوسي، الضرائر، ص ١٢٠.

^(٤) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج ٣١٥/٣ – ٣١٦/٣.

^(٥) هو قيس بن زهير ، ينظر التبريزى ، شرح الفصائد العشر ، ص ٦٨ ، سيبويه ، الكتاب ، ج ٣١٦/٣.

^(٦) الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ، (ت ٥٣٣ هـ) ، كتاب الجمل في النحو ، ط ١ ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، إربيد ، ١٩٨٤ م ، ص ٤٠٦ – ٤٠٧ .

^(٧) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج ٦٣٠/٢ – ٦٣١.

^(٨) (ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١٠٤ – ١٠٥).

^(٩) ابن الأنباري الإنصاف ، ص ١٩.

^(١٠) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ٧١ – ٧٦.

^(١١) العكري ، التبيان في إعراب القرآن ، ج ٢١/٢.

^(١٢) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، ٣٣٨/٥ وجاسم ، ياسين ، (١٢٠٠م) ، الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ، (ط ١) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ج ٣٥٦/٣.

واكتفى الأشموني^(١) بنقل رأي غيره بأن ثبوت حرف العلة، يرجع إلى الضرورة أو الإشباع، وذكر السيوطي^(٢) أن الجمهور يرى أنه مختص بالضرورة، وأن البعض جوزها في سعة الكلام على أنها لغة بعض العرب.

ويبدو لي أن ترجيح كونها لغة من لغات العرب أقرب إلى الصحة، فقد وردت في القراءات القرآنية المتعددة، وفي الأحاديث النبوية الشريفة وفي الشواهد الشعرية.

– نصب الفعل المضارع بعد (لم) الجازمة:

المشهور أن (لم) تجزم الفعل المضارع بعدها، وهو مما يجمع عليه النحاة، وقد جاء في الحديث الشريف ما يخالف هذه القاعدة :

عَنْ حَفْصَةَ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعَ الصَّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَلَا يَصُومُ»^(٣) ، وقد ورد برواية (منْ لَمْ يُجْمِعَ)^(٤).

فقد جاء الفعل المضارع بعد (لم) منصوباً، ويمكن تجريب ذلك على:

أولاً: على إرادة النون الخفيفة

أي أن الأصل (ولم يجتمعن) ثم حذفت النون، وبقي آخر الفعل مفتوحاً. قياساً على تحرير النحاة لقراءة أبي جعفر المنصور ألم نشرح بفتح الحاء^(٥) في قوله تعالى: {أَلَمْ نَشَرَخْ لَكَ صَدْرَكَ} [الشرح : ١]، خرجه ابن عطية وجماعة^(٦) على أن الأصل ألم نشرح بنون التأكيد الخفيفة فأبدل من النون ألفاً ثم حذفها تخفيفاً فيكون مثل ما أنسدته أبو زيد في نوادره من قول الراجز^(٧):

أَيُومَ لَمْ يُقْدِرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ؟

في أي يومي من الموت أَفِرْ

بفتح راء «لم يقدّر»

وكقول الشاعر^(٨) :

اضْرِبْ عَنْكَ الْهَمُومَ طَارِقَهَا

ضَرِبْكَ بِالسَّيْفِ قَوْنِسَ الْفَرَسِ.

بفتح باء «اضرب» . وهذا مبني على جواز توكيد المجزوم بـ لم ، وهو قليل جداً

^(١) ينظر الأشموني، شرح الأشموني، ج ١ / ٨٤.

^(٢) ينظر السيوطي ، همع الهوامع، ج ١ / ١٧٦.

^(٣) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٥١٠.

^(٤) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٥١١، وينظر الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣ / ١٠٨.

^(٥) ينظر أبي حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٨ / ٤٨٣.

^(٦) ينظر ابن عطية، المحرر الوجيز، ج ٥ / ٤٦٧، القرطبي، تفسير القرطبي، ٢٠ / ١٠٩، أبي حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٨ / ٤٨٣، السمين الحلبى، الدر المصون، ج ٦ / ٥٤٠، الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج ٤ / ٣٨٠.

^(٧) الرجز للحارث بن منذر، ينظر ابن هشام ، مغني الليبب، ص ٣٦٥.

^(٨) قيل لظرفة وليس في ديوانه ينظر ابن هشام ، مغني الليبب، ص ٨٤٢.

قوله^(١) :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شِيخًا عَلَى كُرْسِيهِ مُعَمَّمًا.

أي أنّ العلماء حملوا هذا الخروج عن القاعدة على أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة حذفت وفتح لها ما قبلها^(٢)

ومنه قوله تعالى:{وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ} [آل عمران : ١٤٢] ،في قراءة النخعي وابن وثاب بفتحها^(٣)
"على إرادة النون الخفيفة، والأصل: "ولَمَّا يَعْلَمَنْ" والمنفي بـ لَمَّا قد جاء مؤكداً بها كقوله^(٤):
شِيخًا عَلَى كُرْسِيهِ مُعَمَّمًا.

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
فَلَمَّا حَذَفَ النُّونَ بَقِيَ آخِرُ الْفَعْلِ مفتوحاً كقوله^(٥):
كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٦).

و ضعف ابن هشام هذا التخريج بقوله: وقيل أنّ الأصل (نشرحن) ثم حذفت النون الخفيفة،
وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيّد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكتين
مع أنّ المؤكّد لا يليق به الحذف.^(٧)

ثانياً: على أنها لغة

ويمكن تخرّيج ذلك أيضاً على لغة بعض العرب التي تتّصب بـ (لم) "فقد حكى الاحياني في
نواحه أنّ منهم (العرب) من ينّصب بها (لم) ويجزم بـ (لن) عكس المعروفة عند الناس وعلى
ذلك قول عائشة بنت الأعمّم تمدح المختار بن أبي عبيد ، وهو القائم بثار الحسين بن علي
رضي الله تعالى عنهما :

قد كاد سَمْكُ الْهَدِي يُنْهَدُ قَائِمًا
حتى أتَيْحَ لِهِ الْمُخْتَارُ فَانْعَمَدَ
في كُلِّ مَا هُمْ أَمْضَى رَأَيَهُ قُدْمًا
ولم يُشَارِرَ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدًا^(٨).

^(١) العجاج، أو لأبي حيان القعفسي، أو لمساور العبسي، ينظر السمين الحلبي، الدر المصنون، ج ٢/٢١٨، ٢١٨/٢، السيوطي، همع الهوامع، ج ٢/٥١٢.

^(٢) المرادي، الجنى الداني، ص ٢٨٠—٢٨١، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٦٥، الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣/٢٤٠، الصبان، حاشية الصبان، ج ٤/١٢.

^(٣) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، ج ٣/٢٢، السمين الحلبي، الدر المصنون، ج ٢/٢١٨.

^(٤) ينظر الهاشم السابق.

^(٥) البيت للأضبيط بن قريع ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٠٦، الأشموني ، شرح الأشموني، ج ٣/١٢٨.

^(٦) السمين الحلبي، الدر المصنون، ج ٢/٢١٩، وينظر الزمخشري، الكشاف، ج ١/٤٤٨، أبي حيان ، تفسير البحر المحيط، ج ٣/٧٢.

^(٧) ابن هشام ، مغني اللبيب، ص ٣٦٥، ٩١٦، الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣/٢٤٠.

^(٨) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، ج ٨/٤٨٣، السمين الحلبي، الدر المصنون، ج ٦/٥٤١.

ومن ذهب إلى أنها لغة ابن مالك^(١) ، المرادي^(٢) ، وابن هشام^(٣) ، الزركشي^(٤) ، السيوطي^(٥) الأشموني^(٦) ، الصبان^(٧) ، عباس حسن^(٨).

ثالثاً: إعطاء (لم) حكم (لن)

ويمكن تخرير نصب المضارع بعد (لم) من باب تعارض اللفظين في الأحكام . فقد ذكر ابن هشام أنه يجوز إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب^(٩)

وحمل على ذلك قراءة (لم نشرح) على أنها من النصب بـ (لم) كما جزم بـ (لن) مقارضة بين الحرفين^(١٠). وإن كان لا يمكن أن تحل (لن) محل (لم) في الحديث الشريف، لأنّه "إِنَّمَا يصْحَّ – أُويحسن – حمل الشيء على ما يحل محله".^(١١)

ويبدو لي أنّ حمل نصب الفعل المضارع بعد (لم) على أنه لغة من لغات العرب التي تجزم بـ (لن) وتتصبب بـ (لم) يعد من أقوى الاحتمالات ، وأكثرها ترجيحا.

– نصب الفعل المضارع في جواب (لعل):

جاء في الحديث الشريف عن محمد بن عبد الله بن المبارك قوله : " جاء ماعز بن مالك إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال : يا رسول الله إِنِّي زنيتْ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللهِ فَأَعْرَضْ عَنِّي ثُمَّ قَالَ لَهُ إِنِّي زَنِيْتُ فَأَقِمْ فِي كِتَابِ اللهِ حَتَّى جَاءَ أَرْبَعَ مَرَاتٍ ، فَقَالَ اذْهُبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ فَلَمَّا مَسَتِ الْحِجَارَةَ جَزَعَ فَاسْتَدَ فَخَرَجَ عَبْدُ اللهِ مِنْ بَادِيَتِهِ ، فَرَمَاهُ بِوَظِيفِ حِمَارِ فَصَرَعَهُ ، فَرَمَاهُ النَّاسُ حَتَّى قَتَلُوهُ فَذَكَرَ لِرَسُولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَ : هَلَا تَرْكُتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتَوبُ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ".^(١٢)

عن عائشة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم – قالت : "أَنَّ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ

^(١) ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي ، (ت ٦٧٢ هـ) ، شرح الكافية الشافية ، ط١ ، (تحقيق على محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠ م ، ج ١٤٢ / ٢ .

^(٢) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٨٠ .

^(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٣٦٥ .

^(٤) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج ٤ / ٣٨٠ .

^(٥) السيوطي ، همع الهوامع ، ج ٢ / ٤٤٧ .

^(٦) الأشموني ، شرح الأشموني ، ج ٣ / ٢٣٩ .

^(٧) الصبان ، حاشية الصبان ، ج ٤ / ١١ .

^(٨) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٤ / ٤١٧ .

^(٩) ابن هشام – مغني اللبيب ، ج ٦ / ٩١٦ .

^(١٠) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٩١٦ ، الصبان ، حاشية الصبان ، ج ٣ / ٣٣٤ .

^(١١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٩١٦ .

^(١٢) النسائي ، السنن الكبرى ، ج ٤ / ٢٩٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠٦ .

لَعْلَهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ^(١) (بالنصب). وجاءت برواية الرفع أي: "لَعْلَهُ يَذْهَبُ فَيَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ"^(٢).

قال السيوطي: اختلف النّحاة في الرّجاء هل له جواب فینتصب الفعل بعد الفاء جواباً له فذهب البصريون إلى أن التّرجي في حكم الواجب، فلا يكون له جواب منصوب أي: لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك^(٣) .

وعليه يجوز في إعراب الفعل (يتوب)، وجهان : الأول الرفع على أنه معطوف على الفعل قبله (يتوب).

والثاني النّصب باعتبار جعل (فيتوب) جواباً لـ (العل)؛ لأنّها مثل (البيت)، في اقتضائهما جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النّحوين^(٤). جواز الرفع والنّصب في (فيتوب) بجوازهما قياساً في قوله تعالى: {لَعْلَهُ يَرَكَّي أَوْ يَذْكُرُ فَتَفَعَّهُ الذَّكْرَى} [عيسٰ : ٣ ، ٤]، فقد نصب عاصم (فتافعه)، ورفعه الباقيون^(٥)، وفي {فَأَطْلَعَ إِلَيْهِ مُوسَى} [غافر : ٣٧] نصبه حفص ورفعه الباقيون^(٦) .

وقد اختلف النّحاة في توجيه النّصب، فقد ذهب^(٧) العامة في قوله: "فَأَطْلَعَ" إلى رفعه عطاً على "أَبْلَغُ" فهو داخلٌ في حيز التّرجي.

أما في قراءة النّصب (فأطلع) ذكرروا ثلاثة أوجه^(٨):

الأول : أنه جواب الأمر في قوله: "ابن لي" فنصب بـأنْ مضمرةً بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين ، واستدلوا بقول الشاعر^(٩):

إلى سليمان فنسطيريا
يا ناق سيري عنقاً فسيحا

وهذا أوقف لمذهب البصريين.

الثاني: أنه منصوب. عطاً على التوهم ، وإلى ذلك ذهب أبو حيان^(١٠) ، فقال: "بـأنْ النّصب بعد الفاء في جواب التّرجي، فشيء أجزاء الكوفيون، ومنعه البصريون واحتج الكوفيون بهذه

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢٠١/٢، الترمذى، سنن الترمذى، ج ١٨٦/٢.

^(٢) ينظر ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٣٦٣/٢ ، الترمذى، سنن الترمذى، ج ١٨٦/٢.

^(٣) السيوطي، همع الهوامع: ج ٢٠٩ ، ٣٠٩ ، وينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٤/٣٤.

^(٤) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ٢٠٨ ، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ٣/١٧١ ، في حديثهما عن توجيه الفعل (فيسب) من الحديث الأول.

^(٥) أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد، (٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، (عني بتصحیحه أوتوبرزل)، مطبعة الدولة ، استانبول، ١٩٣٠م ، ص ٢٢٠.

^(٦) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات ، ج ٢٤٤/٢.

^(٧) ينظر السمين الحلبى، الدر المصنون، ج ٦/٤٢.

^(٨) ينظر السمين الحلبى، الدر المصنون، ج ٦/٤٢ – ٤٣.

^(٩) البيت لأبي النجم العجلى ينظر سيبويه، الكتاب ، ج ٣/٣٥.

^(١٠) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، ج ٤٤٦/٧ ، السيوطي ، همع الهوامع ج ٢/٣١٠.

القراءة، وبقراءة عاصم (فتفعه)، إذ هو جواب الترجي في قوله: (لَعَلَهُ يُرْكَى أَوْ يَذَّكَرْ فَتَتَفَعَّلُ الذِّكْرَى). وقال بأنه يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيما من العطف على التوهم لأن خبر (عل) كثُر في لسان العرب دخول (أن) عليه، وهو في النظم كثير، وفي النثر قليل . وأن من نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأن، والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاـس لكن إن وقع شيء، وأمكن تخرـجه عليه خـرج .

وردد تأويله ابن هشام ، فقال: وقيل في قراءة حفص (فأطلع) بالنصب: إنه عطف على معنى لعلى أبلغ، وهو (لعلى أن أبلغ)، فإن خبر (على) يقترن بأن كثيراً، ويحتمل أنه عطف على (الأسباب)، وأضاف أنه مع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي: إن في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حـملـاهـ علىـ التـمنـي.(١)

وذهب إلى ذلك الزركشي فقال: إنه عطف معنى {لـعـلـيـ أـلـبـغـ} وهو (لـعـلـيـ أـلـبـغـ)، فإن خـبر لـعـلـ يـقـرـنـ بـ "ـأـنـ"ـ كـثـيرـاـ".(٢)

وذهب إلى ذلك أيضا السيوطي، ويبدو ذلك من خلال ردـهـ علىـ ابنـ مـالـكـ فقال: "ـطـنـ اـبـنـ مـالـكـ أـنـ الـمـرـادـ بـالـتـوـهـمـ الـغـلـطـ،ـ وـلـيـسـ كـذـاكـ كـمـاـ نـبـهـ عـلـيـهـ أـبـوـ حـيـانـ وـابـنـ هـشـامـ بـلـ هـوـ مـقـدـصـ صـوـابـ وـالـمـرـادـ أـنـ عـطـفـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ،ـ أـيـ جـوـزـ الـعـرـبـيـ فـيـ ذـهـنـهـ مـلـاحـظـةـ ذـلـكـ الـمـعـنـىـ فـيـ الـمـعـطـوـفـ عـلـيـهـ فـعـطـفـ مـلـاحـظـاـ لـهـ،ـ لـاـ أـنـهـ غـلـطـ فـيـ ذـلـكـ،ـ وـلـهـذـاـ كـانـ الـأـدـبـ أـنـ يـقـالـ فـيـ مـثـلـ ذـلـكـ فـيـ الـقـرـآنـ إـنـهـ عـطـفـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ"(٣)

الثالث: أن ينتصب على جواب الترجي في "ـعـلـ"ـ،ـ وـهـوـ مـذـهـبـ كـوـفـيـ اـسـتـشـهـدـ أـصـحـاـبـهـ بـالـقـرـاءـتـيـنـ السـابـقـتـيـنـ،ـ وـبـقـوـلـ الـرـاجـزـ"(٤)

عـلـ صـرـوـفـ الـدـهـرـ أـوـ دـوـلـاتـهاـ
يـدـلـنـاـ الـلـمـةـ مـنـ لـمـاـتـهاـ
فـتـسـتـرـيـحـ النـفـسـ مـنـ زـفـراتـهاـ.

وإلى هذا ذهب الزمخشري، فقال : بالنصب على جواب الترجي تشبـهـاـ لـلـتـرـجـيـ بـالـتـمـنـيـ "(٥)"ـ وذهب ابن عطية إلى أن النصب : "ـفـيـ جـوـابـ الـتـمـنـيـ؛ـ لـأـنـ قـوـلـهـ أـوـ يـذـكـرـ"ـ فـيـ حـكـمـ قـوـلـهـ "ـعـلـهـ يـرـكـىـ"(٦).

(١) ابن هشام، معنى الليبب، ٦٢٣.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٤/ ١١٣.

(٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١ هـ)، الإنقاذ في علوم القرآن، ط ١، (تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٨٧م، ج ١/ ٦٣٦.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٩/ ٣.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج ٤/ ١٧٢.

(٦) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج ٥/ ٤٠٩.

ورد أبو حيان كلامه بأنّ "هذا ليس تمنياً إنما هو ترج، وفرق بين الترجي والتمني بأنَّ الترجي لا يكون إلا في الممكِن عكس التمني، فإنه يكون فيه وفي المستحيل".^(١)

وقال مكي القيسى: "منْ نصبه جعله جواباً "علَّ" بالفاء لأنَّه غير موجب فأشبَه التمني والاستفهام، وهو غير معروف عند البصريين".^(٢)

وقال ابن مالك مؤيداً مذهب الكوفيين: "والصحيح أنَّ الترجي قد يحمل على التمني، فيكون له جواب منصوب"^(٣)، وقال:

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبٌ
كَنْصِبٌ مَا إِلَى التَّمَنِي يَتَسِبِّبُ
وَفَاقًا لِلْفَرَاءِ لِتَبُوتَ ذَلِكَ سَمَاعاً.^(٤)

وذكر ابن يعيش أنه: "قد لمح فيها (العل) معنى التمني من قرأ (فأطلع) بالنصب وهي في حرف عاصم، قال الشارح: قد قرئت هذه الآية (فأطلع) بالرفع عطفاً على (أبلغ) لأنَّه جواب (العل) إذ كانت في معنى التمني كأنَّه شبَّه الترجي بالتمني، إذ كان كل واحد منها مطلوب الحصول مع الشك فيه، والفرق بينهما أنَّ الترجي توقع أمر مشكوك فيه، أو مظنون والتمني طلب أمر موهوم الحصول، وربما كان مستحيل الحصول... ويجوز أن يكون النصب في قوله فأطلع لأنَّه جواب الأمر، أي ابن لي فأطلع".^(٥) وقد جاء الحديث الشريف فيه جواب لعل منصوباً لمشابهتها لـ (ليت) في اقتضائها جواباً منصوباً.

– تنازع الفعلين معمولاً واحداً:

تعد مسألة التنازع في أي العاملين أولى بالعمل ، من المسائل الخلافية بين البصريين والkovfien^(٦)، فالkovfien^(٧) يرون أنَّ إعمال الفعل الأول أولى، وحجتهم في ذلك وروده في النقل والقياس، فجعلوا من ذلك قول أمير القيس^(٨):

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ.
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

فأَعْمَلَ الْفَعْلَ الْأَوَّلَ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْفَعْلَ الثَّانِي لَنْصَبَ قَلِيلًا، كَمَا أَنَّ الْفَعْلَ الْأَوَّلُ سَابِقُ الْفَعْلِ الثَّانِي، وَهُوَ صَالِحٌ لِلْعَمَلِ كَالْفَعْلِ الثَّانِي إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَبْدُوا بِهِ، كَانَ إِعْمَالَهُ أَوَّلَى لِقَوْةٍ

^(١) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤٤٦/٧.

^(٢) القيسى، مشكل إعراب القرآن الكريم، ج ٨٠١/٢.

^(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٤/٣٤.

^(٤) الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢٢٣/٣..

^(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨/٨٦.

^(٦) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٧٩.

^(٧) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٧٩.

^(٨) أمرؤ القيس، ديوانه، ص ١٢٧.

الابداء، والعناية به^(١) والسبب عندهم أنه "إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلام العرب".^(٢)

أما البصريون فيذهبون إلى إعمال الفعل الثاني، واستدلوا على ذلك أيضاً بالنقل والقياس، ففي قوله تعالى: {أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرَا} [الكهف : ٩٦] ، رأوا أن العمل في هذه الآية يعود إلى الفعل الثاني؛ لأنّه "لو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه"^(٣)، و: "أنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول" ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى.^(٤) ومعناه أن المدرستين تجيزان الإعمال في تنازع العاملين، إلا أنّ الكوفيين اختاروا إعمال الأول لسبقه^(٥) والبصريين اختاروا الأخير لقربه^(٦).

وقد جاءت أحاديث كثيرة يتنازع فيها الأفعال معمولاً واحداً، منها ما جاء: في قوله — صلى الله عليه وسلم — : "مَا أَظَلَّتْ الْخَضْرَاءُ وَلَا أَفْلَتْ الْغَبَرَاءُ مِنْ ذِي لَهْجَةِ أَصْدَقَ، وَلَا أَوْقَى مِنْ أَبِي ذَرٍ".^(٧)

وعن أبي عثمان النهدي قال: "سمعت أذنائي ووعي قلبي محمداً" — صلى الله عليه وسلم — يقول منْ ادَعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ".^(٨)

تضمن الحديث الأول تنازع (أظلت) و(أفلت) معمولاً واحداً (ذي لهجة)، فقد ذكر السيوطى أنّ: "(من) في (من ذي لهجة) زائدة، و(ذى لهجة) معمول (أفلت)، وقد تنازع فيه العاملان، فأعمل الثاني، وهو مذهب البصريين، وهذا دليل ظاهر لهم".^(٩)

و تضمن الحديث الثاني تنازع الفعلين (سمعت)، و (وعي) مفعولاً واحداً (محمد) وأن العمل للفعل الثاني، والسبب^(١٠) أنه لو كان العمل للفعل الأول لكان التقدير: سمعت أذنائي محمداً — صلى الله عليه وسلم — ، وكان يلزم أن يتصل بالفعل الثاني ضمير يعود عليه فيكون (وعاه)، وذلك لغرض مراعاة الفصاحة، وكما أنّ حذفها إن كان العمل للأول يوهم غير المقصود، وحذف الضمير إن سمع وكان العمل للأول، عدّ من الضرورة، وحكم عليه بالقبح. والحديث شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلاً فاعلين متبادرتين، فيستفاد من "سمعت

^(١) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٨٠.

^(٢) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٨٠.

^(٣) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٨٠ — ٨١.

^(٤) ابن الأباري، الإنفاق، ص ٨٢.

^(٥) ابن هشام الأنباري، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩، ج ١٩٨/٢.

^(٦) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥/ ٦٢٨، وينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١/ ١٠٤.

^(٧) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٣/ ٢٦٣.

^(٨) السيوطى ، عقود الزبرجد، ج ٢/ ٣٢١.

^(٩) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٨١.

أذناي، ووعي قلبي مُحَمَّداً – صلى الله عليه وسلم – " جواز أطعم زيد وسقي محمد جعفراً. وأنَّ أكثر النَّحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع^(١) من ذلك قول الشاعر^(٢):
أضنتْ سعادُ، وأضنتْ زَيْنَبْ عَمِراً ولمْ يَنْلِ مِنْهُمَا عَيْنًا وَلَا أثْرًا .

ومنه ما جاء عن أبي سعيد الخذري قوله: " ألا أُخْبِرُكُمْ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ – صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – سَمِعْتُهُ أذناي، وَوَعَاهُ قَلْبِي، أَنَّ عَبْدًا قُتِلَ تِسْعَةً وَتِسْعَينَ نَفْسًا"^(٣) .
وعَلَقَ السِّيوطِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثَ بِقَوْلِهِ: "هَذَا مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ، وَقَدْ أَعْمَلَ الْأُولَى
وَأَضْمَرَ فِي الْثَّانِي"^(٤) ، وَهُوَ حَجَةٌ لِلْكَوْفِيِّينَ.

وَالَّذِي يَبْدُو مِنْ هَذَا أَنَّ النَّحَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ إِعْمَالِ أَيْمَهَا شَيْئاً، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي
الْأُولَى فِي الْعَمَلِ مِنْهُمَا^(٥)، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأُولَى أَضْمَرْتَ فِي الْثَّانِي كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَرْفُوعٍ
وَمَنْصُوبٍ، وَمَجْرُورٍ، وَإِذَا أَعْمَلْتَ فِي الْثَّانِي، فَإِنْ احْتَاجَ الْأُولَى إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ، وَإِنْ احْتَاجَ
إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَخْفُوضٍ حَذْفَهُ؛ لِأَنَّ عُودَ الضَّمِيرِ عَلَى مَا تَأْخُرُ لَفْظَهُ وَرَتْبَهُ يَصْلَحُ فِي الْأُولَى
وَلَا يَصْلَحُ فِي الْثَّانِي^(٦)، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الإِضْمَارِ...؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ يَؤْدِي إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ
وَالْفَاعِلُ مُلْتَزِمٌ الْذِكْرِ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ ذَلِكَ عَلَى الْحَذْفِ، بَنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْفَاعِلِ،
وَأَجَازَهُ الْفَرَاءُ عَلَى تَوْجِهِ الْعَالَمِيْنَ مَعَا إِلَى الْاسْمِ الظَّاهِرِ، وَهَذَا بَنَاءً مِنْهُمَا عَلَى مَنْعِ الإِضْمَارِ فِي
الْأُولَى عَنْ إِعْمَالِ الْثَّانِي^(٧)، وَيُرِي السَّامِرَائِيُّ^(٨) أَنَّ الَّذِي يَعْنِيْنَا فِي هَذَا الْخَتْلَافِ هُوَ الْأَسْلُوبُ
وَمَعْنَاهُ، إِذَا لَا يَعْتَقِدُ أَنْ تَعْبِيرَاهُنَا أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرٍ، وَإِنْمَا هُوَ بِحَسْبِ الْقَصْدِ، وَالْمَعْنَى الَّذِي يَرْجُحُ
حَسْبَ رَأْيِهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي النَّظرُ إِلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ فِي ضَوْءِ قَاعِدَتِيْنِ:
الْأُولَى: مَا أَعْمَلْتَهُ فِي الْاسْمِ الظَّاهِرِ أَهْمُ عَنْكَ مَا أَعْمَلْتَهُ فِي ضَمِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الظَّاهِرَ أَقْوَى
مِنَ الضَّمِيرِ.

الثَّانِي: مَا ذَكَرْتَهُ وَصَرَحْتَ بِهِ أَهْمُ مَا حَذَفْتَهُ.

أَيْ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْ وَرَاءِ الْكَلَامِ، لَهُ دُورٌ فِي تَحْدِيدِ الْأُولَى مِنَ الْفَعْلِ بِالْعَمَلِ.

^(١) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٨١.

^(٢) لم أقف على البيت ، ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٨١.

^(٣) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٣ / ٢٧١ . وللمزيد ينظر الترمذى، سنن الترمذى، ج ٣ / ١٧٣ ، والنَّسَائِيُّ، السنن الْكَبِيرِيُّ، ج ٢ / ٣٨٤ ، وج ٣ / ٤٣٠ . وسنن النَّسَائِيُّ بِشَرْحِ السِّيوطِيِّ، ج ٥ / ٢٢٥ .

^(٤) السِّيوطِيُّ، عَقْدُ الزِّبْرَدِ، ج ٢ / ١٤٤ .

^(٥) ينظر الرضي الأستراباذى، شرح الرضي على الكافية، ج ١ / ٢٠٤ - ٢١٠ ، ابن هشام ، أوضح المسالك ج ٢ / ١٩٨ ، السامرائي، فاضل صالح، (١٤٢٣ - ٢٠٠٣م) ، معاني النحو، (٢٤)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج ٢ / ١٢٤ .

^(٦) ينظر الرضي الأستراباذى، شرح الرضي على الكافية ، ج ١ / ٢٠٤ - ٢١٠ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١ / ٧٨ ، وَ السِّيوطِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ، ج ٣ / ٩٤ - ٩٥ ، الأشموني ، شرح الأشموني ، ج ١ / ٤٥٥ .

^(٧) ينظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج ١ / ٢٨١ ، الأشموني ، شرح الأشموني ، ج ١ / ٤٤٥ ، الصبان ، حاشية الصبان ، ج ٢ / ١٤٢ ، السامرائي ، معاني النحو ، ج ٢ / ١٢٣ .

^(٨) ينظر السامرائي ، معاني النحو ، ج ٢ / ١٢٦ - ١٢٨ .

ويبدو لي أنّ القول في مسألة التنازع تعتمد على إرادة المتكلم في إظهار المعنى الذي يريده، فإذا أراد المعنى الأول، عمل الأول وأضمر في الثاني ، وإذا أراد المعنى الثاني، عمل الثاني، ولم يضمر في الأول.

— استعمال الفعل (أشهد) في القسم

جاء في: كُنَا عِنْدَ مُعاوِيَةَ فَقَالَ أَشْهَدُ لَسْمَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ — صلى الله عليه وسلم — يَقُولُ طَلْحَةُ مِمْنَ قَضَى نَحْبَهُ^(١).

وعن أبي رزين قال: رأيت أبا هريرة يضرب جبهته بيده ويقول يا أهل العراق أنتم تزعمون أنني أكذب على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ليكون لكم المهانة وعلي الإثم أشهد لسمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات^(٢).

وعن ابن جريج قال: سمعت عمرو بن دينار يقول: أشهد لسمعت ابن عمر وهو يسائل عن الخبر فيقول ما كنا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا عام الأول ابن خديج أنه سمع النبي — صلى الله عليه وسلم — نهى عن الخبر^(٣)^(٤).

وعن أبي رزين قال: رأيت أبا هريرة يضرب على جبهته بيده يقول يا أهل العراق تزعمون أنني أكذب على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أشهد لسمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول إذا انقطع شسع نعل أحدكم فلا يمش في الآخر حتى يصلحها^(٥).

وعن عمرو بن دينار قال: أشهد لسمعت ابن عمر وهو يسائل عن الخبر فيقول ما كنا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا عام الأول ابن خديج أنه سمع النبي — صلى الله عليه وسلم — نهى عن الخبر وافقهما حماد بن زيد^(٦).

ذهب سيبويه إلى مجيء الفعل (أشهد) في القسم فائلاً: اعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجرأه بعد قولك والله، وذلك قوله: أقسم لأفعلن، وأشهد لأفعلن.^(٧)

(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٩٢/١.

(٢) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢٠٩، والنسائي، السنن الكبرى، ج ٥٠٥/٥.

(٣) الخبر ، والمخابرة هي المزارعة على بعض ما يخرج من الأرض كالثلث ، والربع وغيرهما ، وقد نهى الرسول — صلى الله عليه وسلم — عن المخابرة ، لسان العرب ، (خبر).

(٤) النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٧/٥٩.

(٥) النسائي سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٨/٦٠٨.

(٦) النسائي، السنن الكبرى، ج ٣/١٠٣، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٧/٥٩.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٣/١٠٤.

وذكر ابن مالك أنّ "العرب" تقسم بفعل الشهادة، فتجعل له جواباً كجواب القسم الصريح^(١)، واستشهد^(٢) لذلك بقوله تعالى: {إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ} [المنافقون : ١]، وسمى ذلك القول يميناً فقال الله تعالى: {أَتَحْذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَاحَةً} [المنافقون : ٢] قال الزمخشري عند تعرضه لـ (نشهد إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ): "يجوز أن يراد أن قولهم نشهد إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ، يمين من أيمانهم الكاذبة ، لأنّ الشهادة تجري مجرى الحلف فيما يراد به من التوكيد ، يقول الرجل : أشهد وأشهد بالله ، وأعزّم وأعزّم بالله في موضع أقسم ، وأولى . وبه استشهد أبو حنيفة رحمه الله على أن (أشهد) يمين"^(٣).

وذهب الرضي إلى أنّ الفعل (شهدت) يحمل على (علمت) ، وهو معلم مثله كما يجوز على ضعف حمله على القسم^(٤): والدليل على جواز إجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى: {فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ} [النور : ٦] ، ففي قوله: شهدت أنّ زيداً لقائماً، وأشهد: لزيد قائماً، يجوز أن يكون (شهدت) فيه معلقاً كظنت لزيد قائماً، ويجوز أن يكون مجرى مجرى القسم، واللام، وإنّ جوابه^(٥)، وجعلها السيوطي من مسائل القسم غير الصحيح فقال: "وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً كعلمت... شهدت .."^(٦)

ومثله جاء في الأحاديث الشريفة حيث جاء فيها الفعل (أشهد) دالاً على القسم وجري مجرى الفعل (أحلف)، وجاء جوابه فعلاً ماضياً (لسمعت) مقروراً باللام دون (قد) ومن النحوين من يزعم أنّ هذا الاستعمال — كون جواب القسم ماضياً مقروراً باللام دون (قد) — مخصوص بالشعر دون النثر فهو ضرورة^(٧) ويُستشهد لذلك بقول أمير القيس^(٨) :

حَلَفَتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِيٍ .

والصحيح جواز استعماله في أفسح الكلام، فقد ورد استعماله في القرآن منه قوله تعالى: {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفِرًا لَظَلَّلُوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ} [الروم : ٥١]^(٩)

^(١) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٢٤.

^(٢) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٢٤.

^(٣) الزمخشري، الكشاف، ج ٤/٥٤، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٨/٢٦٦.

^(٤) ينظر الرضي الأسترابازي، شرح الرضي، ج ٤/٣٦١.

^(٥) الرضي الأسترابازي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤/٣٦١.

^(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢/٤٠٩.

^(٧) ابن مالك، شواهد التوضيح ٢٢٤ — ٢٢٥، ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٢/١٠٧، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٤/٣٢٣.

^(٨) أمير القيس، ديوانه، ص ١٢٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩/٢٠، ٩٧.

^(٩) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٢٥، ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٢/١٠٧، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٤/٣٢٣.

فورود الفعل (أشهد) دالا على القسم في الحديث، وجوابه غير مقترن بـ (قد) رد على من ضعفه وخصه بالشعر.

– اقتران خبر (كاد) بـ (أن):

جاء في الحديث أنَّ عَلَيْاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : "كَانَ إِذَا سَافَرَ سَارَ بَعْدَ مَا تَغْرُبُ الشَّمْسُ حَتَّى تَكَادَ أَنْ تُظْلِمَ ثُمَّ يَنْزِلُ فِي صَلَّى الْمَغْرِبِ".^(١)

عن أبي عمرو بن شريد قال: "أَنْشَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِائَةَ قَافِيَّةً مِنْ شِعْرِ أُمِيَّةَ ابْنِ أَبِي الصَّلَاتِ يَقُولُ بَيْنَ كُلِّ قَافِيَّةٍ هِيهُ، وَقَالَ كَادَ أَنْ يُسْلِمَ".^(٢)

عن زيد بن سلام قال أنَّ النَّبِيَّ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ "إِنَّ اللَّهَ أَمْرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلَمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا وَيَأْمُرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهَا وَإِنَّهُ كَادَ أَنْ يُبَطِّئَ بِهَا".^(٣)
عن عاشة قالت: "... فَقَالَ كَذَبْتَ أَمَا وَاللَّهُ أَنْ لَوْ كَانُوا مِنَ الْأُوْسِ مَا أَحْبَبْتَ أَنْ تُضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأُوْسِ وَالْخَزْرَاجِ شَرًّا فِي الْمَسْجِدِ".^(٤)

عن أبي نوفل قال: "... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِنِّي أَجِدُنِي قَوِيًّا إِنِّي أَجِدُنِي قَوِيًّا فَمَا كَادَ أَنْ يَزِيدَهُ فَلَمَّا أَلْحَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ".^(٥)

عن ابن أبي ليلى قال: "... وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ أَمْرَ رِجَالًا يَقُومُونَ عَلَى الْأَطَامِ يُنَادُونَ الْمُسْلِمِينَ بِحِينِ الصَّلَاةِ حَتَّى نَقْسُوا أَوْ كَادُوا أَنْ يَنْقُسُوا".^(٦)

تصمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقتربنا بـ (أن) في كلام لا ضرورة فيه، وهو مما خفي على أكثر النحويين. وال الصحيح جواز وقوعه^(٧)، وفي الغالب في خبر (كاد) التجرد من (أن)؛ لأنها تدل على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرها أن يقترن بـ (أن) غالباً، ويقال اقترانه بـ (أن) نظراً إلى أصلها^(٨)، وذهب بعض النحويين إلى امتاع ذلك مطلقاً وأن ماجاء منها بابه الشعر فيقول سيبويه: "وَأَمَّا

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢ / ١٦٢.

^(٢) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج ٤ / ٢٦٠.

^(٣) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥ / ١٣٦.

^(٤) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥ / ٣١١.

^(٥) النسائي، السنن الكبرى، ج ٢ / ٢٣٩، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٥٤٣ للمزيد ينظر السنن الكبرى، ج ١ / ٤٩٠، ج ٤ / ٢٦٣، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣ / ٩٣ ، ٥١٧ / ٤.

^(٦) أبو داود، سنن أبي داود، ج ١ / ٣٨٤.

^(٧) ينظر ابن مالك شواهد التوضيح، ص ١٥٩ ، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١ / ٢٦٧.

^(٨) الأزهري، شرح التصريح، ج ١ / ٢٨٤ ، وبنظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١ / ٣٩١.

كاد فـإِنْهُمْ لَا يـذكـرونـ فـيـهـاـ (أـنـ) ، وـكـذـلـكـ كـرـبـ يـفـعـلـ ، وـمـعـنـاهـمـاـ وـاحـدـ .
يـقـولـونـ بـكـرـبـ يـفـعـلـ ، وـكـادـ يـفـعـلـ ... " (١)

(١) سـيـبـوـيـهـ ، الـكـتـابـ ، جـ ٣ / ١٥٩ـ .

ويضيف بأنه "قد جاء في الشعر (كاد أن يفعل)، شبهوه بعسى"^(١)، واتبعه في ذلك ابن السراج^(٢).

وذكر الزجاجي أنه "يقال كاد يفعل، ولا يقال كاد أن يفعل"^(٣)، وذكر ابن جني أن استعمال أن بعد كاد قليل شاذ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبباً في القياس^(٤)، وقال ابن الأنباري أن استعمالها (كاد أن) في ضرورة الشعر لهذا لم تستعمل في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وأن ما ورد منها في الحديث هو زيادة من الرواية وليس من كلام رسول الله — صلى الله عليه وسلم —^(٥)، وذكر البغدادي أنه قيل: "كان أبو عمرو والأصممي يقولان: لا يقول عربي: كاد أن، وإنما يقولون: كاد يفعل".^(٦) ورد البغدادي^(٧) بأنه ورد في الشعر الفصيح منه ما في بعضه مقتنع وأن المراد بـ(لا يقول عربي كاد أن) في الكلام، وأمّا في الشعر فهو محل الضرورة فلا خطأ في ذلك ، وأنّ ماجاء في الحديث الشريف من اقتراحها بـ (أن) نادر.

وعلّ النحويون عدم اقتراحها بـ (أن) بقولهم : " (كاد) فالباب فيه إسقاط (أن)؛ لأنّك إذا قلت كاد يفعل، فإنّما تقوله لمن هو على حد الفعل كالداخل فيه ، لا زمان بينه وبين دخوله فيه"^(٨). أمّا ابن مالك فذكر أنّ وقوعه (خبر كاد) غير مقوون بـ (أن) أكثر وأشهر من وقوعه مقوونا بـ (أن) ، و أنّه "لم يقع في القرآن إلاّ غير مقوون بـ (أن) نحو: {ومَا كَادُوا يَفْعُلُونَ} [البقرة : ٧١] ، و {لَا يَكَادُونَ يَقْهُونَ حَدِيثًا} [النساء : ٢٨] ، و {مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ} [التوبه : ١١٧] ، و {لَقَدْ كَدَتْ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ} [الإسراء : ٧٤] ، و {أَكَادُ أَخْفِيهَا} [طه : ١٥] ، و {يَكَادُونَ يَسْطُونَ} [الحج : ٧٢] ، و {يَكَادُ سَنَا بَرْقَهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ} [النور : ٤٣]^(٩) ، فلا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقوونا بـ (أن) من استعماله قياساً لولم يرد به سماع^(١٠).

ويرجع سبب اقتران الخبر بـ (أن) إلى أنّ (أن) تقتضي الاستقبال والأفعال المقاربة تدل على الاستقبال، فاقتaran الخبر بـ (أن) مؤكدة لمقتضى معنى هذه الأفعال.^(١١)

^(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣/١٦٠.

^(٢) ابن السراج، الأصول، ج ٢/٢١٥..

^(٣) الزجاجي ، حروف المعاني، ص ٦٧.

^(٤) ابن جني، الخصائص، ج ١/١٠.

^(٥) ابن الأنباري، الإنصال، ٤٥٣.

^(٦) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩/٣٥١.

^(٧) ينظر البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩/٣٥٢.

^(٨) الأعلم الشمندرى، أبو الحجاج بن سلمان بن عيسى، (ت ٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ط تحقیق زهیر عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت، ١٩٨٧م ، ج ٢/٧٨٩، وينظر الزجاجي، كتاب الجمل في التحو، ص ٢٠٢.

^(٩) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٥٩، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٦٧.

^(١٠) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٠.

^(١١) ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٥٩ ، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٦٧.

والدليل على ذلك اجتماع الوجهين في قول عمر رضي الله عنه: "يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أُصْلِيَ حَتَّىٰ كَادَ الشَّمْسُ تَغْرُبُ" ^(١) ، وقول الشاعر ^(٢):

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَ فَكِتُمُو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّلُوفَ عَنِ السَّلْمِ ^(٣).

واستعمال خبر(كاد) مقوون ب (أن) هنا ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول
 أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَ فَكِتُمُو لَدَى الْحَرْبِ تُغْنُونَ السُّلُوفَ عَنِ السَّلْمِ ^(٤)
 وأيضا^(٥):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدًا وَنَهَنْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ.

أراد(بعد ما كدت أن أفعله)، فحذف (أن) وأبقى عملها، وفي هذا دليل على اقتران
 (كاد) بأن؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطّرد ثبوته^(٦).

وأرجع ابن يعيش سبب إقتران خبر (كاد) ب (أن) إلى أنه قد تشبه (كاد) ، ب (عسى) فيشفع
 خبرها بأن، فيقال كاد زيد أن يقوم^(٧)
 وذكر السيوطي ^(٨) أن النwoي ^(٩) أجاز إثبات (أن) مع كاد، لأن وجودها في الحديث فيه حجة
 بجواز دخول (أن) بعدها، وهي لغة فصيحة، ومن الأشهر عدمه.
 فورود (أن) بعد كاد في الحديث النبوي الشريف فيه رد على منع ذلك وخصه
 بالضرورة .

– رفع الفعل المضارع بعد (أن) الناصبة:

جاء في الحديث الشريف :

عن أم سلمة قالت: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشْدُ صَفْرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكُوْنُكَ أَنْ تَحْتَبِّنَ عَلَيْهِ تَلَاثَ حَثَّيَاتٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ تُفَيِّضِينَ عَلَيْكَ مِنَ الْمَاءِ فَتَطْهُرُّيْنَ أَوْ قَالَ: فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ" ^(١٠).

^(١) النساءى، سنن النساءى بشرح السيوطي، ج ٣/٩٣، والسنن الكبرى، ج ١/٤٠٦.

^(٢) البيت مجهول القائل، ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٠، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٦٨، هارون، معجم شواهد العربية، ج ١/٣٠١.

^(٣) (ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦١) ، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٦٩.

^(٤) (ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦١) ، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٦٨.

^(٥) البيت لـ عامر بنجوبن الطائي ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦١، وقيل لامرئ القيس ملحق بديوانه، بشرح أبي سعيد السكري، ط ١، (دراسة وتحقيق أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة)، مركز زايد للتراث والتاريخ، دولة الإمارات، ٢٠٠٠، ص ٤٧١، الأشمونى ، شرح الأشمونى، ج ١/٢٧٧.

^(٦) ينظر الأشمونى ، شرح الأشمونى، ج ١/٢٧٨، الصبان، حاشية الصبان، ج ١/٣٨٤.

^(٧) (ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧/١٢١). وينظر السمارائى ، فاضل، معانى النحو، ج ١/٢٦٩.

^(٨) ينظر النwoي، شرح النwoي على صحيح مسلم، ج ٩٥/٩، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٦٩.

^(٩) ينظر النwoي، شرح النwoي على صحيح مسلم، ج ٩٥/٩، والسيوطى ، عقود الزبرجد، ج ١/٢٦٩.

^(١٠) الترمذى، سنن الترمذى، ج ١/١٧٦ – ١٧٧، هاش ٣، والننسائى ، سنن النساءى بشرح السيوطي، ج ١/١٤٤. هامش ٣.

وعن مُحَارِبِ بْنِ دِهَرٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ
”أَنَّهُمْ كَانُوا يُصْلُوْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَإِذَا رَكَعَ رَكَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعْ
اللَّهُ

لِمَنْ حَمَدَهُ لَمْ نَزَلْ قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ وَضَعَ جَبَهَتَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ يَتَبَعُونَهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
(١) –

عن ابن عباس قال: لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أنَّ مُحَمَّداً رسول الله فلما تقلَّ حيَ على الصلاة قُلْ صَلَوْا فِي بُيوْتِكُمْ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَتَكْرُوا ذَلِكَ فَقَالَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي إِنَّ
الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَتَمْشُونَ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ (٢)

يجمع النّها أنَّ مقتضى القياس في دخول (أن) على الفعل المضارع هو النّصب، إلا أنَّ هذه الأحاديث الشريفة قد تضمنت الفعل المضارع مرفوعاً بعدها، وللنحوين في تعليل ذلك رأيان:
الأول : التخفيف وقال به الكوفيون ، فهي عندهم المخففة من (أن).

والثاني: اهمالها حملاً على (ما) ، وقد استحسن النّها فوصفوه بالصواب، وأنه أولى .
قال ابن هشام: وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن (٣) { لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتْمِ
الرَّضَاعَةَ } [البقرة : ٢٣٣] .
وقول الشاعر (٤):

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءِ وَيَحْكُمَا ... مِنِّي السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وزعم الكوفيون أنَّ (أن) هذه هي المخففة من النّقيلة شدَّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين إنها (أن) النّاسبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية (٥)، وقد استحسن النّها مذهب البصريين ، فوصفوه بأنه الصواب ، والأظهر (٦) ، واستحسن ابن مالك في التسهيل الرأيين قائلاً: ”وكلا القولين حسن“ (٧) ، وأرجع البغدادي (٨) القول بأنَّها هي المخففة للبصريين والقول

(١) أبو داود، سنن أبي داود ٤١/٤٤، ينظر النسائي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ١٤٤/١ (في بعض نسخه)

(٢) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢/٩٢.

(٣) نسبها النحويون إلى مجاهد، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٢/٢٢٣.

(٤) قائل البيت مجاهول، ينظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٢٩، ابن الأباري، الإنصال، ص ٤٥١، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٣٦.

(٥) ابن هشام ، مغني اللبيب، ٧١٧، ٩١٥ ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ١/٢٠٦، المفصل في صنعة الإعراب، ٤٢٩، ابن الأباري، الإنصال، ٤٥١، ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٤/١١، أبي حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٢/٢٢٣، المرادي، الجنى الداني، ص ٢٣٩، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج ١/٣٨٩ ، السيوطي، همام الهرامي، ج ٢/٢٨٤، الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣/١٩٣.

(٦) ابن هشام ، مغني اللبيب، ٧١٧.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل ج ٤/١١.

(٨) ينظر البغدادي، خزانه الأدب، ج ٨/٤٢٤ – ٤٢٥.

بأنّها الناصبة الخفيفة، وقد أهملت للكوفيين، واستدلّ على ذلك بما أورده ابن جنّي^(١) في
الخصائص وسر صناعة الإعراب عن الفارسي، وثعلب.^(٢)

وعلق أبو حيـان قائلـاً: "والذـي يظـهر أـن إثـبات النـون فـي المـضارع المـذكـور مـع : (أـن) مـخصوص بـضـرورة الشـعـر ، وـلا يـحـفـظ (أـن) غـير نـاصـبة إـلـا فـي هـذـا الشـعـر ، وـالـقـراءـة الـمـنسـوـبة إـلـى مـجـاهـد ، وـما سـبـيلـه هـذـا ، لـا تـبـني عـلـيـه قـاعـدة"^(٣). إـلـا أـنَّ وجـودـه فـي الـحـدـيـث الشـرـيف يـبـطـل تـخـصـيـصـه بـالـشـعـر فـقـطـ، فـفـي الـحـدـيـث الـأـوـلـ نـجـدـ (حتـى يـرـوـنـه)، الـفـعـلـ بـعـدـ (حتـى) مـرـفـوعـ، وـحـقـه أـنـ يـكـونـ مـنـصـوـبـاـ بـ(أـنـ) الـمـضـمـرـةـ بـعـدـ (حتـىـ)، وـكـذـلـكـ الـأـمـرـ فـي (أـنـ تـحـثـيـنـ)، فـقـدـ جـاءـ مـرـفـوعـاـ بـ(أـنـ)، وـحـقـه الـنـصـبـ، وـحـلـ اـبـنـ مـالـكـ^(٤) ذـلـكـ عـلـىـ لـغـةـ مـنـ يـرـفـعـ الـفـعـلـ بـعـدـ (أـنـ) تـشـبـيـهـاـ لـهـا بـ(مـاـ) الـمـصـدـرـيـةـ، وـاسـتـشـهـدـ لـهـاـ بـقـراءـةـ {لـمـنـ أـرـادـ أـنـ يـتـمـ الرـضـاعـةـ} [الـبـقـرـةـ ٢٣٣ـ] وـبـالـشـعـرـ مـنـهـ قولـ الشـاعـرـ :

أـنـ تـقـرـآنـ عـلـىـ أـسـمـاءـ وـيـحـكـمـاـ
منـيـ السـلـامـ وـأـنـ لـاـ تـشـعـرـاـ أـحـدـاـ.
وـأـيـضاـ^(٥):

أـبـيـ عـلـمـاءـ النـاسـ أـنـ يـخـبـرـوـنـنـيـ
بـنـاطـقـةـ خـرـسـاءـ مـسـوـاـكـهـ حـجـرـ.

أـمـاـ فـيـ (ـخـشـيـتـ أـنـ أـخـرـجـكـمـ فـتـمـشـونـ)، فـجـوزـ أـنـ يـكـونـ الـفـعـلـ (ـتـمـشـونـ) مـرـفـوعـاـ عـلـىـ تـقـديرـ حـذـفـ الـمـبـداـ، أـيـ (ـفـأـنـتـمـ تـمـشـونـ)، أـوـ أـنـ يـكـونـ مـعـطـوـفـاـ عـلـىـ (ـأـنـ أـخـرـجـكـمـ)، أـوـ رـفـعـ عـلـىـ تـلـكـ اللـغـةـ.

ويـكـونـ بـذـلـكـ قـدـ جـمـعـ بـيـنـ لـغـتـيـنـ فـيـ كـلـامـ وـاحـدـ، وـهـوـ فـيـ ذـلـكـ يـشـبـهـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـلـغـةـ الـحـجازـيـةـ وـالـلـغـةـ التـمـيمـيـةـ فـيـ كـلـامـ وـاحـدـ كـقـوـلـكـ (ـمـازـيدـ قـائـمـاـ، وـلـاـ عـمـرـوـ مـنـطـلـقـ)، كـمـاـ اـجـتـمـعـ إـلـهـمـالـ وـإـعـمـالـ فـيـ الـبـيـتـ الـأـوـلـ (ـأـنـ تـقـرـآنـ)، وـ(ـأـنـ لـاـ تـشـعـرـاـ).^(٦)، وـيـبـدـوـ مـنـ كـلـامـهـ أـنـ إـهـمـالـ عـلـمـهـاـ مـقـيسـ.^(٧)

وـوـضـعـ الـعـكـبـرـيـ اـحـتمـالـاـ آـخـرـ، وـهـوـ أـنـ يـكـونـ رـفـعـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ بـعـدـ (ـأـنـ) قـدـ وـقـعـ سـهـواـ مـنـ الـرـوـاـةـ^(٨)، وـهـوـ وـجـهـ ضـعـيفـ، لـوـرـوـدـ مـتـلـهـ فـيـ الـقـرـاءـةـ الـقـرـآنـيـةـ وـفـيـ الـشـعـرـ. وـبـذـلـكـ فـالـقـولـ بـأـنـهـ لـغـةـ قـوـمـ أـحـسـنـ، لـأـنـ السـمـاعـ إـذـا وـرـدـ بـشـيـءـ أـخـذـ بـهـ، وـتـرـكـ الـقـيـاسـ^(٩).

^(١) يـنـظـرـ اـبـنـ جـنـيـ، الـخـصـائـصـ، جـ1/٣٩١ـ، وـسـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـرـابـ، جـ2/٥٤٩ـ.

^(٢) يـنـظـرـ، الشـاعـرـ، حـسـنـ، النـحـاةـ وـالـحـدـيـثـ النـبـوـيـ، جـ2/٦٤ـ.

^(٣) أـبـوـ حـيـانـ، تـقـسـيـرـ الـبـحـرـ الـمـحـيـطـ، جـ2/٢٢٣ـ.

^(٤) اـبـنـ مـالـكـ، شـوـاهـدـ التـوـضـيـحـ، ٢٣٦ـ، السـيـوطـيـ، عـقـودـ الزـبـرـجـدـ، جـ1/٢٢٨ـ.

^(٥) يـنـظـرـ اـبـنـ مـالـكـ، شـوـاهـدـ التـوـضـيـحـ، صـ2٣٦ـ.

^(٦) يـنـظـرـ اـبـنـ مـالـكـ، شـوـاهـدـ التـوـضـيـحـ، ٢٣٦ـ – ٢٣٧ـ.

^(٧) يـنـظـرـ الـأـشـمـونـيـ، شـرـحـ الـأـشـمـونـيـ، جـ3/١٩٣ـ.

^(٨) الـعـكـبـرـيـ، إـعـرـابـ الـحـدـيـثـ، صـ77ـ، الشـاعـرـ، حـسـنـ، النـحـاةـ وـالـحـدـيـثـ النـبـوـيـ، جـ2/٦٣ـ.

^(٩) يـنـظـرـ الـبـغـادـيـ، خـزـانـةـ الـأـدـبـ، ٤٢٢/٨ـ.

قال الرؤاسي: "فصحاء العرب تنصب بأنّ وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وقد أنسدوا على ذلك أبياتاً:

وبعضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمِلاً عَلَى مَا أَخْتِنَاهَا حِيثُ اسْتَحْقَتْ عَمَالًا

يعني: أن بعض العرب أهمل (أن) النّاصبة حيث استحق العمل، وذلك إذا لم يتقدمها (علم) أو (ظن).^(١)

ويرى عباس حسن أنّ: "الأنسب اليوم ترك هذه اللّغة لأهلهما، والاقتصار على الإعمال حرصاً على الإبانة، وبعدها على الإلbas".^(٢)

- حذف نون الأفعال الخمسة في الرفع:

تحذف هذه النون جزماً ونصباً قياساً، وقد جاء في الحديث الشريف ما يخالف هذه القاعدة منه: عن أبي هريرة قال "قالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَبُّوْا، أَفَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَمْرٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبُّتُمْ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ"^(٣)، فقد حذفت هذه النون من الفعل المضارع المرفوع (تدخلوا)، و(تؤمنوا)، ولم يسبقاً بناصب، ولا جازم، وهو مما يرد عن العربي مخالفًا لما عليه الجمهور^(٤)، فوصفه النّحاة بالضرورة، وبالقلة، وقد اختلف العلماء في تخرير ذلك على ثلاثة أوجه:

الأول: حذف النون للمجازة والإزدواج:

ذكر السندي أنّ حذف النون في قوله (لا تدخلوا)، وفي (ولا تؤمنوا)، والقياس ثبوتها في الموضعين، فكانه حذف نون الإعراب للمجازة والإزدواج.^(٥)، فقد غير العلماء "كثيراً" من كلامهم عن قوانينه لأجل الإزدواج^(٦)، وقال الزركشي في ذلك: "وإذا رأيتم يخرجون الكلمة عن أوضاعها لغرض الإزدواج، فيقولون آتىكم بالغدايا والعشايا مع أنّ فيه ارتکاباً لما يخالف اللّغة".^(٧).

^(١) المرادي، حسن بن قاسم، (ت ٧٤٩ هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط١، (شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م، ج٣/١٢٣٧.

^(٢) حسن، عباس، النحو الوافي ٤/٢٨٤.

^(٣) أبو داود، سنن أبي داود، ج٥/٤٣٠، وينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج٤/٢٣٠، الترمذى، سنن الترمذى، ج٥/٥٠.

^(٤) ينظر ابن جنى ، الخصائص، ج١/٣٨٥، والبغدادى ، خزانة الأدب، ٣٤٠/٨.

^(٥) ينظر ابن ماجة ، سنن ابن ماجة، ج٤/٢٣٠، الهاشمى .

^(٦) الزمخشري، الكشاف، ج٩١/٦، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٧/٤٣١، ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٤/٧٤.

^(٧) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١/٧١.

الثاني: التخفيف

وقد ذهب النّحاة^(١) إلى أنّ حذف النون يكون طلباً للتخفيف، وأضاف ابن مالك: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه واستشهد لذلك بقراءة أبي عمرو بتسكين راء^(٢) (يَشْرُكُمْ) [الأنعام: ١٠٩]، و(يَأْمُرُكُمْ) [البقرة: ٦٧] و(يَنْصُرُكُمْ) [آل عمران: ١٦٠]، وكقراءة غيره (ورسَلْنَا لِدِيهِمْ يَكْتَبُونَ) [الزخرف: ٨٠] بسكون اللام^(٣)، و(بِعُولَتْهُنَّ) [البقرة: ٢٢٨] [بسكون التاء]^(٤)، حيث قاس حذف النون في الحديث بحذف الضمة لمجرد التخفيف في القراءات السابقة، كما أنّ نون الرفع تتوب عن الضمة وبحذفها يؤمن تفضيل الفرع عن الأصل.^(٥) وقد حمل أبو حيان^(٦) قراءة عبيد بن عمير: {لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ} [آل عمران: ٧١]، على حذف النون في حالة الرفع، حيث قال: " وإنما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع ، وقد جاء ذلك في النثر قليلاً جداً ، وفي قراءة أبي عمر ، ومن بعض طرقه {قَالُوا سَاحِرٌ اتَّظَاهَرَ} بتشديد الظاء ، أي أنتما ساحران تتطاهمان فأدغمتم التاء في الظاء وحذف النون".

كما استشهد على ذلك بقول الراجز^(٧):

أَبِيْ أَسْرَى وَتَبَّيْتِي تَدْلُكِي
وَجْهُكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الْذَّكِيِّ

وقول أبي طالب^(٨):

فَإِنْ سَرَّ قَوْمًا بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ
سَتَحْتَلُّوْهَا لَاقِحًا غَيْرَ بَاهِلٍ.

الثالث: تضمين (لا) معنى (لم)

ذهب ابن حجر أنّ (لا) في الحديث بمعنى (لم)^(٩)، أمّا السيوطي فذكر أنه: " قد تعلم (لا) حملاً على (لم) في مثل " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا" في أحد القولين^(١٠).

^(١) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ١٧٢/١، الصبان، حاشية الصبان، ج ١٤٤/١، البغدادي، خزانة الأدب، ٣٤٠/٨.

^(٢) ابن الجزري، النشرفي القراءات، ج ١٩٥/٢

^(٣) قراءة مسلمة بن محارب، ابن جني، المحتسب ج ١٢٢/١.

^(٤) ابن جني، المحتسب، ج ٣٣٨/٢.

^(٥) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٥٢/٢، شواهد التوضيح، ص ٢٢٨.

^(٦) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٥/٢، وينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ج ٢٢٩، السيوطي، همع الهوامع، ج ١٧٢/١٧٣ – ١٧٣/١٧٢، الصبان، حاشية الصبان، ج ١٤٤/١.

^(٧) القائل مجهول، ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٢٩، السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢/٥٠٦.

^(٨) أبي طالب، ديوان أبي طالب، ص ٧١، وفيه:

فَإِنْ يَكُنْ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعُتُمْ سَتَحْتَلُّوْهَا لَاقِحًا غَيْرَ بَاهِلٍ.

^(٩) ينظر ابن حجر، فتح الباري، ج ٤/٤٨.

^(١٠) السيوطي، عقود الزبرجد، ج ٢/٥٠٦

وتضمين (لا) معنى (لم) يدخل في باب التناقض لقول ابن هشام : "من ملح كلامهم تناقضُ اللّفظين في الأحكام "^(١)، ومن أمثلته إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء، وإعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب، وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم ^(٢).

وقد تأتي "لا" لنفي الماضي بمعنى "لم" وذلك فيدخولها على الفعل الماضي منه قوله - صلى الله عليه وسلم - : "أَرَأَيْتَ مَنْ لَا أَكَلْ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ" ^(٣)، أي لم يأكل، ولم يشرب ولم يصح ^(٤)، ومنه قوله تعالى : {فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى} [القيمة : ٣١]، أي بمعنى "لم يصدق ولم يصل" ^(٥)، ووافقه في ذلك الأخفش، والرازي، والقرطبي، وحملوا عليه بعض الآيات والأبيات. ^(٦)

ويبدو لي أنه من الأحسن حمل حذف نون الرفع على التخفيف لبعده عن التكليف؛ ولأن حذفها طلبا للتخفيف يعد لغة صحيحة عرفها العرب وإن كانت قليلة الاستعمال، وقد وردت في القرآن والشعر، وجاء الحديث الشريف ليعدد استعمالها.

وعلق عباس حسن على هذه اللغة قائلا: "وهناك لغة تختلف نون الرفع ... وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا، ولا محاكاتها، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة" ^(٧).

^(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٩١٥.

^(٢) ينظر ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٩١٥ – ٩١٦ .

^(٣) النسائي ، سنن النسائي بشرح السيوطي ، ج ٤٢١ / ٨ .

^(٤) ينظر ، الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج ٣٠ ، ج ٢٣٣ .

^(٥) ينظر أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ج ٢٧٨ / ٢ .

^(٦) الأخفش ، معاني القرآن ، ص ٦١٢ ، الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج ٣٠ / ٢٣٣ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢٦ / ١٩ ، و ٦٦ / ٢٠ .

^(٧) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١٨٠ .

المبحث الثالث: المشكل في الحروف

— استعمال (من) لبدء الغاية في الزمان:

قال — صلى الله عليه وسلم — : "إِنَّمَا أَجْلُكُمْ فِيمَا خَلَا مِنَ الْأَمْمَ كَمَا بَيْنَ صَلَةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجْلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا فَقَالَ مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نَصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ فَقَالَ مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نَصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطِينَ قِيرَاطِينَ فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا حَنْ أَكْثَرُ عَمَالًا وَأَقْلُ عَطَاءً قَالَ هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقَّكُمْ شَيْئًا قَالُوا لَا قَالَ فَإِنَّهُ فَضْلِيُّ أُوتِيَهُ مَنْ أَشَاءَ" ^(١).

وقال أيضاً: "خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلُقُ آدُمُ وَفِيهِ أَهْبَطَ وَفِيهِ تَبَ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَاتَ وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُسِيَّخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنِ السَّاعَةِ" ^(٢).

جاء عن عبد الله بن عمرو قوله: "تُؤْفَى رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ مَمَّنْ وُلِدَ بِالْمَدِينَةِ فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ — صلى الله عليه وسلم — فَقَالَ يَا لَيْتَهُ مَاتَ فِي غَيْرِ مَوْلَدِهِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَلَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ فِي غَيْرِ مَوْلَدِهِ فَيُسَمَّ لَهُ مِنْ مَوْلَدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثْرِهِ فِي الْجَنَّةِ" ^(٣).
وعن أبي سعيد قال: "تَمَارَى رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أَسَّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ" ^(٤).
وقال الصَّحَابَةَ رضيَ اللهُ عنْهُمْ: "مُطْرِنَا مِنِ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ" ^(٥).

تضمنت هذه الأحاديث استعمال (من) في ابتداء غاية الزَّمان، وتعد مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والковفيين، فقد ذهب البصريون إلى أنَّ (من) يأتي لبدء الغاية في الأماكن فقط، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها تكون لبدء الغاية في الزَّمان ^(٦)، وقد كان سبب منع النهاة لذلك هو اتباعهم سيبويه في قوله: "وَأَمَّا (من) فَتَكُونُ لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قوله: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا" ^(٧).

^(١) الترمذى، سنن الترمذى، ج ١٤١ / ٥.

^(٢) أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢ / ٨٣، وللمزيد ينظر، ج ٣ / ٢٨٢، ٢٥٨.

^(٣) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٢٩٠ — ٢٩١، و النسائي، السنن الكبرى، ج ١ / ٦٠٢، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٤ / ٣٠٥، للمزيد ينظر ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١ / ٣٠١، ج ٢ / ٦٧، ٧٠.

^(٤) النسائي، السنن الكبرى، ج ١ / ٢٥٧، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٢ / ٣٦٦، و ٤ / ٢٠٦، وللمزيد ينظر ج ٢ / ٣٥٧، وج ٣ / ١٥٣.

^(٥) النسائي، السنن الكبرى، ج ١ / ٥٥٥، وسنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٣ / ١٧١.

^(٦) ابن الأباري، الإنصاف، ص ٣١٥.

^(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٤ / ٢٢٤.

و "أَمَا (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منها على صاحبتها .وذلك قوله :ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم .. فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت :من مكان كذا إلى مكان كذا"^(١) ولا تدخل واحدة منها على صاحبتها"^(٢) وهو ما تداوله النّحاة عنه.

وعلّق ابن مالك^(٣) على موقف سيبويه ومن تبعه بأنّ ما قاله عن (مذ) مسلم به بالإجماع،أمّا فيما يخص (من) فقد خالفه في ذلك وردّ مذهبـه لمخالفته النّقل الصّحيح والاستعمال الفصيح، واستشهد لذلك بقوله تعالى:{لَمْسَجِدٌ أُسْسٌ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ} [التوبـة : ١٠٨] ، وبها أيضاً استشهاد الأخفش على أنّ (من) تستعمل لابتداء غاية الزّمان، فهو يرى أن معنى(من) فيها هو "منذ أوّل يوم؛ لأنّ من العرب من يقول: لم أره من يوم كذا يريد منذ أوّل يوم، يريد به من أوّل الأيام"^(٤) . وأقرّ ذلك في هذه الآية الطبرـي^(٥)، والزجاج^(٦) الذي رأى أن الأصل في هذه المعنى أن يكون لــ (مذ)، و(منذ)، وأنّ (من)، جاز استعمالـها في الزمان؛ لأنّـها الأصل في ابتداء الغاية .وأيد مذهبـه بقول زهير بن أبي سلمـي^(٧):

أَفْوَيْنَ مِنْ حِجَّ وَمِنْ شَهْرٍ ؟ لِمَنِ الدِّيَارُ ، بِقَنْةِ الْحَرِّ ؟

واستشهد ابن مالك لذلك أيضاً بما قاله سيبويه في موضع آخر من كتابـه في (باب ما يضمرـ فيه الفعل المستعمل إظهارـه بعد حرف^(٨) ، والذي ذهب فيه إلى عكس ما قاله سابقاً وهو قوله " ومن ذلك قولـ العرب^(٩) :

مِنْ لَدُ شَوَّلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا^(١٠).

نصـبـ لأنـه أراد زمانـاً، والـشـول لاـ يكون زمانـاً ولاـ مكانـاً، فيـجوزـ فيهاـ الجـرـ كـقولـكـ: من لـدـ صـلاـةـ العـصـرـ إـلـيـ وقتـ كـذاـ ، وـكـقولـكـ: من لـدـ لـحـائـطـ إـلـيـ مـكانـ كـذاـ، فـلـمـاـ أـرـادـ الزـمانـ حـمـلـ الشـولـ عـلـىـ شيءـ يـحـسـنـ أنـ يكونـ زـمانـاـ، إـذـاـ عـمـلـ فـيـ الشـولـ وـلـمـ يـحـسـنـ إـلـاـ ذـاـ...ـكـأنـكـ قـلتـ: من لـدـ أـنـ كـانتـ

^(١) سـيبـويـهـ، الـكتـابـ، جـ٤/٢٢٦.

^(٢) سـيبـويـهـ، الـكتـابـ، جـ٤/٢٢٦.

^(٣) ابنـ مـالـكـ، شـواـهدـ التـوضـيـحـ، صـ ١٨٩.

^(٤) الأـخـفـشـ، معـانـيـ الـقـرـآنـ، صـ ٤٧١.

^(٥) الطـبـريـ، جـامـعـ الـبـيـانـ، جـ ١١/٢٦.

^(٦) الزـجاجـ، معـانـيـ الـقـرـآنـ وـإـعـرابـهـ، جـ ٢/٤٧٨.

^(٧) زـهـيرـ بـنـ أـبـيـ سـلـمـيـ، دـيـوانـهـ، صـ ٢٧.

^(٨) سـيبـويـهـ، الـكتـابـ، جـ ١/٢٥٨، ابنـ مـالـكـ، شـواـهدـ التـوضـيـحـ، صـ ١٩٠.

^(٩) قـائلـهـ مـجهـولـ، سـيبـويـهـ ، الـكتـابـ ، جـ ١/٢٦٤، هـارـونـ، معـجمـ شـواـهدـ الـعـربـيـةـ، جـ ٢/٤٣٨.

^(١٠) الشـولـ مـنـ الـأـبـلـ:ـوـاحـدـهـ شـائـلـةـ وـهـيـ أـتـيـ عـلـيـهـ حـمـلـهـ،ـأـوـ وـضـعـهـ سـبـعـةـ أـشـهـرـ،ـفـخـفـ لـبـنـهــ،ـابـنـ مـنظـورـ،ـلـسـانـ الـعـربـ،ـ(ـشـولـ).ـوـالـإـتـلـاءـ:ـأـنـ تـصـيـرـ النـافـةـ مـُتـلـيـةـ،ـأـيـ يـتـلـوـهـاـ وـلـدـهـ أـيـ يـتـبعـهـاـ،ـلـسـانـ الـعـربـ،ـ(ـتـلـاـ).

شولا فِإِلَى إِتَّلَاهَا^(١)، ويُتَضَّحُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ (مِنْ) تَأْتِي لِلزَّمَانِ. وَمِنْ هَذَا يُتَضَّحُ أَنَّ لِسِيبِيُّوِيِّ رَأِيَّيْنِ وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ وَالْمَنْقُولُ عَنْهُ الْأَوَّلُ^(٢).

وَيُذَكِّرُ النَّحَويُّونَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا سِيبِيُّوِيِّ أَنَّ (مِنْ) تَأْتِي لِبَدْءَ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ فَقَطْ كَالْمِبَرْدُ^(٣)، وَالرَّمَانِيُّ^(٤)، وَالْهَرْوَيُّ^(٥)، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٦)، وَالْمَالَقِيُّ^(٧)، وَلَمْ يَجُزْ الْمَانِعُونَ الْقَوْلَ: "مَا رَأَيْتُهُ مِنْ شَهْرٍ، وَلَا مِنْ سَنَةٍ، وَلَا مِنْ يَوْمٍ. وَأَوْجَبُوا فِي نَحْوِ ذَلِكَ تَقْدِيرَ مَضَافٍ قَبْلَهَا، يَنْسَابُ الْكَلَامُ. وَحَمَلُوا آيَةً تَأْسِيسِ الْمَسْجَدِ، وَبَيْتَ زَهِيرٍ عَلَى مَعْنَى: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ، وَمِنْ حَجَّ، وَمِنْ مَرْ شَهْرٍ.^(٨)

وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ^(٩) مِنْ قَوْلِ سِيبِيُّوِيِّ الْأَخِيرِ حَجَّةً عَلَى مَنْ مَنَعَ مَجِيءَ (مِنْ) فِي ابْدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ خَاصَّةً مَعَ وُجُودِ الْعَدِيدِ مِنَ الْأَدَلَّةِ مِنَ النَّثَرِ وَالشِّعْرِ تَثْبِتُ ذَلِكُ، فَمِنَ النَّثَرِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الصَّحَابَةِ "مُطَرِّنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ"^(١٠).

وَمِنْ الشِّعْرِ قَوْلُ النَّابِغَةِ^(١١):

تُخِيَّرُنَّ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ.
وَمِثْلُهُ^(١٢):

وَكُلُّ حُسَامٍ أَخْلَصْتُهُ فُؤُونَهُ تُخِيَّرُنَّ مِنْ أَزْمَانِ عَادٍ، وَجُرِّبُهُمْ.
وَمِثْلُهُ^(١٣):

أَلْفَتُ الْهَوَى مِنْ حِينَ أَلْفِيتُ نَافِعاً إِلَى الْآنَ مَمْنُوا بِوَاشِ وَعَادِلٍ.

أَمَّا النَّحَّاةُ الْمُتَأَخِّرُونَ فَالكَثِيرُ مِنْهُمْ يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَالْكَوْفِيُّونَ فِي اسْتِعْمَالِ (مِنْ) لِبَدْءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ كَالرَّاضِيِّ^(١٤)، وَالْمَرَادِيِّ^(١٥)، وَالْأَشْمُونِيِّ^(١٦)، وَالسِّيُوطِيِّ^(١٧)، وَقَدْ ضَعَّفَ

^(١) سِيبِيُّوِيِّ، الْكِتَابُ، ج / ١ ٢٦٤ - ٢٦٥.

^(٢) يُنَظِّرُ ابْنُ مَالِكٍ، شَوَّاهِدُ التَّوْضِيحِ، ص ١٩٠.

^(٣) الْمِبَرْدُ، الْمَقْتَضِبُ، ج ٤/١٣٦.

^(٤) الرَّمَانِيُّ، مَعَانِي الْحَرُوفِ، ص ١٦٥.

^(٥) الْهَرْوَيُّ، الْأَزْرِهِيَّةُ، ص ٢٩٣.

^(٦) ابْنُ الشَّجَرِيِّ، الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ، ج ٢/٢٧٠، ٢٧٠، ١٢٨.

^(٧) الْمَالَقِيُّ، رَصْفُ الْمَبَانِيِّ، ص ٣٢٢.

^(٨) يُنَظِّرُ الْقَرْطَبِيُّ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج ٨/٢٦٠ - ٢٦١.

^(٩) يُنَظِّرُ ابْنُ مَالِكٍ، شَوَّاهِدُ التَّوْضِيحِ، ص ١٩٠.

^(١٠) النَّسَائِيُّ، السِّنَنُ الْكَبِيرَى، ج ١/٥٥٥، سِنَنُ النَّسَائِيِّ بِشَرْحِ السِّيُوطِيِّ، ج ٣/١٧١.

^(١١) النَّابِغَةُ، دِيْوَانُهُ، ص ١١.

^(١٢) يُنَظِّرُ ابْنُ مَالِكٍ شَوَّاهِدُ التَّوْضِيحِ، ص ١٩١.

^(١٣) ابْنُ مَالِكٍ، شَوَّاهِدُ التَّوْضِيحِ، ص ١٩١.

^(١٤) الرَّاضِيُّ الْأَسْتَرِبَادِيُّ، شَرْحُ الرَّاضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، ج ٤/٢٦٣ - ٢٦٤.

^(١٥) الْمَرَادِيُّ، الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ، ص ٣١٣ - ٣١٤.

^(١٦) الْأَشْمُونِيُّ، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ، ج ٢/٧٠.

^(١٧) السِّيُوطِيُّ، هَمَعُ الْهَوَامِعِ، ج ٢/٣٧٦.

العكّري^(١) مذهب البصريين ، أمّا ابن الأنباري^(٢) فقد أيد رأي البصريين وردّ رأي الكوفيين بتعليقـات أغلبها متعـسـفـة^(٣).

وبيـدوـ ليـ أنـ ماـ ذـهـبـ إـلـيـ الـكـوـفـيـونـ هوـ الأـرـجـحـ خـاصـةـ معـ وجـودـ دـلـلـةـ فـيـ السـمـاعـ،ـ كـالـحـدـيـثـ الشـرـيفـ يـؤـيدـ ذـلـكـ ،ـ وـإـذـاـ دـلـ السـيـاقـ الذـيـ وـرـدـتـ فـيـ عـلـىـ الزـمـانـ.

ـ استعمال (رب) للتـكـثـيرـ:

اخـتـلـفـ النـحـاـةـ فـيـ معـنـىـ (ـرـبـ)،ـ فـذـهـبـ أـكـثـرـ النـحـاـةـ^(٤) إـلـىـ أـنـهـ حـرـفـ يـفـيدـ التـقـليلـ،ـ وـأـنـ معـنـىـ ماـ يـصـدـرـ بـهـ المـضـيـ وـذـهـبـ آخـرـونـ إـلـىـ أـنـهـ تـقـيـدـ التـكـثـيرـ وـنـسـبـ القـوـلـ بـذـلـكـ إـلـىـ اـبـنـ درـسـتـوـيـهـ وـجـمـاعـةـ،ـ وـإـلـىـ الـخـلـيلـ^(٥)،ـ وـإـلـىـ سـيـوـيـهـ^(٦)،ـ وـتـوـسـطـ آخـرـونـ بـيـنـ الـمـعـنـيـنـ فـقـالـوـاـ إـنـهـ تـقـيـدـ التـكـثـيرـ كـثـيرـاـ،ـ وـالتـقـليلـ قـلـيلاـ قـالـهـ اـبـنـ مـالـكـ،ـ وـاـخـتـارـهـ اـبـنـ هـشـامـ^(٧)،ـ أـوـ التـقـليلـ غالـباـ وـالتـكـثـيرـ كـثـيرـاـ،ـ وـاـخـتـارـهـ السـيـوـطـيـ،ـ وـنـسـبـ إـلـىـ الـفـارـابـيـ أـبـيـ نـصـرـوـطـافـةـ^(٨).

قال المبرد: "ورب معناها شيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك شيء إلا مذكورا".^(٩)

وفـسـرـ الرـضـيـ مجـيـئـهـ لـلـتـكـثـيرـ نـقـلاـ عـنـ اـبـنـ السـرـاجـ فـقـالـ:ـ "وـضـعـ (ـرـبـ) لـلـتـقـليلـ،ـ تـقـولـ فـيـ جـوابـ منـ قـالـ (ـمـاـ لـقـيـتـ رـجـلـ)ـ:ـ (ـرـبـ رـجـلـ لـقـيـتـ)ـ،ـ أـيـ لـاـ تـنـكـرـ لـقـائـيـ بـالـمـرـةـ،ـ فـإـنـيـ لـقـيـتـ مـنـهـ شـيـئـاـ،ـ وـإـنـ كـانـ قـلـيلاـ...ـ هـذـاـ الـذـيـ ذـكـرـنـاـ مـنـ التـقـليلـ أـصـلـهـاـ،ـ ثـمـ تـسـتـعـمـلـ فـيـ معـنـىـ التـكـثـيرـ،ـ حـتـىـ صـارـتـ فـيـ معـنـىـ التـكـثـيرـ كـالـحـقـيقـةـ،ـ وـفـيـ التـقـليلـ كـالـمـجـازـ المـحـتـاجـ إـلـىـ قـرـيـنةـ".^(١٠)

وـ قـدـ ذـهـبـ الـزـمـخـشـريـ^(١١) إـلـىـ أـنـهـ تـقـيـدـ معـنـىـ التـكـثـيرـ عـنـ تـعـرـضـهـ لـقـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ {ـرـبـمـاـ يـوـدـ الـذـيـنـ كـفـرـوـاـ لـوـ كـانـوـاـ مـسـلـمـيـنـ}ـ [ـالـحـرـ]ـ :ـ ٢ـ ،ـ وـأـنـهـ تـشـبـهـ معـنـىـ (ـكـمـ)ـ الـخـبـرـيـةـ،ـ بـلـ أـلـبـغـ مـنـهـاـ وـإـنـ كـانـتـ فـيـ الـأـصـلـ لـلـتـقـليلـ،ـ وـذـلـكـ لـأـنـهـ جـرـتـ عـلـىـ أـسـلـوـبـ الـعـقـلـاءـ الـذـيـ يـتـحـرـزـونـ فـيـ كـلـامـهـ،ـ فـيـعـبـرـوـنـ بـالـقـلـيلـ وـالـمـشـكـوكـ فـيـهـ عـنـ الـكـثـيرـ الـمـتـيقـنـ وـالـمـتـحـقـقـ.ـ وـجـعـلـ تـقـيـرـ مـعـنـىـ الـآـيـةـ:ـ (ـلـوـ كـانـوـاـ يـوـدـونـ إـلـيـ السـلـامـ مـرـةـ وـاحـدةـ،ـ لـكـانـ حـرـيـاـ بـهـمـ أـنـ يـسـارـعـوـاـ إـلـيـهـ،ـ فـكـيـفـ وـهـمـ يـوـدـونـهـ فـيـ كـلـ).

^(١) العـكـريـ،ـ إـعـرـابـ الـحـدـيـثـ النـبـوـيـ،ـ صـ٩٥ـ،ـ وـيـنـظـرـ إـمـلـاءـ مـاـ مـنـ بـهـ الرـحـمـنـ،ـ جـ١ـ /ـ٥٧ـ.

^(٢) ابنـ الأنـبـاريـ،ـ الإنـصـافـ،ـ صـ٣١٦ـ –ـ ٣١٨ـ.

^(٣) الطـوـيلـ،ـ مشـكـلـاتـ نـحـوـيـةـ،ـ صـ٦٠ـ.

^(٤) المـبـرـدـ،ـ المـقـتـضـبـ،ـ جـ٤ـ /ـ١٣٩ـ،ـ اـبـنـ يـعـيشـ،ـ شـرـحـ الـمـفـصـلـ،ـ جـ٨ـ /ـ٢٦ـ .ـ وـالـمـرـادـيـ،ـ الـجـنـىـ الدـانـيـ،ـ صـ٤١ـ ،ـ وـالـسـيـوـطـيـ،ـ هـمـعـ الـهـوـامـعـ،ـ جـ٢ـ /ـ٣٤٦ـ –ـ ٣٤٧ـ.

^(٥) اـبـنـ هـشـامـ ،ـ مـغـنـيـ الـلـبـيبـ،ـ صـ١٨٠ـ ،ـ السـيـوـطـيـ،ـ هـمـعـ الـهـوـامـعـ،ـ جـ٢ـ /ـ٣٤٦ـ .ـ

^(٦) يـنـظـرـ اـبـنـ مـالـكـ،ـ شـرـحـ التـسـهـيلـ،ـ جـ٣ـ /ـ١٧٦ـ ،ـ شـوـاهـدـ التـوـضـيـحـ،ـ صـ١٦٤ـ .ـ

^(٧) اـبـنـ هـشـامـ ،ـ مـغـنـيـ الـلـبـيبـ،ـ صـ١٨٠ـ ،ـ الـأـزـهـرـيـ،ـ شـرـحـ التـصـرـيـحـ عـلـىـ التـوـضـيـحـ،ـ جـ١ـ /ـ٦٥٧ـ .ـ

^(٨) يـنـظـرـ السـيـوـطـيـ،ـ هـمـعـ الـهـوـامـعـ،ـ جـ٢ـ /ـ٣٤٧ـ .ـ

^(٩) المـبـرـدـ،ـ المـقـتـضـبـ،ـ جـ٤ـ /ـ١٣٨ـ ،ـ ٢٨٩ـ .ـ

^(١٠) الرـضـيـ الـأـسـتـرـابـادـيـ،ـ شـرـحـ الرـضـيـ الـأـسـتـرـابـادـيـ،ـ جـ٢ـ /ـ٢٨٧ـ .ـ

^(١١) يـنـظـرـ الـزـمـخـشـريـ،ـ الـكـشـافـ،ـ جـ٢ـ /ـ٥٣٣ـ .ـ

ساعة)، واستدلّ على ذلك بقول قائد العساكر في إخباره عن عدد فرسانه، وعنه منها المقائب^(١) (رب فارس عندي) "وقدّه بذلك التمادي في تكثير فرسانه . ولكنه أراد إظهار براعته من التزيد ، وأنه من يقل كثير ما عنده ، فضلاً أن يتزيد ، فجاء بلفظ التقليل ففهم منه معنى الكثرة على الصحة واليقين"^(٢)، وجعلها في المفصل للتقليل^(٣)

وعزا القرطبي^(٤) استعمال (رب) للتّكثير صراحة، وحمل الآية السابقة على هذا المعنى، أي : يودّ الكفار في أوقات كثيرة لو كانوا مسلمين، وجعل منه قول الشاعر^(٥) :

أَلَا رَبِّمَا أَهْدَتْ لَكَ الْعَيْنُ نَظْرَةً قَصَارَكَ مِنْهَا أَنْهَا عَنَّكَ لَا تُجْدِي.

وقد جاء الحديث النبوي الشريف ليثبت مجيء (رب) للتّكثير منه ماجاء: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : رُبَّ صَائِمٍ لَّيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا جُوعٌ وَرَبَّ قَائِمٍ لَّيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا سَهَرٌ".^(٦)

و عن أم سلمة قالت إنّ: "النبيّ - صلّى الله عليه وسلم - استيقظَ ليلةً فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنِ الْفُتْنَةِ مَاذَا أَنْزَلَ مِنِ الْخَرَائِنِ مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجْرَاتِ يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ".^(٧)

فرب في الحديثين تفید التّكثير، فالاول يقصد به أنّ الكثير من الصائمين ليس لهم من الصيام إلا الامتناع عن الأكل والشرب، و الكثير من القائمين ليس لهم من صلاتهم في الليل إلا السهر. وكذلك الأمر بالنسبة للحديث الثاني، فالمراد منه: أن الصنف المتصنف بهذا من النساء كثير^(٨). ولذلك لو جعلت (كم) موضع (رب) لحسن^(٩)، ويرجع ابن مالك القول بإفادتها معنى التكثير إلى سيبويه فقال: "هذا الذي أشرت إليه من أنّ معنى(رب) التكثير هو مذهب سيبويه^(١٠)، فمن كلامه الدال على ذلك قوله: "واعلم أنّ (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون... والمعنى معنى (رب)، وذلك قوله (كم غلام لك قد ذهب)... واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعلم فيه (رب)، لأن المعنى واحد إلا أنّ(كم) اسم، و(رب) غير اسم

^(١) المقائب: جمع مفرده مقبب، وهو الجماعة من الفرسان دون المئة. ويقال هي من ثلاثين إلى أربعين، ابن منظور اللسان، (قنب)

^(٢) الزمخشري، الكشاف، ج ٤ / ٧١٠.

^(٣) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ٢٨٢.

^(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١ / ١٠ - ٢، الصغير، الأدوات النحوية، ص ٥٤٥.

^(٥) قاله مجاهد بن زر، مكرم، عبد العال سالم، (١٩٩٨م)، الشواهد الشعرية في تقسيم القرطبي، (ط ٢)، عالم الكتب، ج ٢ / ١٠٧.

^(٦) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢ / ٣٣٣، النسائي، السنن الكبرى، ج ٢ / ٢٣٩، ٢٥٦.

^(٧) الترمذى، سنن الترمذى، ج ٤ / ٤٢٣.

^(٨) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٤.

^(٩) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٦٤.

^(١٠) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣ / ١٧٦.

بمنزلة من .^(١) أي أن سيبويه " جعل معنى (رب) ومعنى (كم) الخبرية واحدا، ولا خلاف في أن معنى (كم) التكثير"^(٢) وعليه فكلام سيبويه يدل على أن معنى (رب) التكثير هو الواقع في كلام العرب^(٣)، ولا معارض لهذا الكلام في كتابه فصح أن مذهبه كون (رب) للتكثير لا للقليل^(٤)

ومن شواهد النّظم الدالة على أنها تقيد التكثير أيضا قول حسان بن ثابت^(٥):
رُبَّ حِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدْمُ الْمَالِ، وَجَهَلٌ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمُ.
وقول ضابئ البرجمي^(٦):
وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تَضِيرُكَ ضَيْرًا وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَحِبًّا.
ومنه قول عدي بن زيد^(٧):
رُبَّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمْلًا قَدْ ثَاهَ الدَّهْرُ عَنْ ذَاكَ الْأَمْلِ.

و كما أن ليس كل ما يصدر بـ (رب) يلزم كونه ماضي المعنى ، بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله^(٨)، وقد اجتمع الحضور والاستقبال في : "يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة"^(٩). كما اجتمع الحضور والاستقبال أيضا في : "رُبَّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ وَرُبَّ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ".

و"قد اجتمع الماضي والاستقبال فيما حکي الكسائي^(١٠) من قول بعض العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان (رب صائمه لن يصومه، و قائمه لن يقومه)^(١١).

و انفرد الاستقبال في قول أم معاوية رحمهما الله:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدَأْ يَا وَيْحَ أُمٌّ مُعاوِيَةٍ^(١٢).

ومنه فإن (رب) لا تختص بزمن معين محدد، فما تصدر به يدل على الماضي ، والحضور والاستقبال، إلا أن الماضي هو الأكثر ورودا.

^(١) سيبويه ، الكتاب، ج/٢، ١٦١ ، ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج ٣/١٧٦ .

^(٢) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٤ .

^(٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج ٣/١٧٧ .

^(٤) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٤ .

^(٥) حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت الأنباري، دار صادر ، دار بيروت، بيروت ١٣٨١ هـ— ١٩٦١ م ، ص ٢٢٥ ، ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٥ .

^(٦) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٤ .

^(٧) عدي بن زيد ديوانه، ص ٩٩ ، ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٥ .

^(٨) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٥ .

^(٩) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٥ .

^(١٠) الفراء ، معاني القرآن ، ج ٢/١٥ .

^(١١) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٥ .

^(١٢) ابن مالك ، شواهد التوضيح، ص ١٦٦— ١٦٥ .

ويرى فاضل السامرائي: "أنها لفظة وضعت أول ما وضعت للدلالة على الجماعة قليلة كانت أو كثيرة، ثم كثر استعمالها في التقليل، بل في أقل القليل أيضاً، وهو الواحد، وقد تستعمل للنكثير أيضاً".^(١)

ويبدو لي أنَّ (ربَّ) تستخدم للدلالة على التقليل والتَّكثير، ويتبَّع معناها من سياق الكلام.

ـ إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة:

"ما الاستفهامية إنْ جُرِّت حذف ألفها ووجوباً سواء جرَّت بحرف، أو اسم، وما ورد خلاف ذلك فهو من الضَّرائِر الشَّعُوريَّة".^(٢)

وقد جاء في الحديث في قول أبي موسى: "قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ قَالَ: بِمَا أَهْلَلتَ؟ قَلْتُ: أَهْلَلتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ: هَلْ سُقْتَ مِنْ هَذِي؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حِلَّ، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ".^(٣)

جاءت (ما) في الحديث للاستفهام، والوجه أن تكون بغير ألف؛ لأنَّها جاءت مجرورة وحقها أن تحذف ألفها فرقاً بينها وبين (ما) الموصولة، وهو كثير من ذلك قوله تعالى: {لَمْ تَلْبِسُونَ { [آل عمران : ٧١] ، و { بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسُلُونَ } [النَّمَل : ٣٥] ، و { فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرًا هَا } [النَّازُوكَاتُ : ٤٣] }^(٤)

ذكر العبري أنَّ "الجيد" في قوله (بما أهْلَلتَ) هو (بِمَ أَهْلَلتَ)، وجعل مجئها بـ(الألف) في الشعر من باب الضَّرورة كقول الشاعر:^(٥)

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ^(٦).

وعلق على ورودها في الحديث بقوله: "ولعله من تغيير الرواية، وهكذا كل موضع يشبهه".^(٧)

^(١) السامرائي، معاني النحو، ص ٣٨.

^(٢) الألوسي، الضَّرائِر، ص ١٥٩.

^(٣) السيوطي، سنن النسائي، بشرح السيوطي، ج ١٦٨/٥.

^(٤) ينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢١٧، والعبري، إعراب الحديث، ص ٢٢٠، والسيوطى، عقود الزبرجى، ج ٣١٩/٢.

^(٥) حسان بن ثابت، ديوانه، ص ٧٩.

^(٦) العبرى، إعراب الحديث، ص ٢٢٠.

^(٧) العبرى، إعراب الحديث، ص ٢٢٠، والسيوطى، عقود الزبرجى، ج ٣١٩/٢ - ٣٢٠.

غير أن ذلك ليس صحيحا فلو كان ثبوت الألف بعد الاستفهام ضرورة، أو أنه من تغيير الرواية لما وُجدت له شواهد^(١) تثبته في الحديث الشريف ، وفي القرآن نحو:{ عَمَّا يَسْأَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ } [النَّبِيٌّ : ١ ، ٢] ، على قراءة عكرمة وعيسى^(٢) وفي الشعر كقول حسان بن ثابت^(٣):

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَئِمَّ

وقول ابن أبي ربيعة^(٤):

عَجِّباً مَا عَجِّبْتُ مَمَّا لَوْ ابْصَرْ

لِمَقَالِ الصَّفِيِّ : فِيمَ التَّجْنِيِّ

وَلَمَّا قَدْ جَفَوْتَنَا ، وَهَجَرْتَا ؟

وعلق ابن مالك على ذلك بأنّه "في عدول حسان عن (علم يقوم)، وعدول عمر عن (ولماذا) مع إمكانهما^(٥)، دليل على أنّهما مختاران لا مضطران".^(٦)

وجعل ابن القيم الجوزية^(٧) "السر في حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند حرف الجر أنّهم أرادوا مشاكلاً للفظ للمعنى، فحذفوا الألف؛ لأنّ معنى قولهم: فيم ترغّب؟ في أي شيء. وإلى م تذهب: إلى أي شيء. وختام لا ترجع ، حتى أي غالية تستمر ونحوه. فحذفوا الألف مع الجار، ولم يحذفها في حال النصب، والرفع كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد." . ويبدو أن إثبات الألف ، وحذفها في الاستفهام هو اختيار؛ لورود شواهد من النثر والنظم تؤكّد ذلك.

^(١) ينظر ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٢١٧ – ٢١٨ .

^(٢) ينظر ابن جني ، المحتسب، ج ٣٤٧/٢ .

^(٣) حسان بن ثابت ، ديوانه،ص ٧٩ ، ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٢١٨ .

^(٤) عمر بن ربيعة ، ديوانه،ص ٣٧ ، ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٢١٨ .

^(٥) قول ابن مالك في شواهد التوضيح (مع إمكانهما) غير دقيق، لأنّ (لما) في البيت الثاني لو قيلت بحذف الألف (ولم) لأنكسر الوزن.

^(٦) ابن مالك ، شواهد التوضيح،ص ٢١٨ .

^(٧) ينظر ابن قيم ، بدائع الفوائد، ج ١٢٨/١ ، العكيري ، إعراب الحديث،ص ٨٢ .

الخاتمة

- لم يتقيّد البحث بمفهوم معين للمشكل، وإنما اتّبع في ذلك مفهوم ابن مالك في تحديد المشكل وسار عليه فتوصل إلى مايلي:
- كان استقراء النّحوين لكلام العرب عامة، وللحاديـث النّبويـيـ خاصـة نـاقـصـاـ، مما دفعـهمـ إـلـىـ عـدـ كلـ ماـ يـخـالـفـ ماـ جـاءـ فـيـ اـسـقـرـائـهـمـ شـاـذاـ أوـ ضـرـورـةـ.
 - قد يـتـمـنـ المـشـكـلـ فـيـ التـبـيـهـ لـمـاـ لمـ يـتـطـرـقـ إـلـيـهـ النـحـاةـ كـرـفـعـ الـمـسـتـشـتـىـ بـعـدـ (إـلـاـ)ـ فـيـ الـكـلـامـ النـامـ الـمـوـجـبـ .
 - تعـزيـزـ ماـ عـدـ النـحـاةـ ضـرـورـةـ، أوـ نـادـراـ بـأـدـلـةـ مـنـ الـحـدـيـثـ، أوـ عـلـىـ موـافـقـتـهـ الـغـاتـ الـعـربـ الـمـخـلـفـةـ لـلـقـولـ بـجـواـزـهـ .
 - إـدـرـاجـ بـعـضـ الـمـسـائـلـ الـخـلـافـيـةـ بـيـنـ الـمـدـرـسـتـينـ الـبـصـرـيـةـ وـالـكـوـفـيـةـ، وـعـدـهـاـ مـنـ مـوـاطـنـ الـإـشـكـالـ، وـتعـزيـزـ أـحـدـ الـمـذـهـبـيـنـ لـوـرـودـ مـاـ يـؤـيـدـهـ فـيـ الـحـدـيـثـ الشـرـيفـ .
 - خـروـجـ بـعـضـ الـأـلـفـاظـ عـنـ مـعـناـهـاـ الـمـتـفـقـ عـلـيـهـ إـلـىـ مـعـنـىـ جـدـيدـ تـمـ إـهـمـالـهـ، وـتعـزيـزـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ بـشـوـاهـدـ مـنـ الـحـدـيـثـ تـبـيـهـ. مـثـلـ إـسـتـعـمـالـ (حيـثـ)ـ ظـرفـ زـمانـ، وـاسـتـعـمـالـ (منـ)ـ لـابـتـداءـ غـايـةـ الـزـمـانـ، وـاسـتـعـمـالـ (عـلـىـ)ـ وـ(عـنـ)ـ اـسـمـينـ مـبـنـيـنـ.
 - الإـفـادـةـ مـنـ روـاـيـاتـ الـحـدـيـثـ فـيـ تـوـجـيهـ الـمـشـكـلـ مـنـهـ، وـفـيـ الـاسـتـتـاجـ أـوـ الـحـكـمـ الـإـعـرـابـيـ.
 - إـفـرـاطـ النـحـوـيـنـ فـيـ وـصـفـ نـصـوصـ الـحـدـيـثـ الشـرـيفـ الـشـرـيفـ الـتـيـ لاـ تـوـافـقـ قـوـاعـدـهـ بـأنـهـاـ مـنـ الـضـرـورةـ، أـوـ الشـاذـ، وـلـجـوـئـهـمـ إـلـىـ التـأـوـيلـ لـتـوـجـيهـهـاـ، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ وـجـودـ مـاـ يـؤـيـدـهـاـ فـيـ السـمـاعـ.
 - الـاستـشـهـادـ بـالـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، وـبـالـقـرـاءـاتـ، وـبـالـشـعـرـ، وـبـلـهـجـاتـ الـعـربـ، لـتـعـضـيـدـ مـاجـاءـ فـيـ الـحـدـيـثـ مـنـ أـسـالـيـبـ نـحـوـيـةـ رـفـضـهـاـ النـحـاةـ.
 - يـمـكـنـ حـمـلـ مـاـ جـاءـ فـيـ التـضـمـنـ وـفـيـ نـيـابةـ الـحـرـوفـ عـلـىـ التـوـسـعـ فـيـ الـمـعـنـىـ .
 - عـدـمـ اـعـتـدـادـ النـحـاةـ بـكـلـ الـلـهـجـاتـ الـوـارـدـةـ فـيـ الـحـدـيـثـ، أـلـجـأـهـمـ إـلـىـ الـحـكـمـ عـلـىـ بـعـضـ مـاـ وـرـدـ فـيـهـ بـالـشـاذـ وـالـضـرـورةـ.
 - اـهـتـمـامـ النـحـاةـ بـالـشـعـرـ وـالـاحـتـجاجـ بـهـ، فـوـتـ عـلـيـهـمـ الـاـهـتـمـامـ بـمـصـادـرـ الـاحـتـجاجـ الـأـخـرىـ وـتعـزيـزـ قـوـاعـدـ النـحـوـ بـمـاـ اـحـتوـتـهـ مـنـ أـسـالـيـبـ مـخـلـفـةـ تـغـنـيـ الـلـغـةـ.
 - تـعـدـ روـاـيـاتـ فـيـ الـحـدـيـثـ، لـيـسـ مـبـرـراـ لـرـفـضـ الـاسـتـشـهـادـ بـهـ خـاصـةـ أـنـهـمـ اـسـتـشـهـدـواـ بـالـشـعـرـ رـغـمـ تـعـدـ روـاـيـاتـهـ.

المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم

- إبراهيم، بن هرمة (ت ١٧٦م)،**ديوان ابراهيم هرمة**، (تحقيق محمد جبار المعيد)، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ،العراق، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- ابن الأثير الجزري،أبو الحسن علي بن أبي الكرم، (ت ٦٣٠هـ)،**الكامل في التاريخ**،ط ١،راجعه وصححه محمد يوسف الدقاد،دار الكتب العلمية،بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- الأخفش،سعيد بن مساعدة البلخي المجاشعي،(ت ٢١٥هـ)، **معانی القرآن**، ط ١، (دراسة وتحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- الأزهري،خالد،(ت ٩٠٥هـ)، **شرح التصریح على التوضیح فی النحو**،ط ١،(تحقيق محمد باسل عيون السود)، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الأزهري،أبو المنصور محمد بن أحمد،(ت ٣٧٠هـ)،**معجم تهذب اللغة**،ط ١، (تحقيق رياض زكي قاسم)، دار المعرفة ، بيروت، ٢٠٠١م.
- أبو الأسود الدولي،**ديوان أبي الأسود الدولي**،صنعة أبي سعيد الحسن السكري،(تحقيق محمد حسن آل ياسين)، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٨م.
- الأشموني،أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (ت ٩١٨هـ)،**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط ١،(قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب)،دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان ، ١٩٩٨م.
- الأعشى،ميمن بن قيس بن جندال،**ديوان الأعشى**، (شرح يوسف شكري فرات)،دار الجيل للطباعة، ٢٠٠٥م.
- الأعلم الشمنيري،أبو الحجاج بن سلمان بن عيسى، (ت ٤٧٦هـ)، **النکت فی تفسیر كتاب سیبویہ** ط ١، (تحقيق زهير عبد المحسن سلطان)، منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت، ١٩٨٧م.
- الأفغاني، سعيد،(١٩٦٤م)، **في أصول النحو**، (ط ٢)، دمشق: مطبعة جامعة دمشق .
- الألوسي، محمد، (٢٠٠٢م)،**الطائفية وفقه الخلافة عند الشيعة وأهل السنة**،(ط ١)،دمشق:دار الشجرة للنشر والتوزيع.
- الألوسي، محمود شكري،(ت ١٣٤٢هـ)،**الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر** ، ط ١ (شرح بهجة الأثرى البغدادى)، الآفاق العربية، ١٩٩٨م.
- امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث،(ت ٤٠٥م)،**ديوان امرؤ القيس**،(شرحه وضبط نصوصه،وقدم له عمر فاروق الطبعاع)،شركة دار الأرقام أبي الأرقام للطباعة والتوزيع، بيروت لبنان.

- امرؤ القيس، بن حجرين الحارث،(ت ٤٠٥م)، ملحق ديوانه،**شرح أبي سعيد السكري**،ط ١،(دراسة وتحقيق أنور عليان أبو سويلم،ومحمد علي الشوابكة)،مركز زايد للتراث والتاريخ، دولة الإمارات، ٢٠٠٠م.
- ابن الأنباري،أبو بركات،(٥٧٧هـ)،**الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковفيين**،ط ١،(تحقيق جودة مبروك محمد مبروك،ورمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي القاهرة.
- ابن الأنباري،أبو بركات،(٥٧٧هـ)،**البيان في غريب إعراب القرآن**،تحقيق (طه الحميد طه، مصطفى السقا)، دار الكتب العربية للطباعة، والنشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- الأوسي،قيس إسماعيل،**أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**،منشورات بيت الحكمة بغداد.
- بشر،كمال محمد (١٩٧٣م)،**علم اللغة العام – قسم الأصوات** – ، مصر:دار المعرف.
- البغدادي،عبد القادر بن عمر،(ت ٩٣٠م)،**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**،ط ١، (قدم له ووضع هوامشه محمد نبيل طريفى،إشراف اميل بديع يعقوب)،دار الكتب العلمية،بيروت ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- التبريزى،الخطيب،**شرح القصائد العشرة ، ط ٢**،(تحقيق فخر الدين قباوة)، مطبع المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
- الترمذى،أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة(٢٧٩هـ) **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى**،(تحقيق وشرح، أحمد محمد شاكر)،الجزء الأول، والثانى، دار الحديث ، مصر،والجزء الخامس،ط ١، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م، والجزء الثالث،تحقيق (محمد فؤاد عبد الباقي)،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م،والجزء الرابع، ط ١ (تحقيق، كمال يوسف الحوت)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- و (تحقيق محمود حسن نصار)،دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠٠٠م.
- ابن التغري بردي، جمال الدين الأتابكي،(ت ٨٧٤هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**،ط ١،مطبعة دار الكتب المصرية،مصر،١٩٥٦م.
- التفتازاني،سعد الدين،(٧٩٢هـ)،**شرح التلویح على التوضیح لمتن التنقیح في أصول الفقه** وهو شرح لتنقیح الأصول للقاضي صدر الشريعة الحنفی (٧٤٧هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.
- أبوتمام، حبيب بن أوس الطائي، (ت ٢٣١هـ)،**ديوان الحماسة**،(علق عليه وراجعه محمد عبد المنعم خفاجي)،مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.

- جاسم، ياسين، (٢٠٠١م)، *الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط*، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الجرجاني علي بن محمد بن علي، (٦٨١٦هـ)، *التعريفات*، ط١، (تحقيق ابراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٧١هـ)، *دلائل الإعجاز، (قرأه وعلق عليه محمود شاكر)*، مطبعة المدنى، مصر.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٧١هـ)، *المقصود في شرح الإيضاح* (تحقيق كاظم بحر المرجان)، بغداد، ١٩٨٢م.
- جريدة الرأي، عمان، ع ١٠٧٣٧، ١، بتاريخ ٢/١/٢٠٠٠م.
- جرير بن عطيه الخطفي، (ت ١١٤هـ)، *ديوان جرير*، دار صادر ، بيروت ١٣٧١هـ — ١٩٦٠م.
- جرير، بن عطيه الخطفي، (ت ١١٤هـ)، *شرح ديوان جرير*، ط١ (تأليف محمد اسماعيل عبد الله الصاوي)، مطبعة الصاوي.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت ٨٣٢هـ) *النشر في القراءات العشر*، ط٢، (تقديم علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، *سر صناعة الإعراب*، ط١، (دراسة وتحقيق حسن هنداوي)، دار القلم ، دمشق، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، *الخصائص*، (تحقيق محمد علي النجار)، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٠م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها*، (تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل الشلبي)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجزء الأول، القاهرة، ١٣٨٦هـ ، والجزء الثاني، القاهرة، ١٣٨٩هـ — ١٩٦٩م.
- حاتم الطائي، بن عبد الله، *ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره*، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، (دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال)، مطبعة المدنى، القاهرة، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- الحاجي خليفة، عبد الله، (ت ٦٧٠هـ)، *كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون* منشورات مكتبة المثلثى ، بغداد.
- حارث، بن خالد المخزومي، (٥٨٥هـ)، *شعر الحارث خالد المخزومي* ط١، (يحيى الجبورى)، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٣٩٢هـ — ١٩٧٣م.

- ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو فضل أحمد بن علي (٩٥٢هـ)،*تهذيب التهذيب*، ط١ دار صادر، بيروت.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو فضل أحمد بن علي، (ت ٩٥٢هـ)،*فتح الباري* شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
- الحديثي، خديجة، (١٩٨١م)،*موقف النهاة من الاحتجاج بالحديث الشريف*، العراق: دار الرشيد.
- حسان بن ثابت،*ديوان حسان بن ثابت الأنصاري*، دار صادر، دار بيروت، بيروت ١٣٨١هـ ١٩٦١م.
- حسن، عباس،*النحو والوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتتجدة*، (ط٤) مصر: دار المعارف.
- الحطيئة، جرول بن أوس،*ديوان الحطيئة*، (شرح أبي سعيد السكري)، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الحمد، علي، والزغبي،*يوسف جميل*، (١٩٨٤م)،*المعجم الوفي في النحو* العربي، عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون.
- حميد بن ثور الهلالي،*ديوان حميد بن ثور الهلالي*، وفيه بائمة الأيدي، (صنعة عبد العزيز الميمني)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤م، ١٩٦٥م.
- أبو حيان، الأندلسي محمد بن يوسف ، (ت ٧٤٥هـ) ارتشف الضرب من لسان العرب ط١، (تحقيق مصطفى أحمد النمس)، مطبعة المدنى، مصر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو حيان، الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت ٧٤٥هـ)،*تفسير البحر المحيط*، ط١، (تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وأخرون)، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الحیدرة الیمنی، علی بن سلیمان، (ت ٩٩٩هـ)،*کشف المشکل فی النحو*، ط١، (تحقيق هادی عطیة مطر)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ) *الحجۃ فی القراءات السبع*، ط٥، (تحقيق عبد العال سالم مكرم)، مؤسسة الرسالة ١٩٩٠م .
- الخرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله، (ت ٩٢٣هـ)،*خلاصة تهذيب الكمال فی أسماء الرجال*، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، دار البشائر، حلب، ١٤١٦هـ.
- الخطابي، أحمد بن محمد، (ت ٣٣٨هـ) (*معالم السنن*، ط١)، (تحقيق محمد حامد الفقي) مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، وتهذيب الإمام ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت.

- ابن الخطيب البغدادي،أبو بكر أحمد بن علي، (ت ٤٦٣ هـ)، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**،ط ١، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٩٩٧ م.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر،(ت ٦٨١ هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**،(تحقيق احسان عباس)، دار صادر، بيروت.
- الخولي،محمد عبد العزيز(١٩٨٣م) ،**مفتاح السنة**،(ط٤)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو داود،سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني(ت ٢٧٥ هـ) **كتاب السنن**، سُنن أبي داود،ط ١، (تحقيق محمد عوامة)، دار القبلة للثقافة ، جدة، مؤسسة الريان، بيروت،المكتبة المكية مكة،١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- الدريني ، فتحي،(١٩٨٥م)، **المناهج الأصولية في الإجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**،(ط٢)، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.
- الدمياطي،شهاب الدين أحمد بن محمد،(١١١٧ هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**،ط ١،دار الكتب العلمية، بيروت ،١٩٩٨ م.
- أبو ذؤيب الهمذاني،**ديوان الهمذاني**، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة،١٩٦٥ م.
- ذو الرّمة، غيلان بن عقبة العدوبي، (ت ١١٧ هـ)،**ديوان ذي الرّمة**، (تحقيق عبد القدوس أبو صالح)،مطبعة طربين، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- الذهبي،أبو عبد الله شمس الدين محمد، (ت ٧٤٨ هـ)،**سير أعلام النبلاء**، ط ٩،(تحقيق شعيب الأرناؤط، محمد نعيم العرقوسى)،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،١٤١٣ هـ .
- الذهبي،أبو عبد الله شمس الدين محمد، (ت ٧٤٨ هـ)،**كتاب تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان.
- الذهبي،أبو عبد الله شمس الدين محمد ، (ت ٧٤٨ هـ)، **ميزان الإعتدال في نقد الرجال**،تحقيق(علي محمد الجاوي، فتيحة علي الجاوي)،دار الفكر العربي.
- رؤبة،بن العجاج،مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على **ديوان رؤبة بن العجاج**،(تحقيق وليم بن الورد البروسي)،مكتبة المثلث ، بغداد .
- الرازي،فخر الدين محمد بن عمر ،(ت ٤٦٠ هـ)،**مفاتيح الغيب**،(التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي ،بيروت.
- الرضي الأستراباذى نجم الدين،محمد بن الحسن ،(ت ٦٨٨ هـ)،**شرح الرضي على الكافية**،ط ٢،(عمل يوسف حسن عمر)منشورات جامعة قان يونس،بنغازى ، ١٩٩٦ م.
- الرمانى،أبو الحسن علي بن عيسى،(ت ٣٨٤ هـ)،**كتاب معانى الحروف**، (تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي)،دار النهضة،مصر للطبع والنشر الفجالة القاهرة.

- أبو زبيد الطائي، شعر أبي زبيد الطائي،(جمعه وحققه، نوري حمودي القيسي)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧ م.
- الزبيدي، محمد مرتضى، (ت ١٢٠٥ هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، (تحقيق عبد الكريم الغرباوي)، الكويت، ١٩٦٧ م.
- الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري، (ت ٣١٦ هـ) ، معاني القرآن وإعرابه، ط ١، (شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨ م .
- و إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (تحقيق ابراهيم الأبياري)، مطبع الأميرية، ١٩٦٣ م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ، (ت ٣٣٧ هـ)، حروف المعاني، ط ١، (تحقيق علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ، (ت ٣٣٧ هـ)، كتاب الجمل في النحو، ط ١، (تحقيق علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٤ م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ، (ت ٣٣٧ هـ)، كتاب اللامات، (تحقيق مازن المبارك)، مطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، ط ١، (تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، الفائق في غريب الحديث، ط ٢ (تحقيق علي محمد الباوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم)، دار المعرفة ، لبنان.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقوال في وجوه التأويل، (تحقيق عبد الرزاق المهدى) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ط ١، (تحقيق علي بو ملحم)، مكتبة الهلال بيروت ١٩٩٣ م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، المفصل في علم العربية ، ط ١ (قدم وراجعه وعلق عليه محمد عز الدين السعدي)، دار إحياء العلوم، بيروت.
- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى،(تحقيق وشرح كوم البستانى)، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- زيد الخيل الطائي، ديوان زيد الخيل الطائي، (صنعة نوري حمودي القيسي)، مطبعة النعمان النجف الأشرف.
- زيدان، خزعل فتحي (٢٠٠٣ م) ، تنبيهات ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح على ما أغفله النحويون مجلة التربية والعلم، ٩، ٣ (١٦٧، ١٦٧).
- السامرائي، ابراهيم، (١٩٦٨ م)، النحو العربي - نقد وبناء - : بيروت:مطبع دار الصادق.

- السامرائي، عباس محمد،(١٩٨٧م)، دراسة في حروف المعاني الزائدة،بغداد.
- السامرائي،فاضل صالح، معاني النحو،ط١،ج٣ (١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م) والجزء الثاني،ط٢، (١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م)، والجزء الرابع،(٢٠٠٠م)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي،(ت١٦٣٦هـ)، الأصول في النحو، (تحقيق عبد الحسن الفتلي)،مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م، والجزء الثالث ، ط٢ مؤسسة الرسالة،١٩٨٧م.
- السرخسي،أبوبكر(ت٤٩٥هـ)،أصول السرخسي،(تحقيق أبوالوفا الأفغاني)، ط١،دار المعرفة بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم التميمي،(ت٥٦٢هـ)، الأنساب،ط٢، تحقيق(عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني)،بيروت لبنان ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف،(٧٥٦هـ)، الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، ط١، (تحقيق علي محمد معوض، وجاد مخلوف جاد، وعادل أحمد عبد الموجود، وذكرى عبد المجيد النوتي) ،دار الكتب العلمية بيروت،١٩٩٤م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،(ت١٨٠هـ)، الكتاب،(تحقيق عبد السلام هارون) عالم الكتب، بيروت.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل(٤٥٨هـ)،كتاب العدد في اللغة،(تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر)،١٩٩٣م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل(٤٥٨هـ)،المخصص في اللغة العربية،ط١،(تحقيق خليل ابراهيم جفال)، دار إحياء التراث العربي،بيروت،١٩٩٦م .
- السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن،ط١، (تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا)دار ابن كثير،دمشق، بيروت،١٩٨٧م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،(ت٩١١هـ)، طبقات الحفاظ، ط٣، (تحقيق علي محمد عمر)، مطبعة أميرة، مصر ١٤٢٥هـ ١٩٩٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،(ت٩١١هـ)، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى، تحقيق سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ ، ٤، ١٩٩٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،(ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجواب،ط١،(تحقيق أحمد شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الشاعر، حسن موسى،(١٩٨٠م)،النحوة والحديث النبوى،(ط١)،وزارة الثقافة والشباب.
- الشافعى،محمد بن ادريس،(٢٠٤هـ)، الرسالة، ط١، (تحقيق أحمد محمد شاكر)،مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده،مصر، ١٩٤٠م.

- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، (٥٤٢هـ)، **الأمالي الشجرية**، الجزء الأول، ط١، مطبعة الأمانة، ١٩٣٠م، والجزء الثاني، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ .
- شعبان، خالد سعد محمد، (٢٠٠٦م)، **أصول النحو عند ابن مالك**، القاهرة: مكتبة الآداب.
- الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد، (٤٥٦هـ). **التوطئة**، (دراسة وتحقيق يوسف المطوع)، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الصبان، محمد بن علي، (١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، (ضبطه وصححه، وخرج شواهده، إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- الصغير، محمد أحمد. (٢٠٠١م). **الأدوات في كتب التفسير**. (ط١). دمشق: دار الفكر.
- أبو الطالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هشام، **ديوان أبي طالب عم النبي**، — صلى الله عليه وسلم — ، (جمعه وشرحه محمد التونجي)، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
- الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير، (٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ط٢، مطبعة البابى الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.
- طرفة بن العبد، **ديوان طرفة بن العبد**، دار صادر بيروت.
- الطرماح، بن حكيم، **ديوان الطرماح**، (تحقيق، عزة حسن)، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨م.
- الطنطاوى، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، (ط٢)، القاهرة: دار المعارف.
- الطويل، محمد عبد المجيد، (٢٠٠٢م) ، **مشكلات نحوية**، (ط١)، مصر: مكتبة زهراء الشرق.
- عبيدات، محمود سالم، (١٩٩٧م)، **تاريخ الحديث، ومناهج المحدثين**، (ط١)، عمان: دار المناهج.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (٢١٥هـ)، **مجاز القرآن**، ط٢، (تحقيق محمد فؤاد سزكين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.
- عدي، بن زيد العبادي، **ديوان عدي**، بن زيد العبادي، (تحقيق محمد جبار المعید)، مطبوعات دار الثقافة، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.
- عبد العزيز أمير، (١٩٩٧م)، **أصول الفقه الإسلامي**، (ط١)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- عز الدين، بن عبد السلام (٦٦٠هـ)، **فوائد في مشكلات القرآن**، ط٢، (تحقيق رضوان علي الندوى)، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢م.

- ابن عصفور، أبو الحسن، علي مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق (صاحب أبو جناح)، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- ابن عصفور، أبو الحسن، علي مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، *ضرائر الشعر*، ط ١، (تحقيق السيد ابراهيم محمد)، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ابن عصفور، أبو الحسن، علي مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، *المقرب*، ط ١، تحقيق (أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري)، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٢هـ ١٩٧١م.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن، القاهرة:دار الحديث.
- ابن عطيه الأنطليسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط ١، (تحقيق عبد السلام الشافي محمد)، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٣م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، (تحقيق محمد السعدي فرهود، محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف)، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب المصري ، بيروت ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- العكري، عبد الله بن الحسين، (ت ٦٦٦هـ)، *إتحاف الحديث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث*، (تحقيق محمد ابراهيم سليم) ، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع.
- العكري، عبد الله بن الحسين، (ت ٦٦٦هـ)، *إعراب الحديث النبوى*، ط ١، (تحقيق عبد الإله نبهان)، دار الفكر، دمشق سورية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- العكري، عبد الله بن الحسين، (ت ٦٦٦هـ)، *إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن*، (تصحيح وتعليق، ابراهيم عطوة عوض)، دار الحديث، القاهرة.
- العكري، عبد الله بن الحسين، (ت ٦٦٦هـ)، *التبیان فی إعراب القرآن*، ط ١، (وضع حواشيه محمد حسن شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- ابن العماد الحنبلی، عبد الحي، (ت ١٠٨٩هـ)، *شدّرات الذهب في أخبار من ذهب*، ط ١ (تحقيق، عبد القادر الأرناؤط، ومحمد الأرناؤط)، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٨م.
- عمایرة، خليل أحمـد (١٩٨٤م)، *في نحو اللغة وتراكيبيها (منهج وتطبيق)*، (ط ١)، جدة: عالم المعرفة.
- عمر بن ربيعة، ديوان عمر بن ربيعة، دار القلم للطباعة، بيروت.
- أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، (٤٤هـ)، *التيسيـر في القراءات السبع*، (عني بـ تـصحيـحه أوـتـوـبـرـزـل)، مطبعة الدولة ، استانبول، ١٩٣٠م.
- عمرو بن معـد يـکـرـبـ الزـبـيـدـيـ، دـیـوانـ عـمـرـ بـنـ يـکـرـبـ الزـبـيـدـيـ، (صـنـعـةـ هـاشـمـ الصـغـانـ)، وزـارـةـ الثقـافـةـ وـالـاعـلامـ، مدـیرـیـةـ التـقاـفةـ العـامـةـ.

- عواد، محمد حسن، (١٩٨٢م). *تناول حروف الجر.* (ط١). عمان: دار الفرقان.
- أبو عودة، عودة، خليل، (١٩٩٤م). *بناء الجملة في الحديث النبوى الشريف في الصحيحين.* (ط٢)، عمان: دار البشير.
- أبو عودة ، عودة خليل، (٢٠٠٨م) ، حيث بين ثبات قواعد اللغة وتطور صور الاستعمال ، مجلة جامعة دمشق ، ٢٤ (او ٢)، ص ٣٧ - ٧٩.
- عويضة، كمال محمد، (١٩٩٦م)، *أبوسليمان بن الأشعث السجستاني، حكم الفقهاء والمحدثين،* (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عيد، محمد (١٩٧٨م)، *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،* (ط٢)، القاهرة: عالم الكتب.
- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، (ت ٨٥٥هـ) *شرح سنن أبي داود،* ط١، (تحقيق ابن المنذر خالد ابن ابراهيم المصري)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، (ت ٨٥٥هـ) *عمدة القاري شرح صحيح البخاري،* دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، لبنان .
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، *الصحابي في فقه اللغة و السنن العرب في كلامها* ط١ بيروت ، (علق عليه ووضع هوامشه أحمد حسن لبسج)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ) *معجم مقاييس اللغة،* ط١، (تحقيق عبد السلام هارون)، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩١م.
- الفارسي أبو علي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، *المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات،* (دراسة وتحقيق صالح الدين عبد الله السنكاري)، مطبعة العاني، بغداد.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ) *معاني القرآن،* (تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار)، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٥٥م.
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة ، (ت ٤١١هـ) ، *ديوان الفرزدق،* دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م .
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة ، (ت ٤١١هـ) ، *شرح ديوانه،* ط١، (عبد الله اسماعيل الصاوي) مطبعة الصاوي، مصر ١٩٣٦م.
- فليح، أحمد محمد (١٩٨٧م). *الحذف في الحديث النبوى الشريف من كتاب رياض الصالحين،* رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة اليرموك.
- القالي، أبو اسماعيل بن القاسم البغدادي، (٥٣٥هـ) ، *كتاب الأمالي،* مركز الموسوعات العالمية، بيروت.

- قباوة ، فخر الدين،(١٩٨٣م) إعراب الجمل وأشباه الجمل،(ط٤)،بيروت: دار الأفاق الجديدة.
- قباوة،فخر الدين، (٢٠٠٢م)، مشكلة الزيادة في حروف المعاني، الأحمدية، ٣٠، (١٠) ١٤٧—١٤٦.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت٢٧٦هـ)،تأويل مشكل القرآن، ط١،(إعداد ودراسة عمر محمد سعيد عبد العزيز، وإشراف عبد الصبور شاهين)،مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٤٢٠هـ—١٩٨٩م.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (٦٧١هـ)الجامع لأحكام القرآن، ط٣،دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧م.
- القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد،(٩٢٣هـ)،إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي،المطبعة الميرية بولاق،مصر .
- القطامي،ديوان القطامي،ط١، (تحقيق ابراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب)،دار الثقافة بيروت، ١٩٦٠م.
- قيس بن الخطيم،ديوان قيس بن الخطيم،ط٢،(تحقيق ناصر الدين الأسد)،دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ—١٩٦٧م.
- القيسي ،أبو محمد مكي بن أبي طالب،(٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، (تحقيق محي الدين رمضان)، مطبوعات مجمع اللغة العربية ،دمشق ،١٩٧٤م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ) مشكل إعراب القرآن، ط٣، (تحقيق حاتم صالح الضامن)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٠٧هـ—١٩٧٨م.
- ابن القيم الجوزية،أبو عبد الله محمد بي أبي بكر دمشقي،(ت٧٥١هـ)، بدائع الفوائد،ط١،(ضبط نصه وخرج آياته لأحمد عبد السلام)،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- الكتاني، محمد بن جعفر،(ت١٣٤٥هـ)،الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة،ط١، (علق عليه أبو عبد الرحمن صالح محمد عويضة)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٥م.
- ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء اسماعيل ابن عمر القرشي الدمشقي، (ت٤٧٤هـ)،البداية والنهاية في التاريخ، مطبعة السعادة، (تحقيق أحمد عبد الوهاب فتحي)،دار الحديث القاهرة ١٩٩٤م.
- الكرمانى،شمس الدين محمد بن يوسف بن علي ، (٧٨٧هـ—) صحيح البخاري بشرح الكرمانى،المطبعة البهية المصرية، مصر، ١٩٣٨م.
- كعب بن مالك الأنصاري،ديوان كعب بن مالك الأنصاري،ط١، (تحقيق مجید طراد)،دار صادر،بيروت ١٩٩٧م.

- الكفوبي، أبو البقاء أبوبن موسى، (ت ٩٤٠م)، الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، ط ٢، مؤسسة الرسالة.
- كميٰت، بن زيد الأَسدي، (ت ١٢٦هـ)، الْكِمِيتُ حِيَاةٌ وَشِعْرٌ، (محمد حاج حسين)، دار الأجيال دمشق، ١٩٧٢م.
- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٥هـ) سنن ابن ماجة، (تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار)، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت ٧٠٢هـ)، رصف المبني في شرح حروف المعاني، (تحقيق أحمد محمد الخراط)، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢هـ)، الفية ابن مالك بخط يدي سلوم العباسى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، ط ١، (عبد الرحمن السيد، بدوى المختون)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، والإعلان.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافعية، ط ١، (تحقيق علي محمد مغوض، وعادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد الطائي، (ت ٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، (تحقيق طه محسن)، دار آفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد.
- المبارك، مازن (١٩٦٣م)، الرّماني النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، (ط ١)، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.
- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، كتاب المقتضب، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المتنوتي، خالد علي (٢٠٠٦م)، المشكل النحوی في لغة الحديث النبوی في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق.
- المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال، (ت ٢٩١هـ)، شرح عيون الإعراب، (تحقيق حنا جمیل حداد)، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م.

- ابن مجاهد،أبو بكر أحمد،كتاب السبعة في القراءات،(تحقيق شوقي ضيف)،دار المعارف،مصر ١٩٧٢ م.
- محروس، عبد العزيز (١٩٩٣م)، دراسات في مناهج المحدثين، (ط١)، القاهرة :مطبعة الفجر الجديد.
- المرادي، حسن بن قاسم،(ت ٧٤٩ هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح أفيهه ابن مالك،ط١،(شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان)،دار الفكر العربي،٢٠٠٨م.
- المرادي، حسن بن قاسم،(ت ٧٤٩ هـ) الجنى الداني في حروف المعاني،(تحقيق طه محسن)، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ١٣٩٦ هـ، ١٩٧٦م.
- المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، (ت ٧٤٢ هـ) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال،ط١ (تحقيق بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٩٢ م.
- المسعدين،علي أحمد،(٢٠٠٥م)،المعايير اللغوية لمشكل إعراب القرآن في كتاب مكي بن أبي طلب القيسى،رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة،الأردن.
- مصطفى إبراهيم، (١٩٥٩م)،إحياء النحو، القاهرة: مطبعة التأليف والترجمة والنشر.
- الموري،أبو العلاء أحمد بن عبد الله، شروح سقط الزند،مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٤٥م.
- مغالسة، محمود حسني، (٢٠٠٢م)،أبحاث في اللغة والنحو والقراءات، (ط١)،عمان:دار البشير.
- المفضل الضبي، بن محمد بن يعلى، المفضليات،ط٣،(تحقيق محمد شاكر،و عبد السلام هارون)،دار المعارف،مصر،١٩٦٤م.
- المقدسي،محمد بن طاهر،شروط الأئمة الستة، ومعه شروط الأئمة الخمسة،للحازمي،ط١،دار الكتب العلمية،١٤٠٥ هـ—١٩٨٤م.
- أبوالمكارم، علي،(١٩٧٣م)،أصول التفكير النحوي،منشورات الجامعة الليبية ، بيروت : مطبع دار القلم
- مكرم ،عبد العال سالم ،و عمر،أحمد مختار (١٩٨٨م)، معجم القراءات القرآنية،(ط٢) الكويت:مطبوعات جامعة الكويت.
- مكرم،عبد العال سالم، (١٩٩٨م)،الشواهد الشعرية في تفسير القرطبي، (ط ٢) ، عالم الكتب.
- مكي الانصارى احمد(١٩٦٤م)، أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

- ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم (ت ٧١١هـ)،*مسان العرب* ، ط٢،(عنایة أمین عبد الوهاب)، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- النابغة الذهبياني، زياد بن معاوية بن ضباب،(ت ٦٠٢هـ)،*ديوان النابغة الذهبياني*،(تحقيق كرم البستاني)،دار صادر ، دار بيروت ، بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ابن الناطم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك،(٦٨٦هـ)،*شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك*، ط١ ، (تحقيق محمد باسل عيون السود)،دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- النايلة ، عبد الجبار علوان (١٩٧٦م)،*الشواهد والاشهاد في النحو*، (ط١)،بغداد:مطبعة الزهراء.
- النحاس ، أبو جعفر بن محمد بن اسماعيل ، (ت ٣٣٨هـ) ،*إعراب القرآن*،(تحقيق زهير غازى زاهد)، مطبعة العانى ، بغداد.
- النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ) ،*سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي*(٩١١هـ) و*حاشية الإمام السندي*(١١٣٨هـ) ، ط٣، (تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي)، دار المعرفة ، بيروت ،لبنان ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ) ،*كتاب السنن الكبرى* ، ط١،(تحقيق عبد الغفار سليمان البنداوي ،وسيد كسرامي حسن)، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ١٤١١هـ ، ١٩٩١م.
- النسفي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد (٧١٠هـ)،*كشف الأسرار شرح المصنف على المنار*، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- نصيبي بن رباح،(١٠٨هـ)،*شعر نصيبي بن رباح*،(جمع وتقديم داود سلوم)،مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٧م.
- ابن النقطة ، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي،(٦٢٩هـ) ،*التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد* ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ١٩٨٨م.
- النمر بن تولب ،*شعر النمر بن تولب*، (صنعة نوري حمودي القيسى)،مطبعة المعارف بغداد ، ١٩٦٨م.
- النووي ، محي الدين زكريا يحيى بن شرف،(٦٧٦هـ) ،*المنهج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج* (شرح النووي على صحيح مسلم) ، ط٢ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٢هـ.
- هارون ، عبد السلام محمد،(١٩٧٢م)،*معجم شواهد العربية*،(ط١)، مصر :مكتبة الخانجي
- الهرمي ، علي بن محمد النّحوي(٤١٥هـ) ،*كتاب الأزهية*،(تحقيق عبد المعين الملوفي) مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف(ت ٧٦١ هـ)،**أوضح المسالك إلى أفيهة ابن مالك**،دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف(ت ٧٦١ هـ) ،**شرح قطر الندى وبل الصدى** ط ١١ ،(تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، ١٩٩٣ م.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف(ت ٧٦١ هـ)**(مغنى الليب عن كتب الأعاريب، ط ٣)**، (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني)، دار الفكر بيروت، ١٩٧٢ م.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله،(ت ٦٢٦ هـ)، **معجم البلدان**، دار الفكر، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي،(ت ٦٤٣ هـ) ،**شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

THE GRAMMATICAL PROBLEM IN HADITH IN SUNAN BOOKS

OF IBN MAJA, ABI DAUD, AL – TERMETHI, AND AL - NASA'I

By:
Nacera Zitouni

Supervisor:

Dr. Nehad Al – Mosa, Prof

Abstract

This study tackles the grammatical problem in Hadith in Sunan books of Ibn Maja, Abi Daud, Al-Termethi, and Al-Nesa'i. In it, ambiguous words of Hadith and the opinions of grammarians about them were shown. Specially, early grammarians did not depend on this issue in forming rules and all that resulted in their lack of understanding – which was due to their incomplete readings- of all methods and structures.

These grammarians also varied in invoking this issue – of ambiguous words the opinions about them- as either permissive , refraining, or who were moderate between both. This variation was a reason of this not-so-much care to study this aspect. Additionally, what modern parse books brought neglected all what contradicted grammatical rules considering these ambiguous words mistakes caused by the narrators. They also considered them a grammatical problem till Ibn Malek wrote his book *Swahed altawdih wa atasheeh lemoskelat aljame? asaheh* by which he showed that what is considered to be a grammatical problem might be considered right by hearing.

This study has followed Ibn Malek's way in dealing with this problem in Sunan books. So, it touched upon the grammatical problem in interpretation and showed some aspects of grammatical interpretation that were adopted in classifying Hadith such as omission, inclusion, addition, foregrounding and backgrounding .

Then, it also touched upon the grammatical problem in parsing through which it showed the problem in nouns, verbs, articles. The study found what proves their correctness in hearing.

The study came up with a number of findings embodied in drawing the attention to what grammatical issues that grammarians neglected, and expanding grammatical rules and that by accrediting and permitting some of them which grammarians prevented .That is what grammarians considered a necessity or took as odd or prevented is there in Hadith, and the grammarians denial to invoke these rules made them described as this.